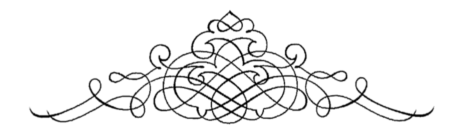
ملامح من تطور النظام الإداري في سلطنة عُمان

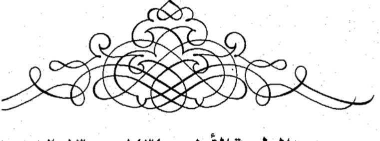
صالح بن سليمان بن سالم الفارسي

الطبعة الأولى : ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م



ملامح من تطور النظام الإداري في سلطنة عُمان

صالح بن سليمان بن سالم الفارسي



الطبعة الأولى : ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣م

بطاقة فهرسة الكتاب

رقم التصنيف : ٦٥٠

المؤلف : صالح بن سليمان بن سالم الفارسي .

عنوان المصنف : ملامح من تطور النظام الإداري
في سلطنة عُمان.

الموضوع الرئيسي : ١. العلوم التطبيقية.
٢. الإدارة.

رقم الإيداع : ٢٩١ / ٢٠١٢

ردمك : ٩ - ٠٠٢ - ١ - ٩٩٩٦٩ - ٩٧٨

الطبعة : الأولى.

سنة النشر : ٢٠١٣م.

عدد صفحات ومقاس الكتاب : ٢٧٢ص ؛ ١٧ × ٢٤سم .

عنوان المؤلف : سلطنة عُمان، ولاية قريات .

ص . ب: ١٥٤ ، الرمز البريدي: ١٢٠ ، هاتف: ٩٩٣١٠٢٧٩.

بريد إلكتروني: sss645@hotmail.com



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾

سورة العلق (١- ٥)

كلمات مضيئة من النطق السامي لجلالة

السلطان قابوس بن سعيد المعظم



« إن الإنسان هو أداة التنمية وصانعها، وهو إلى جانب ذلك هدفها وغايتها».

١٨/١١/١٩٩٨م

« أن نجاح أية تنمية، وإنجازها لمقاصدها، إنما هو عمل مشترك بين أطراف ثلاثة : الحكومة، والقطاع الخاص، والمواطنين . وعلى كل طرف من هذه الأطراف أن يتحمل واجباته بروح المسؤولية، التي لا ترقى الأمم في درجات التقدم والتطور إلا إذا تحلت بها، ولا تهوى في دركات التخلف والتأخر إلا إذا تخلت عنها».

بمناسبة عام القطاع الخاص / ١٩٩٨م

« إن السياسة التي اخترناها وآمنا بها هي دائما وأبدا التقريب والتفهم بين الحاكم والمحكوم وبين الرئيس والمرؤوس، وذلك ترسيخا للوحدة الوطنية وإشاعة لروح التعاون بين الجميع، أكان ذلك بين من يشغلون المناصب العالية في الحكومة وبين معاونيهم والعاملين معهم أو مع بقية المواطنين» .

١٥/٥/١٩٧٨م

« لقد كان من فضل الله علينا، وعلى هذا الوطن الغالي أن كانت الرؤية واضحة منذ البداية.. تلك الرؤية التي ساعدت على وضع التصورات لبناء مجتمع حديث، له فكره، وله أصالته، وله نظرته الاقتصادية القائمة على أساس تنويع المصادر والموارد وبناء القدرات التي توفر للاقتصاد القوة والمتانة، وتتيح لمختلف فروعه النمو الصحي، والتكامل الطبيعي، والتفاعل الحيوي، من أجل تنمية شاملة تواكب العصر وتستشف آفاق المستقبل . نعم كان ذلك من فضل الله . وكان من فضله تعالى أيضا وتوفيقه أن اقترن الأمل بالعمل الجاد، والهمة العالية، والعزم الأكيد. وها نحن اليوم نجني، بحمد الله، ثمار ذلك كله .. تطورا مشهودا في كل الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وخبرة واسعة جاءت نتيجة العمل الدائب، والممارسة المستمرة، فأضفت على حركة التطور المتنامية بعدا واقعيا يعصمها من مزالق الاندفاع والتهور، وينأى بها عن مشاكل الارتجال وعدم التدبر» .

١٨/١١/١٩٩٨م

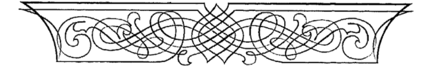


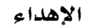
* إلى وطني العزيز، وقائده المفدى :
رمز حب، وولاء، وانتماء، وإخلاص، وعطاء.

* إلى أبناء وطني العاملين المخلصين : رمز الحاضر المشرق، والمستقبل الواعد.

* إلى كل من يسهم في إعلاء شأن عُمان ورفعة مكانتها ومنزلتها، ويحافظ على منجزاتها.

✍ صالح الفارسي



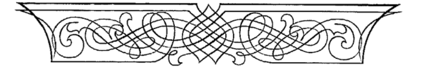


* إلى الوالدين الكريمين: مصدر الطموح والكفاح والعطاء، وحب العلم والمعرفة.

* إلى جميع أفراد أسرتي وأبنائي: بصبرهم كان مصدر تشجيعي وتحفيزي، وبمساعدتهم ودعمهم عظيم الأثر في ظهور هذا المؤلف.

* إلى كل من يعمل بجد وإخلاص: لرفع شان أمته، ووطنه، وأهله.

✍ صالح الفارسي



فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة

المقدمة
وملخص المحتويات

مقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وسيد الأولين والآخرين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، أما بعد :

أسهمت الإدارة بمفهومها العام، ومن خلال وظائفها وعملياتها المختلفة في صنع الحضارة الإنسانية وتطورها عبر مراحل تاريخها القديم والحديث، واستطاعت أن تحقق العديد من الإنجازات في شتى مجالات الحياة . ولأهمية الإدارة ودورها الرائد؛ يرى الكثير من العلماء والمفكرين في توجهاتهم المعاصرة إلى أن تصنيف دول العالم والمنظمات الحديثة من حيث تقدمها وتخلفها، ونجاحها وإخفاقها لا يجب أن يقاس لاعتبارات وأسباب اقتصادية فحسب، وإنما يجب أن يكون التصنيف وفقا لمدى النجاح والتقدم والتطور الإداري في تلك الدول والمنظمات من عدمه.

لكون أنّ الإدارة قد أصبحت تمثل الصانع الحقيقي للنجاح، وتحقيق التنمية الإنسانية (التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية ...) ؛ فهي التي تدير ثروات الأمة واقتصادها ورؤوس أموالها الفكرية، وتعمل على توظيف مواردها المادية والبشرية المتاحة، واستغلالها الاستغلال الأمثل وبفاعلية عالية، بما يحقق لها أهدافها التنموية، وبذلك تعتبر الإدارة هي المسئولة عن النجاح أو الإخفاق لدى المنظمات أو المجتمعات، وعلى عاتقها تتحقق الأهداف والغايات .

والمتأمل والمتمعن للإنجازات الحضارية، والتقدم العلمي والمعرفي والتكنولوجي، الذي أصبح يتصف بالسرعة والتجدد والتغيير، بالإضافة إلى النمو الاقتصادي المتسارع للكثير من الدول المتقدمة والنامية، ونجاح الكثير من المنظمات مهما كان أهدافها وتوجهاتها (منظمات حكومية، منظمات اقتصادية، منظمات مجتمع مدني ...) يجد أنّ هذه النجاحات والابتكارات العلمية والمعرفية ما كانت تتحقق لولا وجود إدارة واعية وناجحة، تعمل بجد ومثابرة، وتدفع بعناصرها المختلفة إلى المزيد من الابتكار والإنتاج، والسير بالحياة اليومية للمجتمع إلى تحقيق غاياته وأهدافه بكفاءة وفعالية ، لهذا يطلق

علـى هذا العصر بعصر الإدارة، وعصر المنظمـات، فهي التي تعمل على تغيير المجتمع إلى الأفضل، وهي أيضا إحدى المؤشرات الهامة لتقدم أو تخلف أي دولة من الدول.

فكـم مـن دولـة لا تمتلك ثـروات طبيعية، ولكـن بسبـب نظامهـا الإداري العصري والقوي، والمتوافق مع تراثها الحضاري وقيم مجتمعها وتطلعاته المستقبلية، وباعتمادها علـى الاستثمـار في تنمية مواردهـا البشرية (رأس المال الفكـري) وحفزها على تقديم أفضـل ما لديها مـن طاقات كامنة خلاقـة مبدعة ومبتكرة لكل جديـد؛ أصبحت تتبوأ الصـدارة في الاقتصاد العالمي، وفي شتى المعارف والعلوم. وكم من دول في العالم أيضا لديهـا الثروات العظيمة، ولكن لضعف وترهل نظامهـا الإداري أصبحت من دول العالم المتخلفة والفقيرة.

وتؤكد الوقائع والممارسات التطبيقية إنّ المشكلات والإخفاقات التي تواجه المنظمات المعاصـرة، ومسيرة التنمية في كثير من دول العـالم، لم تكن بسبب نقص الموارد، وإنما هـو بسبب سوء وانخفاض كفـاءة وفعالية الإدارة في استخـدام وتخصيص وإدارة تلك الموارد والإمكانات المتاحة بالشكل المطلوب، بالإضافة إلى عدم قدرتها على المواءمة بين النظريـات العلمية للإدارة وتطبيقاتها وبين ظـروف البيئة وواقعها وتطلعات ومتطلبات أفراد المجتمع المتغيرة.

هـذا الكتاب يعد استكمالا لكتاب الموجـز المفيد في الإدارة المعاصرة (تجربة التطوير الإداري في سلطنـة عُمـان أنموذجـا)، الـذي أصدرنـاه في عـام ٢٠١٠م، خاصـة فيما يتعلـق بالفصول التي تناولت تاريخ تطور النظـام الإداري في عُمان عبر مسيرة التنمية الإنسانية، وفي حقب زمنية مختلفة. فمنذ صدور ذلك الكتاب شهدت سلطنة عُمان نقلة نوعيـة في تطوير نظامها الإداري، وعملت بجد على تحديث جهازها الإداري بما يتواكب مع متطلبـات الحراك المجتمعي، وتطور وتقدم مؤسسات الدولة المختلفة، ويأتي إصدار هذا الكتاب ليواكب تلك النقلة النوعية في مجال الإدارة في عُمان.

ويـبرز الكتاب تجربـة التطويـر الإداري في سلطنـة عُمان ومراحلهـا المختلفة عبر العصـور، وأهـم السمـات والخصائـص التـي يتميـز بهـا النظـام الإداري في عُمان، مستعرضا العوامل التي ساعدت على نجاح هذة التجربة، وكانت سببا حقيقيا في تحقيق التنميـة الإنسانيـة الحديثة في عُمان خلال هـذا العهد الزاهر بقيـادة حضرة صاحب

الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ وشملت مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعيه والثقافية.

ومـن أجـل تحقيق الأهـداف التي صمم لأجلهـا الكتاب، تم جعل هيكلـه يتكون من مقدمـة وخمسة فصـول وخاتمة للكتـاب، وجميع فصول هـذا الكتاب هـي إعادة طبع للفصـول الأخيرة من كتاب الموجـز المفيد في الإدارة المعاصرة (تجربة التطوير الإداري في سلطنـة عُمـان أنموذجا)، وبالتحديد من الجزء السادس وحتى الجزء العاشر، مع إجـراء بعض الإضافـات والتنقيحات عليها، ويتـم نشرها للمـرّة الأولى بهدف مواكبة التطـورات المتلاحقة للنظـام الإداري في السلطنـة، وابراز الجهود التـي بذلت في هذا الإطار عبر مسيرة النهضة المباركة.

وإني إذ أقـدم بـين يـدي القارئ الكريم هـذا الإصدار كمساهمة منـي في التعريف بالتطور التاريخي للنظام الإداري في عُمان ومنجزاته العصرية، وبمكانة وأهمية الإدارة في نجاح الحضـارة العُمانية عبر تاريخها المجيد وحاضرهـا المشرق، والتي قامت على أسـس ومفاهيم ومبادئ وقيم وتوجهات إنسانية، وعملت بجد ومثابرة من أجل الإنسان وتطور وتقدم الحياة.

متمنيـا أن يكون هذا الجهد المتواضع قد حقق الغرض المطلوب، متطلعا أن يجد فيه كافة أطراف العملية الإدارية ضالتهم، وطلبة الجامعات والمدارس مطلبهم، وكافة أفراد المجتمـع أمنيتهم، وأن يحقق لهم قيمة مضافة لمعارفهم، بما يفيدهم لبناء آفاق جديدة لمستقبل مشرق. ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم وتعـاون معي بجهده لإخراج هذا الكتاب بهذه الصورة، سائلا الله العلي القدير التوفيق والسداد لما فيه الخير والصلاح.

والله من وراء القصد،،،

صالح بن سليمان بن سالم الفارسي

ولاية قريات

في نوفمبر ٢٠١٢م

ملخص المحتويات

الفصل الاول :

تناول هذا الفصل لمحة تاريخية عن التنظيم الإداري في سلطنة عُمان، وقدم في البداية مدخل تاريخي عن السلطنة، مبينا أهم الملامح التاريخية لتطور النظام الإداري عبر التاريخ القديم والحديث، وإسهامه في تقدم الحضارة الإنسانية، حيث يعتبر النظام الإداري في عُمان من بين أعرق الأنظمة العربية في العالم العربي والإسلامي، وقد أخذ بمبادئ إدارية متقدمة أسهمت في تحقيق العديد من الإنجازات الحضارية في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية، وتفاعلت منذ القدم مع مراكز الحضارة في العالم القديم، وحققت الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي على الصعيدين الداخلي والإقليمي والدولي .

كما أسهم الفكر العُماني في تكوين وتأسيس النظام السياسي للدولة ونظام الحكم والأطر القانونية للممارسة الإدارية، وتوزيع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والتي تقوم وتعتمد على قواعد راسخة مستمدة من مبادئ وقيم وتقاليد المجتمع العريقة والثابتة، وترتكز على مبادئ العدالة والشورى والمساواة والاعتدال والتسامح والسلام، مع الأخذ بمعطيات العصر بما يتناسب مع خصوصية المجتمع العُماني واحتياجاته الحالية والمستقبلية وواقعه المعاش .

ويوضح هذا الفصل بصورة مختصرة تطور النظام الإداري في عُمان عبر الحقب الزمنية المتلاحقة على امتداد التاريخ، والمنهجية المتبعة في إدارة مؤسسات الدولة، والتي تركز في أغلبها على تطبيق اللامركزية في ممارسة الوظيفة الإدارية للدولة في جانبها الخدمي، وتوزيعها بين السلطة المركزية والإدارات المحلية في المحافظات والولايات، وقد أكد هذا النهج تقدم الفكر الإداري لدى العُمانيين وتطبيقهم لمبادئ وأساليب إدارية متطورة في نظام إدارة الدولة والمجتمع، وذلك منذ قرون عديدة .

كمـا قدم هـذا الفصل شواهد فكريـة ومادية عن عراقة النظـام الإداري في عُمان، وشـرح الإسهامـات التاريخيـة للنظـام الإداري في بنـاء الحضـارة العُمانيـة، وتطـرق إلى بعض الملامـح التاريخية عـن إجراءات تعيين الـولاة والمهام الموكولـة إليهم، وأبرز الاتجاهـات والمفاهيم الحضارية للنظـام الإداري في عُمان عبر العصـور القديمة. كما أبـرز هذا الفصـل الإنجازات التي تحققـت في تطور النظام الإداري خـلال الفترة من ١٧٤٤م – ١٩٧٠م والجهـود التـي بذلـت في إطـار تطور الدولة والمجتمـع وفق معطيات وظروف تلك الفترة، وما صاحبها من تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية .

الفصل الثاني :

تناول هذا الفصل الفترة الذهبية لتاريخ السلطنة، وتطور النظام الإداري في سلطنة عُمـان منـذ انطلاقـة النهضـة الحديثة عـام ١٩٧٠م بقيـادة حضرة صاحـب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - الذي هيأ كافة الظروف السياسية والأمنيـة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لانطلاق التنمية الحديثة من أجل الإنسان العُمـاني الذي هـو أداتها وصانعها، وقد تميز عهده بالإنجـازات العظام، وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة هدفهـا البناء والإنجاز، وغايتها تحقيق تنمية بشرية متنامية، وتوفير حياة كريمة للمواطن العُماني يتمتع بكامل حقوقه.

وذلـك من خـلال خدمات متكاملـة في مجالات التعليـم والرعايـة الصحية، وتوفير الخدمـات الاجتماعية والثقافية وغيرها من الخدمـات الأساسية التي غطت كافة ربوع السلطنـة، وقـد صاحبها تنمية اقتصادية سريعة وثابتة، ونقلـة نوعية في تطوير وتنظيم وتقدم ونمو الجهاز الإداري للدولة، باعتباره ركيزة أساسية للتنمية، والذي شهد مراحل مـن التغييـر المتكامل في التشكيـل، والتطوير المستمـر في معاييـر وإدارة الأداء، وتفاعل مـع الظروف المتغيرة للمجتمع والاتجاهات العامة للدولـة، وفق خطوات مدروسة وتدرج منطقي وعقلاني، وبما يتوافق مع طبيعة وتطور المجتمع وثوابته الراسخة .

كمـا بيّن هـذا الفصل بصورة مختصـرة مراحل تطور الجهـاز الإداري في السلطنة ومنجزاته الحضارية والإنسانية، فالمرحلة الأولى تشمل الفترة من عام ١٩٧٠م إلى عام

١٩٧٤م والتـي يمكن أن نطلق عليهـا مرحلة التأسيس والتكوين لبنـاء الدولة العصرية، والتـي صاحبهـا التسريع في تكوين البنيـة التحتية للتنمية، وتوفير الخدمـات الأساسية للمواطنين، والتي حرموا منها قبل بداية النهضة مثل خدمات التعليم والصحة والكهرباء والمياه والمواصلات، دون الاعتماد على منهجية تخطيطية .

أما المرحلة الثانية فإنها تتمثل في الفترة التي تلت صدور قانون تنظيم الجهاز الإداري للدولـة عام ١٩٧٥م، وما صاحبها مـن تطوير وتحديث في مختلف أجهزة الدولة، والبدء في استخدام أساليب التخطيط المنهجي والعلمي لبرامج ومشاريع الاستراتيجية الوطنية للتنميـة البشريـة والإنسانيـة الشاملة والمستدامة . كمـا تبدأ المرحلـة الثالثة مع صدور النظـام الأساسي للدولة عـام ١٩٩٦م، وبصدوره تدخل سلطنة عُمان نقلة نوعية جديدة ضمن فلسفتها في بناء الدولة الحديثة، التي ترتكز على العمل المؤسسي وسيادة القانون .

وتدخل مسيرة التنمية الإنسانية المستدامة في عُمان مرحلتها الرابعة في عام ٢٠١١م، ومـن خلالها شهـدت السلطنة نقلة نوعية تجـاه العمل الوطني وبنـاء الدولة العصرية، وتميزت هذه المرحلة بإجراء تعديلات مهمة على أحكام النظام الأساسي للدولة، وتوسيع صلاحيـات مجلس عُمـان التشريعية والرقابيـة، وإنشـاء المجالس البلديـة في مختلف محافظـات السلطنة، وتعزيز استقلالية القضاء والادعاء العام، وتطوير الجهاز الإداري للدولة ليواكب معطيات المرحلة الحالية والمستقبلية.

ونتعـرف من خـلال هذا الفصل أيضا على مراحل تطـور الانتخابات لمجلس الشورى في سلطنـة عُمان، والتي اخذت بالتدرج المنطقي والمدروس نحو تفعيل الشراكة المجتمعية لإدارة الدولـة والمجتمع. كما يتنـاول هذا الفصل مكونات النظـام الإداري في السلطنة، والتي تعمل وتتكامـل وتتفاعل وتنسق فيما بينها وصولا إلى تحقيق رؤية ورسالة وأهداف وغايـات الحكومـة في التنمية والتطوير وبناء المجتمع وخدمة الوطـن ومواطنيه، وإرساء دعائم الدولة العصرية ودولة القانون والمؤسسات .

كما يتطـرق الفصل الثاني إلى الاهتمامـات المبذولة بشأن تقنيـة المعلومات وتطبيق الإدارة الالكترونيـة في سلطنـة عُمان، ضمن الاستراتيجية الوطنيـة لبناء مجتمع عُمان

الرقمي، ولتوفير خدمات الحكومة الالكترونية لكافة القطاعات بالسلطنة، وإرساء الدعائم الأساسية لتوجهات السلطنة نحو اقتصاد مستدام مبني على المعرفة. ولأهمية الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في حياتنا المعاصرة، فقد تم التطرق في هذا الفصل إلى تطور إدارة منظمات المجتمع المدني في السلطنة. كما أبرز هذا الفصل الجهود التي قامت بها السلطنة تجاه دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة.

الفصل الثالث :

تناول هذا الفصل موضوع الإدارة المحلية وتطبيقاتها في سلطنة عُمان . ففي بداية الفصل تم توضيح العمق التاريخي للإدارة المحلية في السلطنة ومستوياتها، حيث طبقت سلطنة عُمان نظام الإدارة المحلية بأسلوب يتفق مع منهجها الإداري المتطور، والمستمد من واقع واحتياجات مجتمعها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتراثها العريق . وقد عرفت سلطنة عُمان نظام المحافظات والولايات منذ القدم، وشهد هذا النظام تطورا متلاحقا عبر مراحل التاريخ العُماني، وتطور المجتمع وتقدمه في مختلف مجالات الحياة، كما أنه عكس صورة من تطور الإدارة المحلية في السلطنة، وتطبيق اللامركزية الإدارية التي تقوم على أساس توزيع الوظيفة الإدارية للدولة بين السلطة المركزية والأجهزة الإدارية التابعة لها في المحافظات والولايات .

ويتميز نظام الولايات بأنه ينسجم مع ظروف المجتمع العُماني وعاداته وتقاليده، ويتناسب مع الخصائص الجغرافية للسلطنة من حيث اتساع الرقعة الجغرافية والتوزيع السكاني، ولهذا تم تقسيم السلطنة إلى عدد من المحافظات، تضم كل منها مجموعة من الولايات، والتي لا تتمتع بالشخصية المعنوية، بل هي امتداد طبيعي للسلطة المركزية. وفي عهد النهضة المباركة عام ١٩٧٠م، وفي ظل الملامح المميزة للدولة العصرية عملت السلطنة في المحافظة على هذا التراث الإداري، وأكسبته نوعا من التطوير والتحديث والتنظيم، وذلك من حيث عددها ومهامها وإمكانياتها ونوعية الخدمات المقدمة منها. ويتكون التنظيم الإداري في سلطنة عُمان من المستويات التالية:

١- مستوى مركزي يتمثل في الوزارات، والهيئات والمؤسسات العامة، وأية وحدات تنفيذية للجهاز الإداري للدولة .

٢- إدارات إقليمية ذات طابع خدمي (بمستوى مديريات عامة أو دوائر) وهي كفروع للإدارة المركزية موزعة في محافظات وولايات السلطنة وفق التقسيم الإداري للدولة، تقدم خدماتها للمواطنين وفق إجراءات سهلة وميسرة، وتحت إشراف وتوجيه مباشر من قبل الإدارة المركزية، وضمن صلاحيات محددة وفقا لطبيعة وأهمية الخدمات المقدمة .

٣- نظام المحافظات والولايات، وهو لا زال يحافظ على خصوصيته العُمانية وطابعه الإسلامي منذ القدم، وبموجب هذا النظام تم تقسيم السلطنة جغرافيا إلى عدة محافظات، وتضم كل محافظة عدة ولايات، ولكل ولاية والٍ يتم تعيينه، وتشمل كل ولاية على مركز للمدينة وعدة أحياء وقرى وحارات وحلل، ويعين فيها شيوخ ورشداء من المجتمع المحلي. ويتم إنشاء المحافظات والولايات في عُمان بموجب مرسوم سلطاني، كما يتم تعيين المحافظين بمراسيم سلطانية، وكذلك يعين نائب المحافظ في كل من محافظتي مسقط وظفار، بينما يعين الولاة ونوابهم في الولايات بموجب قرار وزاري من وزير الداخلية، ما عدى الولايات التابعة لمحافظتي مسقط وظفار، فيتم تعيين الولاة ونوابهم بقرارات تصدر من المحافظ المختص، أما الشيوخ والرشداء فيتم تعيينهم من قبل وزارة الداخلية، ما عدى ولايات محافظتي مسقط وظفار فيرجع الأمر إلى المحافظة المختصة.

٤- نظام البلديات وله عدة مستويات، بلديات بمستوى وحده إدارية تتمتع بصفة اعتبارية، وباستقلال إداري ومالي تنشأ بموجب مراسيم سلطانية، وذلك لاعتبارات تنموية وجغرافية واقتصادية وتاريخية، مثل بلدية مسقط وبلدية ظفار وبلدية صحار، وتعمل كل منها وفق أحكام القوانين واللوائح المنظمة لبنائها التنظيمي، وبلديات أخرى بمستوى دوائر في مختلف ولايات السلطنة لا تتمتع بالشخصية المعنوية، وتتبع وفقا لتوزيعها الجغرافي للمديريات العامة المختصة بوزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه، وتعمل بمقتضى أحكام قانون تنظيم البلديات الإقليمية رقم ٩٦/ ٢٠٠٠.

كمـا يقـدم هذا الفصل شرحـا مبسطا عن التطور الذي شهـده نظام المحافظات في السلطنـة عـبر التاريخ، ويسلط الضوء علـى التقسيم الإداري للسلطنـة، وتوضيح نظام المحافظـات والولايات، فقـد نظم التقسيـم الإداري للسلطنة الجديـد الصادر بموجب المرسـوم السلطـاني رقم ٢٠١١/١١٤ تقسيـم السلطنة إلى إحـدى عشر محافظة، هي: مسقـط، ظفار، مسنـدم، البريمي، الداخلية، شمـال الباطنة، جنـوب الباطنة، جنوب الشرقية، شمال الشرقية، الظاهرة، الوسطى.

وتضـم كل مـن هـذه المحافظات عددا مـن الولايات يصل مجموعهـا (٦١) ولاية. وتعتـبر محافظـة مسقـط، ومحافظة ظفـار وحدات حكوميـة ضمن وحـدات الجهاز الإداري للدولـة، يرأس كل منها وزير دولة، ولـكل منهما اعتماداتها المالية تدرج ضمن الموازنة العامة للدولـة، بينما تعنى وزارة الداخلية بالإشراف على محافظات السلطنة الأخرى.

وقد أسهم التقسيم الإداري للسلطنة في توسيع الخدمات الحكومية وعدالة توزيعها، كمـا ساعد على نجاح التخطيـط الاستراتيجي للتنمية، وتوزيـع الاستثمارات الحكومية ومشاريعهـا الاقتصادية وفقا لإطار التقسيم الإقليمي، الذي يعتمد على تقسيم السلطنة مـن الناحية التخطيطية بناء علـى التقسيم الإداري لها وفقا للمحافظات، وعلى مستوى آخر يتم تقسيم كل محافظة إلى ولايات، وتحديد مركز إقليمي لكل محافظة.

ويتـم اعتماد مجموعة مـن الأسس والمعايير الموضوعية للتوزيـع الإقليمي فيما يتعلق بالاعتمـادات الاستثماريـة ومشاريـع الخطـط التنمويـة، وذلك بهدف تحقيـق التنمية الإقليمية المتوازنة في جميع أرجاء السلطنة .

وتطـرق الفصـل الثالث أيضـا إلى التطـور التاريخي لـلإدارة في مكاتـب الولاة، ونشـأة وتطور نظام البلديـات ومكوناته، وتطور نظام المجالـس البلدية، لكونها تتميز بخصوصيـة عُمانيـة في الممارسة والتطبيـق لمنهج وأسلوب اللامركزيـة الإدارية عبر قرون من الزمن .

الفصل الرابع :

يتناول هذا الفصل نظام وأساليب التخطيط في سلطنة عُمان . ويبدأ بالتعريف بتطور تجربة التخطيط في السلطنة، منذ انطلاقة النهضة المباركة عام ١٩٧٠م، لكون التخطيط يمثل الأداة الرئيسية لبناء الدولة العصرية، وإرساء دعائم التنمية الشاملة في كافة أرجاء البلاد، ويستمد التخطيط في السلطنة قوته وعناصره من الرؤية الواضحة والنظرة الثاقبة والفكر المستنير لجلالة السلطان المعظم، الذي حدد معالم التنمية من منظور استراتيجي بعيد المدى، يقول جلالته حفظه الله ورعاه : « إننا نفكر ونخطط ثم نعمل ونراقب ونرى النتائج، رائدنا في ذلك إدخال الإصلاحات والسير بالبلاد قدما من حسن إلى أحسن ».

ومن خلال فكر جلالته وقيادته النيّرة لمسيرة التنمية الإنسانية الشاملة والمستدامة، تستلهم الحكومة الرشيدة النهج في وضع الخطط التنموية، التي تعمل على توفير البنية الأساسية، والاهتمام بالتنمية الإقليمية بشكل متوازن، وتنمية الموارد البشرية، وتهيئة كافة الظروف المناسبة لتطوير وتنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعمل على إدارة موارد البلاد وإمكاناتها، وتوجيهها على نحو يحقق أفضل استخدام ممكن لها، والحرص على تحقيق التوازن بين الإيرادات المتاحة والاستخدامات التي تتطلبها التنمية، بالإضافة إلى توفير كافة الخدمات اللازمة للمواطنين، والتي تسهم في رفع مستوى المعيشة والوصول إلى مجتمع يتمتع بالرفاهية، ويقدر العمل ويعتمد على الذات، في إطار من الأمن والاستقرار والاحترام الكامل لعاداته وتقاليده الأصيلة.

وقد أصبحت عملية التخطيط في السلطنة أكثر شمولا من حيث تناول الجوانب القطاعية والإقليمية وفق توجهات وأهداف وسياسات محددة، مع توافر قدر ملائم من المرونة والديناميكية للتكيف مع المستجدات التي قد تطرأ من وقت لآخر. ويشكل النظام الأساسي للدولة، الذي حدد المبادئ الموجهة لسياسة الدولة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الأمنية) مرجعا مهما في رسم السياسات التخطيطية وفق منهجية علمية لكافة وحدات الجهاز الإداري في الدولة، وغيرها من الوحدات الاقتصادية والاجتماعية والأهلية ومؤسسات المجتمع المدني .

كما تطرق هذا الفصل إلى الأساليب والأدوات المتبعة في مجال التخطيط، والتي أسهمت في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة شملت كافة المجالات، حيث اعتمدت سلطنة عُمان على منهجية علمية في التخطيط، ورؤية تقوم على تغليب الواقعية على النظرية، وتشتمل على أساليب وأدوات مختلفة، تتوافق مع معطيات العصر ومتطلبات التنمية وخصوصية المجتمع العُماني سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا . فأخذت بالتخطيط الاستراتيجي الذي يرسم السياسات والأهداف العامة طويلة المدى لاستراتيجية التنمية الاقتصادية، لتكون دليلا مرجعيا تستند عليه القرارات التخطيطية متوسطة وقصيرة المدى.

كما أخذت بالتخطيط التوجيهي لإدارة القطاع العام من وحدات حكومية ومؤسسات وهيئات عامة، والذي يهدف إلى ضمان الاستخدام الأمثل للموارد العامة وإيجاد التوازن بين الموارد والاستخدامات الحكومية، والعمل على توفير البنية الأساسية والخدمات اللازمة لتسريع عملية التنمية الشاملة وتناغم خطواتها واستدامتها وفق برامج محددة.

وكذلك بالتخطيط التأشيري للتأثير الايجابي على مسار القطاع الخاص نحو التوجهات الاقتصادية للدولة، وتوضيح السياسات الإنمائية للحكومة، دون اللجوء إلى وسائل الإلزام الإدارية أو المساس بالقواعد الأساسية لنظام الحرية الاقتصادية والملكية الخاصة، وذلك من أجل الاستفادة القصوى من الفرص الاستثمارية المتاحة، والعمل على تشجيعه وتحفيزه في المساهمة على تحقيق الأهداف العامة واستدامة التنمية.

وقد قامت العملية التخطيطية في السلطنة على خطط طويلة المدى توضح التوجهات الاستراتيجية الرئيسية والأهداف العامة طويلة المدى لتطوير وتنمية البلاد، وخطط خمسيه متوسطة المدى (خمس سنوات) متلاحقة ومتناغمة ومتكاملة تستند إلى استراتيجية التنمية الوطنية، ووفق أهداف ومرتكزات محددة، أتاحت تحقيق أهداف مرحلية في إطار منظور مستقبلي طويل الأمد، قائم على أسس تنموية حديثة ذات أصول علمية وموضوعية تتفق وأهداف وإمكانيات البلاد، وعلى ضوء الخطة الخمسية المعتمدة التي تستمر لمدة خمس سنوات يتم إعداد الميزانية العامة لكل سنة من سنوات الخطة، وهي بمثابة خطة قصيرة المدى تشتمل على برامج ومشاريع الوحدات الحكومية،

وتوضح تقديرات الإيرادات والمصروفات بمختلف أنواعها وأشكالها خلال سنة، والمتعلقة بالمعاملات المالية للدولة.

ويقوم مجلس الشورى بمراجعة الخطط التنموية والموازنات العامة للدولة، وتقديم التوصيات إلى مجلس الوزراء حولها قبل اتخاذ إجراءات اعتمادها، ويتم التصديق على الميزانية العامة بموجب مرسوم سلطاني، وكذلك على الخطط الاستراتيجية وخطط التنمية الخمسية، ولقد كان لواقعية هذه الخطط والمشاركة الواسعة من قبل مؤسسات المجتمع بشقيه الحكومي والأهلي في صياغتها، والالتزام بتنفيذها من قبل الجهات المعنية الأثر الكبير في نجاحها وتحقيق نتائجها وانجازاتها المشرقة عبر مسيرة النهضة المباركة.

الفصل الخامس :

يعتبر هذا الفصل مسك الختام لهذا الكتاب، وهو بعنوان ومضات إدارية من النطق السامي لجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم، وقدم قراءة موجزة ومتواضعة في النطق السامي لجلالة السلطان المعظم حفظه الله ورعاه، وتم اقتباس بعض الومضات الإدارية من خطب وكلمات جلالته السامية، والتي تعد بمثابة أسس وقواعد راسخة ومبادئ متقدمة في إدارة التنمية الإنسانية . وقد تم وضع هذا الفصل في هذا الموقع من الكتاب، ليقدم دليلا ساطعا للفكر المستنير لجلالة السلطان المعظم، الذي احتوى جوانب مختلفة لمسيرة التطوير والنماء للعمل الإداري في السلطنة.

ولنؤكد بذلك بعد استعراض كافة المواضيع الإدارية التي حواها فصول هذا الكتاب، إنّ النظام الإداري بمكوناته المختلفة الذي يعتبر ثمرة هذا العهد الزاهر المجيد، والمشهود له بالكفاءة والفعالية، المحدث الرئيسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وإنّ سر التنمية هو في كيفية إدارة وتوظيف واستغلال الموارد المتاحة الاستغلال الأمثل، والعمل على تنمية الموارد البشرية وتشجيعها وتحفيزها لتقدم أفضل ما لديها من إبداع وابتكار لخدمة التنمية الإنسانية، وهذا ما انتهجته القيادة الحكيمة في سلطنة عُمان، وتحقق على يديها الكريمة الإنجازات العديدة، في ظل دولة عصرية متكاملة الأركان.

والمتأمل لتلك الخطب والكلمات لجلالة السلطان المعظم يجد فيها الكثير من المفاهيم والمبادئ والقيم الإدارية التي تقوم عليها الإدارة المعاصرة اليوم، ومن خلال الممارسة والتطبيق أصبحت أنموذجا ومنهجا عمليا وعلميا في إدارة الدولة ومؤسساتها المختلفة، وقد أكد عليها علماء الإدارة ومفكريها ومنظريها بأهميتها وضرورة تطبيقها للارتقاء بمستوى الإنتاج والأداء في مختلف المنظمات الاقتصادية والإنسانية.

وقد تناول هذا الفصل ومضات متنوعة ولمسات إدارية متعددة، والذي يتمعن فيها يدرك تماما أنّ لجلالة السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - رسالة سامية ورؤية واضحة ونظرة مستقبلية لبناء الإنسان وخدمة هذه الأمة، ويعمل على إرساء دعائم السلام والوحدة الوطنية، وتحقيق مبادئ العدل والتسامح والمساواة وتكافؤ الفرص للجميع، وبناء مفهوم المواطنة ضمن توجهاته لبناء الدولة العصرية، في ظل حكومة قوية وعادلة تقوم على حكم المؤسسات والقانون .

وقد ركز جلالته في كثير من خطبه وكلماته على تنمية وتطوير الموارد البشرية، وبناء الإنسان العُماني وتقدمه قبل أي شيء آخر لكونه صانع التنمية. كما حرص جلالته على إرساء دعائم التنظيم لكافة أجهزة الدولة المختلفة، ووجهها بضرورة التنسيق والتعاون في كل الأوقات لخدمة الوطن والمواطنين، وعمل جاهدا على تطوير الجهاز الإداري للدولة وتحسين الأداء في مؤسساته، مؤكدا جلالته على أهمية التقريب بين الحاكم والمحكوم في ظل علاقة تتسم بالتعاون والتلاحم في خدمة الوطن وتحقيق أهدافه العليا، وتمثل جولات جلالة السلطان المعظم في ولايات السلطنة ولقاءه المستمر بأفراد شعبه تأكيدا عمليا على تطبيق هذا النهج .

كما أولى جلالته اهتماما كبيرا بالتخطيط لمسيرة التنمية وفق أسس وركائز مدروسة تقوم على مبادئ وقيم ثابتة، إدراكا من جلالته لما للتخطيط من أهمية في بلوغ الأهداف والغايات لمسيرة النهضة المباركة، وتحقيق التنمية الإنسانية الشاملة والمستدامة والعادلة، وفي هذا الاطار تم إنشاء المجلس الأعلى للتخطيط برئاسة جلالة السلطان المعظم، وذلك بهدف وضع الاستراتيجيات والسياسات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في

السلطنة، وإيجاد الآليات التي من شأنها تطبيق تلك الاستراتيجيات والسياسات، وصولا إلى تحقيق التنوع الاقتصادي والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة.

كما ركز جلالته -حفظه الله- على ترسيخ مبدأ المشاركة الوطنية لبناء النهضة الحديثة لعُمان، وقد تطورت هذه التجربة في ظل رعاية سامية من جلالته على مسار التنمية الشاملة للنهضة المباركة، وفق مراحل تطور المجتمع وتقدمه، وأتاح جلالته الفرص المتكافئة لكل المواطنين للمساهمة والمشاركة في بناء الوطن.

ويعد ذلك من أهم مقومات الإدارة الحديثة لشؤون المجتمع والدولة، والتي تقوم على ثلاث ركائز أساسية، وهي الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، في إطار من التكامل والتعاون والترابط لتحقيق التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وقد شهدت السلطنة في ظل النهضة المباركة تقدما ملحوظا تجاه مشاركة المواطنين في توجيه التنمية وصنع القرارات الوطنية، وإيجاد علاقة تكاملية وتعاون مشترك بين الحكومة والمواطنين، وتنسيق متواصل بين المؤسسات التنفيذية والبرلمانية، والذي يعتبر من أبرز السمات المميزة للدولة الحديثة .

كما أكد جلالة السلطان المعظم على أهمية مشاركة القطاع الخاص في التنمية، وأداء دور أكبر في نمو الاقتصاد، والاستفادة القصوى من تطور المعرفة وتقنياتها، والعمل على تحقيق التكامل مع الحكومة والقطاعات الأهلية في رسم مسار الجهود المشتركة، نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

الفصل الأول

لمحة تاريخية عن التنظيم الإداري في سلطنة عُمان

يهدف هذا الفصل إلى : تقديم بعض المعلومات عن تاريخ وتطور النظام الإداري في سلطنة عُمان عبر العصور القديمة، والذي يبدأ بمدخل تعريفي عن السلطنة، ويقدم شواهد فكرية ومادية عن عراقة النظام الإداري في عُمان، ويشرح الإسهامات التاريخية للنظام الإداري في بناء الحضارة العُمانية، ويتطرق إلى بعض الملامح التاريخية عن إجراءات تعيين الولاة والمهام الموكولة إليهم، ويبرز الاتجاهات والمفاهيم الحضارية للنظام الإداري في عُمان عبر الحقب الزمنية القديمة، والجهود التي بذلت لتطوير النظام الإداري في عُمان خلال الفترة من عام ١٧٤٤م إلى عام ١٩٧٠م.

لمحة تاريخية عن التنظيم الإداري في سلطنة عُمان

مدخل

تقع سلطنة عُمان في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية، وتمتد بين خطي عرض ١٦,٤٠ و ٢٦,٢٠ درجة شمالا، وبين خطي طول ٥١,٥٠ و ٥٩,٤٠ درجة شرقا، وتطل على ساحل يمتد ٣١٦٥ كيلومتر (متضمنة التعاريج)، وهو غني بتنوع تضاريسه وثرواته الهائلة، ويتميز بتنوع البيئة البحرية وبالجمال والروعة. يبدأ من أقصى الجنوب الشرقي حيث بحر العرب ومدخل المحيط الهندي، ممتدا إلى بحر عُمان حتى ينتهي عند مسندم شمالا، ليطل على مضيق هرمز الاستراتيجي عند مدخل وبوابة الخليج العربي، وتطل السلطنة بحكم موقعها الجغرافي على بحار ثلاثة، هي: الخليج العربي، بحر عُمان، بحر العرب.

وتبلغ مساحة سلطنة عُمان نحو ٣٠٩,٥ ألف كيلو متر مربع، وتعد بذلك ثالث البلدان مساحة في شبه الجزيرة العربية، وتتباين أراضي السلطنة وتتنوع من حيث طبيعتها وطبوغرافيتها من منطقة إلى أخرى، مما حدا بالإنسان العُماني إلى التكيف معها وتطويعها لخدمته. ويبلغ عدد سكان السلطنة وفقا لتقديرات عام ٢٠١٠م نحو ٢,٧٧٣ مليون نسمة بينهم ٨١٦ ألف نسمة من الجاليات المغتربة، وتبلغ الكثافة السكانية على مستوى السلطنة ٩,٠ نسمة لكل كيلو متر مربع، فيما تبلغ مداها في محافظة مسقط بنحو ١٩٨,٩ نسمة لكل كيلو متر مربع .

ويمثل موقع سلطنة عُمان أهمية استراتيجيه وأكسبها سمات خاصة، حيث تشرف من خلاله على أقدم وأهم الطرق التجارية البحرية في العالم وهو الطريق البحري بين الخليج العربي والمحيط الهندي، مما جعلها مثار اهتمام القوى العالمية، ومن خلال موقعها أيضا اتصلت طرق القوافل عبر شبه الجزيرة العربية لتربط ما بين غربها وشرقها وشمالها وجنوبها.

وكان لموقع السلطنة دوما عاملا مهما وصدى قويا في سياساتها وخياراتها وأسلوبها في التعامل مع كثير من القضايا والتطورات بوضوح وواقعية، كما أهلها على مدى حقب تاريخية مختلفة بأن تلعب دورا تاريخيا متفردا في صنع الحضارة الإنسانية.

وتتميز جغرافية عُمان بالتنوع البيئي، وبوجود نماذج متعددة من أشكال الأرض تتشكل ما بين السهل والنجد والجبل والساحل والصحراء، ويعتبر السهل الساحلي الذي يطل على كل من بحر عُمان وبحر العرب من أهم سهول عُمان، وتبلغ مساحته ٣٪ من المساحة الكلية، بينما تشغل الجبال ١٥٪ من المساحة الكلية تقريبا، وأهمها: سلسلة جبال الحجر، التي تمتد بشكل قوس من رأس مسندم في الشمال وحتى رأس الحد، وسلاسل جبال القرا، التي تقع في أقصى الجنوب الغربي من عُمان، بينما تغطي المناطق الرملية والصحراوية، والتي تنتمي في معظمها لمنطقة الربع الخالي المساحة الأكبر، حيث تبلغ ٨٢٪ من المساحة الكلية تقريبا، وقد تم توظيف ذلك التنوع الجغرافي في الموارد، والتفاوت البيئي لصالح عملية التنمية الإنسانية في السلطنة.

وتمتد الجذور التاريخية لعُمان إلى آلاف السنين، وقد شكل موقعها ومقوماتها البيئية والجغرافية ومواردها الطبيعية عاملا مهما في جذب التجمعات البشرية إليها. حيث تذكر لنا كتب التاريخ بأن أول من سكن عُمان العماليق وهم من العرب البائدة، كما سكنها السومريون والفرس في الفترة ما قبل الميلاد، ثم استقرت في عُمان قبيلة عُمان القحطانية، جاءت بعدها قبيلة الأزد، وذلك بعد انهيار سد مأرب، ثم أخذ الأزد يتزايدون في عُمان حتى قويت شوكتهم، واستطاعوا أن يوحدوا عُمان ويؤكدوا هويتها العربية، بعد انتصارهم على الفرس في معركة سلوت الحاسمة بين الطرفين بقيادة مالك بن فهم، وهو من سلالة الأزد.

ولقد اختلفت المراجع في تحديد المصدر الذي جاء منه اسم عُمان، أحد الأقوال أنها سميت نسبة إلى عُمان بن إبراهيم الخليل عليه السلام، والقول الثاني أن قبيلة من الأزد تدعى عُمان نسبة إلى واد كان الازد ينزلون حوله بالقرب من مأرب سكنت عُمان فشاع اسمها على البلاد كلها.

وقـد شكلت عُمـان على امتداد التاريخ مركزا حضاريـا نشطا تفاعل منذ القدم مع مراكز الحضارة في العالم القديم، وفي الخمسة آلاف سنة الأخيرة كانت تتمتع بعلاقات قوية مع بلدان العـالم المختلفة، وقد كانت موانئ قلهات وصور وصحار ومسقط ومطرح وقريات، وموانئ صلالة وسمهرم والبليد في ظفار حلقة الوصل مع الحضارات القديمة في العالم، حيث تشير الدراسـات التاريخية إلى الاتصالات التجارية والبحرية العديدة بين الحضارة العُمانية وحضارة الشرق القديمة في الصين والهند وبلاد ما بين النهرين وإيـران، فضـلا عن الصلات مع حضارات شـرق البحر المتوسـط ووادي النيل وشمال وشرق أفريقيا وأوربا والولايات المتحدة الأمريكية.

وكانت عُمان واحدة من أهم المراكز الحيوية على طريق الحرير بين الشرق والغرب، وهـي مـن أكثر المراكز التجاريـة ازدهارا في المحيـط الهندي بسبـب ثرواتها الطبيعية كالتعدين وصهر النحاس؛ التي كانت من الصناعات الرئيسية في عُمان، ويتم تصديره إلى مناطق بلاد ما بين النهرين على ظهر سفن عُمانية في الألف الثالثة قبل الميلاد.

واستخـدم العُمانيـون في الملاحـة البحريـة أدوات متقدمة تضبط حـركات النجوم والريـاح، وشرح البحار العُمـاني ابن ماجد في كتبه ومؤلفاته، والتـي يصل عددها إلى أكـثر من ثلاثين كتابا ودليلا كيفيـة إدراك ارتفاعات النجم القطبـي المتعددة، وكيفية احتسـاب سرعة الرياح، كمـا استطاع تحديد خطوط الطول والعرض بالنسبة للمكان بين الشرق والغرب مستعينا بالإسطرلاب، وكان ذلك تقدما كبيرا في علوم الملاحة، كما يسجـل التاريخ إن البرتغالي فاسكودي جاما استعان بالملاح القدير ابن ماجد في سعيه لاكتشاف رأس الرجاء الصالح والوصول للهند، (الحاج، ٢٠٠٣).

وكانت لعُمان أيضا اتصالات بالحضارات الإنسانية القديمة منذ العصور السحيقة، عندما عرف الإنسان كيف يعبر البحار مستخدما الشراع؛ والتي من بينها: السومريون والأكاديـون والبابليـون والأشوريـون، وحضـارة الفراعنـة بمصـر، وحضـارة دلمـون، والحضارة الهندية، والحضـارة اليونانية، وحضارة بلاد الشام، والصين، وبلاد فارس وغيرها من الحضارات في العالم القديم.

فقـد كانت لتلك الحضـارات علاقة وثيقة وصلات تجارية وبحرية مع عُمان أو أرض مجان كما تنص عليها لغة السومريين في ذلك التاريخ، لشهرتها بصناعة السفن وصهر النحاس. وكذلك اشتهرت عُمان بتصدير اللبان والأحجار الكريمة.

بالإضافـة إلى ثرواتها الزراعية، ولهذا أطلق عليهـا قديما اسم مزون خلال الفترة ١٤٠ ق م - ٢٢٦م لوفرة الموارد المائية وازدهار الزراعة في عُمان منذ القدم وما صاحبها من حضارة.

واشتهرت عُمان أيضا بنشاطها البحري والتجاري، حيث استطاع الملاحون العُمانيون اكتشـاف معظم السواحل الآسيوية والأفريقية قبـل الأوربيين، وذلك بحكم خبرتهم في علوم الملاحة وفنونها منذ قرون قديمة.

كمـا نشأت في عُمان مجتمعات مستقرة احترفـت التجارة والزراعة وصيد الأسماك والتعديـن وصناعة السفن، وتعد مـن أقدم المراكز الحضارية التـي نشأت في الجزيرة العربية، ويرجع بعض المؤرخين نشأتها إلى الألف الرابع والخامس قبل الميلاد.

وتمثل العمـارة المدنية والاستحكامـات الحربية من مساجد وقصـور وأسوار وقلاع وحصون وأبراج الحراسة، والتي يعود إنشاء بعضها إلى فترة ما قبل الإسلام مثل قلاع بهلا والرستاق وصحار ونخل، والكثير منها إلى فترة حكم اليعاربة والبوسعيد – ويصل عددهـا إلى أكـثر من (١٥٠٠)، تنتشـر في مختلف ولايات السلطنـة – دلالات تاريخية واضحة على عراقة عُمان ودورها في تقدم الحضارة الإنسانية.

كما يشير نظام الأفلاج في عُمان وما صاحبه من نظم اجتماعية وهندسية وإنشائية، والتـي يعود تاريخها إلى قرون عديدة - قد يعـود بعضها إلى القرن السادس قبل الميلاد أو إلى عهد النبي سليمان بن داوود عليه السلام وفق رأي بعض المؤرخين - إلى التنظيم الإداري والاجتماعي وعبقرية الإنسان العُماني منذ القدم، والتي تتسم دوما بحب العمل والاجتهاد والابـداع والابتكار والتعاون بين أفراد المجتمع لتحقيق أهدافه، وفق معطيات وبيئة ذلك العصر.

كما أسهمت عُمان في نشر الدعوة الإسلامية منذ دخولها طواعية وسلما، وعن إيمان وقناعة تامة إلى الإسلام في عهد جيفر وعبد ابني الجلندى ملكي عُمان، بعد تسلمهما لكتاب الرسول عليه الصلاة والسلام في السنة السادسة للهجرة – حسب بعض الروايات – واستقبالهما لمبعوثه الرسمي، وهو الصحابي عمرو بن العاص السهمي ليدعوهم للدخول في الإسلام، والذي بقي في عُمان حتى وفاة الرسول يعلم الناس الدين ويجمع الصدقات بتفويض من الرسول صلى الله عليه وسلم.

وكان لهذا التجاوب والتغيير الإيجابي الذي أبداه أهل عُمان تجاه الدعوة إلى الإسلام أحسن الأثر في نفس الرسول صلى الله عليه وسلم. وقد أثنى الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم على أهل عُمان ودعا لهم بالخير والبركة، وكذلك أشاد بهم الخليفة أبو بكر الصديق رضي الله عنه عندما استقبل وفد من أهل عُمان برئاسة عبد بن الجلندى – أحد ملكي عُمان – بصحبة عمر بن العاص بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام.

وخلال السنوات الأولى للدعوة الإسلامية ساهمت عُمان بدور بارز في نشر الإسلام وبناء صرح الحضارة، كما شارك عدد من أهل عُمان في الفتوحات الإسلامية منذ فجر الإسلام، وكان لهم نشاط واضح وملموس في نشر الثقافة الإسلامية والعلوم المختلفة، ويتجلى ذلك في المدارس العلمية والمؤلفات والموسوعات الفقهية والأدبية والثقافية في شتى مجالات العلم والمعرفة.

فقديما شبهوا العلم (بطائر باض بالمدينة، وفرخ بالبصرة، وطار إلى عُمان)، وتشير تلك الآثار العلمية إلى أن العُمانيين قد ألفوا في ميدان الفقه والحديث منذ القرن الأول الهجري (السابع الميلادي)، ويدل ذلك أيضا على أن العلم كان راسخا في عُمان منذ فجر الإسلام وحتى عصرنا الحديث.

وتشير المصادر التاريخية وكتب الطبقات والتراجم إلى الكثير من علماء وفقهاء عُمان وخطبائها وأدبائها، من بينهم: الصحابي صحار بن العباس العبدي في القرن الأول الهجري. والفقيه والعالم جابر بن زيد الأزدي العُماني في النصف الثاني من

القرن الأول الهجري، وهو من كبار التابعين، ومن تلاميذ بحر الأمة وحبرها وترجمان القرآن الصحابي عبد الله بن عباس رضي الله عنه، الذي قال: عجبا لأهل العراق كيف يحتاجون إلينا وفيهم جابر بن زيد؟ .

وكذلك مازن بن غضوبة السعدي السمائلي الطائي العُماني، أول من أسلم من عُمان بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعا له النبي الكريم ولأهل عُمان، وهو أول من أسس مسجد في عُمان (مسجد المضمار) في السنة السادسة للهجرة في مدينة سمائل، الذي جدد بناءه عام ١٩٧٩م.

والمختار بن عوف الأزدي المعروف بأبي حمزة الشاري المشهور في فن الخطابة والفصاحة. والربيع بن حبيب الفراهيدي صاحب مسند الربيع بن حبيب، وهو من علماء القرن الثاني الهجري. وأبو سفيان محبوب بن الرحيل. الشيخ محمد بن محبوب الرحيلي. العلامة بشير بن المنذر النزوي. موسى بن أبي جابر الازكوي. العلامة أبو محمد عبدالله بن محمد بن بركه السليمي البهلوي.

والشيخ أبو سعيد محمد بن سعيد الكدمي الناعبي. أبو الحسن البسيوي. محمد بن إبراهيم الكندي صاحب كتاب بيان الشرع، يقع في أثنين وسبعين جزءا. الشيخ أحمد ابن عبدالله بن موسى الكندي مؤلف كتاب المصنف في ٤٢ جزءا، وهو من علماء القرن السادس الهجري. الشيخ سلطان بن محمد بن صلت البطاشي.

وصاحب قاموس الشريعة الذي يقع في ٩٢ جزءا للعلامة جميّل بن خميس السعدي. وصاحب كتاب منهج الطالبين للعلامة خميس بن سعيد الشقصي الرستاقي في ٢٠ جزءا. والعلامة محمد بن موسى الكندي. والعلامة الصلت بن خميس الخروصي.

ومن بين علماء وفقهاء عُمان أيضا : العلامة الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي العُماني الذي برع في علوم اللغة العربية وآدابها، ومخترع علم العروض، وواضع أول معجم في اللغة العربية، وهو كتاب العين. والقائد العُماني المهلب بن أبي صفرة الأزدي. وعالم اللغة والشاعر ابن دريد أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي صاحب كتاب الجمهرة في اللغة العربية وعلومها. والأديب الكبير أبو العباس المبرّد.

وأسـد البحار الرحالة العُمـاني أحمد بن ماجد. والشاعر الكبير أبو مسلم البهلاني ناصـر بن سالم بن عديم الرواحي، الذي اشتهـر بقصائده في الحب الإلهي، وبقصائد استنهاضيـة ضـد الاستعمار خـلال الفترة التي مرت بهـا الأمة العربيـة إبان محاربة الاستعمار والبحث عن الاستقلال، وهو مؤسس صحيفة النجاح (١٩١١م) بزنجبار.

والعلامة أبي نبهان جاعد بن خميس الخروصي. الشيخ سلطان بن محمد البطاشي. الشيـخ ناصر بن أبي نبهان الخروصي. وسلمه بـن مسلم العوتبي الصحاري. والعلامة المحقـق الشيـخ سعيد بن خلفان الخليلي. الشيخ صالح بـن علي الحارثي. الشيخ حبيب ابـن سالم الأمبوسعيدي النزوي. السيد العلامة مهنا بن خلفان بن محمد البوسعيدي. المؤرخ الفقيه حميد بن محمد بن رزيق.

الشيـخ نـور الدين السالمي. الإمام محمـد بن عبدالله الخليلـي . الشيخ منصور بن ناصـر بن محمد الفارسـي. الشيخ ابراهيم بن سعيد العـبري. الشيخ خلفان بن جميّل السيابـي. الشيـخ سيف بن حمـد الاغبري. الشيـخ راشد بن عزيّـز الخصيبي. الشيخ سـالم بن حمود بن شامس السيابي. الشيخ محمد بن سالم الرقيشي. الشيخ محمد بن عبـدالله السالمي. فضيلة الشيخ القاضي محمد بـن شامس البطاشي. الشيخ سعيد بن حمد بن سليمان الحارثي. السيد حمد بن سيف بن محمد البوسعيدي. السيد محمد بن أحمـد بن سعود البوسعيدي. الشيخ سيف بن حمود بن حامد البطاشي. الشاعر الكبير الشيـخ عبدالله بن علي الخليلـي، الشيخ عبدالله بن صخر العامـري. والمفكر والأديب عبدالله بـن محـمد الطائي. وغيرهم ممن تركوا لنا كنوزا في شتى مجالات المعرفة.

كمـا أسهم أهل عُمان من خـلال تواجدهم واتصالهم التجـاري والبحري في عدد من مدن العالم، خاصة خلال القرون القريبة الماضية بالتعريف بالإسلام، ونشره في كثير من مناطق الساحل الشرقـي لأفريقيا، وإلى مناطق وسط أفريقيا، التي وصل إليها العُمانيون عـبر أسطولهم البحري. كما حمل العُمانيون الإسلام معهم إلى الصين والموانئ الأسيوية، واستطاعوا نشر القيم الإسلامية وتأسيس نهضة علمية ومعرفية وحضارة إنسانية في تلك البلدان بالحب والحوار والأخلاق، والسلوك الحسن والقدوة الحسنة، والعلاقات الإنسانية المتسمة بالتسامح والصدق، والرقي في التعامل الحضاري مع تلك الشعوب.

شواهد فكرية ومادية لعراقة النظام الإداري في عُمان

تشير الدراسات التاريخية والاكتشافات الأثرية بأن الحضارة العُمانية الراقية والمزدهرة عبر المراحل الزمنية القديمة أسهمت في تحقيق الكثير من الانجازات على المستوى الإنساني، تجسدت في مجهودات جماعية، حققت من خلالها العديد من الأهداف، التي ترسخ قيمة العلاقات الاجتماعية والإنسانية، والتغيير الايجابي تجاه روح المبادرة والاستقلالية والإبداع والاعتماد على الذات، وقد صاحب ذلك تطبيق فكر إداري متطور واكب تلك المرحلة، وتوافق مع قيم ومبادئ وتراث المجتمع العُماني.

ويمثل التراث المادي والثقافي للحضارة العُمانية، كنظام الأفلاج وطرق الزراعة، وبناء القلاع والحصون والأبراج والقصور المثيرة في البناء والفخامة، والفنون المختلفة والعادات العريقة، والتي أدرج عدد منها على قائمة التراث العالمي بمنظمة اليونسكو، أنموذجا عمليا لعبقرية الإنسان العُماني وقدرته على التعامل مع البيئة والاستفادة منها وتطويعها منذ القدم لخدمة الإنسانية .

كما تعتبر عمليات صهر النحاس وصناعة السفن واكتشاف الطرق التجارية البحرية من قبل العُمانيين، ووصولهم إلى الهند والصين والمناطق النائية من العالم القديم، وعلاقاتهم التاريخية مع الحضارات الأخرى، بفضل سفنهم الشراعية ومعلوماتهم الجغرافية والفلكية، وخرائطهم وآلاتهم وعلومهم وتجاربهم الملاحية، وحيازتهم على قدر عال من المعرفة والخبرة العملية، دلالة واضحة على العمق التاريخي للحضارة العُمانية، ولممارسة العُمانيين للفكر الإداري، ومعرفتهم للكثير من المبادئ والمفاهيم الإدارية التي طبقوها في الحياة اليومية، وفي إدارة المجتمع، ويتجسد ذلك في تقدمهم العلمي والمعرفي، والأخذ بمبادئ المشاركة، والشورى والتعاون، والترابط، والتراحم، والتعاضد، والرعاية الاجتماعية والإنسانية بين مختلف فئات المجتمع .

كما تشكل القنوات المائية للأفلاج المنتشرة في مختلف ولايات السلطنة إحدى إنجازات الانسان العُماني الحضارية في مجال الهندسة والتقدم المعرفي، حيث تعتبر الأفلاج أهم نظام مائي في الجزيرة العربية، ويقدر عمرها بآلاف السنين، وهي تتميز

بجوانب فنية وهندسية متطورة، صاحبها نظم اجتماعية وإنشائية، تتطلب تنفيذها إدارة واعية وقدرات فكرية وعملية، وتعاون مستمر من قبل جميع أفراد المجتمع، سواء من حيث القيادة واتخاذ القرارات والاتصالات، والتخطيط والتنظيم والتمويل، وبرامج التنفيذ لمجرى الفلج والإشراف والمتابعة والتقييم، ووضع الأهداف التي سيخدمها في التنمية الزراعية والاجتماعية .

والمتمعن للتقسيم المحكم الذي تعارف عليه العُمانيون كقواعد ثابتة ومنظمة منذ قرون عديدة في توزيع مياه الأفلاج، وعدالة توزيعها بين السكان وفق كميات وساعات زمنية محددة لكل مستفيد، تعرف بالأثر، يبلغ متوسط مدته الزمنية بثلاثين دقيقة، مستخدمين في تحديد دوران مياه الفلج علم الفلك وحركة الشمس والنجوم والكواكب، ليجد أنّ تلك الجهود قد صاحبها منذ قرون طويلة فكر إداري متقدم، وإبداع هندسي بالغ التعقيد والتطور .

ويمكن وصف نظام الأفلاج في عُمان بمثابة شركة مساهمة بمفهومها الحديث نظرا لمكوناته الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والمالية، فالأفلاج هي مؤسسات اجتماعية لها أنواع ومسميات مختلفة من حيث طريقة الإنشاء وهندسة البناء ومصادر المياه (الفلج الداؤودي، الفلج الغيلي، الفلج العيني).

وتهدف إلى تحقيق منافع عامة تتجسد في توفير المياه الصالحة للشرب والاستخدام الآدمي وري الأراضي الزراعية، وتدار بطريقة اقتصادية قريبة جدا من نظام الشركات المساهمة العامة، حيث يتضمن نظام الأفلاج على توزيع الحصص أو الأسهم على الملاك على شكل مساهمة مالية وفكرية لتغطية تكاليف إنشاء الفلج مع بداية التأسيس وعند الصيانة كاستثمار طويل المدى.

وعادة يسبق عملية إنشاء الفلج إجراء دراسة جدوى اقتصادية وفنية واجتماعية للموقع، من حيث جيولوجية الأرض ومدى توفر المياه ومصادرها وصلاحية التربة للزراعة، وذلك بمشاركة مباشرة من قبل الأهالي وأصحاب الخبرة، ويتم توزيع حصص المياه بما يتناسب مع نسبة الملكية في الفلج والمساحة المزروعة لكل فرد.

ويشكل ملاك الفلج من بينهم مجلس إدارة للإشراف على إدارة مياه الفلج، وذلك بطريقة التوافق أو بالانتخاب، وتتابع الجمعية العمومية الممثلة في أصحاب الحصص والملاك للفلج أعمال تلك الإدارة، وتراقبها وتحاسبها بصورة مستمرة.

ويتكون مجلس الإدارة من إدارة متكاملة وفق تسلسل هرمي محددة السلطات والمسؤوليات، ويتم توزيع العمل فيما بينهم وفق إجراءات عرفية توافق عليها ملاك الفلج، وهي في حقيقتها إجراءات إدارية محكمة ومتقدمة لزمانها، حيث تعمل إدارة الفلج على استدامة تدفق المياه في مجرى الفلج طوال اليوم دون توقف.

كما تقوم بإجراءات المتابعة والتنسيق والإشراف على تطبيق نظام توزيع المياه وفق الحصص المحددة طوال ٢٤ ساعة، وبصورة متواصلة طوال العام، بالإضافة إلى الإشراف على إجراءات الصيانة الدورية، وحفظ السجلات الإدارية والمالية التي تسجل فيها حصص الملكية، وتوزيع المياه ومقدارها بالساعات، وكذلك ما يتعلق بإيرادات ومصروفات الفلج.

وقد أكدت تلك الأعمال بأنها تتميز بجهود إدارية متقنة ومنظمة بالغة التقدم في التخطيط، ووضع الأهداف وتقسيم العمل، وتحديد المهام والاختصاصات على العاملين، بالإضافة إلى تنسيق مستمر، واختيار دقيق للعاملين المهرة في نظام الأفلاج، ورقابة ومتابعة دقيقة وصولا إلى تحقيق الأهداف والغايات بكفاءة وفعالية.

ونتأمل أيضا العبقرية العُمانية المتجددة والمتطورة في كيفية إنشاء الواحات الزراعية في قمم الجبال، وعلى ضفاف الأودية وطريقة توصيل مياه الري اليها، ونوعية المحاصيل الزراعية النادرة التي كانت تزرع فيها، والطرق والأساليب المستخدمة في الزراعة، بما يتناسب وطبيعة البيئة وظروف الطقس، وأوجه التعاون القائم بين المزارعين، وما صاحب ذلك من جهود في تطبيق العديد من النظم الاجتماعية والأساليب الإدارية المتبعة خلال فترة التأسيس والزراعة والحصاد، والقريبة منها إلى مؤسسات المجتمع المدني، والتي ساعدت في إكساب الإنسان العُماني خبرة تراكمية في الإدارة وتنظيم شؤون حياته وعمله، وفي حب المبادرة والإبداع والابتكار والاعتماد على الذات.

وتمثل الواحات الواقعة في الجبل الأخضر (تبلغ أعلى قمة فيه بارتفاع ٣٠٧٥ متراً)، والتي يعود تاريخها إلى آلاف السنين، وتم نحتها في الصخر بشكل هندسي رائع الجمال، وعلى ارتفاعات شاهقة تصل ارتفاعها عن سطح الأرض ما بين ١٠٠٠ وأكثر من ٢٠٠٠ متر، وكذلك الجنائن المعلقة والحدائق الخضراء ذات النخيل الباسقة والاشجار الوارفة والنباتات والمزروعات المتنوعة بمسفاة العبريين، والتي تتميز بهندستها الرائعة في قمم الجبال الشاهقة، دلالة واضحة على الفكر الإداري، والتقدم المعرفي للإنسان العُماني، وقدرته على تطويع البيئة لخدمته، مهما كانت صعوبتها ووعورتها .

كما ننظر إلى هندسة بناء التحصينات العُمانية من القلاع والحصون والأسوار والتي يرجع تاريخها حسب رأي بعض المؤرخين إلى ما قبل التاريخ الميلادي، مرورا بالعصر الجاهلي، فعصر الخلافة الإسلامية ثم وصولا إلى عهد النباهنة واليعاربة وانتقالا إلى العصر الحديث، وما صاحبها من إمكانات فكرية وهندسية في التصميم والتنفيذ، والتي لا زالت شاهدة على عراقة الممارسة الإدارية للعُمانيين وإتقان فن البناء والعمارة والهندسة والتخطيط، وتوظيف ذلك بما يتناسب مع بيئتهم وظروف حياتهم وتاريخهم، وفقا لمقياس ذلك العصر.

بالإضافة إلى تلك الإنجازات الحضارية فقد أسهم العُمانيون بدور فاعل في نشر الحضارة الإسلامية والإنسانية من خلال اتصالهم بالشعوب الأخرى عبر البحار والمحيطات وممارستهم التجارة، مما هيأت لهم الظروف في خلق فرص استثمارية، تم إدارتها بأساليب متطورة تتماشى مع متطلبات عصرهم، وقد نجحوا في تحقيق الكثير من الإنجازات التي يشهد بها التاريخ الإنساني، مؤكدة على الدور الذي مارسه الإنسان العُماني في مجال الإدارة وقدراته التنظيمية والقيادية الفاعلة.

وفي إطار الإدارة أيضا يعد نظام السبلة والبرزة العُمانية، ونظام إدارة الدولة والمجتمع، والتقسيم الإداري للدولة، وتطبيق نظام الولايات منذ عصور قديمة، وتعيين الولاة من بين أقدم الأنظمة الإدارية في العالم المتقدم، وهو يعتمد على تقسيم العمل واللامركزية والمشاركة في الشأن العام، وتطبيق مبدأ التمكين والتفويض في السلطة،

مما أسهم ذلك في تطور الإنسان وتحقيق الكثير من المنجزات الإنسانية والحضارية عبر العصور.

وقد استطاعت عُمان عبر تاريخها الممتد، وفي ظل الدول التي تعاقبت عليها تحقيق الكثير من المنجزات الحضارية على الصعيدين العربي والإسلامي، وتمثل الجهود التي قامت بها دولة بني الجلندى ودولة اليحمد، وبما أسهم به قادة وملوك بني نبهان خلال فترة حكمهم لعُمان، وما تحقق خلال تلك الحقبة من تاريخ عُمان من تنمية إنسانية وعمرانية دلالة واضحة على ذلك.

وفي العصر الحديث أسهمت عُمان خلال حكم اليعاربة الأجلاء الذي بدأ بتولي الإمام ناصر بن مرشد الإمامة في عُمان عام ١٦٢٤م في طرد البرتغاليين المحتلين من السواحل العُمانية، والقضاء على نفوذهم، الذي استمر منذ عام ١٥٠٧م وحتى عام ١٦٤٩م . كما أسهم أسطولهم البحري القوي ـ الذي أرعب السفن الفارسية والهولندية والانجليزية آنذاك ـ في مطاردة البرتغاليين في مناطق الخليج العربي والمحيط الهندي وشرق أفريقيا.

وحقق اليعاربة الكثير من الإنجازات في مجالات السياسة والحرب والسلام، وفي ميادين التجارة والاقتصاد، ونشر العلم والحضارة والازدهار الفكري، وعرف عهدهم أيضا بالاستقرار والرخاء الاقتصادي؛ وتمثل مؤسسات التعليم الرسمية التي أشرف عليها أئمة اليعاربة، والتي على رأسها مدرسة حصن جبرين في عهد الإمام اليعربي بلعرب بن سلطان ثالث أئمة اليعاربة في القرن الحادي عشر الهجري (السابع عشر للميلاد)، ومكتبة الدولة اليعربية العامة بحصن الرستاق ومكتبة قصر جبرين،

وكذلك المخطوطات والموسوعات الفقهية والأدبية والعلمية لعلماء عُمان، والقلاع والحصون في نزوى وجبرين والحزم، والأفلاج والقنوات المائية التي شيدها اليعاربة بهندستها الرائعة في مختلف أرجاء عُمان وأسطولهم البحري القوي، والتقدم العلمي والتطور الثقافي في شتى مجالات العلم والمعرفة، كالطب والفقه والفلك والتاريخ والهندسة شواهد حقيقية للممارسة الإدارية المتقدمة في عُمان خلال ذلك العهد.

وفي عهد حكم الدولة البوسعيدية التي بدأت على يد مؤسسها الإمام أحمد بن سعيد البوسعيدي عام ١٧٤٤م، الذي طرد الغزاة الفرس من عُمان، ووحد العُمانيين تحت قيادته، استطاعت هذه الأسرة العظيمة أن تضع عُمان في مصاف الدول القوية والمؤثرة، وازداد في عهدها أهمية عُمان ودورها السياسي والاقتصادي والثقافي والعلمي، وتوسع نشاطها التجاري والملاحي، وامتدت علاقاتها إلى مختلف القوى الدولية.

فقد أقامت عُمان علاقات وصلات مع العديد من الدول في مراحل تاريخية مبكرة، منها: الصين، وهولندا، وبريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، واستقبل سفراءها باحترام في عواصم تلك الدول وغيرها قبل قرون من الزمن، وتفاعلت بقوة مع محيطها الخليجي والعربي والدولي، باعتبار ان عُمان مركزا للتواصل الحضاري، وتسعى دوما لمد جسور الصداقة والسلام وتعزيز المصالح المشتركة مع الشعوب الأخرى.

والدارس والمتمعن للشواهد التاريخية والأثرية والفكرية لتاريخ عُمان القديم ودورها في بناء الحضارة الإنسانية، يجد دلالة واضحة لوجود نظام سياسي، وإداري محكم وفاعل منذ الأزل، استطاع من خلاله العُمانيون تحقيق انجازات حضارية وتاريخية في مختلف مجالات الحياة.

الإسهامات التاريخية للنظام الإداري في بناء الحضارة العُمانية

شهدت عُمان عبر مراحل تاريخها الممتد تحقيق العديد من الإنجازات الحضارية في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية، وقد ارتبطت تلك الإنجازات بتطور النظام الإداري، ودرجة الكفاءة والفاعلية لمؤسسات الدولة وأجهزتها المختلفة، وقدرتها على بناء الهيكل الأساسي للمجتمع والوفاء بمتطلبات واحتياجات المواطنين.

فمنذ فجر التاريخ عرف عن عُمان استقلاليتها والمحافظة على سيادتها (باستثناء فترات زمنية متقطعة وجيزة من الاحتلال لبعض الأجزاء الساحلية من عُمان على يد الفرس والبرتغاليين)، واعتمدت على جهودها وإمكاناتها في التنمية الإنسانية، وشهدت عبر تاريخها المجيد فترات من الازدهار الاقتصادي والمعرفي، تخللتها بعض فترات ترهل وسبات بسبب ظروف داخلية ودولية ولكنها لم تدوم.

وقد ساعدت تلك الظروف والإنجازات على اكتساب الخبرة المتراكمة في إدارة شؤون البلاد، وفق ما يتناسب مع خصوصية المجتمع العُماني، وثوابته الراسخة في نظام الإدارة.

وتؤكد المصادر التاريخية بأن العُمانيين في عهد الحضارة الاسلامية ومنذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم قد حافظوا علىاستقلالية إدارة دولتهم وفق المنهج الاسلامي القويم، وقد أكد الكتاب الذي بعثه الرسول عليه الصلاة والسلام إلى جيفر وعبد ابني الجلندى على استمرار وتثبيت حكمهما لعُمان عند تلبيتهما لدعوة الرسول والدخول في الإسلام.

وتواصل هذا النهج أيضا في عهد الخلفاء الراشدين ومن بعدهم، حيث كانت عُمان بيد أهلها يديرونها حسب مقتضيات الشريعة السمحاء، ولم يرضوا تبعيتهم إلى أي حكم خارجي، وقد جابهوا بشجاعة وبسالة التدخل في شؤونهم واستقلالية بلادهم.

كما أسهم الفكر الإباضي الذي يعود إلى النصف الثاني من القرن الأول للهجرة، وكذلك علماء عُمان ومفكريها في تكوين النظام السياسي للدولة ونظام الحكم والأطر

القانونيــة للممارسة الإدارية، وفقا لقواعد دستورية غـير مكتوبة تعارف عليها المجتمع العُمـاني، وأسســت أنموذجا عُمانيـا للديمقراطية الإسلاميــة في إدارة شـؤون الدولة والمجتمـع ؛ تتمثـل في كيفيـة اختيار رئيس الدولة وطريقـة ممارستهم للحكـم وتوزيع السلطـات التشريعية والتنفيذيـة والقضائية، والتي تقوم على أسس دينية واجتماعية ثابتـة، ومعطيات فكريـة متجددة غير جامـدة، ترتكز على مبادئ العدالـة، والمساواة، والشـورى، والإجمـاع، والتعاقـد، والاعتدال، والإصـلاح، والتسامـح، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتؤمن بالحوار والرأي الآخر.

وقـد استطاعـت تلـك المبادئ أن تسهـم في تحقيق الأمـن والاستقـرار الاجتماعي، والازدهـار الاقتصادي والثقافي في البـلاد، ويسطر لنا التاريخ العُماني جهود قادة دولة بني الجلندى ودولة اليحمد واليعاربة ودولة البوسعيد في نشر العدل والفضل والإصلاح، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وترسيخ دعائم العلم والمعرفة والحضارة، وفق نظام إداري اقرب ما يكون إلى النظام الإداري المتبع في عهد الخلفاء الراشدين.

وفي الحقب التاريخية لعُمان ومنذ قيام نظام الإمامة ـ والتي تقوم على مبدأ الإجماع والتعاقـد، والإرادة الحـرة للمسلمين، وتطبيق مبـادئ الشورى ـ واختيـار أول إمام في عُمان عام ١٣٢هـ ـ ٧٤٩م على يد الجلندى بن مسعود بن جيفر، كانت مؤسسات الأمة والهيـكل التنظيمـي للدولـة يتكون من : رئيس الدولـة الذي يأتي على قمـة الهرم، وهو رأس الدولة ورئيسها، والسلطة العليـا والنهائية لها والقائد الأعلى للقوات المسلحة [١]، ويعاونـه في رسم السياسة العامة والتخطيـط والتنظيم والإشراف على التنفيذ مؤسسة أهـل الحلّ والعقد، وبعض المساعدين والمستشارين، والقـادة في مختلف التخصصات والوظائف، وهم بمثابة وزراء بالمفهوم المعاصر، بالإضافة إلى الولاة والقضاة، والمسئول عـن بيت المال ؛ والذيـن يشرفون علـى إدارة مؤسسات الدولة المختلفـة، ويتم تعيينهم

(١) لم يكن لنظام الإمامة جيش نظامي بالمعنى المتعارف عليه، وإنما كان لها قوات مقاتلة على شكل مجموعات قتالية قبلية قوام كل منها ٢٠٠ رجل. وفي عهد الإمام مهنا بن جيفر (٢٢٦ ـ ٢٣٧ هجرية) جرى تنظيم قوات دائمة للدفاع عن الدولة بلغ تعدادها عشرة آلاف جندي. وفي عهد دولة اليعاربة كان لهذه القوات تنظيما حديثا وأسهمت بفعالية في تحرير البلاد من الغزو البرتغالي، وفي عهد دولة البوسعيد شهدت القوات المسلحة نقلة نوعية من حيث التسليح والتنظيم والتدريب وأداء المهام في السلم والحرب، كما أسهمت بدور بارز في مجال التنمية.

من قبل الإمام مباشرة وبمشورة من مجلس الشورى؛ والذي يضم عددا من الوزراء والمسئولين والمستشارين، وتقتصر مهمته على مساعدة الإمام في إدارة الدولة وتقديم الاستشارات في الشأن العام.

بالإضافة إلى ذلك تسهم السلطة التشريعية العليا المتمثلة في قادة الرأي والعلماء؛ والذين يمثلون قادة المجتمع وضميره (أهل الحلّ والعقد) في إسداء النصح والمشورة للحاكم والسلطة التنفيذية في كل ما يهم المصالح العليا للوطن، وهم أيضا يشرفون على انتخاب الإمام أو عزله، بالإضافة إلى قيامهم بأعمال الرقابة والمتابعة، بهدف الإصلاح وتحقيق العدل.

وعليهم مهام الإشراف التام على تطبيق مبدأ الشورى ومبادئ الفكر السياسي للدولة، وقاعدة الدستور الإباضي وروح الفلسفة الاجتماعية لهذا الفكر المستنير[1]؛ الذي يقوم على مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإحقاق الحق، وإثبات العدل، والتسامح والحوار بين الناس، ويدعو إلى السلام وحل الخلافات بالطرق السلمية.

كما يستعين الإمام في بعض الأمور الهامة التي تهم الوطن بما يعرف بالمجلس العام، والذي يضم نخبة من المسئولين في الدولة والولاة ورؤساء القبائل البارزين.

والمتمعن لتلك الوسائل الديمقراطية والمشاركة الواسعة للمواطن في اتخاذ القرارات، والأخذ بمبدأ تقسيم الوظائف على مستوى الدولة والفصل بين السلطات، وضمان الرقابة الدائمة على أداء مؤسسات الدولة المختلفة من قبل قادة الرأي والعلماء (أهل الحل والعقد) ومجلس الشورى، فإنها تعطي دلالة واضحة على عراقة الممارسة الإدارية بصورتها المتقدمة في عُمان.

وقد شهد الجهاز الإداري للدولة في عُمان تطورا متلاحقا ومنسجما مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع والظروف السياسية السائدة في المنطقة، وعلى الرغم من بساطة النظام الإداري في التكوين والهياكل والوظائف والبناء التنظيمي

(٢) يشير الدكتور حسين غباش في كتابه (عُمان الديمقراطية الإسلامية) ان الاباضية ليست فرقة بالمعنى الضيق للكلمة، بل هي مدرسة فكرية تستند إلى خمسة مصادر تشريعية: القرآن الكريم، والسنة النبوية، والإجماع، والقياس، والاستدلال.

خلال تلك الفترة من تاريخ عُمان، إلا إنه استطاع أن يحقق لها الاستقلال السياسي والإداري طوال تاريخها القديم والحديث، وعلى المستوى الداخلي حقق النظام الإداري القدر المرضي في توفير الخدمات للمواطنين لا سيما فيما يتعلق بحفظ الأمن والنظام والاستقرار، والازدهار الفكري والمعرفي والاقتصادي.

وقد أثبتت الممارسة والتطبيق والتوجهات والدلائل التاريخية أن الفكر والنظام الإداري في عُمان من أعرق الأنظمة الإدارية في العالم العربي والإسلامي، والذي يتجسد في تطبيق مبدأ المشاركة وتفويض السلطة، ومركزية الحكم ووضع السياسة العامة والوظائف السيادية، واللامركزية في ممارسة الوظيفة الإدارية للدولة في جانبها الخدمي، وتوزيعها بين السلطة المركزية والإدارات المحلية في المحافظات والولايات.

وبذلك طبق العُمانيون اللامركزية بما يتوافق مع واقعهم وظروفهم وخصوصيتهم في تقديم الخدمات منذ قرون طويلة، وجعلوها إحدى المبادئ والأساليب الإدارية في نظام إدارة الدولة والمجتمع.

ملامح تاريخية عن إجراءات تعيين الولاة والمهام الموكولة إليهم

تتمثل الإدارة اللامركزية التي اعتمد عليها النظام الإداري في سلطنة عُمان منذ حقب زمنية طويلة في تفويض بعض السلطات للولاة وتمكينهم من إدارة الولايات وفق توجهات وسياسة الحكومة، وبإشراف مباشر من السلطة المركزية، وبما يسمى بمصطلح الإدارة المحلية، والذي عملت عليه عُمان منذ فترات طويلة من الزمن، وحافظت عليه جميع الأسر الحاكمة وحتى الآن ؛ ويتمثل ذلك في نظام المحافظات والولايات، وهو من أعرق الأنظمة التقليدية للإدارة المحلية في عُمان، والذي يتم بموجبه تقسيم البلاد إداريا إلى محافظات، وتضم كل منها مجموعة من الولايات، وتتكون كل ولاية من عدد من المدن والقرى والأحياء، ويعين على كل ولاية والٍ من قبل السلطة المركزية، وتحت اشراف مباشر من قبلها.

ويمثل الوالي السلطة المركزية في الولاية ويتمتع بسلطة الإشراف التفويضي، ويمارس صلاحيات واسعة تشمل أغلب الأنشطة والممارسات الإدارية التي تقوم بها الحكومة في ذلك الوقت، ويرجع ذلك بسبب اتساع الرقعة الجغرافية لعُمان، وبُعد بعض الولايات عن مركز الدولة في العاصمة.

وهذا الأسلوب من الإدارة اللامركزية تتيح للوالي التصرف والتمكين في الممارسة الإدارية واتخاذ القرارات، بما يتوافق مع المصلحة العامة وتوجيهات وأوامر السلطة العليا في الدولة، لكونه الأقرب لاحتياجات وظروف المواطنين في تلك الولاية ؛ مما يسهم في مساعدة السلطة المركزية لتحقيق مهامها الأساسية. ويقوم الوالي بتسيير الإدارة المحلية في نطاق الحدود الإدارية لولايته، والتي تعارف عليها منذ القدم عرفا وتقليدا بين أهالي ومشايخ كل ولاية وتم اعتمادها رسميا، ولا يحق للوالي تجاوز الحدود الإدارية للولاية المعين عليها.

وعندما نتمعن إجراءات تعيين الولاة في الفترة التاريخية لنظام الإمامة [1] في عُمان، فإن منصب الوالي يعتبر من الوظائف الهامة على مستوى الهيكل التنظيمي

(١) قامت أول إمامة اباضية على يد آل الجلندى في عام ١٣٢هـ - ٧٤٩م. وكان يتم اختيار الإمام من قبل جماعة أهل الحل والعقد ثم يقوم عموم العُمانيين بمبايعته، وذلك وفق عدة مراحل، تبدأ بإجراء مشاورات بين العلماء وقيادات المجتمع تجاه الشخصيات المقترحة لتولي الإمامة ومدى انطباق الشروط المطلوبة لهذا المنصب عليهم، ومن ثم يتم تقديم الشخصية التي تتناسب مع واقع وظروف الدولة والمجتمع والزمان، سواء من حيث القوة والصفات القيادية أو من جانب القدرات العلمية والمعرفية والفقهية التي يتمتع بها المرشح، بشرط أن يحظى بموافقة ستة من العلماء كحد أدنى للوصول لكرسي الإمامة، ومن ثم إتمام البيعة له من قبل العلماء ورؤساء القبائل وفق إجراءات دستورية - غير مكتوبة - وعرفية قديمة، وقد أصبح نظام الإمامة إحدى منجزات الإنسان العُماني في مجال السياسة وإدارة المجتمع والدولة، ومرحلة من مراحل التاريخ العُماني المجيد والمشرق، له انجازاته وفق معطيات عصره .

للدولة، ولهذا يتم اختيارهم بعناية فائقة، ويشترط عند تعيينهم توافر متطلبات خاصة لشاغر هذه الوظيفة، والتي من بينها: المكانة الاجتماعية والعلمية والثقافية التي يتصف بها المرشح لهذه الوظيفة، وقدرته على القيادة، والمعرفة والإلمام بسنن وقواعد وعادات وأعراف المجتمع العُماني، وأن يحظى الوالي بقبول مجتمع الولاية.

فالولاة هم يمثلون الحاكم في الولايات ويعملون تحت إشرافه المباشر، ولهذا يتم تعيينهم من قبله مباشرة بمشورة من مجلس الشورى، ويتلقى الولاة الأوامر والتعليمات من الإمام مباشرة أو من يقوم مقامه، ويستمدون منه السلطة والمسؤولية، ويكون مرجعهم المباشر في كل ما يتعلق بأمور الولاية، نظرا لعدم وجود مؤسسات ووزارات كما هي عليه في هذا العصر.

كما أنه في حالات تقتضيها المصلحة العامة يتم تكليف الوالي بأعمال القضاء إضافة إلى أعمال الولاية، ويقتصر ذلك على الشخصيات البارزة في العلم والفقه والقيادة الاجتماعية، والتي تتصف بالورع والحنكة السياسية، والمشهود لها بالإخلاص والولاء للوطن والأمة.

ولا يظل الوالي فترة طويلة في الولاية الواحدة، وإنما يتم تدوير عملهم ونقلهم من ولاية لأخرى بين فترة وأخرى، تحددها طبيعة الولاية وظروف العمل فيها والتقارير المرفوعة عنه، وردود فعل الأهالي تجاه الوالي وحسن إدارته للولاية ؛ وذلك بهدف التغيير والتجديد والتطوير والارتقاء بمستوى الأداء، وحتى لا يشعر الوالي بالملل والروتين اليومي.

وتخضع أعمال الولاة والقضاة للمتابعة والرقابة والتقييم من قبل السلطة المركزية أو الحاكم، حيث ترفع إليه التقارير والشكاوى المتعلقة بهم، ومتى حاد الوالي عن طريق الحق، وتطبيق النظام، وإثبات العدل، والإخلاص في خدمة الناس والأمة دون انحياز أو محاباة لأحد أو استغل وظيفته في تحقيق مزايا شخصية على حساب عمله وأداء وظيفته، فيتم محاسبته وعزله من قبل الحاكم، أو تكليفه بوظيفة أخرى، وينطبق ذلك أيضا من يعمل في سلطة القضاء، من القضاة والمستشارين.

وتتضمن إجراءات تعيين الولاة، بان يبلغ الشخص الذي وقع عليه الاختيار بتكليف الإمام له بأعمال الولاية، حيث جرت التعاليم الدينية والأعراف السائدة في المجتمع بأن الولاية والإمارة لا تطلب إلا في حالات معينة تتطلبها المصلحة العامة للأمة؛ وانما تلك الوظيفة هي تكليف ومسؤولية يمنحها ولي الأمر لمن يراه مناسبا للقيادة وصالحا لتلك الوظيفة الهامة، التي عليها مسؤوليات عظيمة أمام الله والأمة.

كما يتم مراعاة وضع الشخص المناسب لتولي الولاية المناسبة لاعتبارات سياسية وجغرافية وتاريخية وقبلية، وفق رؤية الحاكم وتقديراته للأوضاع السائدة في المجتمع. وعادة ما يتم تسليم الوالي كتاب أو قرار التعيين من الإمام ؛ الذي يتضمن العديد من المبادئ القانونية والإدارية والمالية، كمنهج عمل يجب أن يلتزم به الوالي.

بالإضافة إلى بعض النصائح والتوجيهات وتذكيره ببعض الأمور التي تهم عمله ؛ ويعد ذلك تمكينا للولاة من قبل السلطة المركزية للقيام بمهامهم، ومنحهم الصلاحيات والسلطات نيابة عن الإدارة المركزية في إدارة عملهم.

وتقديم النصيحة للعمال عند تكليفهم بالوظيفة وأثنائها يعتبر سنة حسنة أكدت عليها الإدارة الإسلامية منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، ومن بعده عصر الخلفاء الراشدين .

وقد جرى العرف عند العُمانيين بأن يستعين الوالي بالوجهاء والعلماء ورؤساء القبائل، ويستشيرهم فيما يهم الولاية والخدمات المقدمة ومعالجة القضايا الشائكة، وهو قريب إلى ما يعرف بالمجلس المحلي للولاية وفق المفاهيم المعاصرة للادارة المحلية.

اتجاهات ومفاهيم حضارية قديمة للنظام الإداري في عُمان

منذ استقرار الإنسان على أرض عُمان، وعبر المراحل التاريخية لبناء الدولة العُمانية، شهد النظام الإداري تطورا متلاحقا عبر العصور، والمتمعن في منجزات الإنسان العُماني الحضارية والإنسانية يجد أن هناك الكثير من المفاهيم والاتجاهات الحضارية لتطبيق نظام إداري متطور ومتقدم، يقوم على ترسيخ مبادئ العدالة والحرية والمشاركة ونصرة الحق وضمان حقوق وكرامة الإنسان، ويشجع على التغيير الايجابي تجاه روح المبادرة والاستقلالية والإبداع والابتكار والاعتماد على الذات، بما يتوافق مع قيم ومبادئ وتراث المجتمع.

فقد اعتمد العُمانيون التنظيم الهرمي لشكل الدولة من الناحية الإدارية، فالدولة قسمت إلى ولايات، يعين في كل ولاية والٍ، وهو ممثل للسلطة التنفيذية، ويعمل في ظل توجهات وسياسات الدولة العامة، وتحت إشراف مباشر للسلطة المركزية. ويعهد إلى الولاة إصلاح وتنمية ولاياتهم، ورعاية مصالح المواطنين، ويمارس الوالي صلاحيات واسعة في إدارة وممارسة عمله.

وعندما نتأمل العهود التي كان يكتبها حكام عُمان إلى الولاة والقادة نجد أن هناك توجهات إدارية متطورة مارسها العُمانيون منذ قرون عديدة في بناء دولتهم المستقلة، واستطاعوا من خلالها تقديم دلائل حضارية لتقدم الفكر الإداري في عُمان، وأنهم برزوا على غيرهم في ميدان الإدارة والتنمية الإنسانية.

وقد تضمن كتاب تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان للعلامة الشيخ عبدالله بن حميد السالمي مجموعة من عهود الإمام الصلت بن مالك الخروصي (٢٣٧ هـ - ٢٧٣هـ ، ٨٥١م - ٨٨٦م)، الذي عرف عهده بالرخاء والاستقرار ورفع المظالم وإحقاق العدل والتسامح الإنساني، وكانت أرض عُمان في عهده ممتدة مترامية الأطراف.

وأورد الشيخ السالمي في كتابه قصة نجدة الإمام الصلت لأهالي جزيرة سقطرى، حيث تشير كتب التاريخ أن النصارى الأحباش هاجموا جزيرة سقطرى، واعتدوا على سكانها، وقد كتبت امرأة مسلمة أديبة - تدعى الزهراء - من أهل سقطرى قصيدة

عبرت فيها عن معاناة الناس، وما أحدثوه النصارى من تخريب واعتداء على الحرمات، من بين أبياتها [1]:

قل للإمام الذي ترجى فضائله ... ابن الكرام وابن السادة النجب
وابن الجحاجحة الشم الذين هم ... كانوا سناها وكانوا سادة العرب
أمست سقطرى في الإسلام مقفرة ... من الشرائع والفرقان والكتب

****

واستبدلت بالهدي كفرا ومعصية ... وبالأذان نواقيسا من الخشب
وبالذراري رجالا لا خلاق لهم ... من اللئام علوا بالقهر والغلب
جار النصارى على واليك وانتهبوا ... من الحريم ولم يألوا من السلب

****

قل للإمام الذي ترجى فضائله ... بأن يغيث بنات الدين والحسب
كم من منعّمة بكر وثيبة ... من آل بيت كريم الجد والنسب
تدعو أباها إذا ما العلج همّ بها ... وقد تلقف منها موضع اللبب

****

أقول للعين والأجفان تسعدني ... يا عين جودي على الأحباب وانسكبي
ما بال صلت ينام الليل مغطبتا ... وفي سقطرى حريم باد بالنهب
يا للرجال أغيثوا كل مسلمة ... ولو حبوتم على الأذقان والركب
حتى يعود عماد الدين منتصبا ... ويهلك الله أهل الجور والريب

****

وكان لتلك القصيدة الطويلة تأثير على الإمام، وهب بنجدة سقطرى بإرسال جيشا وأسطولا بحريا أكثر من مئة سفينة، بقيادة محمد بن عشيرة وسعيد بن شملان، وكتب لهما كتابا.

والمتمعن لذلك الكتاب والصادر في القرن الثالث الهجري يجد أنه اشتمل على الكثير من المبادئ الهامة في الإدارة وصفات القيادة، وبيّن فيه ما هو مطلوب منهم وما يأتون

(١) للاطلاع على القصيدة بكاملها، وقصة نجدة الإمام لأهالي جزيرة سقطرى. الرجوع إلى كتاب تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان، للشيخ عبدالله بن حميد السالمي، الجزء الأول، ص : ١٦٦.

ومـا يذرون، شارحا رضي الله عنه العديد من الجوانـب الإنسانية في كيفية التعامل مع الناسـ، وضمان حقوقهـم، والأخذ بمبدأ التسامح وإثبات العـدل، وأعطى قواعد مهمة للحرب والسلام والتعامل مع الأعداء، ويمثل ذلك الكتاب وثيقة مهمة في ما يعرف اليوم بمقومات بناء الدولة العصرية ومبادئ حقوق الإنسان، وهو تأكيد واضح على رقي الفكر الإداري في عُمان، ومن بين ما جاء في هذا الكتاب :

«.... فتوبـوا إلى الله مـن سيء مـا مضى، وأصلحوا فيما بقى بمـا عنكم به يرضى، وصونوا دينكم، ولا تبيعوا دينكم بدنياكم ولا بدين غيركم، وقفوا عن الشبهات واحرموا عن محـارم الشهوات، وغضـوا أبصاركم عن مواقعة الخيانـة، واحفظوا فروجكم عن الحـرام، وكفوا أيديكـم وألسنتكم عن دمـاء الناس وأموالهـم وأعراضهم بغير الحق، واجتنبوا قول الزور، وأكل الحـرام، ومشارب الحرام، وجماعة السوء، ومداهنة العدو، وأدوا الأمانـات إلى أهلها.... وإذا حدثتم فـلا تكذبوا، وإذا وعدتم فلا تخلفوا، وأقيموا الصلاة بقيامها، وقراءتها وركوعها وسجودها وتحياتها وتكبيرها وتسبيحها، والخشوع فيهـا لله.... فانصحـوا لولييكم، ووازروهمـا، وتكنفوهما وانصروهمـا على الحق، ولا تخذلوهمـا، وأجيبوهما، ولا تخلفوا ولا تبطؤوا عن دعوتهما، وتناصحوا فيما بينكم، ولا تغاشوا، ولا تباغضوا، ولا تغضبوا، ولا تحزنوا، ولا تكاذبوا، ولا تكالبوا، ولا تحاسدوا، ولا تكايـدوا، ولا تماكروا، ولا تضاغنوا، ولا تطاعنوا في الأحساب، ولا تفاخروا في الأنساب، ولا تضادوا، فإنه بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : (المسلم أخو المسلم لا يضـاره ولا يشـاره ولا يماكره وهم كالبنيان يشد بعضه بعضـا)، وتكون غيب بعضكم لبعضـ في الشهـادة والسرائر كالعلانية، كأنهم نفس واحدة، علـى كلمة واحدة، وولاية واحدة وعداوة للعدو واحدة وحياة واحدة وميتة واحدة...

وقـد بغى هؤلاء النصارى وطغوا ونقضـوا عهدهم، ونرجو أن يديل الله عليهم، وإلى الله نرغـب ونبتهل أن يهـدم محاصنهم، ويخرب بالعدل مساكنهـم، ويغنمكم أموالهم وطعامهـم، إن ربنا سميـع قريب. فإذا سرتم أو نزلتم فأكـثروا ذكر الله فإن بذكر الله تطمئن القلوب... وشدوا على ربابنة السفن أن لا يتفرقوا، ولا يسبق بعضهم بعضا، فمن سبق فليقصر على أصحابه بقدر ما يكون، حيث يسمع بعضهم دعاء بعض، فإن عناهم

معنى تكيف ووازر بعضهم بعضا إن شاء الله. فإذا أقدمكم الله الجزيرة، فتناظروا وتشاوروا، وأرجو أن لا يجمعكم الله على ضلال، فإن رأيتم أن يكون صمدكم ومنزلكم قريبا من القرية الناكثة، فتحاصروهم ويكون رسلكم إليهم من هناك، وترسلون إلى أهل العهد الذين لم ينقضوا عهدهم، حتى يصل إليكم وجوههم ورؤساؤهم، فإن رأيتم أن يكون منزلكم في القرية حيث عود ينزل الولاة والشراة، فافعلوا من ذلك ما اجتمع عليه رأيكم، من بعد مشورة أهل الخبرة بذلك، ممن ترجون بركة رأيهم وفضل معرفتهم. فإذا أرسلتم إلى أهل السلم والعهد، فاعلموهم مع رسلكم أنهم آمنون على أنفسهم ودمائهم وحريمهم وذراريهم وأموالهم، وأنكم وافون لهم بالعهد والذمة والجزية على الصلح الذي يقوم بينهم وبين المسلمين فيما مضى، ولا ينقض ذلك ولا يبدله.....

وإذا التحمت الحرب بينكم وبينهم فلا تقتلوا صبيا صغيرا، ولا شيخا كبيرا ولا امرأة، إلا شيخا أو امرأة أعانوا على القتال، ومن قتلتموه عند المحاربة فلا تمثلوا به فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المثلة..... ومن أراد من أهل سقطرى من أهل الصلاة من رجال أو نساء أو صبيان، أن يخرجوا معكم إلى بلاد المسلمين، فاحملوهم في حمولتكم، وأنفقوا عليهم من مال الله حتى يصلوا إلى بلاد المسلمين إن شاء الله، ومن كان هنالك من أولاد الشراة وأعوان المسلمين فاحملوهم إلى بلاد المسلمين، فإن تلك دار لا تصلح لهم بعد تلاحم الحرب بيننا وبينهم..... لا تختلفوا في آرائكم ولا في سلمكم ولا في حربكم، وليكن رضاكم واحدا، وغضبكم واحدا، ووليكم واحدا، وعدوكم واحدا سويّ، ودمكم سواء ».

كما تضمن عهده لغسّان بن خليد حين بعثه واليا على الرستاق، الكثير من النصائح التي يجب أن يتحلى بها الوالي عند مباشرته لإدارة المهام الموكولة إليه ؛ وهي بمثابة منهج عمل وأطر قانونية متقدمة لعصرها في إدارة الدولة والمجتمع، ومن بين ما جاء في هذا العهد :

«.... إني أوصيك بتقوى الله في سرك، وجهرك، وأن تكون على أمر الله حدثا وفي مرضاته راغبا، وأن تعمل بالعدل في الرعية، وأن تقسم بينهم بالسوية، وأن تأمر بالمعروف، وتحث أهله عليه، وتنهى عن المنكر، وترده على من عمل به، وتنزل كل ذي

حدث حيث أنزله حدثه، وأن تقيم فيهم كتاب الله، وتحيي فيهم سنة نبي الله صلى الله عليه وسلم، وتسير فيهم بسيرة أئمة الهدى، في أحدّ الغضب منك والرّضا، فلا يخرجك غضبك عن الحق، ولا يدخلك رضاك في الباطل، ولا تتعاط من الناس عند قدرتك عليهم ما لم يأذن الله به لك فيهم، ولا تخف في الله لومة لائم، واجعل الناس عندك في الإنصاف سواء، واحذر أن يستميلك إلى أحد منهم هوى، ولا تركن إلى أهل الجهل والباطل والطمع والغيّ.

ولا تتخذ من الأصحاب إلا الأمناء، الذين تؤمنهم على ما يغيبون به عنك من أمانتك فيما يرفعونه إليك من رعيتك، فإني قد ائتمنتك على أمانتي، ووثقت بك على حمايتي، بالقيام بالقسط في رعيتي، والمساعدة لي على ما أنا قائم لسبيله من أمر ربي. وكن كما رجوت فيك، وعند ظني بك، فإنك عين لي على ما غاب عني، والله شهيد عليك وعليّ، وناظر إليك وإليّ، وسائلك وسائلي، فلست بمغن لك من الله، ولا أنت بدافع ولا نافع لي عند الله، إلا بحفظ أمانته، ورعاية حقوقه، والصدق عليه، فبالله فاكتف، ومنه فاستح، وإياه فاتق.

وانصف الضعيف من القوي، والفقير من الغني، والعبد من المولى، وكل حق صح معك حتى لا يطمع شريف في حيفك، ولا ييأس ضعيف من عدلك، ولا تكن فظا غليظ القلب من كثرة المعاني، ولا محتجبا عن مطالب الحق والضعفاء واليتامى، واجعل للنساء حظا من خلوتك فان لهن أسرارا أنت موضعها[1]، واصبر نفسك لذلك، ولا تضجر من كثرة المعاني، ولا تحكم بين الناس وأنت غضبان، ولا تبع ولا تبتع في ولايتك شيئا إلا ما لا بد منه من بيعه ومن طعام الصدقات من غير أن تجبر أحدا يشتري منك شيئا، ولا تعلم أحدا أنه متخذ بذلك عندك يدا، ولا تجبر أحدا يحمل طعاما من بلد إلى بلد استكراها منك لهم، ولا تقبل من أهل ولايتك الهديات، ولا تجبهم إلى الدعوات، وامر بذلك ولاتك، وأصحابك، فإن ذلك من المعائب، ولا يدعو إلى الإدهان والإصغاء، والركون إلى الهوى، فأعاذنا الله وإياك من الشيطان وفتنته، ورغّب الناس فيما افترض

(١) هذا دليل لمكانة المرأة في عُمان، حيث روعيت حقوقها، وأعطت خصوصية في الاستماع إلى مشاكلها، والاستفتاء في خصوصياتها الدينية، وما يتعلق بالأحوال الشخصية والعلاقات الزوجية والأسرية في المجتمع المحافظ والمترابط والمتعاون في صنع الخير والصلاح.

الله عليهم.... واقتد بما كتبت لك، ولا تجاوز شيئا من ذلك، ولا تختر عليه غيره، فإنك إن تركت شيئا مما كتبت لك، وعملت بخلافه لم آمن عليك العيب في الدنيا والآخرة، وكلما جاوزت أمري فلزمك في ذلك قصاص لأحد أو أرش أو غرامة في مال فهو عليك في نفسك ومالك دون مال المسلمين، وإن عرض لك أمر مما لم أكتب به لك في كتابي هذا فلا تقدم على إنفاذه حتى تشاورني فيه إن شاء الله، هذا كتابي لك، ونصيحتي إياك، وموعظتي لأهل ولايتك......».

كما نتأمل عهود الإمام ناصر بن مرشد اليعربي إلى عماله (١٦٢٤ ـ ١٦٤٩)، والتي تؤكد على عراقة النظام الإداري في عُمان، واستخدام مبادئ وأساليب إدارية متقدمة، مبنية وفق متطلبات وواقع المجتمع، ومستمدة من قيمه وتراثه، كعهده إلى أبي الحسن علي بن أحمد بن عثمان بن عمر النزوي، ومن بين ما جاء في هذا العهد[1] : «... يا أبا الحسن إني قد ولّيتك على قرية لوى من الباطنة وما حولها.... أن تأمر في هذه القرى والبلدان : باديهم وحاضرهم، عبدهم وحرهم، صغيرهم وكبيرهم، غنيهم وفقيرهم، بالعدل والمعروف، وتنهاهم عن المنكر المخوف، وأن تعمل فيهم بكتاب الله المستبين، وتحي فيهم سنة النبي الأمين، وآثار الأئمة المهتدين، وسيرة القادة المخلصين الذين جعلهم الله منار الهدى وقادة الناس إلى التقوى وأورثهم الكتاب والسنة يدعون إلى طريق الجنة، وأن توالي في الله وتعادي فيه، ولا تأخذك في ذلك رأفة ولا رحمة، ولا تخف في الله لومة لائم، ولا عذل مجرم آثم، وأن تخلط الشدّة باللين، وأن تخفض جناحك لمن اتبعك من المؤمنين، وأن تعرف لكل أمريء حقه وتوفيه إياه كاملا، وتؤتي ذي القربى حقه، والمسكين وابن السبيل، ذلك خير للذين يريدون وجه الله وأولئك هم المفلحون.... وأن تجتهد كل الجهد في إصلاح أهل ولايتك وإصلاح أفلاجهم وعمارة مساجدهم والصفح عن مسيئهم والتجاوز عن سيئاتهم ما وسعك من ذلك ، وأن تقبض زكاتهم من أغنيائهم بحقّها، وتجعلها في أهلها من فقرائهم وضعفائهم بعدلها طيبة نفس معطيها إلا من وجب جبره ولا يخفى عليك إن شاء الله، فالله الله يا أبا الحسن

(١) للاطلاع على عهود الإمام ناصر بن مرشد اليعربي إلى عماله يمكن الرجوع إلى كتاب تحفة الاعيان بسيرة أهل عُمان للعلامة المحقق الشيخ نور الدين عبدالله بن حميد السالمي، الجزء الثاني، ص: ٢٧.

في التفحص عن فقيرهم وضعيفهم من جميع أماكن ولايتك لتساويهم من مال الله ما وسعك من ذلك ولا تدعهم يتعسفون إليك من السغب والعرى واجعل لهم أعوانا من إخوانك ليتفحصوا عنهم فإن كثيرا من الفقراء يقصر عن المجيء إليك من حياء أو ضعف فيقف عنك وهو في ضرر عظيم من شدة فقره وفاقته.... ولا تأتمن على ما ائتمنتك عليه من أمانتي التي أنا أمين لله فيها إلا من هو حقيق بذلك في دين المسلمين وقد جعلت لك حماية البلاد والذب عنها عن الحريم والعباد وألزمت جميع أهل القرى طاعتك وحجرت عليهم معصيتك ما أطعت الله ورسوله فيهم وقمت بما شرطته عليك في عهدي هذا إليك فإن خالفت إلى غير ما أمرتك به فأنا ومال المسلمين بريئان منك وأنت المأخوذ به في نفسك ومالك....».

وفي عهده إلى ابن عمه وخليفته على الأمر من بعده سلطان بن سيف بن مالك اليعربي حين أراد أن يستعمله على بعض الأمور فطلب العذر فكتب إليه الإمام ما نصه « من عبدالله إمام المسلمين ناصر بن مرشد بن مالك إلى حضرة شيخنا الوالي الولد سلطان بن سيف بن مالك أمد الله عمره. أما بعد : فاني أحمد إليك الله الذي لا اله إلا هو وأوصيك ونفسي وجميع المسلمين بتقوى الله واللزوم على طاعته فاسمع له وأطع واقتد بإخوانك السالفين واتبع. وأما ما ذكرته من أمورك فاسأل فيها أهل الفضل والورع والهداية والشرع الذين جعلهم الله ورثة أنبيائه ونورا ساطعا يقتدى به جميع أوليائه يؤمنون بالله واليوم الآخر ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويسارعون في الخيرات وأولئك من الصالحين. وأما ما ذكرته في العاذرة من الأمر الذي جعلته عليك فكيف أنت اليوم ولدي جناحي الذي أتوصل به إلى إعزاز الدين الحنيفي وخليفتي الذي أخلفه ركنا لهذا المذهب فوسع صدرك وشاور العلماء في أمرك ولا تقطع عمرك وتضيق الصدر والحزن وهون على نفسك من جميع ذلك وانظر ما أمامك من العوائق والمهالك فإن السالم من وفقه الله ونجاه وارتضاه من خليقته واصطفاه حتى حاذر من جميع معاصيه وخسه إلا من ضيق على نفسه وحزن في يومه أكثر من أمسه وقطع نفسه بالندم والهموم والكرب والغموم، سلم الأمور ولدي لخالق الأرض والسماء وما فيهن وما تحت

الثرى واصبر وما صبرك إلا بالله وتوكل عليه وفوض أمرك إليه واتقه حق تقاته ليجعل لك من جميع أمورك المخارج لقوله عز وجل ﴿ **وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجاً وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لاَ يَحْتَسِبُ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْراً** ﴾ .

فالله الله ولدي في سياسة الملوك لا تكن غافلا ولا مهملا لأمورك فإنك ركبت الخطر العظيم والهول الفظيع الجسيم فلا تلتفت ولدي إلى الدنيا ونعيمها وغضارتها فإنها لعب ولهو وزينة وتفاخر لا تـوازن عند الله جناح بعوضة فاجتهد في ذلك واقتد بإخوانك الماضين حيث تركوا الدنيا لأهلها وبذلوها لطلابها وتوكلوا على الله حق التوكل ولم يقصروا جهدهم في الله وإعزاز دينه وإظهار كلمته وإخماد نار البدع وإماتة الباطل وقتال الباغي العاطل فلم تخدعهم الدنيا بغرورها ولم يعدلوا إلى لذتها وسرورها حتى تركوها وراء ظهورهم وقذفوا حبها من صدورهم هم الذين يتلون كتاب الله وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأنفقوا مما رزقهم سرا وعلانية يرجون تجارة لن تبور، فكن ولدي حيث ظني بك وامتثل أمرك وراع فقراءك حق الرعاية وألف بين إخوانك وأصفيائك وخلانك وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ذلك خير للذين يريدون وجه الله وأولئك هم المفلحون، فاطرح ولدي حب الدنيا ومطامعها من قلبك واجتهد في طاعة ربك وخذ حذرك وقو عزمك وصبرك وكن مثل الأسد في ذلك الغار ولا يكن نظرك في راحتك اليوم فانك اليوم لدينا مكين آمين. والحمد لله رب العاملين والصلاة والسلام على خير خلقه الأمين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ».

ويقول رضي الله عنه في عهده إلى الوالي صالح بن سعيد المعمري : «.... فأقول لك يا أبا سعيد إني قد وليتك على بلدة صور وإبرا وما اشتمل عليهما من الأماكن والقرى على أن تظهر دين الله عز وجل في هذه البلدان والقرى وتحيي سنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم حتى تأخذ من الظالم إلى المظلوم حقه وتوفي من مال الله لكل فقير نصيبه ورزقه وتأمر من بهذه القرى والبلدان حضرهم وبدوهم بالمعروف والإحسان وتنهاهم عن الفجور والبهتان وتعلمهم أن من ظلم أحدا مثقال ذرة أو أقل منها أو أكثر فاقتد في عقابه بآثار الائمة الفضلاء الذين جعلهم الله ورثة الأنبياء يقودون الناس إلى الخيرات

وأفضل منازل الدرجات..... وعلى أن تجتهد في إصلاح أهل ولايتك وإصلاح دينهم وعمارة مساجدهم والرأفة بهم والتجاوز عن مسيئهم وحسن السياسة لأمورهم والصبر في نفسك على آذاهم ما وسعك من ذلك. وإياك أبا سعيد والعجلة في أمورك وكن حذرا وقورا صابرا شاكرا على العطاء ساترا عيوب من أخطأ غافرا زلة من عثر رؤوفا بمن أناب واستغفر قابلا لمن رجع إليك واعتذر مدمدما على من أصر واستكبر آمرا بالمعروف ناهيا عن المنكر هينا لينا لمن آخيته من جميع الشراة لا بفظ ولا غليظ واصبر وما صبرك إلا بالله وتوكل على الله حق التوكل واجتهد في ذلك ولا تكن من الغافلين.

وأوصيك يا أبا سعيد أن تختص من خيار إخوانك أن يسيروا في البلاد ويردوا الظلم عن العباد ويصرفوا عنهم المناكر والفساد ويسوسوهم إلى الصلاح والرشاد ويقبضوا الزكاة من أغنياءهم ويعطوهم فقراءهم فيواسونهم من مال الله بما يسد جوعهم ويستر عورتهم ولا تدعهم يتكففون إليك حزنين باكين وابعث إلى كل بلدة وقرية ثقة أمينا ورعا يتجسس عن المكثر والمقل ليأخذ من المكثر زكاة الله ويواسي منها المقل لأن كثيرا من الأغنياء لم ينصف من نفسه في أداء الزكاة وكثيرا من الفقراء لم تحمله نفسه ليجيء إليك. فاجتهد يا أبا سعيد في الأخذ من هذا العطاء لهذا فإن لهم علينا حقا واجبا أوجبه الله عز وجل في كتابه لقوله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ** ﴾، فإذا أردت المسير إلى بلدة صور من قرية إبرا فاترك في قرية إبرا من يحفظ أمانتك ويخاف الله حق الخوف من ذات نفسه وأنت لا تجاوز بلدة ولا غبرة ولا مزرعا ولا عجوزا في عنة ولا بدويا بغار إلا وأخذت من الظالم للمظلوم وواسيتهم من مال الله ما وسعك من ذلك فإن مات أحد جوعا أو مظلوما فهو في رقبتك دون رقبتي وأنت المأخوذ به دوني فإني أعزني الله بالإسلام ونيتي أنني لو قدرت أن أملأ الأرض عدلا وصلاحا وإرادتي أن أدمر كل ظالم وأشتت كل جماعة اجتمعوا على المناكر والفجور والخوض في أفحش الأمور فإنه لا أثرة عندي لظالم ولا حيف لمسلم وقد جعلت لك أن تتصرف في جميع أمور المسلمين ما يجوز لي أن أتصرف فيه فإن خالفت إلى غير ذلك فأنا ومال المسلمين بريئان منك وأنت الرهين به والسلام

عليك ورحمة الله وبركاته والحمد لله حق حمده والصلاة على خير خلقه محمد صلى الله عليه وسلم ولا حول ولا قوة إلا بالله العليم العظيم ».

ونتأمل أيضا الكتاب الذي بعثه الإمام أحمد بن سعيد آلبوسعيدي إلى الوالي الشيخ خميس بن عيسى بن أحمد آلبوسعيدي، والذي أورده الشيخ سيف بن حمود البطاشي في كتابه الطالع السعيد نبذ من تاريخ الإمام أحمد بن سعيد، والذي أكد فيه الإمام على جوانب مهمة وأساسية في إدارة البلاد، متضمنا المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها نظام الحكم، وعلى رأسها تحقيق العدل ونصرة المظلوم والسيرة الحسنة في معاملة الناس، ومن بين ما جاء في هذا الكتاب: «.... قم بالحصن بالحق والعدل، والرأفة بالرعية، والسيرة الحسنة الإسلامية، في البلاد والعباد، وخذ حق المظلوم من الظالم، قال تعالى: **﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ أَقَامُواْ الصَّلاَةَ وَآتَوُاْ الزَّكَاةَ وَأَمَرُواْ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْاْ عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الأُمُورِ﴾**، **﴿وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾**. وأن اشتق عليك أمر نحن معك وراء ظهرك.... ».

والمتأمل لهذه العهود التي كان يبعثها حكام عُمان إلى ولاتهم وقادتهم في مختلف ميادين العمل في الدولة والولايات التابعة لها يجد تقدم الإدارة في مؤسسات الدولة والمجتمع في عُمان منذ قديم الزمان، والتي أخذت بمبادئ الإدارة الحديثة منذ قرون طويلة، وجمعت أساليب متقدمة في تطبيقاتها، فقد طبقت مبدأ المشاركة في إدارة شؤون البلاد، واستخدمت أسلوب اللامركزية الإدارية في تقديم الخدمات، وعملت بمبدأ تفويض السلطة وتحديد المسؤولية، وأخذت بمبدأ حتمية المساءلة.

أضف إلى ذلك الاهتمام الذي كان يوليه حاكم البلاد تجاه تحقيق اللّحمة الوطنية ورعاية المواطنين وخدمتهم على أكمل وجه، وحرصه على تحقيق العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع دون تمييز، وإثبات مبادئ الحق والسلام وحقوق وكرامة وحرية الإنسان، وتلك مبادئ مهمة للقيادة ولتطبيق مبادئ القضاء الإداري، كما يؤكد عليها اليوم علماء الإدارة المعاصرة والقانون، والمهتمين بحقوق الإنسان على تطبيقها في إدارة شؤون الدولة والمجتمع.

النظام الإداري في عُمان خلال الفترة من ١٧٤٤م - ١٩٧٠م

شهـد تنظيم الجهاز الإداري في عُمان قبل عام ١٩٧٠م مراحل من التغيير والتطوير منسجما مع توجهات القيادة السياسية لكل فترة من فترات التاريخ العُماني، ومتطلبات كل مرحلة، وطبيعة الظروف السائدة التي كانت تساهم بصورة كبيرة في تشكيل نوعية التنظيـم الإداري للدولـة العُمانية. وتؤكد المصادر التاريخية بـأن عهد الإمام أحمد بن سعيـد البوسعيدي[١] ـ مؤسسـ الدولة البوسعيدية في عـام ١٧٤٤م ـ قد أرسى دعائم أساسيـة للممارسـة الإداريـة بعد ما وحد البـلاد وقضى على جميـع الفتن والخلافات الداخلية، وشهدت عُمان في عهده ولأول مرة نوعا من السلطة المركزية التي عزز قيامها الالتفاف حول رؤية وأهداف قيادته الإنسانية الطموحة.

وقـام بالعديـد من الإصلاحـات الإداريـة والعسكريـة والاقتصاديـة وإدخال بعض الأساليب الجديدة إلى الجهاز الإداري، واستحدث مناصب جديدة في إدارته مثل: جباة الضرائـب، رئيس الوكلاء، قلم الحساب (وهي وظائف مالية)، وقادة الأسطول، وأنشأ جيشا احتياطيا قويا. كما ركز الإمام أحمد على استتباب الأمن والعدل وتوحيد القبائل في عُمـان، واهتم بتعيين الولاة في أنحاء الدولـة العُمانية، وحرص على اختيار القيادات الإداريـة والـولاة من ذوي الكفاءات العاليـة، والذين لديهم الخـبرة الكافية والقدرات القياديـة، كما حرص علـى منحهم الصلاحيات في الكثير مـن الجوانب الإدارية، وبما يتناسب مع متطلبات تلك المرحلة.

ومـن ناحيـة أخرى سعى الإمـام أحمد لتدريب أبنائـه على إدارة الأمـور السياسية والتنظيميـة حتى يكسبهم المهارات القيادية العليا لتحمل مسؤولية القيادة في المستقبل، وقـد تم تعيـين عدد منهم في مناصـب الإدارة، ومن بينهم: أبنه هـلال تولى العديد من المهام في عهد والده، وابنه سعيد والي نزوى وأصبح فيما بعد إماما على عُمان بعد وفاة والـده. كما قـام الإمام أحمد بإصدار قانـون تم بموجبه منح امتيـازات وألقاب عائلية لأفراد الأسرة الحاكمة.

---

(١) بدأ الإمام أحمد بن سعيد البوسعيدي حياته السياسية واليا على صحار في عهد اليعاربة، وتميز بالجرأة والشجاعة والإقدام والحنكة السياسية، واتسم بالتسامح والفطنة والذكاء، وكان له مواقف بطولية في تخليص البلاد من الغزاة الفرس وتوحيد العُمانيين تحت قيادته.

واهتم باختيار الكفاءات السياسية والإدارية لمعاونته في إدارة مؤسسات الدولة، وكان يستعين بالعلماء وقادة المجتمع ورجال الثقافة والأدب في كثير من جوانب إدارة الدولة، حيث تشير الكثير من الوثائق التاريخية إلى مخاطبة الإمام أحمد بن سعيد البوسعيدي للعلماء واصحاب الرأي لأخذ مشورتهم في الكثير من قضايا المجتمع، وكان يستجيب لمشورتهم ورأيهم فيما يهم المصالح العليا للوطن.

ومن بين أهم الولاة والقيادات الإدارية في عهد الإمام أحمد بن سعيد : السيد خلفان ابن محمد بن عبدالله البوسعيدي (الوكيل) الذي عين واليا على مسقط، لتنظيم الأمور الإدارية والمالية بمسقط نيابة عن الإمام، والسيد عبدالله بن محمد بن عبدالله البوسعيدي الذي سماه المؤرخ ابن رزيق الوالي الأكبر للإمام، بالإضافة إلى العديد من قادة الجيوش الذين كانت لهم مساهمات مخلصة وأبطال تضحية وكفاح من أجل عُمان.

كما اختار أشهر القضاة وأنصفهم للعدل والحق، وكان من بينهم: القاضي الشيخ محمد بن عامر بن عريق العدواني. واهتم الإمام أيضا بتكوين نظاما للجمارك وأرسى قواعد اقتصادية ثابتة، وركز على اختيار القيادات الإدارية التي تتميز بالكفاءة في مجال الحسابات والأمور المالية، فقد عين رزيق بن بخيت بن سعيد بن غسان لتنظيم الحسابات المالية في الجمارك. وكان لميناء مسقط مكانة تجارية، وأصبح في عهد الإمام أحمد من أهم الموانئ التجارية في الخليج العربي نظرا للاستقرار الأمني، والسياسي، والاقتصادي لعُمان في ذلك العهد.

واهتم الإمام أحمد كثيرا باستتباب الأمن الداخلي واستقراره ونشر العدل والحرية بين المواطنين، ولذلك عين خميس بن سالم البوسعيدي لمهمة المحافظة على الأمن بمسقط ومطرح[1]. كما عين عددا من الولاة في شرق أفريقيا، ومنحهم الصلاحيات والتفويض في الكثير من السلطات والمسؤوليات الإدارية. وشهد عهده إنجازات عديدة

---

(١) قديما كانت تقوم بمهام الحراسة والأمن في مسقط مجموعة من الحرس، مزودة بأسلحة تقليدية. أما الولايات الأخرى فتعود مسؤولية الأمن فيها إلى حرس (العسكر) مكتب الوالي أو ما يسمى قديما بمركز الوالي.

في الجوانب التنظيمية والإدارية، من بينها : تطويره لميناء مسقط، وتحديث الإجراءات الإدارية لتنظيم النظام الجمركي في الموانئ العُمانية، وتطوير علاقات عُمان التجارية مع الشركات الهولندية والانجليزية العاملة في الخليج، ومع الفرنسيين في جزيرة موريشس في غرب المحيط الهندي، وكذلك زيادة التبادل التجاري مع العراق واليمن والهند.

كما قام ببناء أسطول بحري يتألف من ٣٤ سفينة وبارجة حربية مزودة بعدد كبير من المدافع يصل في بعضها إلى ٤٤ مدفعا، بالإضافة إلى عدد من السفن الشراعية، وقد استطاع أن يجعل من منطقة الخليج والساحل العُماني منطقة تجارية حرة. كما أسهم أسطوله البحري وجيشه القوي بقيادة ولده هلال لنجدة أهل البصرة العرب عام ١٧٧٥م، تلبية لنداء أهلها العرب عندما احتلها الفرس وانتزعوها من العثمانيين، حيث تمكنت سفينة القيادة (الطراد الرحماني) من تحطيم سلسلة الحديد التي أقامها الفرس في مدخل شط العرب، واستطاع الأسطول العُماني التصدي للفرس وتسهيل وصول التموينات إلى المدينة المحاصرة، وكان لذلك أثره الطيب لدى سكان البصرة وحكامها، وقد كافأته الدولة العثمانية بخراج البصرة فترة من الزمن، واستمر حتى عهد السلطان السيد سعيد بن سلطان عام ١٨٥٦م.

كما استطاع الأسطول العُماني أيضا في القضاء على الكثير من حركات القرصنة في الخليج والمحيط الهندي لتأمين حركة التجارة، وقد أثنى إمبراطور المغول شاه علم على الإمام أحمد لمعونته ضد القراصنة في سواحل الهند، وعلى أثر ذلك تم إبرام معاهدة صداقة عام ١٧٦٦م توجت بإقامة بعثة للإمبراطور في مسقط واتخذت مركزا لممثلها السياسي، أطلق عليه اسم (بيت نواب)، وقد أسهمت تلك العلاقة في زيادة التعاون المشترك بين الجانبين. وكانت لجهود الأمام احمد بن سعيد نتائج مهمة في ترسيخ نظم إدارية مؤثرة في عملية تنمية البلاد وتطويرها اقتصاديا وتجاريا وعسكريا. وبعد أن توفي الإمام المؤسس في الرستاق عام ١١٩٨هـ / ١٧٨٣م[1]، والتي كانت عاصمة له خلفه عدد من الأئمة والسلاطين، وتحول نظام الحكم بعده إلى نظام وراثي في ذرية آل بوسعيد الذين حافظوا على استمرار الحكم وتطوير البناء الإداري والتنظيمي في عُمان.

(١) حسب ما جاء في موقع وزارة الإعلام الالكتروني.

وعندما تولى الإمام سعيد بن أحمد بن سعيد البوسعيدي زمام الحكم بعد وفاة والده بقي في الرستاق التي اتخذها والده كعاصمة للدولة، وكان يتصف بالشجاعة والفصاحة، ونظم الشعر ومعرفة معانيه وبيانه، واتبع نهج والده في الكثير من الجوانب الإدارية. وكان من بين أشهر ولاته أخوه السيد محمد الذي أدار أعمال ولاية السويق وتوابعها، وكان له مواقف وأدوار في مجالي السياسة والإدارة، وله سيرة حسنة ومحب للعلماء وأهل الصلاح، وآلت إليه أيضا إدارة بهلا ونزوى وإزكي بالإضافة إلى السويق، وبعده آلت الإدارة في ولاية السويق - تلك الولاية العريقة - لابنه السيد هلال بن محمد ابن الإمام أحمد، ويسطر التاريخ العُماني سيرته العطرة بالعديد من المواقف في مجال السياسة والإدارة والشجاعة والحكمة - وكان لأخته السيدة الجليلة جوخه بنت محمد ابن الإمام أحمد ادوار قيادية خلال عهده وبعد وفاته - وتقلد عدد من أحفاده وظائف قيادية عبر مراحل التاريخ العُماني.

وكان أيضا من بين القيادات في عهد الإمام سعيد أخوه السيد قيس والي صحار، الذي عرف عنه بالورع والصلاح وحب العلماء، وتولى عدد من أحفاد السيد قيس الرستاق ووظائف قيادية مختلفة، ومن بين أحفاده الإمام عزان بن قيس بن عزان بن قيس البوسعيدي. وكذلك من بين ولاة الإمام سعيد السيد محمد بن خلفان البوسعيدي (الوكيل) والي مسقط. ونظرا لزهد الإمام سعيد في الحكم أوكل مقاليد السلطة وزمام الأمور في إدارة البلاد إلى ابنه السيد حمد بن سعيد بن أحمد البوسعيدي (١١٩٩هـ/١٧٨٤م-١٢٠٦هـ/١٧٩٢م)، الذي لقب بالسيد حمد، حيث ركز على مسقط لكونها مركز الثقل في عُمان، لأهمية نشاطها التجاري والاقتصادي، واعتماد الدولة على مواردها المالية، فضلا عن أهميتها السياسية، وموقعها الاستراتيجي كحلقة اتصال وجسر بين عُمان والخارج، ولهذا اتخذها مقرا له، حيث كان يقيم في بيت جريزة.

وفي عهد السيد حمد انتقلت العاصمة من الرستاق إلى مسقط عام ١١٩٩هـ/ ١٧٨٤م، ومن ذلك التاريخ أصبحت مسقط عاصمة لدولة البوسعيد حتى الآن. وقد أدار الدولة بجدارة وصبر وحلم وسياسة وحكمه، واهتم بتقريب العلماء وأولي

الـرأي والمشورة، واتخذ عددا من المستشارين، وكان يتفقـد أحوال المواطنين وينظر في مصالحهـم من خلال جولاته الميدانية، حتى أحبه الجميع واخلصوا له. كما اهتم ببناء الأبـراج والقـلاع، والتي من بينها: بـرج عند مدخل ميناء مسقـط زوده بمدافع كبيرة، وقلعة روي، والبرج المثمن بحصن بركا، وذلك بهدف تحصين مدينة مسقط، ومن أجل تأمـين سلامة البـلاد. وضمن اهتمامه بالتجارة والأسطول البحـري أمر بصنع باخرة ضخمـة في زنجبار عرفت باسـم الرحماني تميزت بكبر الحجم وروعـة الصنع. وسار السيد حمد على خطى جده الإمام أحمد في الاهتمام بالتجارة الخارجية، وتأمين مرور السفن التجارية عبر مسقط.

وبعد وفاة السيد حمد عام ١٢٠٦هـ / ١٧٩٢م تولى السلطان السيد سلطان بن أحمد ابـن سعيد البوسعيدي زمام الحكم في عُمان، ويعتبر عهده نقطة تحول في تاريخ عُمان، وقـد ثبّـت دعائم حكمـه في مسقط، ولم يولي نظـام الإمامة اهتمامـه، وإنما ركز على الفكر السياسي وإدارة الدولة والمجتمع من منظور حديث غير تقليدي، واهتم بالتطوير الإداري والاقتصـادي ضمن توجهاته الجديدة، وهـو أول من اتخذ لقب السيد بدلا عن الإمـام. وقد تحققت في عهده العديـد من الانجازات الإدارية بفضـل شجاعته وذكاءه وقدراتـه الشخصيـة ؛ تجسد ذلك في إدارة حكومية مركزيـة مترابطة، وسياسة واعية في إدارة التيارات الفكرية المتنافسة من المعتدلين والمحافظين، والتي كادت أن تؤدي الى زعزعة الاستقرار الداخلي.

كمـا تطلع لبنـاء دولة قوية لها امتداد جغـرافي واسع، مكنها مـن بسط نفوذها إلى خـارج عُمـان، وقد تحقق لـه ذلك بفضل الحنكـة السياسية التي كان يتمتـع بها. وركز علـى إقامة العديد من العلاقات الخارجيـة بهدف توسيع نطاق التجارة مع تلك الدول، أهمها بريطانيا وهولندا و فرنسا. كما اهتم بتوسعة الأسطول البحري بضم العديد من السفـن الكبيرة العملاقة التي استطاعت أن تحقق الأمن والاستقرار والسيادة البحـرية العُمانيـة في الخليـج والمحيط الهنـدي وسواحل شـرق أفريقيا، بالإضافـة إلى ازدهار الحركة التجارية والاقتصادية في عُمان والخليج العربي.

وتشير المصادر التاريخية بأنه كان لدى السيد سلطان بن أحمد خمس عشرة سفينة تتراوح سعتها بين ٤٠٠ إلى ٧٠٠ طن، وثلاث سفن شراعية في مسقط وحدها، بالإضافة إلى أسطول يتكون من ١٠٠ سفينة من مختلف الأحجام في صور، وكانت أكثر من ٨٠٪ من تجارة الخليج تمر من مسقط متجهة إلى الحبشة والبنغال وماليبار وملايو وزنجبار والصين[1]. كما اهتم السيد سلطان بحركة العمران في المدينة فأسس بها قصرا ضخما عرف ببيت العلم[2]، واتخذه سكنا خاصا له ومقرا يدير منه شؤون الحكم، كما أمر ببناء حصن الفليج على الطريق بين مسقط وبركا جعله سكنا لأهله واستراحة له، كما قام ببناء قلعة الراوية والبرج المقابل لها والبرج الشرقي الجنوبي لتحصين مدينة مسقط.

وبعد وفاة السيد سلطان بن الإمام أحمد بن سعيد آلت دفة حكم عُمان لابنه السيد سعيد بن سلطان بن أحمد البوسعيدي عام ١٨٠٤م، وهو ابن ثلاث عشرة سنة، وقد أسهمت السيدة الجليلة موزة بنت الإمام أحمد بن سعيد البوسعيدي بأفكارها القيادية المتوقدة وسياستها الإدارية الحكيمة بدور مؤثر في إرساء دعائم حكم ابن أخيها السيد سعيد في بداية عهده بمساندة أخيه السيد سالم، وقد استتب الحكم له بصورة كاملة بعد مقتل ابن عمه بدر بن سيف بن أحمد البوسعيدي الذي حاول السيطرة على الحكم خلال الفترة ١٨٠٤م - ١٨٠٧م. وقد امتاز السيد سعيد بالتسامح والتواضع وبشخصية قوية، واتصف باتباع الشورى في أحكامه، وعرف عنه بإرادته الصلبة، وأفقه الواسع، وبرؤيته وبصيرته القيادية، ومقدرته الفائقة في الدبلوماسية، وعقليته التجارية الفذّة، ولقد مكنته هذه الصفات الشخصية من تبوء مركز عال ليس فقط في دولة البوسعيد، بل كذلك في تاريخ الجزيرة العربية وشرقي أفريقيا.

وتعتبر فترة حكمه العصر الذهبي لعُمان في القرن التاسع عشر، حيث اتسعت سلطة الدولة العُمانية على الصعيدين السياسي والاقتصادي بشكل لم تشهده عُمان من قبل، فبسط نفوذه على المناطق الممتدة من بندر عباس إلى مناطق واسعة من الساحل

(١) أنظر : كتاب تطور القانون الإداري العُماني، للدكتور موسى بن جعفر بن حسن (ص : ٣٩)، الطبعة الثانية.

(٢) تم إعادة بناء القصر القديم سنة ١٩٧٤م، وشهد عام ٢٠٠٦م الانتهاء من أعمال التحسين والتوسعة للقصر والمساحة المجاورة له، حيث تم إضافة قصر الضيافة الجديد المعدّ لاستقبال كبار ضيوف الدولة، وإضافة مرافق وقاعات أخرى جديدة.

الشرقي لأفريقيا، وعزز من قوة الاقتصاد العُماني من خلال بناء علاقات تجارية مع الصين وجنوب شرق آسيا والهند وسيلان وإيران وأفريقيا وأوربا وأمريكا، وكان أسطوله البحري يعد من أكبر الأساطيل الحربية والتجارية في الخليج العربي والمحيط الهندي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، حيث أسهم في تعزيز الأمن والاستقرار والنماء الاقتصادي، بدون الاصطدام مع القوى الفاعلة في المنطقة خلال تلك الفترة، كالدولة العثمانية والفارسية وانجلترا وفرنسا.

وفي عهده شهدت النظم الإدارية والتنظيمية تطورا كبيرا، انعكس ذلك بشكل إيجابي على التنظيم الحديث لأسطوله العسكري والتجاري واهتمامه بالجوانب العمرانية، وأسلوب إدارته لمتلكات الإمبراطورية العُمانية في عُمان وشرق أفريقيا، وتطوير إيراداتها من الموارد التجارية والاقتصادية الأخرى، خاصة بعد استحداث محاصيل زراعية جديدة مثل القرنفل في زنجبار، التي اتخذها السيد سعيد مركزا لحكم الشق الأفريقي من الإمبراطورية العُمانية، كما ركز على اختيار الكفاءات الإدارية والقيادية لمساعدته في إدارة أمور الدولة من الولاة والقضاة ورجال السياسة والاقتصاد، وحرص على تدريب أبناءه على القيادة وفنون الإدارة والحكم، وكثيرا ما يفوض أحدهم خلال فترة سفره.

كما اتسم عهد السيد سعيد بتطور الدبلوماسية العُمانية والعلاقات الخارجية، وخطط لذلك تخطيطا ناجحا ورصينا، حيث أرسل سكرتيره الشخصي الشيخ أحمد ابن نعُمان بن محسن الكعبي إلى الولايات المتحدة الأمريكية على متن السفينة التجارية العُمانية سلطانة، وذلك عام ١٨٤٠م بعد أن وقع معها معاهدة صداقة وتجارة في مسقط عام ١٨٣٣م (وهو أول سفير عُماني وصل هناك)، وذلك لتقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين، وتعتبر السلطنة من أقدم الدول العربية التي تقيم علاقات ودية وتجارية مع الولايات المتحدة.

وفي عهد السيد سعيد أيضا أبرمت الكثير من الاتفاقيات الدولية مع الهند والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، ركزت في مجملها على تنظيم علاقات الصداقة والتعاون

بين عُمان وتلك الدول، وتنظيم عمليات التبادل التجاري فيما بينها، وتشير بعض المصادر إلى أن سلطنة عُمان في عهده أقامت علاقات دبلوماسية وقنصلية مع أكثر من عشرين دولة، وكانت له علاقة وطيدة وقوية مع مصر وحاكمها محمد علي.

كما اهتم السلطان السيد سعيد بن سلطان بالعلم والعلماء، وكان من بين المدارس الفقهية التي ظهرت في عهده بمدينة مسقط مدرسة العلامة الشيخ ناصر بن أبي نبهان الخروصي، تخرج منها علماء، من بينهم : السيد مهنا بن خلفان البوسعيدي، والأديب المؤرخ ابن رزيق، والعلامة الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي، وغيرهم ممن تتلمذ على يديه في زنجبار بعد رحيله اليها في ذلك العهد.

وبعد وفاة السلطان السيد سعيد بن سلطان عام ١٨٥٦م، والذي كان يلقب (سعيد العظيم) كما كان يسميه الحكام الأوربيون، وانقسام الإمبراطورية العُمانية وانفصال زنجبار عن مسقط، وعلى أثر حرمان عُمان من جزء هام من أسطولها البحري، ومواردها المالية، واجهت عُمان صعوبات كبيرة وشهدت نزاعات قبلية مريرة وصراعات على السلطة وعدم استقرار سياسي.

بالإضافة إلى الركود الاقتصادي الذي شهدته بسبب تغير الظروف الدولية ذات الأطماع السياسية، وكذلك بسبب ظهور السفن البخارية عام ١٨٦٠م وتحول مسار الكثير من التجارة الدولية إلى قناة السويس بعد افتتاحها للملاحة في عام ١٨٦٩م، وزيادة النشاط البحري في استخدام مضيق باب المندب بشكل كبير.

وتعتبر تلك الظروف السياسية والاقتصادية سببا في التأثير المباشر على تراجع مكانة التنظيم الإداري للدولة، وضعف أداء الأجهزة الإدارية ؛ وعلى أثر ذلك شهدت عُمان العديد من التغيرات والتطورات، والتي ساهمت في تحديد طبيعة البناء الإداري للدولة. وقد بذل السيد ثويني بن سعيد الذي تولى الحكم من بعد والده في عُمان عام ١٨٥٦م جهودا لاحتواء الموقف وإعادة مكانة مسقط إلى طبيعتها ومكانتها الاقتصادية والتجارية وتعزيز مواردها المالية.

وسار في نفس النهج ابنه السيد سالم بن ثويني الذي حكم عُمان عام ١٨٦٦م. كما بذل الإمام عزان بن قيس بن عزان بن قيس بن الإمام أحمد البوسعيدي[1] خلال فترة حكمه لعُمان منذ عام ١٨٦٨م جهودا في الحد من التدخلات الأجنبية والنفوذ الوهّابي في البريمي، وتوحيد المجتمع العُماني، ونشر العلم وتحقيق السلام والاستقرار، ونشر الصلاح والعدل وإعادة نظام الإمامة ومؤسساتها الفاعلة، وإخضاع عدد كبير من مناطق عُمان لحكومة مركزية، عاملا بمبدأ الشورى في حكمه الذي استمر لما يقرب من الثلاث سنوات، وأظهر في حياته من المواقف والشجاعة والجرأة والحنكة السياسية والقيادة الإدارية الفعالة ما يفوق غيره من الزعماء، وقد عاش بالفعل بطلا ومات بطلا.

وبعد مقتل الإمام عزان تولى حكم عُمان السلطان السيد تركي بن سعيد بن سلطان ابن الإمام أحمد بن سعيد البوسعيدي عام ١٨٧١م، الذي عرف عنه بشخصيته القيادية المهابة، وسخاءه وكرمه وحسن معاملته للناس، وبكفاءته العالية وقوة إرادته، وحماسه المتوقد نحو التغيير والتطوير. وقد شهد عهده تحولا جديدا للإدارة في تاريخ عُمان، حيث ركز على إعادة البناء والتنظيم للمؤسسات الإدارية والمالية وفق مفاهيم جديدة، واستحدث وظائف سياسية وإدارية، من بينها : رئيس الوزراء، وزير، سكرتير السلطان الخاص، ومستشار السلطان الخاص.

وعمل على إعادة الاستقرار الداخلي للبلاد، واستعان بالكفاءات الإدارية والمستشارين في مجالات الإدارة الحديثة، واتسمت الإدارة الحكومية في عهده بالطابع المركزي في العديد من إدارات الحكم وتنظيماته المختلفة. كما اهتم بالإدارات الإقليمية

---

(١) كان من بين العلماء الذين عقدوا البيعة للإمام عزان بن قيس البوسعيدي الشيخ سعيد بن خلفان بن أحمد الخليلي والشيخ صالح بن علي بن ناصر الحارثي والعلامة محمد بن سليّم الغاربي، وكانوا يمثلون السلطة الاستشارية والتنفيذية العليا في حكومة الإمام. كما كان للسيد إبراهيم بن قيس البوسعيدي شقيق الإمام دور بارز في حكومة الإمام لا سيما في المجال العسكري.

وقد أورد الشيخ نور الدين السالمي في كتابه تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان نص البيعة الذي أخذ على الإمام عزان بن قيس البوسعيدي: «بسم الله الرحمن الرحيم. قد بايعناك على طاعة الله ورسوله وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المتكر، ونصبناك إماما علينا وعلى الناس على سبيل الدفاع وعلى شرط ألا تعقد راية ولا تنفذ حكما ولا تقضي أمرا، إلا برأي المسلمين ومشورتهم، وقد بايعناك على إنفاذ أحكام الله وإقامة حدوده وقبض الجبايات وإقامة الجمعات ونصرة المظلوم وإغاثة الملهوف، وان لا تأخذك في الله لومة لائم، وأن تجعل القوي ضعيفا حتى تأخذ منه حق الله، والعزيز ذليلا حتى تنفذ فيه أحكام الله، وأن تمضي على سبيل الحق أو تفني روحك فيه، وأن تعطينا على ذلك عهد الله وميثاقه لنا ولجميع المسلمين».

للدولة على النمط المركزي واللامركزية في نفس الوقت، والذي يتمثل في نظام الولايات والمراكز الإقليمية، وكان يشرف على اختيار الكفاءات الإدارية لمناصب الولاة، خاصة في ولايات المناطق الساحلية، وأعطى صلاحيات واسعة للولاة من اجل تنفيذ كافة المراسيم والأوامر السلطانية في كافة المجالات الإدارية والعسكرية والمالية، وكان مركز الولاة يتحدد حسب المنطقة الجغرافية.

وكان يحرص على اختيار أكفأ العناصر القيادية لمناصب ولاة مسقط ومطرح وصحار وظفار وسمائل، ومن بين الإدارات الحكومية التي كانت تشكل البناء التنظيمي الإداري للدولة في عهد السلطان السيد تركي : إدارة القضاء والعدل، إدارة شؤون المالية، إدارة الجيش وشؤون الأمن. كما حرص السلطان السيد تركي على مشاركة مسؤولية الحكم كبار أفراد العائلة الحاكمة من أمثال السيد عبدالعزيز بن سعيد بن سلطان البوسعيدي، والاستعانة ببعض الأعيان وشيوخ ورؤساء القبائل ورجال الأعمال البارزين.

كما حرص على إقامة علاقات طيبة مع بريطانيا. وفي عهده برزت عدد من المدارس التقليدية، من بينها: مدرسة مسجد الخور بمسقط، ومدرسة الزواوي، ومدرسة العلامة الشيخ راشد بن عزيز الخصيبي ؛ وكان يدّرس في تلك المدارس القرآن الكريم، وأصول الدين، وعلوم اللغة العربية من قراءة وكتابة ونحو وبيان.

وشهد أواخر عهد السلطان السيد تركي علاقات متميزة مع أخيه برغش حاكم زنجبار، وكانت لديه رؤية مستقبلية لإعادة توحيد القطر العُماني بالقطر الأفريقي، كما كان عليه في عهد والده، ولكن لم يكتب لذلك النجاح لأسباب، وكان على رأسها التدخلات الأجنبية.

وبعد وفاة السلطان السيد تركي عام ١٨٨٨م استلم زمام الحكم في عُمان ابنه السلطان السيد فيصل بن تركي، وهو أوسط أخوته سنا، وذلك في جو سلمي، وبمساندة ودعم من أخويه السيدان محمد وفهد، وكانت عُمان في حينها دولة تتميز بقدر من التنظيم والاستقرار الإداري والأمني. وعرف عن السلطان السيد فيصل بالشجاعة والإقدام والثبات، وبالسياسة والحزم واللطف والسماحة، وقد استطاع ان يحيّد عُمان

ويحافظ على استقلالها ومصالحها القومية في خضم صراع بريطانيا وفرنسا[١]، وتنافسهما على زيادة نفوذهما الاستعماري للعديد من أجزاء الوطن العربي، واتسمت سياسته بالتوازن في علاقته مع تلك القوى.

كما أولى اهتمامه بتطوير الوضع الداخلي في البلاد، ومن اجل ذلك كوّن جيشا قويا جعل قيادته لأخيه فهد، بهدف تقوية الجبهة الداخلية وتوطيد الأمن في ربوع عُمان، حيث تم في عام ١٩٠٧م تأسيس قوة مشاة صغيرة أطلق عليها حامية مسقط[٢].

كما شهدت عُمان في عهده دخول خدمات الاتصالات بالبرقية في عام ١٩٠١م، وقد اسهمت تلك الخدمة في تعزيز الأهمية السياسية لعُمان وتنشيط حركتها التجارية، وضمن اهتمامه في تطوير الاقتصاد العُماني، فقد سكت (ضربت) في عهده عام ١٨٩٥م عملة معدنية عُمانية تم تداولها في المناطق والمدن الساحلية، وكانت حينها العملة المتداولة في عُمان الروبية الهندية الورقية، ودولار ماريتيريزا من المسكوكات الفضية النمساوية، إلى جانب البيسة النحاسية، والجنيه الانجليزي الذهبي.

كما شهد عهد السلطان السيد فيصل جهودا تجاه الاستكشاف عن الفحم الطبيعي في المناطق القريبة من صور، حيث خرجت البعثه الاستكشافية في عام ١٩٠١م بنتيجة عن وجود أنواع ممتازة من الفحم، ولكنها بكميات ليست لها جدوى اقتصادية، وممن

---

(١) أوردت بعض المصادر قول السلطان السيد فيصل الشهير والمعبر عن اهتمامه باستقلال بلده: (إن ما أتمسك به هو استقلالي، ولن تمس بريطانيا دولتي ما دمت حيًا). وذلك على أثر الضغوطات البريطانية وتدخلاتها تجاه تنامي علاقة عُمان بفرنسا وسماح السلطان فيصل لها بإقامة مستودع للفحم بالجصة. القريبة من مدينة مسقط. عام ١٨٩٨م، وقيام بعض السفن العُمانية في صور وجعلان من رفع الأعلام الفرنسية لظروف اقتضتها تلك الأيام. كما سبق ذلك وأن منح السلطان فيصل الحكومة الفرنسية عام ١٨٩٦م واحدا من أجمل بيوت مسقط مقرا ثابتا لقنصليتها(بيت فرنسا)، وهو اليوم مقر للمتحف العُماني الفرنسي الذي أنشيء بالتعاون بين حكومة سلطنة عُمان والحكومة الفرنسية، وافتتح تحت الرعاية السامية لجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم وفخامة الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران في ١٩٩٢/١/٢٩م، وتربط عُمان بفرنسا علاقات طيبة ومتينة منذ أواخر القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر الميلادي، وكذلك تربط السلطنة والمملكة المتحدة علاقات صداقة تاريخية وطيدة تعود إلى بداية القرن السابع عشر، وكذلك مع دول العالم الأخرى.

(٢) استمرت في التطور تدريجيا من حيث التنظيم والتسليح حتى ديسمبر ١٩٧٥م، حيث أعيد تنظيم القوات المسلحة، ومنذ ذلك اليوم أصبحت تعرف باسم قوات سلطان عُمان البرية، وقد تفضل حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم القائد الأعلى للقوات المسلحة بتسليم الراية لقوات سلطان عُمان البرية آنذاك في ١١ ديسمبر عام ١٩٨٧م. وفي يونيو عام ١٩٩٠م صدر أمر بتسميتها بالجيش السلطاني العُماني، وهو يعد من أقدم الأسلحة الثلاثة في قوات السلطان المسلحة، وشهد تطورا كبيرا شمل كافة الجوانب، وذلك بهدف استيعاب الأسلحة الحديثة وفنون القتال المعاصرة، (أنظر موقع متحف قوات السلطان المسلحة الالكتروني).

عمل في هذه البعثة الكابتن كوكس والدكتور فون كرافت الجيولوجي وكذلك الجيولوجي الدكتور الدهام، وأشرف على هذه البعثة ورافقها ابن السلطان السيد تيمور بهدف كف اعتراض بعض السكان على ذلك.

ومنذ عام ١٨٩٧م و١٨٩٨م شهدت عُمان انتعاشا اقتصاديا وأصبحت لها شهرة واسعة كمركز تجاري لتجارة الأسلحة والذخائر، والتي يتم استيرادها من بلجيكا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا، وتصدر إلى منطقة الخليج العربي وفارس وأفغانستان. وقد أدى الارتفاع في حجم التداول التجاري الناتج عن تجارة الأسلحة إلى قيام بريطانيا بفرض حظر على هذه التجارة في السنوات الأولى من القرن العشرين، مقابل معونة مالية منحت للسلطان قدرها مائة ألف روبية هندية سنويا كتعويض عن ذلك.

وفي عهد السلطان السيد فيصل تم اشهار جمعية الإخاء، التي كان يرأسها السيد تيمور بن فيصل ومعه السيد نادر بن فيصل، ومن بين مشاريع هذه الجمعية إنشاء معمل الثلج الوطني بمسقط، والذي تم تأسيسه في عام ١٩١١م من قبل الشيخ الزبير بن علي بن جمعه، وهو الكاتب الأول للسلطان السيد فيصل ونائب سكرتير جمعية الإخاء.

كما شهد أواخر عهد السلطان السيد فيصل بن تركي ظهور نظام الإمامة من جديد عام ١٩١٣م بزعامة الإمام سالم بن راشد الخروصي (١٩١٣م - ١٩١٩م) في الجزء الداخلي من عُمان فرضتها ظروف وعوامل سياسية واقتصادية سادت البلاد خلال تلك الفترة، والتي استمرت حتى أواخر الخمسينات من القرن الماضي.

وبعد وفاة السلطان السيد فيصل بن تركي عام ١٩١٣م خلفه ابنه الأكبر تيمور على حكم عُمان، وقد عرف عنه بالشجاعة والكرم ورعاية الفقراء والإحسان إليهم، واحترامه وتقديره للعلماء والأدباء. وعمل السلطان السيد تيمور على تطوير وتحديث النظام السياسي والإداري في عُمان ؛ بتشكيل أول مجلس للوزراء في تاريخ السلطنة عام ١٩٢٠م يضم أربعة وزراء، من بينهم رئيس المجلس (رئيس المجلس، السيد محمد بن أحمد الغشام وزيرا للمالية - كان واليا على مطرح -، الشيخ الزبير بن علي وزيرا للعدل، الشيخ راشد بن عزيز الخصيبي وزيرا للشؤون الدينية) بهدف مساعدة السلطان في إدارة شؤون الحكم، وتنظيم الشؤون المالية والإدارية في السلطنة.

وأسند رئاسة مجلس الوزراء إلى شقيقه السيد نادر بن فيصل والذي عرف عنه أيضا بقيادته العسكرية للجيش في كثير من المواقع الحربية ضد القبائل المعارضة للنظام، ومن ثم أسندت رئاسة المجلس من بعده إلى السيد سعيد بن تيمور بعد أن أكمل تعليمه في العراق والهند عام ١٩٢٩م، وتولى في نفس الوقت الإشراف على الشؤون المالية للسلطنة. وقد اعتمدت الحكومة خلال تلك الفترة على منهجية جديدة ومتطورة في الإدارة لا سيما فيما يتعلق بالتخطيط المالي وإعداد الميزانية العامة، وقد كانت الموارد المالية للدولة خلال تلك الفترة وقبل ظهور النفط تتركز في الضرائب والرسوم الجمركية (كانت تسمى العشور) التي تصل في حدود ٥٪ من قيمة السلعة، والزكاة - خاصة زكاة التمور - بالإضافة إلى بعض الإيرادات الأخرى.

ومن منجزات السلطان السيد تيمور في تطوير الجانب الأمني والعسكري قيامه بتاريخ ١٩١٤/٤/٢٧م بتشكيل قوتين جديدتين تضافان إلى حامية مسقط التي كانت قد تأسست في عهد والده فيصل بن تركي، الأولى مدفعية والأخرى قوة خاصة، وقد تمركزتا في بيت الفلج، وفي أكتوبر سنة ١٩١٦م أصدر السلطان تيمور بن فيصل أول قانون للخدمة العسكرية، اشتمل على نظام الرواتب والعلاوات والمكافآت والعقوبات والجزاءات ورواتب ما بعد الخدمة وغيره.

وفي مجال التنظيم الإداري بذل جهودا في الحد من تأثيرات الظروف الاقتصادية والسياسية العالمية الصعبة بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى، وتدهور أوضاع الملاحة والتجارة البحرية عبر ميناء مسقط، بعد أن كان من أبرز موانئ التجارة في الخليج العربي، ونقطة تجميع وإعادة تصدير للسلع منذ منتصف القرن السابع عشر إلى كافة أقطار الخليج العربي.

وقد استطاع السلطان السيد تيمور بحكمته تجنب الكثير من المصاعب والأزمات التي سببتها الظروف العالمية، وركز على تشجيع المواطنين في الاعتماد على الذات والاهتمام بالزراعة في ظل النقص الحاد من الواردات من المواد الغذائية لا سيما من الهند. كما تم في عهد السلطان السيد تيمور أول تنظيم قضائي حديث في السلطنة وذلك في عام ١٩٢٠م، حيث تم إنشاء محكمة تجارية وأخرى مدنية عدلية في كل من مسقط ومطرح.

وشهد عهده أيضا على الصعيد الداخلي توقيع اتفاقية السيب عام ١٩٢٠م مع الإمام محمد بن عبدالله الخليلي[١]، وهدفت اتفاقية السيب التي أبرمها السلطان السيد تيمور مع الإمام إلى تحقيق الاستقرار الداخلي والتقدم الاجتماعي وتحسين الوضع الاقتصادي وإخماد الفتنة في البلاد، بعد نزاعات قبلية عنيفة واضطرابات داخلية استهلكت معظم مدخرات وموارد الدولة، والتي كانت تعاني من صعوبات شديدة من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية بسبب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) وعوامل داخلية أخرى. وكان للعلامة الشيخ سعيد بن ناصر بن عبدالله الكندي والشيخ عيسى بن صالح الحارثي والقنصل البريطاني المعتمد لدى مسقط إسهام في إتمام هذه الاتفاقية، والتي ما لبثت طويلا حتى تم وقف العمل بموجبها في عهد السلطان السيد سعيد بن تيمور، الذي عمل على توحيد البلاد تحت إدارة مركزية واحدة، ونجح في ذلك عام ١٩٥٥م.

وشهدت عُمان أيضا في عهد السلطان السيد تيمور توقيع أول اتفاقية للتنقيب عن البترول مع شركة داركي بهدف الاستفادة من موارد عُمان الاقتصادية وذلك عام ١٩٢٥م، إلا أن الشركة البريطانية المكلفة بالتنقيب انتهى عقدها عام ١٩٢٩م، ولم توفق إلى اكتشاف أي شيء ذي قيمة من الوجهة التجارية وفق وجهة نظرها. كما عمل السلطان السيد تيمور على تطوير النظام الجمركي في ميناء مسقط وتنظيم الإدارة المالية بهدف اصلاح الوضع الاقتصادي، وتدعيم الموقف المالي في البلاد، واستعان ببعض المستشارين في ذلك من جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة، وقد أسهمت هذه الخطوة في تأسيس إدارة للجمارك، والاستفادة من العائدات الجمركية، التي ظلت حتى عام ١٩١٣م يتم اقطاعها لأحد التجار مقابل مبلغ يدفع مقدما للحكومة.

وفي فترة حكم السلطان السيد تيمور شهدت تلك الفترة ظهور أول تنظيمات إدارية تولت القيام بأعمال البلدية في مسقط وذلك ما بين عامي ١٩٢٤م أو عام ١٩٢٧م وفق مصادر أخرى. كما تم إنشاء المدرسة السلطانية الأولى عام ١٩٣٠م بإشراف حكومي

(١) اهتم الإمام الخليلي كثيرا برعاية العلم والعلماء، وأسس مدرسة فقهية في نزوى تولى بنفسه الإشراف والتدريس فيها، واستمرت طوال فترة عهده، وتخرج منها نخبة من كبار فقهاء وعلماء عُمان. كما كان له مواقف وطنية؛ تجلت في توحيد قوة عسكرية بقيادة جلالة السلطان سعيد بن تيمور على أثر التدخل السعودي في واحة البريمي، وذلك عام ١٩٥٢م.

نقـل إليهـا طلبة مدرسة بوذينـه التونسي والمدارس الأخرى التقليديـة، وكانت تقع في مسقـط، ويديرهـا الأستاذ إسماعيل بـن خليل الرصاصي الذي قـدم من فلسطين إلى عُمـان عام ١٩٢٩م، وإكتسب الجنسية العُمانية، وأصبح فيما بعد مديرا للمعارف وواليا لمطـرح في عهد السلطان سعيد بن تيمور وتقلـد وظائف أخرى، وقد أدرك عهد النهضة المباركة وعين أول سفير للسلطنة في إيران. وفي هذه المدرسة أيضا تأسست نواة الحركة الكشفية الأولى في السلطنة عام ١٩٣٢م.

وكان التعليـم في عُمـان منـذ قديم الزمـان محصـورا في الكتاتيب وحلقـات العلم والمدارس الفقهيـة لعلمـاء عُمـان، وكان لهذه المدارس الفضل في الأزمنـة الغابرة في تخريج العديد من العلماء والأدباء، الذين أثروا تراثنا العُماني بكنوز وذخائر في مختلف مجـالات العلم والمعرفة. وفي عهد السلطان السيد تيمـور قدم إلى عُمان في العشرينات من القرن الماضي الشيخ المجاهد سليمان باشا بن عبد الله الباروني النفوسي من ليبيا، وقـد استقبلته الحكومة والشعب بحفاوة وتكريم وتقديـر، وكان له مساهمة في التطوير والإصلاح الإداري، كما اتصل الشيخ الباروني بالإمام محمد بن عبد الله الخليلي وعينه الأخير وزيرا ومستشارا[1]، وبذل جهودا مخلصة في خدمة الأمة.

ونظـرا للظروف الصحيـة للسلطان السيد تيمور بن فيصـل تنازل عن الحكم لابنه السلطـان السيد سعيد وذلك في عام ١٩٣٢م ؛ الـذي سبق له وأن ترأس مجلس الوزراء في عهـد والده وكان عونا كبيرا له في إدارة دفة الحكم في عُمان. ونتيجة للتأهيل العلمي العـالي وللخـبرة التراكميـة التي اكتسبهـا السلطان السيـد سعيد خلال تلـك الفترة، ومعايشتـه للكثـير من الأحداث والظـروف السياسيـة والإدارية ؛ تعامـل بكفاءة عالية وبشـيء من الحكمـة والتدبير مع الأزمـة الاقتصاديـة الخانقة، التـي اجتاحت العالم في مطلـع الثلاثينيات من القـرن العشرين بسبب الكساد الاقتصـادي العالمي، ونشوب

---

(١) قدّم الشيخ الباروني للإمام الخليلي العديد من الخطط والمشاريع والأفكار الجديدة، كإنشاء مدرسة حديثة ومطبعة واصدار جريدة وبناء مستشفى، وقد عمل على تأسيس مدرسة في سمائل، وجمع لها مساهمات من شخصيات عُمانية، من بينهم الشيخ سليمان بن ناصر اللمكي الذي ترجم له صاحب كتاب زنجبار شخصيّات وأحداث، وأورد مقتطفات من الرسائل المتبادلة حول هذا الموضوع ص : ١٠٣. توفي الشيخ الباروني في الأول من مايو سنة ١٩٤٠م في الهند أثناء رحلة علاجية من مرض الملاريا، وقد حالت الظروف من اكتمال مشروعه الإصلاحي في عُمان.

الحــرب العالميــة الثانية، بسياسة مالية تهدف إلى ترشيــد النفقات الحكومية لتكون في حدود إمكانات البلاد المالية.

وفي هــذا الإطار تم تخفيض مخصصات السلطان بنــاء على رغبته شخصيا لتصل إلى نصــف ما كانت عليه في السابق، كما اعتمــد سياسة عدم اللجوء للديون الخارجية لســد باب التدخل من الدول الدائنة في الشــأن الداخلي للبلاد، وتفادي الفوائد الربوية علــى الرغم من حاجة البلاد إلى ذلك لضعف الإيــرادات. وقد أشرف السلطان السيد سعيد بن تيمور شخصيا على مالية الدولة وتنظيم ميزانيتها السنوية مستخدما أساليب إداريــة ومالية حديثة، واستطاع خــلال فترة وجيزة من توليه مقاليد الحكم سداد كافة الديــون ودفــع المبالغ المستحقــة للتجار على الدولــة، كما كوّن احتياطــي مالــي للطوارئ علــى اثر زيادة إيرادات الدولة من الجمارك خلال فترة الحرب العالمية الثانية، وتوالي ارتفــاع أسعــار السلع والمنتجات، حيــث أخذت الكثير من دول العــالم خلال تلك الفترة فرضــ تعريفــات جمركية عالية على وارداتهــا لحماية إنتاجها الوطنــي، ومواجهة آثار الأزمة الاقتصادية وتدهور التجارة العالمية.

كمــا واصل سياسة والــده في التشجيع على التنقيب عن النفط، حيث تم الإعلان عن اكتشافــه عــام ١٩٦٣م بكميات تجارية، وأنشئــت شركة نفط عُمان عــام ١٩٦٤م، التي بدأت في إنتاجه وتصديره إلى الخارج عبر ميناء الفحل بين عامي ١٩٦٧م، ١٩٦٨م.

وشهــد عهد السلطــان السيد سعيد بن تيمــور تطويرا لبعض وحــدات الجهاز الإداري للدولــة، وكان يتكــون الجهــاز الإداري للدولة في ذلــك الوقت من: القصــر ويمثل السلطة العليــا، ويتــولى: تعيين الولاة والقضــاة، وبما يتعلق بالشــؤون الخارجية والحــدود وشؤون الدفــاع والمالية. ونظارة الشؤون الداخلية للإشراف على الولايات وأعمال الولاة والقضاة، والشــؤون القبليــة، وبيت المــال والأوقــاف وجباية الزكــوات. ونظارة الشــؤون الخارجية. ومحافظة العاصمة، وتتولى: شــؤون الهجرة والجوازات والجنسية، والإشراف على الميناء والبلدية والشرطة والسجون، وغيرهــا من الأعمال التي تتعلق بشؤون الحكم في العاصمة.

بالإضافــة إلى عــدد مــن الدوائر: دائــرة الشؤون الماليــة، دائرة الجمــارك، دائرة البلدية (مسقــط ومطرح)، دائــرة الأوقاف والتركات، دائرة شــؤون الولاة وتعمل تحت

الإشـراف المباشـر لناظر الشـؤون الداخلية، مفتش الولاة (وتتبع هـذه الوظيفة والي مطـرح، وهـو رئيس ولاة ساحل الباطنـة، وهو أيضـا بمثابة حلقة وصـل بينهم وناظر شـؤون الداخلية)، دائرة الطرق، دائرة الشرطة (تعمل تحت إشراف القوات المسلحة)، دائـرة البريد، المطبعـة السلطانية، دائرة المعارف وتشرف علـى ثلاث مدارس (مسقط ومطـرح وصلالة)، دائرة الكهرباء وتتكون من وحدتـين الأولى حكومية في مسقط تتبع المالية والثانيـة في مطـرح تتبع القطاع الخاص، مفتش اللاسلكي يتبع نظارة الداخلية وبإشـراف من الجيش، جهاز التلفونان ويتبـع شركة خاصة، دائرة المياه وكانت تقتصر خدماتها على بعض الأحياء في مسقط ومطرح.

وفي أواخر الخمسينيات تم إنشاء دائرة التحسينات بهدف تحسين بعض الخدمات في مجـالات الطرق والصحة والتعليم. وقامت هذه الدائرة بشق وتسوية العديد من الطرق الترابيـة بين مختلـف الولايات، وافتتاح العديد من العيـادات الطبية، وإنشاء مزرعتين تجريبيتين في صحار ونزوى بهدف تحسين وتطوير الزراعة التقليدية.

ومن بين أهم الشخصيات التي اعتمد عليها السلطان السيد سعيد بن تيمور في إدارة الدولـة: السيـد احمد بن إبراهيم بـن قيس البوسعيدي الذي اتصـف بالحكمة وسداد الرأي، وقد كلف بوظيفة نظارة الشؤون الداخلية ـ ناظر الداخلية ـ بمثابة وزير الداخلية بالمفهـوم المعاصر، ومهمته الإشراف علـى الولاة والقضاة والشـؤون القبلية وبيت المال والأوقاف وجباية الزكوات.

وعمـه سمو السيـد شهاب بن فيصل بن تركـي آل سعيد، الذي عـرف عنه بالحزم والهيبـة وقوة الشخصية، وتم تكليفه بوظيفـة محافظ العاصمة (مسقط) وتولى شؤون الحكـم في العاصمـة، ويعتبر ممثل السلطان في معظم القضايـا، كما كلف بالعديد من المسؤوليـات والأعمال، من بينها: الهجرة والجـوازات والجنسية، والشرطة، والإشراف على البلدية وميناء مسقط، ومراقبة أسعار الصرف، والإشراف على السجون المركزية، ورعاية مصالح سكان مسقط وتوابعها.

كمـا كلف الشيخ أحمد بـن محمد بن عيسى الحارثي بمهام من قبل السلطان السيد سعيـد تتعلق بالسياسة الداخليـة للسلطنة ومعالجة بعض القضايا، وعهد إلى إسماعيل

ابـن خليـل الرصاصي والي مطـرح مهمة الإشراف علـى الولايات السـاحليـة بالباطنة (رئيس الولاة) ومشرفا على التعليم في مدرستي مسقط ومطرح (مدير المعارف).

وفي إطـار التنظيـم الإداري تم في عــام ١٩٣٨م إصدار قانون الجمــارك للسلطنة، كما أعلن السلطـان السيد سعيد بن تيمور عن استحداث تنظيم إداري عصري للبلدية بمستـوى دائرة، تنظـر في مسائل تنظيم الشـوارع والبيوت في مسقـط ومطرح، وتكون مستقلـة في سـن قوانينها وتنفيذ مشروعاتها، وكانت تفرض رسوما على نقل النفايات عرفـت وقتها برسوم البلدية - كما نص على ذلـك قانون الجمارك - ، وقد كانت مقدار قيمة الرسوم على نقل النفايات آنه واحدة على كل نقلة يجب أخذ عشور عليها في مدينتي مسقط ومطرح، وتولى السيد هلال بن بدر البوسعيدي رئاسة البلدية في عام ١٩٣٩م.

كمـا شهد ذلك العام تعيـين أول مجلس بلدي في مسقط تكون من ٨ أعضاء برئاسة رئيس البلدية، وإنشاء فرع للبلدية بمطرح. وتواصلت جهود التطوير للعمل البلدي، حتى توجـت في عام ١٩٤٩م بصدور قانـون البلديات في سلطنة مسقط وعُمان (اسم الدولة قبـل عام ١٩٧٠م) كأول تشريع متكامل للتنظيـم البلدي، والذي اشتمل على المرتكزات الأساسيـة للنظام البلـدي بمفهومه المعاصـر، وفي عام ١٩٦٧م صـدرت قوانين تنظيم السـير وتسجيل السيارات، وقد سبق صدور لوائـح تنظم عملية استخراج رخص قيادة السيـارات عام ١٩٣٥م، ولم يكن الحصول علـى سيارة ورخصة قيادة بالأمر السهل في ذلك العهد[1]، وإنما كان في نطاق ضيق جدا.

وتم إنشـاء أول جهاز للمالية وفق أسس حديثة في يناير عام ١٩٤١م، وكانت الشؤون المالية وتنظيمها تدار من قبل السلطان وتحت إشراف شخصي من قبله، وتم استحداث أول جهاز للرقابة المالية للدولة في السلطنة (دائرة تدقيق الحسابات) عام ١٩٥٨م.

(١) كانت إجراءات ترخيص السيارات وإصدار رخص السياقة من اختصاص بلدية مسقط ومطرح، وكان من يمتلك السيارات في ذلك الوقت عدد محدود للغاية، نظرا للقيود المفروضة وعدم توفر الإمكانيات لدى المواطنين، بالإضافة إلى عدم توفر شوارع ممهدة ومسفلتة، إلا طريق اسفلتي ضيق يتخذ مسارا متعرجا يربط مدينة مسقط ومطرح عبر عقبة ريام، والتي تم رصفها في عهد السلطان السيد تيمور بن فيصل، وقد قام السلطان تيمور بافتتاح هذا الطريق عام ١٩٢٩م، ،الذي نفذته قوة جند مسقط، وذلك الطريق لا زالت آثاره باقية وهو محاذي للجبل.

وفي عهد النهضة المباركة تم بتاريخ ١٩٧٠/٩/٤م ولأول مرة تقديم طلبات ترخيص السيارات إلى دائرة الشرطة، ومنذ عام ١٩٧٠م شهدت السلطنة تطورا كبيرا في مجال المواصلات، وتم ربط محافظات وولايات السلطنة بشبكة طرق حديثة، حيث بلغت طول الطرق المعبدة في عام ٢٠١٠م: ٢٨٩٠٣ كلم منها ١٧٩١ كلم مزدوجة، وكذلك ٣٠٤٦٠ كلم من الطرق الممهدة، فيما وصلت عدد رخص قيادة المركبات في ذلك العام ١٢٢٠٠٠ رخصة.

كما أنشئت في ذلك العهد إدارة التنمية عام ١٩٥٩م لتشرف على ثلاثة قطاعات، وهي: الصحة والزراعة والأشغال العامة، بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية. وفي عام ١٩٦٨م تم تكوين أول هيئة للتخطيط باسم (مجلس الاعمار)، وتم تشكيل مجلسا خاصا يتولى الاهتمام بمشروعي الماء والكهرباء.

وفي عهد السلطان السيد سعيد بن تيمور تم افتتاح المدرسة السلطانية الثانية في عام ١٩٣٥م وكان مقرها منزلا مؤجرا بمسقط لتحل محل المدرسة السابقة، والتي أنشأت عام ١٩٣٠م ونقل إليها طلبة المدارس التقليدية الأخرى كمدرسة مسجد الخور ومدرسة السيد نادر، وضمت إلى جانب البنين عددا من البنات.

وكانت المدرسة تعمل بنظام اليوم الكامل وتدرس القرآن الكريم والفقه والتوحيد واللغة العربية والخط العربي بنوعيه النسخ والرقعة، كما كان يتم تدريس الأناشيد واللغة الإنجليزية والتاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية والحساب والصحة والرياضة البدنية، وكانت الدراسة تبدأ بالصف التمهيدي ثم الأول والثاني والثالث من المرحلة الابتدائية.

وفي عام ١٩٤٠م تم افتتاح المدرسة السعيدية بمسقط، وفي هذه السنة تلقى فيها السلطان السيد سعيد بن تيمور بشرى ولادة ابنه جلالة السلطان قابوس. وقد حلت المدرسة السعيدية محل المدارس الأخرى في مسقط، لتبدأ مرحلة أكثر تطورا من التعليم النظامي الحكومي، والذي يتم في مبان مدرسية أعدت خصيصا لهذا الغرض.

واشتملت على فصول دراسية وغرف للإدارة والمدرسين، وتكونت من مرحلتين دراسيتين: الأولى مرحلة ما قبل الابتدائي ومدتها سنتان تمهيديتان، والثانية هي المرحلة الابتدائية ومدتها ست سنوات، يمنح الناجحون فيها الشهادة الابتدائية التي تصدرها دائرة المعارف، ويتم تعيينهم كتبة في الدوائر الحكومية.

كما تم إنشاء المدرسة السعيدية بمطرح التي تم افتتاحها في نوفمبر عام ١٩٥٩م، وانتقلت في عام ١٩٦٠م إلى المبنى الجديد الذي أنشئ لهذه المدرسة لتطوير الأداء ولاستيعاب عدد أكبر من الطلبة. وقد حظيت صلالة أيضا بأول مدرسة للبنين وهي المدرسة السعيدية بصلالة، والتي افتتحها السلطان السيد سعيد بن تيمور في شهر

مارس من عام ١٩٣٦م، وشهدت المدرسة تطورات عديدة، حيث تم في عام ١٩٥٥م بناء مبنى جديد للمدرسة صمم لأغراض التعليم. كما أنشأت شركة تنمية نفط عُمان في عام ١٩٦٧م مدرسة صناعية بهدف توفير العمالة الفنية في عدد محدود من التخصصات.

وشهد عهد السلطان السيد سعيد بن تيمور ابتعاث أول مجموعة من الطلبة في بعثة دراسية إلى بغداد، وأخرى إلى اليمن. كما تم افتتاح بعض العيادات الطبية في بعض ولايات الساحل، من بينها : مسقط ومطرح وقريات، ورصف بعض الطرق في مسقط، وإنشاء مزرعة تجريبية في صحار وأخرى في نزوى، وإقامة المكاتب الحكومية لمختلف الدوائر، ومساكن للموظفين القادمين من الخارج، بالإضافة إلى بعض المشروعات في مجال الكهرباء ومياه الشرب، ومشروع إيجاد عملة موحدة للبلاد (الريال السعيدي).

كما تم الاهتمام في أواخر الستينات بتطوير ميناء مطرح، وتنمية الثروات السمكية والحيوانية والزراعية ضمن خططه المستقبلية بعد زيادة إيرادات الدولة، على أثر البدء في تصدير النفط، ولكن تلك الخطط واجهت عقبات وبطيء في التنفيذ بسبب ظروف داخلية وضعف في أداء الجهاز الإداري.

كما سعى السلطان السيد سعيد بن تيمور إلى تطوير الجيش من الناحية الإدارية والتنظيمية وتزويده بأحدث الأسلحة، فقد قام بتحويل (فيلق مجندي مسقط) إلى وحدة مدربة ومسلحة بأسلحة خفيفة أطلق عليها (فرقة مشاة مسقط) وذلك عام ١٩٣٩م. وفي عام ١٩٥٢م تم تأسيس فرقة ثانية باسم (قوات الباطنة)، على إثر التدخلات السعودية في واحة البريمي[1]، والتي عرفت بأزمة البريمي وقعت في الفترة ١٩٥٠م - ١٩٥٥م.

وفي عام ١٩٥٤م اتخذ جيش السلطان من الدقم مركزا رئيسيا، حيث استطاع السيطرة على مدينة عبري في شهر أكتوبر سنة ١٩٥٤م واعتقال ممثل الإمام فيها. وشهدت القوات المسلحة في عام ١٩٥٥م تطويرا جديدا، حيث أمر السلطان السيد سعيد ابن تيمور بتأسيس مركز موحد لقواته المسلحة، والتي أسهمت يوم ١٥/١٢/١٩٥٥م في

(١) ساد تفاهم بين السلطان سعيد بن تيمور البوسعيدي، والإمام محمد بن عبدالله الخليلي على توحيد قوة مشتركة نحو ثمانية آلاف مقاتل تحت أمرة السلطان سعيد لمواجهة ما يهدد الأراضي العُمانية، كان تجمعها في صحار، إلا أن تلك القوة لم تكمل مهمتها في ذلك العام لأسباب.

إنهاء نظام الإمامة في داخلية عُمان، والسيطرة على نزوى، وكان الإمام حينها الشيخ غالب بن علي الهنائي الذي اختير بعد وفاة الإمام محمد بن عبد الله الخليلي عام ١٩٥٤م.

ومنذ أواخر عام ١٩٥٥م شمل نظام السلطنة كل أنحاء عُمان تحت إدارة وسلطة واحدة وقيادة مركزية واحدة. كما تم في عام ١٩٥٨م إنشاء إدارة لشؤون الدفاع، وفي الأول من مارس عام ١٩٥٩م تم تأسيس نواة لسلاح الجو، كانت تسمى بقوات سلطان عُمان الجوية[١] تضم ثلاث طائرات تدريب مسلحة من نوع (بروفست)، بالإضافة إلى طائرتي مواصلات من نوع (بايونير).

وفى عام ١٩٦١م تم إضافة ٤ طائرات من نوع (بيفر)، وفى عام ١٩٦٤م تم إرسال طائرتى (بروفست) وطائرتى (بيفر) إلى صلاله لمساندة الوحدات البرية العاملة فى منطقة الجبل، ومع تزايد حدة العمليات فى ظفار عام ١٩٦٧م تم شراء ١٢ طائرة (استرايك ماستر) لتوفير قوة نيران أكبر، وكانت هذه الطائرات تعمل فى البداية من مهبط صغير فى بيت الفلج.

كما تم في عام ١٩٥٩م تشكيل نواة السلاح البحري بسفينة واحدة[٢]. ولعبت القوات الجوية دورا مهما وبدعم ومساندة من قوات بريطانية في إنهاء العمليات العسكرية وتأمين الجبل الأخضر عام ١٩٥٩م، والقضاء على العناصر المعارضة والموالية لنظام الإمامة، وتأكيد السيطرة على داخل عُمان، بعد مغادرة عدد من قادتها[٣]، كما تواصل التطوير للجهاز العسكري أواخر الستينات، وفق الإمكانات المتاحة خلال تلك الفترة.

(١) تم تغيير مسمى قوات سلطان عُمان الجوية إلى سلاح الجو السلطاني العُماني، وشهد في عهد النهضة المباركة نقلة نوعية لتطوير قدرات السلاح لمواكبة التطور السريع الذي شهدته السلطنة، وأصبح قوة قادرة لحماية أجواء السلطنة، إضافة إلى تنفيذ المهام الأساسية في دعم الجيش السلطاني العُماني والبحرية السلطانية العُمانية، لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى موقع متحف قوات السلطان المسلحة الالكتروني.

(٢) في عهد النهضة المباركة تم تشكيل البحرية السلطانية العُمانية في عام ١٩٧١م من سرية دوريات السواحل التي وجدت سابقا (جندرمة عُمان)، وتسهم بدور فاعل في حماية المياه الإقليمية وشواطئ السلطنة.

(٣) من بين قادة المعارضة : الإمام غالب ؛ الذي توفي في أواخر شهر نوفمبر عام ٢٠٠٩م، وأخوه الشيخ طالب، والشيخ سليمان بن حمير النبهاني، وقد اختاروا إقامتهم في المملكة العربية السعودية بمدينة الدمام، وفي مصر بحكم رغبتهم وليس نفيا.

كما أمر السلطان السيد سعيد بن تيمور بتنظيم أعمال المراكز الحكومية في الولايات، وقد حرص على المتابعة الدقيقة لأعمال الولاة [1] في الولايات، وكانت تصدر منه الأوامر مباشرة لمعالجة قضايا المجتمع.

وفي هذا الإطار صدر قانونا بتنظيم عمل مراكز الولاة، بما يسمى بقانون المراكز الحكومية في الولايات عام ١٩٥٠م، الذي اشتمل على الكثير من الأساليب التنظيمية والإرشادات والتعليمات لإدارة هذه المراكز في تلك الفترة.

كما تم تنظيم أعمال المحاكم الشرعية وتسجيل الدعاوى والصكوك الشرعية. وسمح جلالة السلطان سعيد بن تيمور في عام ١٩٥١م للشيخ محمد بن عمير الهنائي، والتاجر موسى بن عبد الرحمن بن حسن الرئيسي، ومحمد بن موسى اللواتي بتأسيس محطة لتوليد الكهرباء بريام من أعمال ولاية مطرح، وهو ما أعتبر سابقة أولى لتخصيص قطاع الكهرباء، وإن كان ذلك لولاية واحدة، كما أشار إلى ذلك صاحب كتاب زنجبار شخصيّات وأحداث.

واهتم أيضا بتقوية وتدعيم علاقات عُمان الخارجية، وبرز ذلك في زياراته إلى عدد من دول العالم، من بينها: اليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، والهند عام ١٩٣٧م، ويعتبر السلطان السيد سعيد بن تيمور أول حاكم عربي يزور الولايات المتحدة. وفي عام ١٩٤٤م قام السلطان السيد سعيد بن تيمور بزيارة إلى مصر والتقى ملكها فاروق، كما زار القدس في فلسطين.

وعمل السلطان السيد سعيد بن تيمور جاهدا في تحديث المؤسسات وتحسين الاقتصاد وتجاوز العجز في مالية الدولة، وحرر عُمان من الديون المتراكمة من العهود السابقة بسبب الأوضاع الاقتصادية والصراعات على السلطة السياسية ؛ والتي أرهقت موازنة الدولة في الإنفاق على القوة العسكرية والقضاء على الفتن والخلافات الداخلية، وأصبحت في ذلك الوقت تستنزف نصف الميزانية تقريبا.

---

(١) ذكر الشيخ سليمان بن خلف الخروصي في كتابه ملامح من التاريخ العُماني، في الصفحة رقم ٢١٠، بان السلطان سعيد ابن تيمور كان جيّد التوقيع، عزل واليا من ولاته.. ذلك الوالي أرسل رسالة خطيّة يلتمس من جلالته فيها العفو أن يرده إلى عمله، وأطنب في رسالته، فوقع جلالة السلطان في نفس الرسالة : « ولاك الاختيار، وعزلك الاختبار »...

وقــد تضمنت الكلمة التــي وجهها السلطان السيد سعيد بــن تيمور إلى المواطنين في يناير عام ١٩٦٨م الظروف المالية التي واجهتها الدولة قبل تصدير النفط، التي حالت مــن تنفيذ المشاريع التنموية، كما أبرز الجهود التي بذلها في إحداث توازن في الميزانية، وتوجهاته نحو التخطيط لإقامة مشاريع تنموية والاستفادة من إيرادات النفط.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلت والانجازات التي تحققت في عهد السلطان السيد سعيــد بن تيمور وفق إمكانات الدولــة المتاحة، والتي يأتي على رأسها توحيد عُمان تحت إدارة وسلطة واحدة، وتحريرها من الديون بصورة كاملة.

إلا أن عهده شهد العديد من التحديات، من بينها : الظروف الاقتصادية والسياسية التــي مــرت بهــا السلطنة، والتــي أفرزت قــوى معارضــة في أواخر الخمسينــات وعقد الستينــات من القــرن الماضي بدوافع سياسية ذات طابــع اجتماعي، اتخذ البعض منها طابــع العصيان المسلح، منها أحداث الجبل الأخضر ١٩٥٧م - ١٩٥٩م، التمرد في ظفار ١٩٦٥م - ١٩٧٥م .

بالإضافة إلى تأخــر مشاريع التنمية الإنسانية مقارنة بالدول المجاورة بسبب ضعف وقلــة المــوارد المالية، وإتباع سياســة التقشف والحد من الإنفــاق والانغلاق على الذات، وفرض السلطة للعديد من القيود، وفي جوانب مختلفة على العُمانيين، وتطبيقها لسياسة البــاب المغلــق في كثير من أمور الحيــاة العصرية، والتــي أدت إلى هجرة عدد كبير من العُمانيين إلى الخارج، خاصة للدول المجاورة في الخليج العربي للدراسة والعمل.

بالإضافــة إلى عدم الاستجابــة لمطالب الكثير من المواطنــين المخلصين في التطوير والتحديــث، وكذلــك عدم الأخذ بمبــادئ التخطيط العصريــة لإدارة التنمية في البلاد وتعزيز مواردها، خاصة في الفترة ما بعد اكتشاف النفط مع بداية الستينات.

أضف إلى ذلك تأثــير بعض الايديولوجيات القومية والأممية المستوردة والتي برزت بشــكل مكثف بعد الحرب العالمية الثانية في الكثير مــن الدول ومطالبة معتنقيها بتغيير الأنظمــة، وتأثيرات نتائج الحــرب العربية في فلسطين، ووجــود تحديات عديدة محلية وإقليمية ودولية.

كلها تحديات وأسباب متراكمة أوقعت البلاد في حالة من عدم الاستقرار في حياتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وبسببها دفعت عُمان ثمنا باهظا، وعاشت في مرحلة من العزلة والانكفاء الذاتي، وأوضاعا اقتصادية صعبة للغاية.

وكانت من أهم أسباب تأخر التنمية في ذلك العهد، وضعف وترهل الجهاز الإداري والتنظيمي في السلطنة، وهو ما وضعت مسيرة النهضة المباركة عام ١٩٧٠م بقيادة جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - حداً له.

الفصل الثاني

النظام الإداري في سلطنة عُمان منذ انطلاقة النهضة الحديثة عام ١٩٧٠م

يتناول هذا الفصل: التقدم والازدهار الذي شهدته سلطنة عُمان في تطوير الجهاز الإداري للدولة منذ انطلاقة النهضة الحديثة عام ١٩٧٠م، ومراحل تطوره وبعض منجزاته (مرحلة التأسيس والتكوين، مرحلة التطوير والتحديث النوعي والتخطيط المنهجي، مرحلة النظام الأساسي للدولة، مرحلة النقلة النوعية للعمل الوطني وتدعيم دولة المؤسسات والقانون بعد أربعين عاما من مسيرة النهضة المباركة). كما نتعرف على مراحل تطور الانتخابات لمجلس الشورى في السلطنة، وكذلك على مكونات النظام الإداري في السلطنة، والاهتمامات المبذولة بشأن تقنية المعلومات وتطبيق الإدارة الالكترونية، وتطور إدارة منظمات المجتمع المدني في السلطنة، وجهود الدولة تجاه دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة.

النظام الإداري في سلطنة عُمان
منذ انطلاقة النهضة الحديثة عام ١٩٧٠م

تمهيد

بدأت سلطنة عُمان نهضتها الحديثة في ٢٣ يوليو عام ١٩٧٠م، عندما تولى حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم مقاليد الحكم في البلاد[١]، الذي هيأ كافة الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لانطلاق التنمية الحديثة من أجل الإنسان العُماني الذي هو أداتها وصانعها.

وقد تميز عهده بالإنجازات العظام، والتي أسهمت في تغير وجه الحياة في عُمان وإعادة أمجادها المشرقة، وأصبحت ترفل بثوب العزة والمجد والفخار والسؤدد، في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، محققة تنمية شاملة ومستدامة هدفها البناء والإنجاز، وغايتها تحقيق تنمية بشرية متنامية، وتوفير حياة كريمة للمواطن العُماني يتمتع بكامل حقوقه.

وذلك من خلال خدمات متكاملة في مجالات التعليم والرعاية الصحية، وتوفير الخدمات الاجتماعية والثقافية وغيرها من الخدمات الأساسية التي غطت كافة ربوع السلطنة، صاحبها تنمية اقتصادية سريعة وثابتة، ونقلة نوعية في تطوير وتنظيم وتقدم ونمو الجهاز الإداري للدولة، باعتباره ركيزة أساسية للتنمية، والذي شهد محطات ومراحل من التغيير المتكامل في التشكيل، والتطوير المستمر في معايير وإدارة الأداء

---

(١) ولد حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - في ١٨ نوفمبر ١٩٤٠م في صلالة، تلقى علومه الأولى على يد أساتذة أجلاء اختارهم له والده السلطان السيد سعيد بن تيمور، ودرس الصفوف الابتدائية في المدرسة السعيدية بصلالة، ثم أرسله والده لإتمام تعليمه إلى المملكة المتحدة، حيث تلقى تعليمه في إحدى المدارس الخاصة في سافوك. وفي عام ١٩٦٠م التحق جلالته بالأكاديمية العسكرية الملكية في سانت هيرست وتخرج برتبة ملازم ثاني، ثم التحق بإحدى الكتائب البريطانية العاملة في ألمانيا الغربية لمدة ستة أشهر مارس خلالها أصول القيادة وواجبات الأركان. عاد بعد ذلك إلى المملكة المتحدة مرة أخرى وتلقى تدريبا خاصا في أسلوب الإدارة في الحكومة المحلية لمدة سنتين أعقبها بجولة استطلاعية طويلة في عدد من الدول الصديقة استغرقت ثلاثة أشهر عاد بعدها جلالته - حفظه الله ورعاه - إلى البلاد في عام ١٩٦٤م. وفي ظهيرة الثالث والعشرين من يوليو ١٩٧٠م أعلن حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم تسلمه مقاليد الحكم في البلاد خلفا لوالده السلطان السيد سعيد بن تيمور، وهو السلطان الثامن في سلالة السادة آلبوسعيد. (أنظر موقع متحف قوات السلطان المسلحة الالكتروني)

بأشكالها المختلفة، وتفاعل مع الظروف المتغيرة للمجتمع والاتجاهات العامة للدولة، وفق خطوات مدروسة وتدرج منطقي، ينسجم مع واقع الحياة وتطلعات المجتمع، ومتطلبات العصر الحديث.

ففي البيان التاريخي الأول لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - إلى الشعب العُماني يوم تسلمه زمام الحكم يوم ٢٣ يوليو ١٩٧٠م أكد بقوله: « إني أعدكم أول ما أفرضه على نفسي أن أبدا بأسرع ما يمكن أن أجعل الحكومة عصرية »، وبيّن جلالته أيضا « كان وطننا في الماضي ذا شهرة وقوة، وان عملنا باتحاد وتعاون فسنعيد ماضينا مرة أخرى، وسيكون لنا المحل المرموق في العالم العربي ».

ويؤكد جلالته أيضاً منذ سنوات النهضة الأولى: «خطتنا في الداخل أن نبي بلدنا، ونوفر لجميع أهله الحياة المرفهة والعيش الكريم، وهذه غاية لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق مشاركة أبناء الشعب في تحمل أعباء المسؤولية ومهمة البناء».

تلك الكلمات السامية تنم عن قيادة حكيمة تجمع بين الحكمة البالغة والرشد التام والبصيرة المتقدة، ودلالة واضحة على النظرة الاستراتيجية لجلالة السلطان لمستقبل عُمان، ورؤيته الثاقبة، ورسالته السامية، وفكره المستنير، وتفاعله المستمر مع الواقع والتحديات وأوضاع الأمة وآمالها.

فقد حدد جلالته معالم التنمية الإنسانية على المدى البعيد، مؤمنا منذ بداية عهده بأهداف عظيمة يمكن تحقيقها، من خلال أحداث تغيير متكامل في أسلوب العمل ورسم السياسات، ووضع الخطط والاستراتيجيات، وتعاون الجميع وتضافر الجهود، وذلك وفق معطيات الحاضر المشرق والمستقبل الواعد، مع الحفاظ على مرتكزات وإنجازات الماضي العريق والتراث الوطني، وصولا لبناء جسور من التواصل بين الأجيال المتعاقبة.

وهذا هو الواقع المعاش يؤكد عظم تلك الرسالة المباركة والرؤية المستقبلية التي خطها جلالة السلطان منذ انطلاقة النهضة المباركة لعهده الميمون، وعلى مدى السنوات الماضية من عمر النهضة الحديثة في سلطنة عُمان، وما صاحبها من عمل جاد، وجهد

مثمر، وعطاء مستمر في كل المجالات، تحقق بفضلها الكثير من الإنجازات على هذه الأرض الطيبة على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وارتفعت فيها صروح الدولة العصرية الراسخة، ونفضت عنها غبار العزلة والجمود، محققة نقلة حضارية ونهضة شاملة، صاحبها أنظمة إدارية حديثة تتميز بالكفاءة والفعالية، وتتماشى مع البرامج والخطط التنموية الوطنية، ضمن جهود مشتركة ومتكاملة بين كافة قطاعات المجتمع الحكومية والأهلية والقطاع الخاص، وكانت مرتكزاتها هي الاستثمار في تنمية وتطوير الموارد البشرية لكونها الخيار الاستراتيجي للتنمية، والاهتمام بالموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها، وإنشاء البنية الأساسية، وإقامة دولة المؤسسات.

كما يمثل النظام الأساسي للدولة الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم (١٠١/٩٦) خلاصة التجربة الرائدة للنهضة العُمانية، وتتويجا لبناء الدولة العصرية المتكاملة، وتحقيقا لدولة القانون والمؤسسات ، التي عمل جلالة السلطان منذ إشراقة النهضة المباركة على إرساء دعائمها الراسخة.

وقد أوفى جلالته بما وعد وأصبحت عُمان تعيش حياة جديدة، ودولة عصرية تواكب العصر والتقدم، وواحة أمن وأمان واستقرار، متطلعة إلى آفاق المستقبل الواعد بثقة وعزيمة، في ظل نظام إداري متطور ومنسجم مع مراحل التنمية الشاملة، التي عمت كافة أرجاء عُمان.

مراحل تطور الجهاز الإداري للدولة في عهد النهضة المباركة

عندما نتتبع تاريخ تأسيس وتطور أجهزة الدولة المختلفة بسلطنة عُمان في عهد النهضة المباركة، التي عمادها ومحورها الإنسان العُماني صناعة وصياغة، نجد أنها قد مرت بمراحل مختلفة من التطوير والتجديد، وفقا لمتطلبات كل مرحلة من مراحل البناء والتقدم في التنمية الشاملة.

ويمكن تقسيم مراحل تطور الجهاز الإداري في سلطنة عُمان إلى اربع مراحل أو اربع نقلات نوعية من التحديث، والتي اتسمت بخطوات مدروسة وبتدرج منطقي وعقلاني، وبما يتوافق مع طبيعة وتطور المجتمع وثوابته الراسخة وتراثه الوطني، مع الاستفادة بالمفيد من النظريات الحديثة والأساليب العصرية في مجال إدارة الدولة والمجتمع.

فالمرحلة الأولى تشمل : الفترة من ١٩٧٠م إلى ١٩٧٤ والتي يمكن أن نطلق عليها : مرحلة التأسيس لبناء الدولة العصرية، والتي صاحبها التسريع في تكوين البنية التحتية للتنمية، وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين والتي حرموا منها قبل بداية النهضة، مثل: خدمات التعليم، والصحة، والكهرباء والمياه، والمواصلات، دون الاعتماد على منهجية تخطيطية.

أما المرحلة الثانية فانها تتمثل في الفترة التي تلت صدور قانون تنظيم الجهاز الإداري للدولة عام ١٩٧٥م وما صاحبها من تطوير وتحديث في مختلف أجهزة الدولة، واستخدام أساليب التخطيط المنهجي والعلمي لبرامج ومشاريع الاستراتيجية الوطنية للتنمية البشرية والإنسانية الشاملة والمستدامة.

كما تبدأ المرحلة الثالثة مع صدور النظام الأساسي للدولة عام ١٩٩٦م، وبصدوره تدخل سلطنة عُمان نقلة نوعية جديدة ضمن فلسفتها في بناء الدولة الحديثة، التي ترتكز على العمل المؤسسي وسيادة القانون.

فيما تتمثل المرحلة الرابعة في التغييرات الجوهرية، التي شهدتها السلطنة في عام ٢٠١١م، والتي أكدت على نضوج التجربة العُمانية في مجال التنمية الإنسانية، وترسيخ دولة المؤسسات والقانون، والتي كان على رأسها التعديلات المهمة في أحكام النظام

الأساسي للدولة، وتوسيع قاعدة المشاركة في إدارة الدولة واتخاذ القرارات الوطنية، وتوسيع صلاحيات مجلس عُمان التشريعية والرقابية، وتأكيد استقلالية القضاء والادعاء العام، وتفعيل دور جهاز الرقابة المالية والإدارية بالدولة، وتطوير نظام المحافظات ضمن تقسيم إداري جديد للسلطنة، وإنشاء المجالس البلدية في المحافظات، بالإضافة إلى التغيير والتطوير والتجديد الذي شهده الجهاز الإداري للدولة بهدف رفع الكفاءة الإنتاجية، وتركيز الحكومة على التنمية الاجتماعية.

المرحلة الأولى: مرحلة التأسيس والتكوين

فمنذ اليوم الأول من النهضة المباركة عام ١٩٧٠م حرص قائد البلاد المفدى على تحقيق الوحدة الوطنية، التي توجت بإلغاء الازدواجية في اسم الدولة، حيث تم الإعلان عن تغيير اسم الدولة من الاسم السابق سلطنة مسقط وعُمان إلى الاسم الجديد سلطنة عُمان، وعمل على مواجهة كافة التحديات بواقعية وبحكمة وعقلانية، وبعد نظر ورؤى سديدة، وعمل جلالته على تقوية وتعزيز قاعدة النسيج الاجتماعي، وترسيخ روح المحبة والتعاون والتضامن بين أفراد المجتمع في إطار الهوية العُمانية.

ومن ثم بدأ في وضع قواعد الدولة العصرية، وتجلى ذلك في إنشاء أهم مكونات السلطة التنفيذية للجهاز الإداري للدولة، والتي تمثلت في تشكيل مجلس للوزراء، وتأسيس العديد من الوحدات الحكومية (وزارات، مجالس متخصصة، مديريات، دوائر) وتطوير أجهزة الدولة ووظائفها المختلفة (المدني، والأمني، والعسكري). بالإضافة إلى إصدار العديد من التشريعات والقوانين من خلال مراسيم وقرارات سلطانية[1]، بهدف ترسيخ مبادئ الحق والعدالة وسيادة القانون، وتنظيم مسيرة العمل الوطني في البلاد.

كما حرص جلالته - حفظه الله ورعاه - منذ بداية النهضة المباركة على الانفتاح للعالم الخارجي، مؤكدا جلالته على أن عُمان تفتح أبوابها ونوافذها للنور الجديد، وتعلن للعالم عن اتصال مباشر تتفاعل مع تطوره وتتأثر بمجرياته، ولهذا فقد عمل

(١) كانت الأداة القانونية المعبرة عن الإرادة السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان في بداية النهضة المباركة تصدر في شكل مراسيم أو قوانين أو قرارات سلطانية، وقد تقرر فيما بعد توحيد تلك الأداة في صيغة واحدة، هي المراسيم السلطانية.

جلالتـه علـى توسيع نطـاق علاقـات السلطنة مع مختلف الـدول الشقيقـة والصديقة والمنظمات الدوليـة(١)، وتأكيد الانتماء العربي والإسلامـي، ومناصرة القضايا العادلة وعـدم الانحياز، وذلك على أسس متينة وراسخـة، ترتكز على السلام والوئام والتعاون المشـترك والاحترام المتبادل، وتحقيـق العدل والإنصاف والالتـزام بالقوانين والمواثيق الدولية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير.

وتدعيما لعلاقات الأخوة والصداقة مع الدول المجاورة حرص جلالة السلطان أبقاه الله علـى إنهـاء كافة الخلافـات العالقة بشأن الحـدود البحرية والبريـة بين السلطنة وجيرانهـا، من خلال مفاوضات اتسمت بالهدوء والعقلانية، وعلى أساس مبدأ لا ضرر ولا ضـرار، وبهـدف جعل الحدود جسوراً للاتصال الإنسـاني بين الدول، في ظل وشائج القربى والعيش المشترك، وتبادل المصالح فيما يخدم شعوب المنطقة.

وتمثـل المرحلة الأولى من عمـر النهضة المباركـة الفترة الذهبية مـن تاريخ عُمان، والبدايـة الحقيقيـة للتشريعـات الحديثـة في سلطنة عُمـان، ونقلة نوعيـة في الارتقاء بمستـوى الخدمات الحكومية، وفق رؤية عصريـة، عملت على استيعاب الموارد البشرية العُمانيـة، وتأهيلها لتحمـل مسؤولية التخطيـط والبناء. وضمن هذا النهـج فقد شكّل جلالـة السلطان أول مجلس للـوزراء في شهر أغسطـس١٩٧٠م برئاسة صاحب السمو السيـد طـارق بن تيمور آل سعيـد، وهو أحد قادة الإصلاح والتغيـير والتنوير في عُمان،

---

(١) تم تشكيل وفد صداقة عُماني لزيارة مختلف الدول العربية بهدف تدعيم وإقامة علاقات أخوية مع جميع الأشقاء، وكان الوفد برئاسة الشيخ سعود بن علي الخليلي (أول وزير للمعارف في عهد النهضة المباركة عام ١٩٧٠م)، وضم في عضوية الوفد : الأديب والشاعر عبدالله بن محمد الطائي (وزير الإعلام والشؤون الاجتماعية والعمل في بداية عهد النهضة المباركة)، ويوسف بن علوي بن عبدالله (قبل أن يصبح وزيرا، وهو حاليا الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية)، والشيخ هلال بن علي الخليلي، والشيخ أحمد بن محمد النبهاني، والشيخ محمد بن حمد بن سليمان الحارثي.

وقد انضمت السلطنة إلى العديد من المنظمات الخليجية والعربية والإسلامية والعالمية، من بينها: جامعة الدول العربية في ١٩٧١/٩/٢٩م، والأمم المتحدة في أكتوبر عام ١٩٧١م، ومنظمة المؤتمر الإسلامي عام ١٩٧٢م، وإلى حركة عدم الانحياز عام ١٩٧٣م، وهي أيضا عضو مؤسس لمجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ عام ١٩٨١م. كما انضمت السلطنة إلى العديد من المنظمات الدولية الأخرى، مثل : صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، منظمة الصحة العالمية، صندوق الأمم المتحدة للطفولة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، منظمة العمل الدولية، منظمة العمل العربية، المنظمة العربية للتنمية الإداريـة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.

وفي عام ٢٠٠١م انضمت السلطنة إلى منظمة التجارة العالمية حيث تشكل السلطنة العضو التاسع والثلاثين بعد المائة فيها بكل الموجبات المترتبة على العضوية. وانضمت السلطنة أيضا إلى عدد من التجمعات العربية والإقليمية والدولية، من بينها : عضو مؤسس في رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي للتعاون الإقليمي. حوار التعاون الأسيوي. الحوار الخليجي ـ الأوربي. وللسلطنة اليوم بفضل السياسة الحكيمة والرؤية الاستراتيجية لجلالة السلطان المعظم علاقات دبلوماسية مع جميع دول العالم، تقوم على ثوابت أساسية راسخة، مستمدة من واقعها الجغرافي والتاريخي ومنجزاتها الحضارية عبر التاريخ الإنساني، تأخذ في الاعتبار الحقائق الجيوستراتيجية بدلا من المواقف الأيديولوجية المؤقتة، وتمتاز بالتسامح والتفاعل والتعاون الحضاري مع دول العالم فيما يخدم السلام والإنسانية.

ولعب دورا مهما في العمليات العسكرية بحرب الجبل الأخضر عامي ١٩٥٧م و١٩٥٨م ضد مؤيدي نظام الإمامة.

وقد تكوّن مجلس الوزراء في بدايته من : وزارة للداخلية، وزارة للعدل، وزارة للمعارف، وزارة للصحة، وزارة للخارجية. وكان أول وزير للداخلية السيد بدر بن سعود ابن حمد البوسعيدي (١٩٧٠ ـ ١٩٧١)، وتولى السيد محمد بن احمد البوسعيدي وزارة العدل، وتم تعيين الشيخ سعود بن علي الخليلي وزيرا للمعارف، والدكتور عاصم بن علي ابن محمد الجمالي وزيرا للصحة، فيما تولى رئيس مجلس الوزراء شخصيا الإشراف على وزارة الخارجية، والتي بدأت نشاطها بثلاث إدارات، وقد بذلت جهودا كبيرة في بداية عهدها لتوطيد علاقات الصداقة والمحبة والسلام مع دول العالم والمنظمات الدولية والإقليمية والعربية.

وتولت وزارة الداخلية[1] مهام الإشراف الإداري على الولايات بالإضافة إلى مهام أخرى تمثلت في الإشراف على الشرطة والبلديات والجوازات والبريد والجريدة الرسمية، واستمرت في أداء هذه المهام حتى إنشاء وحدات حكومية مستقلة لهذه الأنشطة. كما تم دمج وزارة الداخلية والعدل تحت مسمى وزارة الداخلية والعدل لبعض الفترات في السنوات الأولى من السبعينات، تولت شؤون الولايات والعدل وإدارة المحكمة الشرعية والجريدة الرسمية.

وتولت وزارة العدل مهام الإشراف على المحاكم والأوقاف والزكاة وبيت المال لحين ما تم فصل الأوقاف عن العدل بعد استحداث وزارة مستقلة للأوقاف وبيت المال بموجب

---

(١) تعد وزارة الداخلية من أقدم الوزارات في السلطنة، حيث تم تأسيسها في عهد السلطان السيد سعيد بن تيمور منذ عام ١٩٣٢م، وكانت حينها تسمى نظارة الداخلية، من بين مهامها: الإشراف على الولايات والولاة والقضاة والشؤون القبلية، بالإضافة إلى مهام الإشراف على بيت المال والأوقاف وجباية الزكاة. وفي عهد النهضة المباركة كانت وزارة الداخلية من بين الوزارات الأولى في التشكيل الوزاري الأول في شهر أغسطس عام ١٩٧٠م، وقد أسهمت بفعالية في مسيرة التنمية، واستتباب الأمن والنظام والاستقرار في مختلف ولايات السلطنة. وقد تعاقب عدد من الوزراء على هذه الوزارة ، وهم: السيد بدر بن سعود بن حمد البوسعيدي (١٩٧٠م ـ ١٩٧١م)، السيد سلطان بن حمود بن حمد البوسعيدي (١٩٧١م ـ ١٩٧٣م)، السيد هلال بن حمد السمار البوسعيدي (١٩٧٣م ـ ١٩٧٤م)، صاحب السمو السيد فهر بن تيمور بن فيصل آل سعيد (١٩٧٤م ـ ١٩٧٦م)، السيد محمد بن احمد بن سعود البوسعيدي (١٩٧٦م ـ ١٩٧٩م)، السيد بدر بن سعود بن حارب البوسعيدي (١٩٧٩م ـ ١٩٩٧م)، السيد علي بن حمود بن علي البوسعيدي (١٩٩٧م ـ ٢٠٠١م)، السيد سعود بن إبراهيم بن سعود البوسعيدي (٢٠٠١م – ٢٠١١م)، السيد حمود بن فيصل بن سعيد البوسعيدي منذ عام ٢٠١١م.
كما تعاقب عليها عدد من الوكلاء، وهم: السيد هلال بن سعود البوسعيدي (١٩٧٣م ـ ١٩٧٨م)، الشيخ عبدالله بن سالم الزيدي (١٩٧٨م ـ ١٩٧٩م)، الشيخ عبدالله بن علي القتبي (١٩٧٩م ـ ١٩٨٥م) ثم وكيلا لوزارة الداخلية لشؤون الولايات (١٩٨٥م ـ ١٩٨٨م)، الشيخ عبدالله بن صخر العامري وكيل وزارة الداخلية للشؤون الإدارية والمالية (١٩٨٥م ـ ١٩٨٨م)، الشيخ عامر بن شوين الحوسني (١٩٨٨م ـ ١٩٩٠م)، السيد قحطان بن يعرب البوسعيدي (١٩٩٠م ـ ١٩٩٩م)، السيد محمد ابن سلطان البوسعيدي (١٩٩٩م – ٢٠١٢م)، المهندس السيد خالد بن هلال البوسعيدي منذ عام ٢٠١٢م.

القرار السلطاني رقم ٧٣/١٠ وتعيين الشيخ الوليد بن زاهر الهنائي وزيرا لها. وتم دمج وزارة العدل مع وزارة الداخلية بعد صدور القرار السلطاني رقم ٧٣/١٣ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢م الذي يقضي بتعيين السيد هلال بن حمد السمار وزيرا للداخلية والعدل.

وبموجب المرسوم السلطاني رقم ٧٤/٤٠ بتاريخ ١٩٧٤/٩/١٧م بشأن إجراء بعض التغيرات في الوزارات وتعيين بعض الوزراء الجدد تم تعيين السيد هلال بن حمد السمار وزيرا للعدل، فيما تولى وزارة الداخلية صاحب سمو السيد فهر بن تيمور آل سعيد بالإضافة إلى نائب لوزير الدفاع. كما تم إعادة دمج نشاطي العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية بموجب المرسوم السلطاني رقم ٨٢/١٣ الذي قضى بإجراء تعديل في التشكيل الوزاري وتعيين السيد هلال بن حمد السمار وزيراً للعدل والأوقاف والشؤون الإسلامية. وتم فصلهما مرة أخرى بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٧/٨٤ ، حيث تم إنشاء وزارة خاصة للأوقاف والشؤون الدينية.

كما ألحقت بمجلس الوزراء في عقد السبعينات عدة وزارات جديدة، من بينها وزارة الإعلام والشؤون الاجتماعية والعمل في ديسمبر ١٩٧٠م كلف بها المفكر العُماني والأديب عبدالله بن محمد الطائي. وقد تولى جلالة السلطان في بداية عام ١٩٧٢م رئاسة مجلس الوزراء، حيث تم لاحقا تكليف صاحب السمو السيد طارق بن تيمور بمهام وطنية جديدة. وفي ضوء التطوير والتحديث، وبحكم تطور التنمية الإنسانية في السلطنة توالت إنشاء الإدارات والمؤسسات الحكومية، حيث تم تأسيس دائرة للزراعة في شهر أكتوبر عام ١٩٧٠م، وكانت قبل ذلك قسما من دائرة التحسينات، ودائرة تنقيح الحسابات وحلت محلها لاحقا دائرة التدقيق، واستحداث دائرة التخطيط والأعمار بهدف الإشراف على استكمال المشروعات الحكومية الأولى، وهي مشروع الميناء والمطار ومحطات توليد الطاقة.

وتم خلال عام ١٩٧١م استحداث دائرة الحسابات المركزية ودائرة المشتريات والإسكان، وأول وزارة للاقتصاد ضمت خمس دوائر (الزراعة، الصناعة والثروة السمكية، التجارة، الجمارك، الموانئ). كما شهد العام ١٩٧٢م استحداث أول وزارة للشؤون الاجتماعية والعمل وعين خلفان بن ناصر الوهيبي وزيراً لها في ١٩٧٢/٥/٢٠م،

وتم أيضاً تشكيل لجنة حسم المنازعات التجارية، وهيئة تأسيسية لغرفة تجارة وصناعة عُمان، ولجنة للإشراف على سير الأعمال في الوزارات والدوائر الحكومية.

وكان رئيس مجلس الوزراء يصدر القرارات واللوائح المنظمة لحقوق الموظفين من خلال دائرة تنقيح الحسابات أو من خلال دائرة الخزينة، وذلك نظرا لعدم وجود قانون للخدمة المدنية في ذلك الوقت، وقد قامت دائرة تدقيق الحسابات التابعة لوزارة شؤون الديوان السلطاني والتي حلت محل دائرة تنقيح الحسابات بجمع تلك القرارات واللوائح في مجلد بإسم متحصلات قوانين الخدمة المدنية للسلطنة وصدر في ٣١/١/١٩٧٤م، واشتمل على جدول الدرجات والمرتبات وكافة العلاوات والبدلات والمكافآت والحوافز الاخرى، التي كانت تمنح للموظفين في ذلك الوقت. وصدرت لاحقا عدة قوانين تنظم الخدمة المدنية في اجهزة الدولة المختلفة. وتم إنشاء ديوان لشؤون الموظفين في عام ١٩٧٥م ليحل محل دائرة شؤون الموظفين التي تم إنشائها في عام ١٩٧٣م، وكانت تتبع وزارة شؤون الديوان السلطاني، واستمر ديوان شؤون الموظفين في عمله حتى إنشاء وزارة الخدمة المدنية في عام ١٩٨٨م.

وشهد عام ١٩٧١م وكذلك في عام ١٩٧٢م صدور أول مجموعة من القوانين الحديثة التي تحكم العلاقات الإنسانية والأنشطة المختلفة في الدولة، وعلى وجه التحديد[1]: المرسوم النقدي لعام ١٣٩٢هـ الذي صدر ببدء سريانه قرار سلطاني في ١ نوفمبر ١٩٧٢م، مرسوم رقم ٧١/٣١ بالتفويض بطلب انضمام سلطنة عُمان إلى عضوية بعض المنظمات المالية الدولية، مرسوم ضريبة الدخل لسنة ١٩٧١م، مرسوم عوائد الميناء لمنشآت الزيوت لعام ١٩٧٢م، قانون تنظيم الجنسية العُمانية رقم ١ لسنة ١٩٧٢م، قرار سلطاني حول تشكيل لجنة الإشراف على سير الأعمال في الوزارات والدوائر الحكومية في ٢١/٦/١٩٧٢م.

وصدر أيضا قانون تنظيم جواز السفر العُماني لسنة ١٩٧٢م، قانون الجريدة الرسمية، قانون توزيع الأراضي الخصبة، قانون استثمار رأس المال الأجنبي، قانون

(١) تغيرت الكثير من هذه القوانين وعدلت، مسايرة بذلك تطور المجتمع وتقدم النهضة العُمانية، ومتطلبات الحياة المعاصرة.

تنظيم الأراضي لسنة ١٩٧٢م، قانون تنظيم الأندية والجمعيات في السلطنة، قانون مقاطعة إسرائيل، كما صدر مرسوم سلطاني بتحديد العطلات الرسمية، ومرسوم سلطاني حول المياه الإقليمية والجرف القاري والمنطقة المحصورة لصيد الأسماك، وفي ١٩٧٢/٥/٣١م صدر مرسوم سلطاني بإلغاء المرسوم الصادر في ١٩٧٢/٥/٨م بخصوص تبديل اسم مطار مزون إلى مطار عُمان الدولي[١]، وقرار سلطاني بجعل

(١) تم إنشاء أول مطار في السلطنة عام ١٩٢٩م وكان يسمى في حينه مطار بيت الفلج، نسبة للموقع الذي يقع فيه بيت الفلج، وهو من البيوت التاريخية الهامة، عبارة عن حصن مربع الشكل، ويحتمل أن هذا البيت نسخة معدلة من أحد الحصون التي شيدها في روي السيد حمد بن الإمام سعيد بن أحمد البوسعيدي، وتشير بعض المصادر إلى انه قائم على موقع حصن أقدم منه شيّد قبل قيام دولة اليعاربة. وقد أشارت العديد من المراجع التاريخية إلى هذا البيت ضمن أحداث تاريخية مهمة في تاريخ عُمان، من بينها المعركة التي وقعت بين العُمانيين والفرس عام ١٧٤٣م وأنه يقع ضمن منطقة التلال المنخفضة أي وادي الحرمل، كما ان السيد محمد بن خلفان والي مسقط قد اتخذه مقرا له بعد وفاة السيد حمد بن الإمام سعيد سنة ١٧٩٢م.

وقد أدخلت عليه تعديلات عدة في الحقب المتعاقبة للحكام، حيث تشير المصادر إلى ان البيت الحالي يعود إلى عهد السلطان السيد سعيد بن سلطان عام ١٨٤٥م، وأصبح مقرا لحامية السلطان ومنها انطلق لإخماد بعض الفتن الداخلية، وشهد هذا البيت العديد من الإضافات والتعديلات، واستخدم لاغراض عسكرية وسكنية، وعاصر أحداث عُمان منذ إنشائه. فقد أجرى السلطان سعيد بن سلطان تحسينات وإضافات على بيت الفلج فيما بعد ليكون ملائما كمنزل خاص للسلطان وأسرته، ثم أضيف له في عام ١٨٨٥م برجان كبيران في كل منهما فتحات لاستخدام المدافع التي وضعت لتعزيز الدفاع عن البيت، وفي عام ١٩٠٠ ميلادي اتخذه السلطان فيصل بن تركي مسكناً له ولأفراد أسرته، وفي عام ١٩٢١ ميلادي أصبح بيت الفلج مقرا لقوة مشاة مسقط، وهي أقدم وحده عسكريه بالقوات المسلحة، وفي عام ١٩٥٧ ميلادي أصبح مقراً دائما لقيادة قوات السلطان المسلحة وحتى عام ١٩٧٨م. واستمد بيت الفلج أسمه من فلج ماء عذب جار ينبع الى جانبه، وهو اليوم مقرا لمتحف قوات السلطان المسلحة الذي افتتح في ١١ ديسمبر عام ١٩٨٨.

وموقع مطار بيت الفلج اليوم عبارة عن ذكرى، وأصبح امتدادا للحي التجاري الحالي بولاية مطرح ومركزا تجاريا حديثا تحيط به ميان سكنية راقية، وكان المطار في ذلك الوقت مزود بمعدات وتسهيلات محدودة، وبه مركز للاتصالات ومكاتب للجمارك، ومواقف مرصوفة بالإسفلت لوقوف الطائرات وصيانتها ومرافق أخرى متواضعة، ولم يكن هناك أي مدرج، بل الهبوط يتم على شريط ترابي. وكان يستخدم بصورة أساسية للأعمال العسكرية، بالإضافة إلى انه كان يستخدم لطائرات شركة تنمية نفط عُمان، التي تطير بين مسقط وحقول النفط التي تم اكتشافها. وفي ستينيات القرن الماضي بدأت شركة طيران الخليج تستخدم المطار بطائراتها دي سي ٣، وفي مطلع السبعينات بدأت الباكستانية والخطوط البريطانية رحلات شبه منتظمة لنقل المسافرين.

ونظرا لان عملية الإقلاع والهبوط للطائرات كانت محفوفة بالمخاطر لضيق مدرج المطار والجبال العالية حول المطار، وبهدف مواكبة التطور والتقدم الحضاري الذي تشهده السلطنة منذ بداية عهد النهضة المباركة في مختلف مجالات الحياة، ولزيادة حركة التنقل والسفر من والى السلطنة، فقد وقعت الحكومة عقدا في سبتمبر عام ١٩٧٠م لتشييد مطار جديد يقع على بعد ٣٢ كيلو متر تقريبا غرب مدينة مسقط عاصمة سلطنة عُمان، وقد تم افتتاحه رسميا بتاريخ ٢٣ ديسمبر عام ١٩٧٣م، وقد أثبت المطار أداء مهمته في السنة التالية باستقبال أسرع طائرة ركاب في العالم، التي قامت برحلة تجريبية إلى السلطنة، واستطاع في نهاية العام الأول استقبال ما يقدر بحوالي ٨٧,٢٠٠ مسافر.

وتم تسمية المطار في بدايته التاريخية عام ١٩٢٩م بمطار بيت الفلج، ثم بمطار مزون (الاسم التاريخي لعُمان)، ومطار عُمان، وفي مطلع السبعينات تم تعديل الاسم ليكون مطار السيب الدولي، كما تم تغييره إلى مطار مسقط الدولي بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١م، لما لمسقط من أهمية تاريخية وحضارية وعالمية. ويشهد المطار توسعا كبيرا لكونه يمثل المدخل الرئيسي لسلطنة عُمان، ويعتبر حلقة وصلة لعدد من الجهات الدولية وخاصة في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط وأوروبا والشرق الأقصى، وقد سافر أكثر من ٤,٥ مليون مسافر عبر مطار مسقط الدولي خلال عام ٢٠٠٩م، وبلغت أجمالي حركة الطائرات المدنية بنفس العام ٥٥٣٣٠، وإجمالي الشحن ٦٤٤١٩ طن.

ويشهد مطار مسقط حاليا توسعات جديدة يتوقع ان تكتمل بحلول عام ٢٠١٤م حيث يصبح بوسعه مناولة ١٢ مليون مسافر سنويا، وهناك خطط مستقبلية من أجل تعزيز طاقة المطار الاستيعابية لمناولة ٤٨ مليون مسافر بحلول عام ٢٠٥٠م، بالإضافة إلى ذلك تقوم المطارات الداخلية التي أنشأتها السلطنة في العديد من محافظات السلطنة بدور فاعل في تنشيط حركة النقل الداخلي، وتدعيم الأنشطة الاقتصادية والسياحية في البلاد، من بينها: مطار صلالة الذي بدأ تشغيله في عام ١٩٧٧. كما تخطط السلطنة تشييد ٤ مطارات في كل من: صحار، رأس الحد، الدقم، أدم، وذلك بهدف الربط بين العاصمة مسقط والمحافظات الأخرى، ويعد ذلك جزءا من خطة كبرى لتطوير عدد من المطارات لتلبية الطلب المتزايد على السفر والسياحة ونمو الحركة الاقتصادية والعمرانية في مختلف محافظات وولايات السلطنة.

جميع المراسلات المتبادلة بين الوزارات والدوائر الحكومية والأشخاص باللغة العربية، وتم أيضا خلال هذه الفترة تأسيس مجلس أعلى للتخطيط الاقتصادي والإنمائي بموجب المرسوم السلطاني رقم ٧٢/١٥، وتم دمج أعمال ومهام ومصالح وزارة الاقتصاد بمركز التخطيط الاقتصادي والإنمائي بموجب المرسوم السلطاني رقم ٧٢/١٦.

وفي عام ١٩٧٣م صدر القرار السلطاني رقم ٧٣/٩ في ١٩٧٣/٣/١٠م بتشكيل مجلس أعلى للدفاع، وتم استحداث وزارة للمواصلات والخدمات العامة، وتأسيس هيئة التنمية، وتغيير اسم وزارة الأوقاف وبيت المال إلى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وتكوين لجنة تأسيسية للنظر في شؤون ميناء قابوس، وإصدار النظام العام لغرفة التجارة والصناعة، واستحداث وزارتين جديدتين، هما: وزارتا الإعلام والسياحة، والتنمية. وقد تولت وزارة التنمية المستحدثة مهام (النفط والمعادن، الزراعة، الصناعة، التجارة، الثروة السمكية، تخطيط المدن، الشؤون الإقليمية والبلديات، العقود والمشاريع، الري وموارد المياه، الإحصاءات الحكومية، المطبوعات الحكومية).

كما تم إنشاء الشركة الوطنية العُمانية للإنماء الإسكاني المحدودة عام ١٩٧٣م بموجب المرسوم السلطاني رقم ٧٣/٣٥ بمساهمة حكومية في رأسمالها بهدف تقديم قروض ميسرة للمواطنين لتمكينهم من بناء بيوت خاصة بهم، وقد تم تحويل تلك الشركة في عام ١٩٧٧م إلى بنك الإسكان العُماني. وتم تأسيس مصنع للاسمنت بموجب المرسوم السلطاني رقم ٧٣/٢٥، والشركة الوطنية للمرطبات، وتأسيس الشركة الدولية العُمانية للإنشاء المحدودة، وتأسيس بنك عُمان والبحرين والكويت، وإنشاء فرع للمصرف العربي للتجارة الخارجية والتنمية بمدينة مسقط.

وشهد عام ١٩٧٣م أيضا إصدار عدة قوانين جديدة، من بينها: مرسوم سلطاني خاص بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي، قانون البعثات والمنح الدراسية، قانون المدارس الأهلية، قانون التفسيرات والنصوص العامة، قانون الجريدة الرسمية الثاني، قانون الشرطة، قانون الإبراق اللاسلكي، قانون الأمراض المعدية، قانون مزاولة مهنة الطب البشري وطب الأسنان، قانون مزاولة مهنة الصيدلة وتنظيم الصيدليات وتخزين

وبيع الأدوية، قانون المساكن الشعبية، قانون السير، قانون إقامة الأجانب، قانون إدارة الكهرباء، قانون العمل.

كما شهد عام ١٩٧٤م بعض التعديلات التنظيمية، ففي شهر يونيو تشكل جهاز إداري لتنفيذ قانون السجل التجاري، وفي نوفمبر صدر المرسوم السلطاني رقم ٧٤/٤٠ بإجراء تغييرات في التشكيل الوزاري وتعيين وزراء للداخلية والعدل (وهما النشاطان المنضويان تحت وزارة الداخلية والعدل سابقا)، ووزير للتجارة والصناعة، ووزير للزراعة والأسماك والنفط والمعادن (وهي الأنشطة المنضوية تحت وزارة التنمية قبل ذلك التاريخ)، ووزير للأشغال العامة (وهو النشاط الملحق بوزارة المواصلات والخدمات العامة قبل ذلك التاريخ)، بالإضافة إلى تعيين وزير للمواصلات، ووزير للصحة، ووزير دولة ووالي ظفار. كما أنشئ ديوان التشريفات، وتم تغيير مسمى وزارة الإعلام والسياحة إلى وزارة الإعلام والثقافة.

وتم في عام ١٩٧٤م استحداث مجلسين تخطيطيين متخصصين (مجلس التنمية، ومجلس الشؤون المالية)، كما تم في عام ١٩٧٤م إنشاء لجنة مركزية تسمى (لجنة تخطيط تنمية المجتمع) اختصت بتوجيه عملية التنمية الاجتماعية على أسس عملية في السلطنة. وصدرت أيضا في هذا العام مجموعة قوانين، وهي: قانون إنشاء وتنظيم بلدية العاصمة، قانون سلطة ميناء قابوس، قانون السجل التجاري، قانون الشركات التجارية، قانون نظام اللجنة الوطنية العُمانية لليونسكو، قانون حماية الصناعات النامية، القانون المصرفي، قانون الحرف الأجنبية واستثمار الرأسمال الأجنبي، وقانون الجزاء العُماني، قانون السجون، قانون مراقبة التلويث البحري، قانون النفط والمعادن.

كما صدر في عام ١٩٧٤م مرسوم مجلس النقد لعام ١٣٩٤هـ، وتشكيل لجنة تخطيط تنمية المجتمع، ومرسوم بشأن الإجراءات الخاصة بتجنب تضارب المصالح بين المسئولين الحكوميين والحكومة. وصدر مرسوم سلطاني خاص بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي، ومرسوم سلطاني بإعادة تنظيم دائرة الحسابات والخزينة، ومرسوم سلطاني بتشكيل لجنة تخطيط تنمية المجتمع، ومرسوم سلطاني بإلغاء الضرائب الجمركية على الصادرات التي لا تتعارض واحتياجات والاستهلاك المحلي،

ومرسوم سلطاني رقم ٧٤/٣٨ باستبدال جميع وحدات الوزن المستعملة في السلطنة بنظام الجرام والكيلو جرام والطن، كما تم زيادة رواتب موظفي الخدمة المدنية بمقدار ١٥٪، وتعديل اسم مفوض شرطة عُمان السلطانية إلى اسم المفتش العام للشرطة والجمارك بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٦م.

المرحلة الثانية: التطوير والتحديث النوعي والتخطيط المنهجي

في عام ١٩٧٥م دخلت السلطنة مرحلة جديدة في التطوير الإداري، حيث توجت جهود التنظيم الإداري بصدور المرسوم السلطاني رقم ٧٥/٣ في ١٩ / ١ / ١٩٧٥م بتشكيل لجنة للنظر في قوانين الخدمة المدنية وتنظيم الجهاز الإداري للدولة، برئاسة وزير المواصلات في ذلك الوقت المهندس عبد الحافظ بن سالم رجب وعضوية عدد من الوزراء والمسئولين بالدولة، وهم: الدكتور مبارك الخضوري وزير الصحة، الاستاذ خلفان بن ناصر الوهيبي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، الاستاذ يوسف العلوي وكيل وزارة الخارجية، الاستاذ علي داود وكيل وزارة التجارة والصناعة، السيد هلال بن سعود بن حارب وكيل وزارة الداخلية، الاستاذ محمد بن سعيد الوهيبي مدير ديوان شؤون الموظفين، الاستاذ الصادق بن سليمان المستشار القانوني لجلالة السلطان، الدكتور شريف لطفي أمين مجلس التنمية، وقد تكلل عمل اللجنة بصدور قانون تنظيم الجهاز الإداري للدولة رقم ٧٥/٢٦ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٨م، وتلك اللجنة أيضا هي التي صاغت أول قانون للخدمة المدنية لسنة ١٩٧٥م، الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم ٧٥/٢٧ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٨م.

ويعتبر قانون تنظيم الجهاز الإداري للدولة رقم ٧٥/٢٦ هو أول قانون يعنى بتحديد اختصاصات أجهزة السلطة التنفيذية، والذي تضمن القواعد القانونية التي يعمل بموجبها الجهاز الإداري للدولة في السلطنة، بالإضافة إلى تحديد اختصاصات مجلس الوزراء ووحدات الجهاز الإداري للدولة وهياكلها التنظيمية وما يتبعها من أجهزة إدارية وفنية، والمتمثلة في الوزارات، والمجالس المتخصصة، ووحدات الإدارة المحلية، وأية وحدات تنفيذية أخرى.

وكانت تصدر القوانين والتشريعات في التنظيم الإداري للدولة استنادا على ذلك القانون منذ صدوره عام ١٩٧٥م وحتى صدور النظام الأساسي للدولة عام ١٩٩٦م، الذي أسهم في ترسيخ وتدعيم دولة القانون والمؤسسات، وأصبح القاعدة الرئيسية التي يرتكز عليها نظام الدولة القانوني، والمرجع الأساسي لكافة القوانين والسياسات العامة.

وجميع القوانين والتشريعات في السلطنة تصدر بموجب مراسيم من جلالة السلطان، ويتم نشرها في الجريدة الرسمية للدولة، وتكون سارية من تاريخ نشرها أو من أي تاريخ آخر محدد فيها، كما توقع المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية من جلالة السلطان أو من يفوضهم بذلك، وفي هذه الحالة ترفع إلى جلالة السلطان للتصديق عليها لتصبح جزءا من قانون البلاد اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية ما لم يقرر جلالة السلطان خلاف ذلك، وتمثل القوانين والمراسيم الصادرة من جلالة السلطان المصدر الوحيد لاختصاصات وحدات الجهاز الإداري للدولة وسلطاتها التنفيذية.

كما يقضي قانون تنظيم الجهاز الإداري للدولة رقم ٧٥/٢٦ بان يتم إنشاء الوزارات وإلغاؤها يكون بمقتضى مرسوم سلطاني، ويتم تحديد اختصاصات وسلطات الوزارات المستحدثة أو بتعيين الجهات التي ينقل إليها اختصاصات وسلطات الوزارات الملغاة يكون بمقتضى مرسوم سلطاني. كما أوضح القانون بإن المديريات العامة وما يعادلها من وحدات لها مسميات أخرى تنشأ وتلغى بموجب مرسوم سلطاني. أما التقسيمات الإدارية الأقل من مديرية عامة كالدوائر والأقسام وما يعادلها من وحدات لها مسميات أخرى فتشكل بموجب قرارات وزارية من رئيس الوحدة، وكذلك في حالة إلغاء تلك التشكيلات الإدارية.

وقد أسهم ديوان التشريع[1] بوزارة شؤون الديوان السلطاني منذ عام ١٩٧٥م، ومن ثم مكتب نائب رئيس الوزراء للشؤون القانونية منذ عام ١٩٧٩م وحتى عام ١٩٩٤م؛

(١) صدرت العديد من التشريعات في بداية تأسيس الجهاز الإداري للدولة، وقد أشرفت عليها وزارة شؤون الديوان السلطاني، ومع صدور قانون تنظيم الجهاز الإداري للدولة رقم ٧٥/٢٦ تم استحداث ديوان التشريع بمستوى مديرية عامة تتبع مجلس الشؤون المالية، ثم نقل هذا الجهاز إلى وزارة شؤون الديوان السلطاني، واستمر في مهامه حتى صدور المرسوم السلطاني رقم ٧٩/٥٩ بإنشاء مكتب نائب رئيس الوزراء للشؤون القانونية، حيث آلت إليه اختصاصات ديوان التشريع، وبموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٤/٢ تم إنشاء وزارة الشؤون القانونية.

بجهود مثمرة في إرساء دعائم النظام القانوني في السلطنة على المستويين المحلي والدولي، وتنظيم حياة المجتمع ونشاطاته في شتى المجالات، وبما ينسجم مع مبادئه ومعتقداته وظروفه وعاداته، وتطوره وتقدمه الثقافي والاجتماعي والاقتصادي.

كما تقوم وزارة الشؤون القانونية منذ إنشائها في عام ١٩٩٤م بهذا الدور الحيوي، والذي يتجسد في مجال إعداد ومراجعة مشروعات القوانين ومشروعات المراسيم السلطانية، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية والعقود، التي تكون الحكومة طرفا فيها، مع إبداء الرأي القانوني فيما تعرضه الوزارات والوحدات الحكومية المختلفة من موضوعات ذات طبيعة قانونية أو تطلب الاستشارة القانونية بشأنه، بالإضافة إلى إصدار الجريدة الرسمية وتحديد ما يصلح للنشر فيها.

وقد بدأت الجريدة الرسمية في الصدور منذ عام ١٩٧٢م، وتنشر فيها التشريعات والقرارات المختلفة ذات الصبغة التشريعية، كي يتحقق علم الناس بها، وكانت في بداية إصدارها تشرف عليها وزارة الداخلية، ومن ثم نقل مسؤوليتها إلى وزارة شؤون الديوان السلطاني بموجب القانون رقم ١٩٧٥/٢م، ومن ثم مكتب نائب رئيس الوزراء للشؤون القانونية، فيما تشرف عليها اليوم وزارة الشؤون القانونية.

وفي ظل توسع أنشطة الدولة وفق خطوات مدروسة، وفي إطار من التدرج المرحلي الذي يقوم على العمل والتحليل والتقييم ومعرفة متطلبات الواقع، تم خلال عام ١٩٧٥م إصدار عدة تشريعات قانونية، من بينها : قانون الخدمة المدنية الذي أسهم في تنظيم وتطوير الأداء الإداري في وحدات الجهاز الحكومي المدني، الذي حقق مشاركة فاعلة في التنمية البشرية وإدارة رأس المال الفكري.

كما تم خلال ذلك العام إنشاء مجلس الخدمة المدنية كجهاز يعنى برسم ومتابعة سياسات الخدمة المدنية. وتم أيضا تشكيل مجلس مصادر ثروة المياه، وإصدار نظام توقيع المعاملات المالية الخارجية والداخلية، ونظام المناقصات، وقانون المطبوعات، وقانون الطيران المدني، وقانون تنظيم الحركة الكشفية في سلطنة عُمان، بالإضافة إلى إصدار قانون التنمية الاقتصادية.

وفي إطار جهود الدولة في تطوير كافة القطاعات، وبهدف الارتقاء بمسيرة التنمية الشاملة والمستدامة؛ ركزت السلطنة منذ عام ١٩٧٦م في الأخذ بمبدأ التخطيط الاستراتيجي للتنمية ضمن أسس علمية، وعملت على وضع الخطط الخمسية للتنمية، التي بدأت ملامحها الأولى للسنوات (١٩٧٦ - ١٩٨٠) وهي أول خطة خمسية عرفتها السلطنة في تاريخها القديم والحديث. وقد تضمنت إحدى المرتكزات الأساسية العشرة التي حددت الأطر العامة لخطط عُمان الخمسية، والتي جاء بها قانون التنمية الاقتصادية، الذي نص على وضع استراتيجية متكاملة لمسيرة التنمية، بالتأكيد والاهتمام برفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة.

وقد اتخذت السلطنة في هذا الإطار العديد من جوانب التطوير والتحديث والتغيير في الجهاز الإداري للدولة، الذي واكب عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونمو القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتكملة مشروعات وبرامج البنية الأساسية للدولة. كما تم استحداث قوانين وتشريعات جديدة وتعديل قوانين قائمة، والتي من بينها: إصدار قانون جديد أكثر تطورا وتحديثا للخدمة المدنية بموجب المرسوم السلطاني رقم ٨٠/٨، كما تم تحديد الوضعية القانونية والوظيفية لمعهد الإدارة العامة بموجب المرسوم السلطاني رقم ٨٠/١٨ باعتباره أحد المؤسسات العلمية المهتمة بالتنمية البشرية في مجال الإدارة - وقد سبق وان تم إنشاء المعهد عام ١٩٧٧م كوحدة تابعة لوزارة شؤون الديوان السلطاني - كما تم إعادة تنظيم المعهد وتحديد أهدافه ونظام إدارته بموجب المرسوم السلطاني رقم ٤٢/ ٩٠.

وفي إطار تطوير وتحسين الأداء بالجهاز الإداري للدولة تم إنشاء وزارة الخدمة المدنية عام ١٩٨٨م بموجب المرسوم السلطاني رقم ٨٨/١٧، لتحل محل ديوان شؤون الموظفين المنشئ في عام ١٩٧٥م، الذي أسهم بفاعلية في تطوير جهاز الخدمة المدنية. وعين أحمد بن عبدالنبي مكي كأول وزير للخدمة المدنية، وجمعه بن حمد النصري كأول وكيل لهذه الوزارة، والذي كان قبل ذلك التاريخ يشغل مديرا عاما لديوان شؤون الموظفين منذ عام ١٩٧٥م.

وقد أسهمت وزارة الخدمة المدنية منذ نشأتها وبالتعاون مع جهود الوزارات والهيئات المعنيــة الأخــرى بدور فاعــل في تحقيق التنميــة الإدارية وزيادة كفــاءة وحدات الجهاز الإداري للدولــة وتحديثهــا، وتنفيذ كافة أحكام قانون الخدمــة المدنية واللوائح المنظمة لــه والقــرارات والسياسات التي يصدرهــا مجلس الخدمة المدنيــة، في إطار من العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين في تولي الوظائف العامة.

وتتواصــل الدولة عبر مسيرة التنمية المستدامة في تطوير وتحديث أجهزتها المختلفة بهدف رفع كفاءتها وفاعليتها، وتحقيق توجه الحكومة نحو التوجيه الاستراتيجي وتوفير الخدمــات الأساسيــة، والعمل على تنميــة القطاع الخاص وتفعيــل دوره في الاقتصاد الوطنــي وإسهامه في عملية التنمية وخلق فرص عمل للمواطنين، ومشاركته الفاعلة في تحمل المسؤولية الاجتماعية بجانب الحكومة.

المرحلة الثالثة: النظام الأساسي للدولة

صــدر النظــام الأساسي للدولــة بموجب المرســوم السلطاني رقــم ٩٦/١٠١ بتاريخ ١٩٩٦/١١/٦م، والــذي يعتــبر أول وثيقــة رسميــة دستورية مدوّنه (مكتوبــة) في تاريخ عُمان الحديث، وجاء بإرادة سامية من لدن جلالة السلطان المعظم. وقد أرسى النظام الأساسي للدولة دعائم الدولة العصرية، ودولة القانون والمؤسسات، كما أنه يمثل الإطار القانــوني المرجعي الذي يحكم عمل السلطات المختلفة ويفصل فيما بينها، وتستمد منه أجهــزة الدولة المختلفة ـ الجهاز المدني، جهاز الأمــن، الجهاز العسكري ـ أسس ونطاق عملها. ويوفر في الوقت نفسه أقصى حماية وضمانات للحفاظ على حرية الفرد وكرامته وحقوقه، وعلى نحو يكرس حكم القانون وفق أرفع المستويات المعروفة دوليا.

ومــع صدور النظــام الأساسي للدولة دخلت السلطنة مرحلة جديــدة الأكثر تقدما في التطويــر لدولة حديثة ومتطورة ترتكز على المؤسســات وقيم العدل والمساواة، وحكم وسيادة القانون، وترسيخ مفهوم المواطنة واحترام حقوقها. وأكد النظام الأساسي للدولة علــى المبادئ التي وجهت سياسة الدولة في مختلــف المجالات منذ تولي جلالة السلطان المعظــم مقاليد الحكم عام ١٩٧٠م، والعمل علــى مواصلة الجهد من أجل بناء مستقبل

أفضـل، وقد وضع أسسا راسخة ومبادئ محددة لشكل الدولة وسلطاتها العامة، ونظام الحكم القائم في سلطنة عُمان، إضافة إلى القواعد والمبادئ التي ترتكز عليها السياسة العامـة للدولة والحقوق والحريات وكذلك الواجبـات العامة للأفراد. كما يمثل النظام الأساسي للدولة الإطار المرجعي لكافة التشريعات وأعمال أجهزة الدولة المختلفة.

ويتكـون النظام الأساسي للدولة من ٨١ مادة مقسمة إلى سبعة أبواب، حيث تضمن في بابـه الأول : شـكل الدولـة ونظـام الحكم الـذي يقوم علـى أساس العـدل والشورى والمسـاواة وحق مشاركـة المواطنين في الشـؤون العامة، كما حدد كيفيـة وخطوات تولي الحكـم. وفي الباب الثاني : حدد المبـادئ الموجهة لسياسة الدولـة وشملت على المبادئ السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية. فيما بيّن الباب الثالث : الحقوق والواجبـات العامة. وحدد البـاب الرابع : الجوانب المتعلقة برئيـس الدولة والمهام التي يقـوم بهـا، كما أوضح الجوانب المتعلقـة بمجلس الوزراء ورئيس مجلـس الوزراء ونوابه والـوزراء، والمجالـس المتخصصـة، والشؤون الماليـة. وجاء الباب الخامـس فيما يتعلق بمجلس عُمان، والذي يتكون من مجلس الشورى ومجلس الدولة. وتناول الباب السادس: موضـوع القضاء، الذي أكد على سيادة القانـون واستقلالية السلطة القضائية وضمان الحقوق والحريات. ونظم الباب السابع العديد من الأحكام العامة.

وعلـى مراحل الخطط الخمسية المتتالية في السلطنة، شهدت أجهزة الدولة المختلفة تطويرا وتحديثا لمواكبة مرحلة التطوير والنماء لمسيرة النهضة المباركة. وفي هذا الإطار ركـزت الدولة ضمن أولويات الخطـة الخمسية الخامسة (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠) على الارتقاء بـأداء الخدمة المدنيـة وزيادة فعاليتها وتحويل دور الحكومة الـذي كان مهيمنا لدواعي الضـرورة واستبداله بآخر توجيهـي يعتمد على قطاع خاص دينامـي الحركة، متسارع الخطـى في عملية التنميـة الاقتصادية، وضمـن هذه المرحلة الجديـدة لمسيرة التنمية في عُمـان عملت الدولة على إقامة نظام إداري سليـم يكفل العدل والطمأنينة والمساواة للمواطنين، ويضمن الاحترام للنظام العام ورعاية المصالح العليا للوطن.

بالإضافـة إلى إرساء أسس صالحة لترسيخ دعائم شـورى صحيحة نابعة من تراث الوطـن وقيمـه وشريعته الإسلامية، معتـزة بتاريخه، آخذة المفيد مـن أساليب العصر

وأدواتــه، كما نصت عليه الفقرة الرابعة والثالثة من المبادئ السياسية الواردة في المادة (١٠) من النظام الأساسي للدولة. كما شرعت السلطنة في بناء اقتصاد وطني أساسه العدالة ومبادئ الاقتصاد الحر، وقوامه التعاون البناء المثمر بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفــه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يــؤدي إلى زيادة الإنتاج ورفــع مستوى المعيشة للمواطنين وفقا للخطة العامــة للدولة وفي حدود القانون، وفق ما أكدته الفقرة الأولى من المادة (١١) للمبادئ الاقتصادية.

كما يعد قانون العمل الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم ٣٥/ ٢٠٠٣ نقلة نوعية وتطــورا جديدا في تفعيل العمل الإداري في القطاع الخاص، وتنظيم العلاقة بين العامل وصاحــب العمل وتوفير الأطر القانونية والحمايــة اللازمة للعامل بما يضمن الاستقرار والأمــن الوظيفي. ويخضع لأحكام هذا القانون جميــع أصحاب الأعمال والعمال إلا من استثنى منهم بنص خاص، والمنشآت على اختلاف أنواعها وفروعها الوطنية والأجنبية التــي تزاول نشاطهــا داخل السلطنة، سواء كانــت عامة أو خاصة، بمــا فيها مؤسسات التعليم الخاصة الوطنية والأجنبية.

ويتضمن قانون العمل ١٢٥ مادة مقسمة إلى ١٠ أبواب (تضمن الباب الأول: تعريفات وأحــكام عامة، والبــاب الثاني: تناول تشغيــل المواطنين وتنظيم عمــل الأجانب، وتناول البــاب الثالث: عقد العمل، وفي البــاب الرابع: تناول الأجور والإجازات وساعات العمل، فيمــا جاء البــاب الخامس: بما يتعلــق بتشغيل الأحداث والنســاء، وفي الباب السادس: تنــاول الأمن الصناعــي، والباب السابع: تضمــن تشغيل العمــال في المناجم والمحاجر، وتنــاول البــاب الثامن: فيما يختص بمنازعات العمال، ونظم البــاب التاسع: النقابات العمالية والاتحاد العام لعمال سلطنة عُمان، فيما تطرق الباب العاشر إلى العقوبات).

وقد أتاح قانون العمل العُماني للعمال أن يشكلوا فيما بينهم نقابات عمالية تهدف إلى رعايــة مصالحهم والدفاع عن حقوقهم وتحســين حالتهم المادية والاجتماعية وتمثيلهم في جميــع الأمور المتعلقة بشؤونهم، كمــا أتاح القانون للنقابات العمالية ان تشكل اتحادا عاما لعمال سلطنة عُمان يمثلهم في الاجتماعات والمؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية، وأجاز القانون أيضا للنقابات العمالية تشكيل اتحادات عمالية فيما بينها.

وتتمتـع النقابات العماليـة والاتحادات العمالية والاتحاد العـام لعمال سلطنة عُمان بالشخصيــة الاعتباريــة المستقلة، وذلك من تاريخ التسجيل لــدى وزارة القوى العاملة، ولها الحق في ممارسة نشاطها بحرية كاملة بدون تدخل في شؤونها أو التأثير عليها. وقد أسهم القطاع الخاص في السلطنة في استقطاب عدد كبير من العمالة الوطنية والوافدة، وفي مختلـف التخصصات والوظائف، وقد بلغ إجمالي عدد العاملين في القطاع الخاص عام ٢٠١٠م (١,١٣٤,٠٠٠)، بينهم (١٧٧,٧١٦) من العُمانيين الذين تم تسجيلهم في الهيئــة العامة للتأمينات الاجتماعية فقط، تمثل النساء مــا نسبته ١٩,٣٪ من إجمالي عــدد العُمانيين. بالإضافة إلى عدد كبــير ممن يعمل في المهن والحرف التقليدية، حيث حظــي القطاع الحــرفي برعاية تامة وعنايــة فائقة وتشجيع مستمر مــن قبل الحكومة، والــذي توج بإنشــاء الهيئة العامة للصناعات الحرفية بموجــب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٢٤م، التــي تعمل علــى تنمية قدرات الحرفيين ومهاراتهــم، وتطوير ورفع كفاءة الإنتاج الحرفي في السلطنة، وتحرص على الارتقاء وحماية الموروثات الحرفية العُمانية.

كمــا يعتبر قانون الخدمــة المدنية الجديد الصادر بموجب المرســوم السلطاني رقم ١٢٠ / ٢٠٠٤ نقلــة نوعيــة في تطوير ورفع كفاءة التنظيــم الإداري للدولة وفق مقتضيات المرحلــة الحاليــة والمستقبلية لمسيرة التنمية الشاملة في سلطنــة عُمان، وبأسس حديثة تواكب تطور وتقدم الإدارة. وتسري أحكام قانون الخدمة المدنية على الموظفين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة فيما عدا الموظفين التي تنظم شؤون توظفهم مراسيم أو قوانين أو عقود خاصة.

وقــد تضمن قانون الخدمة المدنية ١٥٧ مادة مقسمة إلى ١٦ فصلا تشمل (الأحكام العامة للقانون، الوظائف، لجان شؤون الموظفين، التعيين، تقارير تقويم الأداء الوظيفي، الترقية، الرواتب والعــلاوات والبدلات والمكافآت والتعويضات، النقل والندب والإعارة، التدريــب والبعثات والمنح الدراسية، مواعيد العمل والإجازات، إصابات العمل، واجبات الموظفــين والأعمال المحظــورة عليهم، المساءلــة الإدارية، انتهاء الخدمــة، منحة نهاية الخدمة، الأحكام الانتقالية).

وفي إطار تطور الجهاز الإداري للدولة على مراحل مسيرة التنمية الإنسانية الشاملة والمستدامة في السلطنة، تم استحداث وتطوير العديد من الأجهزة الحكومية والوحدات والهيئات والمؤسسات العامة، بالإضافة إلى إعادة الهيكلة والتنظيم لبعض الأجهزة الحكومية القائمة، وإجراء بعض التعديلات التنظيمية في إجراءات وأساليب العمل المختلفة، وفقا لمتطلبات تقديم أفضل وأرقى الخدمات لأفراد المجتمع في سلطنة عُمان. كما استوعب جهاز الخدمة المدنية العديد من الكفاءات الفاعلة في التنمية الشاملة والمستدامة، وفي مختلف الوظائف الحكومية.

وقد وصل العدد الإجمالي لموظفي الحكومة المدنيين عام ٢٠١٠م (١٦٤,٠٠٠) موظفا وموظفة، منهم من يعمل في قطاع الخدمة المدنية، وصل عددهم في عام ٢٠١٠م إلى أكثر من (١٢٨,٤١٥) موظفا وموظفة، تشكل النساء منهم ما يقارب ٤٣٪، من بينهم: عدد (١١٤,٢٠٦) موظفا وموظفة من العُمانيين، بينهم (٦٥,٤٥٥) موظفا من الرجال، (٤٨,٧٥١) موظفة من العُمانيات، أي ما نسبته ٤٢,٧٪ من العدد الإجمالي للعُمانيين، بالإضافة إلى عدد (١٤,٢٠٩) من الوافدين، بينهم (٧,٧٠٣) موظفا، (٦,٥٠٦) موظفة، علما أن السلطنة كانت تعتمد على (١,٧٥٠) موظفا في عام ١٩٧٠م. وتعتبر هذه النقلة النوعية في الكم والكيف في عدد الموظفين مؤشرا إيجابيا للنمو المتسارع للجهاز الإداري في السلطنة. ويتواصل الجهاز الإداري للدولة بمختلف مكوناته التطوير والتحديث وفق أسس علمية في أداء رسالته، وبما يلبي متطلبات التنمية وبناء الدولة الحديثة.

كما تكاملت منظومة القضاء العُماني تنظيميا وقانونيا، سواء بإنشاء الهيئات والمحاكم المختلفة ــ المجلس الأعلى للقضاء، المحكمة العليا، محكمة القضاء الإداري، محاكم الاستئناف، المحاكم الابتدائية، الادعاء العام، الكتاب بالعدل، بالإضافة إلى تحديد اختصاصات وزارة العدل ــ أو بإصدار وتعديل وتطوير القوانين والتشريعات والأنظمة لترسيخ مبادئ الدولة العصرية، دولة القانون والمؤسسات، وبما يتفق مع النظام الأساسي للدولة واستكمال الإطار القانوني في مختلف المجالات، وعلى نحو يتواكب مع مقتضيات العصر ومتطلباته، وحركة التطور وخصوصية المجتمع العُماني.

وفي هذا الإطار صدرت مجموعة من القوانين، من بينها[1] : إصدار النظام الأساسي للدولة رقم ٩٦/١٠١، قانون السلطة القضائية الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٩/٩٠، وإنشاء المجلس الأعلى للقضاء برئاسة جلالة السلطان المعظم بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٩/٩٣، إنشاء الهيئة العُمانية للأعمال الخيرية رقم ٩٦/٦، قانون مزاولة مهنة الطب البشري وطب الأسنان رقم ٩٦/٢٢، نظام مزاولة مهنة الطب البيطري وإنشاء العيادات البيطرية الخاصة رقم ٩٦/٤٣، إنشاء المركز العُماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات رقم ٩٦/٥٩، تحديد أيام العطلات الرسمية رقم ٩٦/٧٦، قانون المحاماة رقم ٩٦/١٠٨، نظام الدعم المالي للقطاع الخاص في بعض المجالات الاقتصادية والخدمية رقم ٩٧/١٧، قانون الأحوال الشخصية رقم ٣٢ /٩٧، قانون التحكيم في المنازعات المدنية والتجارية رقم ٩٧/٤٧، قانون الرقابة على المصنفات الفنية رقم ٩٧/٦٥، قانون جواز السفر العُماني رقم ٩٧/٦٩، في شأن مجلس عُمان ٩٧/٨٦.

القانون الخاص بنظام الموظفين بديوان البلاط السلطاني رقم ٩٧/٩٧، نظام السجل العقاري رقم ٩٨/٢، نظام وقاية وحماية الثروة الزراعية رقم ٩٨/٣١، القانون المالي رقم ٩٨/٤٧، قانون السجون رقم ٩٨/٤٨، قانون سوق رأس المال رقم ٩٨/٨٠، قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ٩٩/١٧، إصدار نظام الجامعات الخاصة رقم ٩٩/٤١، قانون الأحوال المدنية رقم ٩٩/٦٦، قانون محكمة القضاء الإداري رقم ٩٩/٩١، قانون الادعاء العام رقم ٩٩/٩٢، قانون الإجراءات الجزائية رقم ٩٩/٩٧، قانون تسليم المجرمين رقم ٢٠٠٠/٤، قانون الجمعيات الأهلية رقم ٢٠٠٠/١٤، قانون حماية الثروة المائية رقم ٢٠٠٠/٢٩، قانون الرقابة المالية للدولة رقم ٢٠٠٠/٥٥، قانون الأوقاف رقم ٢٠٠٠/٦٥، قانون حماية المستنبطات النباتية رقم ٢٠٠٠/٩٢، قانون تنظيم البلديات الإقليمية رقم ٢٠٠٠/٩٦، قانون الرقابة على المعادن الثمينة رقم ٢٠٠٠/١٠٩، القانون المصرفي رقم ٢٠٠٠/١١٤.

(١) شهدت بعض هذه القوانين إلى تعديلات، مواكبة لمتطلبات التنمية، وتطور المجتمع، وظروف الزمان والبيئة، كما أن هناك قوانين أخرى مختلفة صدرت بموجب مراسيم سلطانية على مسار السنوات الماضية من عمر النهضة المجيدة.

وصدر أيضا : القانون الإحصائي رقم ٢٠٠١/٢٩، نظام الهيئات الخاصة العاملة في مجال أنشطة الشباب الرياضية والثقافية رقم ٢٠٠١/٤١، قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث رقم ٢٠٠١/١١٤م، قانون حماية مياه الشرب من التلوث رقم ٢٠٠١/١١٥، قانون الإجراءات المدنية والتجارية رقم ٢٠٠٢/٢٩، قانون تنظيم الاتصالات رقم ٢٠٠٢/٣٠، قانون السياحة رقم ٢٠٠٢/٣٣، قانون غسل الأموال رقم ٢٠٠٢/٣٤، قانون المناطق الحرة رقم ٢٠٠٢/٥٦، قانون حماية المستهلك رقم ٢٠٠٢/٨١، قانون البعثات والمنح والإعانات الدراسية رقم ٢٠٠٢/٨٣، قانون المحميات الطبيعية وصون الأحياء الفطرية رقم ٢٠٠٣/٦.

قانون المراعي وإدارة الثروة الحيوانية رقم ٢٠٠٣/٨، قانون تنظيم مكاتب الترجمة القانونية رقم ٢٠٠٣/١٨، قانون التعدين رقم ٢٠٠٣/٢٧، قانون العمل رقم ٢٠٠٣/٣٥، قانون الكتاب بالعدل رقم ٢٠٠٣/٤٠، نظام الهيئة العامة للصناعات الحرفية رقم ٢٠٠٣/٥٣، قانون محكمة أمن الدولة رقم ٢٠٠٣/٦٤، تطبيق قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية رقم ٢٠٠٣/٦٧، تنظيم تملك مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي للعقار في الدول الأعضاء رقم ٢٠٠٤/٢١، قانون الحجر البيطري رقم ٢٠٠٤/٤٥، قانون الحجر الزراعي رقم ٢٠٠٤/٤٧، انشاء صندوق التنمية الزراعية والثروة السمكية وإصدار نظامه رقم ٢٠٠٤/٤٨، قانون علم الدولة وشعارها ونشيدها الوطني رقم ٢٠٠٤/٥٣، إنشاء صندوق للتعويضات عن الأخطاء الطبية رقم ٢٠٠٤/٦٧، قانون التخصيص رقم ٢٠٠٤/٧٧، قانون تنظيم وتخصيص قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به رقم ٢٠٠٤/٧٨، تعديل بعض أحكام قانون المطبوعات والنشر رقم ٢٠٠٤/٨٧، قانون الطيران المدني رقم ٢٠٠٤/٩٣، قانون المنشآت الخاصة للإذاعة والتلفزيون رقم ٢٠٠٤/٩٥.

كما صدرت قوانين حديثة، من بينها : قانون الخدمة المدنية رقم ٢٠٠٤/١٢٠، الموافقة على انضمام سلطنة عُمان إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والبرتوكولات الملحقة بها رقم ٢٠٠٥/٣٧، قانون التوفيق والمصالحة

رقم ٢٠٠٥/٩٨، انشاء الصندوق العُماني للاستثمار وإصدار نظامه رقم ٢٠٠٦/١٤، تطبيق القانون الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية رقم ٢٠٠٦/٣٩، إصدار نظام الزراعة رقم ٢٠٠٦/٤٨، إنشاء هيئة تقنية المعلومات رقم ٢٠٠٦/٥٢، قانون الأسمدة ومحسنات التربة الزراعية رقم ٢٠٠٦/٦٣، اصدار قانون المبيدات رقم ٢٠٠٦/٦٤، قانون جامعة السلطان قابوس رقم ٢٠٠٦/٧١، قانون مكافحة الإرهاب رقم ٢٠٠٧/٨م، اصدار نظام اللجنة الوطنية لشؤون الاسرة رقم ٢٠٠٧/١٢، قانون غرفة تجارة وصناعة عُمان رقم ٢٠٠٧/٢٢، قانون الوثائق والمحفوظات رقم ٢٠٠٧/٦٠، قانون الهيئات الخاصة العاملة في المجال الرياضي رقم ٢٠٠٧/٨١.

قانون مساءلة الاحداث رقم ٢٠٠٨/٣٠، قانون تنظيم وزارة الخارجية رقم ٢٠٠٨/٣٢، قانون المناقصات رقم ٢٠٠٨/٣٦، قانون (نظام) التنظيم الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية رقم ٢٠٠٨/٦١، قانون رعاية وتأهيل المعاقين رقم ٢٠٠٨/٦٣، قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة رقم ٢٠٠٨/٦٥، قانون تنظيم إنتاج الأقراص البصرية الضوئية وأجزاء إنتاجها رقم ٢٠٠٨/٦٦، قانون حقوق الملكية الصناعية رقم ٢٠٠٨/٦٧، قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية رقم ٢٠٠٨/٦٨، قانون المعاملات الالكترونية رقم ٢٠٠٨/٦٩، قانون حالة الطوارئ رقم ٢٠٠٨/٧٥، قانون التعبئة العامة رقم ٢٠٠٨/٧٦، قانون سلامة الغذاء رقم ٢٠٠٨/٨٤، انشاء لجنة حقوق الإنسان رقم ٢٠٠٨/١٢٤، وفي ٢٠٠٨/١١/٢٣م صدر المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/١٢٦م بإصدار قانون مكافحة الإتجار بالبشر،

وقانون ضريبة الدخل رقم ٢٠٠٩/٢٨، قانون البذور والتقاوي والشتلات رقم ٢٠٠٩/٤٢، قانون التفويض والحلول في الاختصاصات رقم ٢٠١٠/١٧، قانون مجلس البحث العلمي رقم ٢٠١٠/٣٠، كما تم في عام ٢٠١٠م إنشاء المعهد العالي للقضاء بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٠/٣٥، وصدر المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٠/٣٧ بإصدار قانون الإسكان الاجتماعي، ورقم ٢٠١٠/٧٩ بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ورقم ٢٠١٠/١٠٢ بإلغاء محكمة أمن الدولة، ورقم ٢٠١٠/١٠٥ بإنشاء دار الأوبرا السلطانية، ورقم ٢٠١٠/١٠٨ بإنشاء الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون وإصدار نظامها، ورقم ٢٠١٠/١٢٣ بإنشاء المنطقة الحرة بصحار.

المرحلة الرابعة: النقلة النوعية للعمل الوطني، وترسيخ وتدعيم دولة المؤسسات والقانون.

بعد أربعين عاما من مسيرة النهضة المباركة شهدت السلطنة منذ عام ٢٠١١م مرحلة جديدة ونقلة نوعية في مسيرة التنمية الإنسانية في عُمان، فقد تم تعديل بعض مواد وأحكام النظام الأساسي للدولة بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٩٩م)، وذلك استجابة لمقتضيات ومتطلبات التطور الاجتماعي والمؤسسي للنهضة المباركة، والانطلاق بثبات نحو مرحلة جديدة من العمل الوطني. وقد أكدت تلك التعديلات على أحكام النظام الأساسي للدولة على توسيع نطاق مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات الوطنية، وتجلى ذلك في توسيع صلاحيات مجلس عُمان (مجلس الدولة ومجلس الشورى) التشريعية والرقابية.

فقد أعطى النظام الأساسي للدولة مجلس عُمان بموجب تعديلات أحكامه صلاحيات اقتراح مشروعات القوانين وإحالتها إلى الحكومة لدراستها ثم إعادتهاإلى المجلس. كما نص على أن تحال مشروعات القوانين التي تعدها الحكومة إلى مجلس عُمان لإقرارها أو تعديلها ثم رفعها مباشرة إلى جلالة السلطان لإصدارها . وفي حال إجراء تعديلات من قبل مجلس عُمان على مشروع القانون يكون لجلالة السلطان رده إلى المجلس لإعادة النظر في تلك التعديلات ثم رفعه ثانية إلى جلالة السلطان.

كما أكد على أن تحال مشروعات خطط التنمية والميزانية السنوية للدولة من مجلس الوزراء إلى مجلس الشورى لمناقشتها وإبداء توصياته بشأنها. وتحال أيضا مشروعات الاتفاقيات الاقتصادية والاجتماعية التي تعتزم الحكومة إبرامها أو الانضمام إليها إلى مجلس الشورى، لإبداء مرئياته وعرض ما يتوصل إليه بشأنها على مجلس الوزراء لاتخاذ ما يراه مناسبا.

وأعطى النظام الأساسي للدولة أيضا حق مجلس الشورى في استجواب أي من وزراء الخدمات في الأمور المتعلقة بتجاوز صلاحياتهم بالمخالفة للقانون، وذلك من خلال

طلب موقع من خمسة عشر عضوا على الأقل من أعضاء مجلس الشورى، ويتم مناقشة تلك المخالفات والتجاوزات من قبل المجلس، ورفع نتيجة ما يتوصل إليه في هذا الشأن إلى جلالة السلطان .

كما نصت أحكام النظام الأساسي للدولة بأن على وزراء الخدمات موافاة مجلس الشورى بتقرير سنوي عن مراحل تنفيذ المشاريع الخاصة بوزاراتهم ، وللمجلس دعوة أي منهم لتقديم بيان عن بعض الأمور الداخلة في اختصاصات وزارته ومناقشته فيها. وكذلك على جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة إرسال نسخة من تقريره السنوي إلى كل من مجلس الشورى ومجلس الدولة بهدف تعزيز وتفعيل الرقابة.

كما شهدت المرحلة الرابعة لمسيرة التنمية الإنسانية في عُمان نقلة نوعية تجاه تأكيد استقلالية القضاء والادعاء العام عن السلطة التنفيذية، وتفعيل دور جهاز الرقابة المالية والإدارية، وإجراء إصلاحات وتغييرات عديدة شهدها القطاع الحكومي، من أجل استكمال وتطوير مؤسسات الدولة العصرية، والعمل على الارتقاء بالخدمات التي تقدمها للمواطنين.

بالإضافة إلى تطوير نظام المحافظات ضمن تقسيم إداري جديد للسلطنة، وإنشاء المجالس البلدية في المحافظات، وتشكيلها بطريقة الانتخابات المباشرة من جانب المواطنين في الولايات، وذلك بهدف تعزيز المشاركة الفاعلة في حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من قبل المواطنين.

كما شهدت مسيرة التنمية الإنسانية في عُمان انطلاقة جديدة تجاه الاستثمار في الموارد البشرية بالتوسع في مجال التعليم العالي والتدريب والتأهيل والاهتمام بقطاع الشباب، وتنويع مصادر الدخل القومي، وتشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية المختلفة، وتحفيز القطاع الخاص على أداء دور أكبر في نمو الاقتصاد الوطني وتنمية المجتمع، والمشاركة بفاعلية في اقتصاديات المعرفة العالمية، ومجابهة تحديات العولمة من خلال تطوير القدرات الوطنية وتأهيلها بما يواكب عصر التقدم المعرفي والتكنولوجي.

كما شهدت هذه المرحلة من عمر النهضة المباركة تأسيس مجلس أعلى للتخطيط برئاسة جلالة السلطان بهدف وضع الاستراتيجيات والسياسات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في السلطنة، وإيجاد الآليات التي من شأنها تطبيق تلك الاستراتيجيات والسياسات، وصولا إلى تحقيق التنوع الاقتصادي والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة. ولتوفير البيانات والمعلومات الإحصائية عن السلطنة فقد تم إنشاء المركز الوطني للإحصاء والمعلومات يتبع المجلس الأعلى للتخطيط.

كما ركزت السلطنة في هذه المرحلة على استكمال البنية الأساسية في مختلف المحافظات والولايات، وإقامة مشروعات تنموية اقتصادية وصناعية وإنشاء مؤسسات تعليمية وثقافية واجتماعية، من بينها: إنشاء مجلس التعليم، إنشاء مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم، إنشاء جامعة حكومية جديدة (جامعة عُمان)، إنشاء مدينة العلوم والتقانة والعديد من البرامج المشجعة للابتكار الصناعي والمعرفي والمراكز البحثية التابعة لمجلس البحث العلمي، والإعلان عن إنشاء جائزة السلطان قابوس للثقافة والفنون والأداب، وافتتاح دار الأوبرا السلطانية، وإنشاء مجمع عُمان الثقافي، والمتحف الوطني العُماني، وإنشاء هيئة عامة للإذاعة والتلفزيون. بالإضافة إلى العمل على توجيه النشاط الإعلامى لخدمة مسيرة التنمية فى السلطنة، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى المجالات الإعلامية المختلفة. وكذلك الاهتمام بالمحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية والإرث الثقافى والطبيعى.

كما عملت السلطنة في هذه المرحلة على اتخاذ الكثير من الخطوات الجادة تجاه تعزيز التنمية الاجتماعية، خاصة بعد أن حققت السلطنة خلال السنوات الماضية بنية أساسية قوية ترتكز عليها خطط وبرامج التنمية. كما ركزت السلطنة خلال هذه المرحلة أيضا على التخطيط لتنفيذ برامج تنموية لتحسين معيشة المواطنين، وفتح فرص عمل لتشغيل الباحثين عن عمل، وذلك من خلال تشجيع الاستثمار الخاص فى القطاعات ذات كثافة العمل العالية، خاصة خارج محافظة مسقط، والاستمرار في سياسة التعمين والإحلال وتطويرها، والعمل على تحسين درجة المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، والاهتمام برفع الكفاءة الإنتاجية والتطوير العلمي والمعرفي.

بالإضافة إلى الاهتمام بالمشاريع الصناعية الكبيرة في المناطق الاقتصادية بالدقم وريسوت والمزيونة وصحار الصناعية وغيرها من المناطق الصناعية في محافظات السلطنة. وعملت السلطنة أيضا على الاهتمام بالمشروعات السياحية، وبالمواقع التاريخية والطبيعية، وتطوير مطاري مسقط الدولي وصلالة، وإنشاء عدد من المطارات الداخلية الأخرى في مختلف محافظات السلطنة، وذلك بهدف تفعيل صناعة السياحة.

وركزت السلطنة في خطتها الخمسية الثامنة (٢٠١١-٢٠١٥) على تعزيز فرص مواصلة النمو الاقتصادي، وذلك من خلال حفز الطلب المحلى وتنمية الصادرات وتشجيع الاستثمار ، ووضع استراتيجية لرفع الإنتاجية، والاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية والطاقات الإنتاجية والبنية الأساسية القائمة. بالإضافة إلى التأكيد على الاستمرار فى إعطاء الأولوية فى تخصيص الإنفاق الحكومى لتوفير الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم عام وإسكان وتوفير المياه وخدمات الصرف الصحى، بجانب تطوير قطاعات النفط والغاز.

والعمل على تحقيق معدلات تضخم منخفضة طوال فترة الخطة من خلال تطوير أساليب الرقابة على الأسواق وتوعية المستهلكين ، وتشجيع الموردين على تنويع وتوسيع مصادر وارداتهم من السلع، وكذلك الاهتمام بالمجالات الاجتماعية مع الأخذ فى الاعتبار التوازن بين مختلف المحافظات.

وعملت السلطنة أيضا في هذه المرحلة على تطوير ورفع كفاءة الجهاز الإدارى للدولة، والعمل على الاستفادة من المستجدات على الصعيدين المحلى والدولى فى تجويد أداء العاملين، والتركيز بصفة خاصة على تحقيق الاستفادة القصوى من التطور التقنى فى مجال تقنية المعلومات والاتصالات لتسهيل الإجراءات وإنجاز المعاملات، وفي هذا الإطار عقدت وزارة الخدمة المدنية خلال الفترة من ١٥ إلى ١٨ سبتمبر عام ٢٠١٢م ندوة آليات تطوير الأداء الحكومي، شارك فيها نخبة من العلماء والمفكرين في مجال الإدارة من داخل السلطنة وخارجها، وحضرها عدد من متخذي القرار في مختلف مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص.

وخرجت تلك الندوة بتوصيات مهمة ركزت في مجملها على اعتماد خطة استراتيجية وطنية لتطوير الأداء الحكومي، والتحول نحو اللامركزية في الإدارة الحكومية، وإعادة دراسة وضع الهيكل التنظيمي للجهاز الإداري للدولة وإعادة تصميمه بما يتناسب ومتطلبات الأداء، واستحداث الأطر المؤسسية والتقسيمات الإدارية اللازمة لبناء الكفاءة والفعالية لتحسين الإنتاجية، بالإضافة إلى زيادة الاهتمام بتطوير الموارد البشرية، والتركيز على تطبيق نظم الجودة وترسيخ الثقافة والقيم الوظيفية، والمطالبة بتبسيط الإجراءات وتسريع الجهود المبذولة نحو تطبيق الاستراتيجة الوطنية لمجتمع عُمان الرقمي.

وعلى صعيد استكمال وتطوير دولة المؤسسات والقانون، صدرت العديد من القوانين والمراسيم السلطانية خلال هذه المرحلة من عمر النهضة المباركة، ركزت في مجملها على الارتقاء بمستوى العمل الوطني، من بينها: المرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/١ باعتماد خطة التنمية الخمسية الثامنة (٢٠١١ – ٢٠١٥). ورقم ٢٠١١/٤ بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء العُماني. ورقم ٢٠١١/٧ بإصدار قانون الأوسمة المدنية والعسكرية. ورقم ٢٠١١/٨ بإصدار قانون النفط والغاز. ورقم ٢٠١١/١٢ بإصدار قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات. ورقم ٢٠١١/١٨ بإنشاء جائزة السلطان قابوس للثقافة والفنون والآداب وتشكيل مجلس أمناء لها. ورقم ٢٠١١/١٩ بتعديل بعض أحكام قانون المناقصات. ورقم ٢٠١١/٢٥ باستقلال الادعاء العام. ورقم ٢٠١١/٢٦ بإنشاء الهيئة العامة لحماية المستهلك. ورقم ٢٠١١/٢٧ في شأن تعديل مسمى جهاز الرقابة المالية للدولة وتوسيع اختصاصاته. ورقم ٢٠١١/٣١ بإعادة تشكيل مجلس الوزراء. ورقم ٢٠١١/٣٨ بإلغاء وزارة الاقتصاد الوطني.

ورقم ٢٠١١/٣٩ بشأن منح مجلس عُمان الصلاحيات التشريعية والرقابية. ورقم ٢٠١١/٥٢ بتعديل بعض أحكام المرسوم السلطاني رقم ٩٦/٥٩ بإنشاء المركز العُماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات. ورقم ٢٠١١/٥٣ بإصدار نظام الهيئة العامة لحماية المستهلك. ورقم ٢٠١١/٥٩ بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجزائية.

ورقم ٢٠١١/٦٠ بإعـادة تشكيل مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة. ورقم ٢٠١١/٦٨ بتعديـل بعض أحـكام قانون تنظيم الاتصالات. ورقـم ٢٠١١/٦٩ بتشكيل مجلس إدارة هيئـة تنظيم الاتصالات. ورقم ٢٠١١/٧٣ بتعديل بعض أحكام نظام استحقاق الأراضي الحكومية. ورقم ٢٠١١/٧٩ بتعديل اسم محمية المها العربية إلى محمية الكائنات الحية والفطريـة بالمنطقة الوسطى. ورقـم ٢٠١١/٨٠ بإنشاء محمية الجبل الأخضر للمناظر الطبيعيـة. ورقـم ٢٠١١/٨٣ بتعديـل بعـض أحكـام النظـــام الأساسي للهيئة العُمانية للأعمـال الخيرية. ورقم ٢٠١١/٨٤ بإصدار قانون الجريدة الرسمية . ورقم ٢٠١١/٨٦ بسحـب بعض تحفظـات السلطنـة على اتفاقية حقوق الطفل .

ورقـم ٢٠١١/٩٢ بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية . ورقم ٢٠١١/٩٥ بتعديل بعض أحكام قانون المطبوعات والنشر . ورقم ٢٠١١/٩٦ بتعديـل بعـض أحكـام قانونـــي الجـــزاء العُماني والإجـراءات الجزائية . ورقـم ٢٠١١/٩٨ بإنشـــاء الهيئـة العامـة لسجـل القـوى العاملـة وإصدار نظامها. ورقم ٢٠١١/٩٩ بتعديل بعض أحكام النظام الأساسي للدولة .

ورقـم ٢٠١١/١٠٤ بانضمـــام حكومـة سلطنـــة عُمان إلـى الاتفاقيـــة الدولية لقمع تمويـل الإرهـاب . ورقم ٢٠١١/١٠٦ بتعديل بعض أحكام قانـون الكتاب بالعدل . ورقم ٢٠١١/١١٠ بإصـــدار قانـــون القضـــاء العسكـري . ورقـم ٢٠١١/١١١ بإصدار قانون الرقابـة المالية والإداريـة للدولة . ورقـم ٢٠١١/١١٢ بإصدار قانون حمايـة المال العام وتجنـب تضـارب المصالح . ورقم ٢٠١١/١١٣ بتعديل بعض أحـكام قانون العمل . ورقم ٢٠١١/١١٤ باعتمـــاد التقسيـــم الإداري للسلطنـــة وتنظيـم عمـل المحافظين. ورقم ٢٠١١/١١٦ بإصـدار قانـون المجالس البلدية. ورقم ٢٠١١/١١٧ بإنشـاء اللجنة الوطنية للشبـاب وإصدار نظامهـا. ورقم ٢٠١١/١١٨ بإصـدار قانـــون تصنيـف وثائـق الدولـة وتنظيـم الأماكن المحمية.

ورقم ٢٠١١/١١٩ بإنشاء هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وإصدار نظامها. ورقـم ٢٠١١/١٢٠ بتعديـل بعض أحكام قانـون المناقصات. ورقـم ٢٠١١/١٢٥ بتعديل

مسمى مكتب تطوير صحار. ورقم ٢٠١٢/٩ بشأن المجلس الأعلى للقضاء . ورقم ٢٠١٢/١٠ بشأن تنظيم إدارة شؤون القضاء. ورقم ٢٠١١/١١ بإجراء تعديل في التشكيل الوزاري. ورقم ٢٠١٢/٢١ بتعديل بعض أحكام المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٤/٦٧ بإنشاء صندوق للتعويضات عن الأخطاء الطبية. ورقم ٢٠١٢/٣٠ بإنشاء المجلس الأعلى للتخطيط وإصدار نظامه. ورقم ٢٠١٢/٣١ بإنشاء المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. ورقم ٢٠١٢/٣٣ بإنشاء الهيئة العامة للطيران المدني . ورقم ٢٠١٢/٣٤ بتعديل نظام الصندوق العُماني للاستثمار ومرسوم إصداره .

ورقم ٢٠١٢/٣٥ بإصدار نظام الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات. ورقم ٢٠١٢/٣٧ بتشكيل مجلس محافظي البنك المركزي العُماني. ورقم ٢٠١٢/٤٣ بتعديل بعض أحكام قانون المجالس البلدية. ورقم ٢٠١٢/٤٨ بإنشاء مجلس التعليم وإصدار نظامه.

ورقم ٢٠١٢/٥٢ بإنشاء مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم. ورقم ٢٠١٢/٥٤ بإنشاء أمانة عامة لمجلس الشؤون الإدارية للقضاء واعتماد هيكلها التنظيمي. ورقم ٢٠١٢/٥٥ بتعديل الملحق رقم (١) الخاص بجدول الدرجات والرواتب من قانون الخدمة المدنية. ورقم ٢٠١٢/٥٧ في شأن اللجنة الأولمبية العُمانية واتحادات اللعبات الرياضية المنتخبة. ورقم ٢٠١٢/٦٤ بالموافقة على انضمام سلطنة عُمان إلى اتفاقية بشأن الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها مآلف للطيور المائية. ورقم ٢٠١٢/٦٩ بإصدار تعديلات على بعض احكام القانون المصرفي، والذي فتح آفاقاً جديدة للعمل المصرفي، والسماح للصيرفة الإسلامية ضمن الأنشطة المصرفية المرخص بممارستها في السلطنة.

هذا وتتواصل معطيات النهضة المباركة، شاقة طريقها بقوة وثبات نحو آفاق المستقبل المشرق، فقد أكد جلالة السلطان المعظم في خطابه السامي بمناسبة الانعقاد السنوي لمجلس عُمان عام ٢٠٠٩م بقوله : « ها نحن نلتقي مرة أخرى، بفضل الله وتوفيقه، في هذا الاجتماع السنوي، الذي نستعرض فيه معكم جوانب من مسيرة نهضتنا المباركة، التي شقت طريقها، بخطى ثابتة، نحو آفاق التنمية الشاملة، وسعت

منذ بزوغ فجرها بعزم راسخ إلى فتح أبواب التطور والتقدم والرقي في مختلف مجالات الحياة العصرية، متيحة الفرص المتكافئة لكل المواطنين دون تمييز أو تفرقة، لتحقيق تطلعاتهم وطموحاتهم، ورؤية الآمال التي تجيش بها صدورهم حقيقة ماثلة أمام أعينهم، تثبتها وقائع حياتهم اليومية وما تم إنجازه من أجل تيسيرها وتطويرها خلال المرحلة المنصرمة وتؤكدها ما تستشرفه الدولة من أبعاد متنوعة للمستقبل، تعمل لخدمة المواطنين، وتطوير قدراتهم وزيادة خبراتهم ومهاراتهم، وإتاحة مزيد من الفرص لهم في مجالات العمل المتعددة وذلك لكي يتمكنوا من تحقيق الكسب لأنفسهم وأسرهم ويساهموا في تنمية مجتمعهم».

ويؤكد أيضا جلالته حفظه الله في خطابه بمناسبة الانعقاد السنوي لمجلس عُمان عام ٢٠١١م : « وإذا كان التطور كما هو معلوم سنة من سنن الكون إلا انه لابد لتحقيقه من توفير أسباب عديدة في مقدمتها الإرادة القوية والعزيمة الصادقة ومواجهة التحديات والإصرار على تذليل الصعوبات والعقبات، لذلك كان على كل أمة ترغب في الحياة بكل ما تشمله هذه الكلمة من معنى أن تشمر عن ساعد الجد فتعمل بلا كلل أو ملل وفي إخلاص وتفان وحب للبذل والعطاء مستغلة طاقاتها ومهاراتها مستثمرة مواردها وإمكاناتها من اجل بناء حاضر مشرق عظيم والإعداد لمستقبل زاهر كريم وانه لمن توفيق الله أن أمد العُمانيين بقسط وافر من هذه الأسباب فتمكنوا خلال العقود الأربعة المنصرمة من تحقيق منجزات ستظل خير شاهد لا ينكرها ذو بصر وبصيرة.

فالشكر له سبحانه على ما أسدى وأعطى وأنعم وأكرم والابتهال إليه تعالى في ضراعة وخشوع أن يهب هذا الجيل من أبناء عُمان وبناتها وكذلك الأجيال اللاحقة القدرة على صيانة هذه المنجزات والحفاظ عليها من كل سوء والذود عنها ضد كل عدو حاقد أو خائن كائد أو متربص حاسد فهي أمانة كبرى في أعناقهم يسألون عنها أمام الله والتاريخ والوطن ».

مكونات النظام الإداري في سلطنة عُمان

الدولة تتكون من ثلاثة أجهزة: جهاز الأمن المعني بالمحافظة على أمن الوطن الداخلي، والجهاز العسكري وهو المدافع عن الوطن من أي خطر خارجي، والجهاز المدني. وتتعاون تلك الأجهزة وتنسق فيما بينها لخدمة الوطن وإعلاء شأنه، وتعمل على الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطن. ويعتبر النظام الإداري في أي دولة جزء من نظامها السياسي، وأصبح يمس حياة الإنسان طوال مراحل عمره، وهو حجر الأساس لبناء وتقدم أي مجتمع.

ويظم النظام الإداري مجموعة من الوحدات والأجهزة الحكومية، التي تتكامل مع بعضها من اجل تحقيق هدف مشترك، وهو خدمة الإنسان وتيسير سبل الحياة الكريمة للمواطنين والمقيمين. وقد أولت سلطنة عُمان اهتماما كبيرا في تنظيم الجهاز الإداري للدولة وفق أسس عصرية لبناء دولة حديثة، وتنمية شاملة ومستدامة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية، وتنمية الموارد البشرية، التي هي أساس التنمية المستدامة وعمادها. وتعمل كل مكونات النظام الإداري في عُمان وتتكامل وتتفاعل وتنسق فيما بينها وصولا إلى تحقيق رؤية ورسالة وأهداف وغايات الحكومة في التنمية والتطوير، وبناء المجتمع وخدمة الوطن ومواطنيه.

وقد حدد النظام الأساسي للدولة - والذي يعد أول وثيقة قانونية متكاملة في التاريخ العُماني الحديث - أسسا راسخة للدولة ونظام الحكم، وقد نصت المادة الخامسة منه على ان (نظام الحكم سلطاني وراثي في الذكور من ذرية السيد تركي بن سعيد بن سلطان ويشترط فيمن يختار لولاية الحكم من بينهم أن يكون مسلما رشيدا عاقلا وابنا شرعيا لأبوين عُمانيين مسلمين).

وتنص المادة السادسة أيضا (يقوم مجلس العائلة المالكة، خلال ثلاثة أيام من شغور منصب السلطان، بتحديد من تنتقل إليه ولاية الحكم. فإذا لم يتفق مجلس العائلة المالكة على اختيار سلطان للبلاد قام مجلس الدفاع بالإشتراك مع رئيسي مجلس الدولة ومجلس الشورى ورئيس المحكمة العليا وأقدم اثنين من نوابه بتثبيت من أشار به السلطان في رسالته إلى مجلس العائلة).

ويقوم الحكم في السلطنة وفقا لما تضمنته المادة التاسعة (على أساس العدل والشورى والمساواة)، وللمواطنين حق المشاركة في الشؤون العامة وفقا للقانون، كما حدد النظام الأساسي للدولة المبادئ الموجهة لسياسة الدولة في المجالات المختلفة، كما بيّن الحقوق والواجبات العامة للأفراد، وفصّل الأحكام الخاصة برئيس الدولة ومجلس الوزراء والقضاء والمجالس المتخصصة والشؤون المالية ومجلس عُمان.

ونص النظام الأساسي للدولة في المادة (١٢) المتعلقة بالمبادئ الاجتماعية، على أن (الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة وخدمة المجتمع، والمواطنون متساوون في تولي الوظائف العامة وفقا للشروط التي يقررها القانون. وتسن الدولة القوانين التي تحمي العامل وصاحب العمل وتنظم العلاقة بينهما. ولكل مواطن الحق في ممارسة العمل الذي يختاره لنفسه في حدود القانون. ولا يجوز فرض أي عمل إجباري على أحد إلا بمقتضى قانون ولأداء خدمة عامة وبمقابل أجر عادل. والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين العُمانيين دعامات للمجتمع تكفلها الدولة)، وتضمنت المبادئ الموجهة لسياسة الدولة الواردة في النظام الأساسي على (إقامة نظام إداري سليم يكفل العدل والطمأنينة والمساواة للمواطنين، ويضمن الاحترام للنظام العام ورعاية المصالح العليا للوطن).

هذا ويتكون النظام الإداري بسلطنة عُمان من الهيكل التنظيمي التالي :

١- **رئيس الدولة** : جلالة السلطان المعظم هو رأس الدولة ورئيسها والسلطة العليا والنهائية لها، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ذاته مصونة لا تمس، واحترامه واجب، وأمره مطاع، وهو رمز الوحدة الوطنية والساهر على رعايتها وحمايتها. وقد حددت المادة (٤٢) من النظام الأساسي للدولة المهام التي يقوم بها رئيس الدولة.

٢- **مجلس الوزراء** : مجلس الوزراء يعاون جلالة السلطان المعظم في رسم السياسة العامة للدولة وتنفيذها، وهو الهيئة المنوط بها تنفيذ السياسة العامة للدولة. ويتم تعيين الوزراء ومن في حكمهم وإعفائهم من مناصبهم من قبل جلالة السلطان، وقد حددت المادة (٤٤) من النظام الأساسي للدولة اختصاصات مجلس الوزراء.

٣- **نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء** : بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٤/٢ بتاريخ ١٩٩٤/١/٥م استحدث منصب نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء، الذي يشرف على أعمال مجلس الوزراء وأمانته العامة، ويشغل هذا المنصب صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد الموقر.

٤- **المجالس المتخصصة** : تنشأ المجالس المتخصصة وتحدد صلاحياتها ويعين أعضاؤها بمقتضى مراسيم سلطانية، وتتبع مجلس الوزراء ما لم تنص مراسيم إنشائها على خلاف ذلك، وفق ما جاء في المادة (٥٦) من النظام الأساسي للدولة، وتختص في معاونة جلالة السلطان المعظم في رسم السياسة العامة للدولة وتنفيذها. وقد سبق وأن نظم قانون تنظيم الجهاز الإداري للدولة الأسس القانونية لإنشاء المجالس المتخصصة. فمنذ انطلاقة النهضة المباركة استحدثت مجموعة من المجالس المتخصصة ضمن مكونات التنظيم الإداري لسلطنة عُمان، من بينها : المجلس المؤقت للتخطيط، المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والإنمائي عام ١٩٧٢م، مجلس الدفاع عام ١٩٧٣م، ومجلس التنمية عام ١٩٧٤م، مجلس الشؤون المالية عام ١٩٧٤م، مجلس الغاز الطبيعي عام ١٩٧٥م، مجلس مصادر ثروة المياه عام ١٩٧٥م ثم أخذ مسمى مجلس موارد المياه لاحقا، مجلس التربية والتعليم والتدريب المهني عام ١٩٧٧م، مجلس الزراعة والأسماك والصناعة عام ١٩٧٩م، مجلس حماية البيئة ومكافحة التلوث عام ١٩٧٩م، المجلس الأعلى لرعاية الشباب عام ١٩٨٢م، مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة ١٩٩٦م. وقد شهدت تلك المجالس المتخصصة العديد من التغييرات والتعديلات عبر مسيرة النهضة الحديثة، حيث تم إلغاء بعضها ودمج أخرى ضمن وحدات حكومية ومجالس متخصصة جديدة، وفقا لمتطلبات مراحل التنمية وتطورها. ويضم الجهاز الإداري للدولة حاليا : مجلس الدفاع، مجلس الأمن الوطني، مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة، المجلس الأعلى للقضاء، المجلس الأعلى للتخطيط.

٥- **أجهزة الأمن والدفاع** : يضم الجهاز العسكري وجهاز الأمن في الدولة عددا من الأجهزة والوحدات المعنية بالأمن الداخلي والدفاع، وهي : المكتب السلطاني، جهاز الأمن الداخلي،

وزارة الدفاع، تشكيلات قوات السلطان المسلحة (الجيش السلطاني العُماني[1]، سلاح الجو السلطاني العُماني[2]، البحرية السلطانية العُمانية[3]، الحرس السلطاني العُماني[4]، قوة السلطان الخاصة، والوحدات العسكرية الأخرى)، شرطة عُمان

---

(١) هو من أقدم الاسلحه الثلاثة في قوات السلطان المسلحة حيث تأسس في عام ١٩٠٧مممثلا في قوة مشاة صغيرة يطلق عليها حامية مسقط آنذاك. ثم استمر في التطور تدريجيا من حيث التنظيم والتسليح حتى ديسمبر ١٩٧٥م، حيث أعيد تنظيم القوات المسلحة، ومنذ ذلك اليوم أصبح يعرف باسم قوات سلطان عُمان البرية، وقد تفضل حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم القائد الأعلى للقوات المسلحة بتسليم الراية لقوات سلطان عُمان البرية آنذاك في ١١ ديسمبر عام ١٩٨٧م. وفي يونيو عام ١٩٩٠م صدر أمر بتسميتها بالجيش السلطاني العُماني، وقد شهد عبر مسيرة النهضة المباركة المزيد من التطوير والتحديث لاستيعاب الأسلحة الحديثة وفنون القتال المعاصرة (أنظر : موقع متحف قوات السلطان المسلحة الالكتروني).

(٢) تم تشكيل سلاح الجو السلطاني العُماني في الأول من مارس ١٩٥٩م من نواة تضم خمس طائرات، وكانت هذه الطائرات تعمل في البداية من مهبط صغير في بيت الفلج، وفي عام ١٩٦١م تم إضافة ٤ طائرات، وأخرى ١٢ طائرة في عام ١٩٦٧م، وشهد تطورا متلاحقا من حيث تزويده بأحدث الطائرات، خاصة في عهد النهضة المباركة، والتي كانت بدايتها في عام ١٩٧٠م بشراء ٣ طائرات من نوع (كاريبو) و٦ طائرات (سكايفان) و٨ طائرات عمودية، وتم في عام ١٩٧١م الحصول على ٥ طائرات من نوع (فيسكاونت) لتقديم الإسناد اللازم لجهود التنمية المدنية في البلاد، وفي عام ١٩٧٥م دخلت الخدمة عدد من طائرات (الهوكر هنتر) وقد لعبت هذه المقاتلات دورا بارزا في تقديم الإسناد الجوي القريب، وضمن خطة طموحة وشاملة لتطوير قدرات السلاح تم في عام ١٩٧٦م بناء منظومة دفاع جوي متكاملة تشتمل على مقاتلات (الجاكوار) المتطورة ونظام رادار للإنذار المبكر وشبكة اتصالات حديثة، ونظام دفاع جوي متطور يواكب أحدث التطورات في هذا المجال.

(٣) لقد تم تشكيل البحرية السلطانية العُمانية في عام ١٩٧١م من سرية دوريات السواحل التي وجدت سابقا (جندرمة عُمان) بناء على توجيهات حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم. القائد الأعلى للقوات المسلحة. ومن أهم قواعد وسفن البحرية السلطانية العُمانية ما يلي : قاعدة مسقط البحرية، لقد ظلت القاعدة البحرية بمسقط لسنوات عديدة تستخدم من قبل السفن لغرض تخزين الفحم. وفي مطلع السبعينيات تم إعادة تطوير الموقع ليصبح قاعدة سعيد بن احمد البحرية، وظلت كذلك حتى ١٧ أكتوبر ١٩٨٧م حيث تم الانتقال إلى قاعدة سعيد بن سلطان البحرية بودام الساحل بولاية المصنعة، والتي تم افتتاحها من حيث بدء العمليات في سبتمبر ١٩٨٧م. وتضم البحرية السلطانية العُمانية اليوم أحدث السفن والإمكانيات، من بينها سفينة التدريب الشراعية سفينة شباب عُمان.

(٤) تشكلت نواة الحرس السلطاني العُماني في عام ١٩٧١م كوحدة صغيرة من جندرمة عُمان - والتي أصبحت بعد ذلك كتيبة ساحل عُمان وكانت مهامها محدودة وتتلخص في توفير الحراسة لحضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم حفظه الله. وفي عام ١٩٧٥م صدرت الأوامر السامية بأن يتم إعادة تنظيم سرية الحرس السلطاني لتصبح كتيبة الحرس السلطاني وذلك في ضوء الزيادة التي طرأت على حجمها ومسؤولياتها.

وفي شهر نوفمبر من عام ١٩٧٥م تفضل حضرة صاحب الجلالة السلطان المفدى اعزه الله بتسليم الراية إلى كتيبة الحرس السلطاني. ومع النمو المستمر لكتيبة الحرس فقد صدر الأمر السامي في مارس عام ١٩٨٨م لإعادة تنظيم الكتيبة لتصبح لواء الحرس السلطاني، ولقد تفضل حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم بتسليم الراية السلطانية الخاصة إلى لواء الحرس في الأول من نوفمبر ١٩٨٣م، وفي احتفال بهيج أقيم بميدان الفتح، وقد أصبح ذلك اليوم هو يوم الحرس الذي يتم الاحتفال به في كل عام تخليدا لذكرى هذه المكرمة السامية التي انعم بها جلالته على جنوده الأوفياء.

وفي عام ١٩٨٤م أمر جلالة السلطان المعظم بأن يتم البدء في إعادة دراسة الأسلوب الأمثل لتشكيل فرق للاوركسترا السيمفونية اعتمادا على العناصر العُمانية، بدأت التدريب في سبتمبر عام ١٩٨٥م، وقدمت أول عروضها في الأول من يوليو عام ١٩٨٧م تحت الرعاية السامية لجلالة السلطان المعظم، كما صدرت الأوامر السامية في أواخر عام ١٩٨٧م بانضمام خيالة الحاشية السلطانية إلى الحرس السلطاني العُماني. وإيمانا بضرورة التوسع والتطور المستمرين في قدرات لواء الحرس السلطاني فقد صدرت الأوامر السامية في الأول من نوفمبر ١٩٨٧م بتعديل مسمى لواء الحرس ليصبح الحرس السلطاني العُماني بعد ان أصبح تشكيلا قتاليا متكاملا من كافة العناصر والإمكانيات.

السلطانية والأجهزة التابعة لها[1].

٦- **أجهزة القضاء** : تتكون منظومة القضاء في السلطنة من : المجلس الأعلى للقضاء الذي أنشئ عام ١٩٩٩م برئاسة جلالة السلطان المعظم (ويختص المجلس في رسم السياسة العامة للقضاء وكفالة استقلاله ومتابعة تطويره)، وزارة العدل، الادعاء العام، والمحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتشمل (المحكمة العليا، محاكم الاستئناف، المحاكم الابتدائية، محكمة القضاء الإداري)، وكاتب العدل وهو موظف رسمي يتبع الإدارة العامة للمحاكم، فيما ينظم قانون القضاء العسكري الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/١١٠ تنظيم واختصاص القضاء العسكري والمحاكم العسكرية.

٧- **ممثل جلالة السلطان** : بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٢/١٢م تم تعيين صاحب السمو السيد أسعد بن طارق بن تيمور آل سعيد ممثلا لجلالة السلطان.

٨- **المستشارون**: يضم الجهاز الإداري للدولة عددا من مستشاري جلالة السلطان، ومستشاري الدولة، يتم تعيينهم بموجب مراسيم سلطانية.

٩- **ديوان البلاط السلطاني** : بموجب المرسوم السلطاني رقم ٧٤/٥٤ في عام ١٩٧٤م تم إنشاء أول جهاز مختص بالمهام المرتبطة بخدمات القصر وسمي بديوان التشريفات، وقد سبق ذلك تعيين رئيس للديوان السلطاني عام ١٩٧٣م، وتعيين مدير لشؤون البلاط السلطاني بالمرسوم السلطاني رقم ٧٤/١، وتعيين

---

(١) لم تكن الشرطة بمفهومها الحديث في عُمان قبل عام ١٩٧٠م، حيث كانت توجد مجموعة من الحرس في مسقط للقيام بأعمال الحراسة والدوريات، أما المناطق الأخرى فتعود مسؤولية الأمن فيها إلى حرس الوالي (العسكر)، وفي ١٩٦٩/١/١م تم تخصيص أرقام عسكرية تبدأ من (١ إلى ٨٠) لرجال الشرطة القدامى الذين كانوا تابعين للجيش (جندرمة عُمان). أما الانطلاقة الحديثة لجهاز الشرطة في عُمان كانت مع بزوغ عهد النهضة الحديثة عام ١٩٧٠م، ويعتبر عام ١٩٧٤م نقطة تحول هامة لجهاز الشرطة، حيث تشرفت بالانتماء لجلالة السلطان المعظم، وحملت من ذلك الوقت اسم شرطة عُمان السلطانية، وفي ٤ نوفمبر من عام ١٩٧٤م تسلمت الشرطة رايتها الخاصة بها، وفي عام ١٩٧٥م افتتحت القيادة العامة للشرطة، وشهد عام ١٩٨٠م افتتاح أكاديمية الشرطة بنزوى التي تم تغيير مسماها في عام ٢٠٠٠م ليصبح أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة، وانضمت السلطنة إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) عام ١٩٧٢م، وانضمت في نفس العام إلى المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة. كما تم تغيير مسمى (مفوض الشرطة) الذي كان يطلق على رئيسها طبقا لقانون الشرطة القديم رقم ٧٣/٥ ليصبح المسمى المفتش العام للشرطة والجمارك، وذلك بموجب قرار سلطاني بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٦م. (نقلا عن موقع شرطة عُمان السلطانية الالكتروني).

مستشـار للمراسم بديوان جلالة السلطان بالمرسوم السلطاني رقم ٤٨/ ٧٤. وقد عدل مسمـى ديوان التشريفات إلى ديوان شؤون البـلاط السلطاني عام ١٩٨٢م بموجـب المرسوم السلطاني رقـم ٩٦/ ٨٢، وفي عام ١٩٨٤م أنيـط بديوان شؤون البـلاط السلطاني الإشـراف على بلدية مسقط، كما تـولى الديوان عام ١٩٨٥م مسؤوليـة الإشـراف علـى التخطيط العمـراني في ولاية صحار مـن خلال مكتب تطوير صحار، وبموجب المرسوم السلطاني رقم ٨٦/٥٧ تم تعديل اسم ديوان شؤون البـلاط السلطاني ليصبح ديوان البـلاط السلطاني، ومن بين الوحدات الحكومية التابعـة للديوان: مركـز السلطان قابوس للثقافة الإسلامية الـذي أنشئ بموجب المرسـوم السلطاني رقم ٥٣/ ٢٠٠٠م، وتم تعديل مسماه بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٢/٥٢ إلى مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم، ومجلس التعليم الـذي أنشئ بموجب المرسـوم السلطاني رقـم ٢٠١٢/٤٨، بالإضافة إلى الإشراف على بلدية صحار وبلدية مسقط[1].

١٠- **شـؤون البـلاط السـلطاني :** الـذي استحـدث بموجـب المرسـوم السلطاني رقم ٢٠٠١/١٠٦م، ويختص بشؤون القصر السلطاني بشقيه المالية والتموين، والمنشآت السلطانية، والضيافة السلطانية، وسرية اليخوت السلطانية، والطيران السلطاني، وعدد من المديريات والإدارات العامة، ويرأس هذا الجهاز أمين عام.

(١) بدأ تاريخ النظام البلدي في مسقط منذ أوائل العشرينات، وشهد هذا النظام أكثر تنظيما مع بداية الأربعينات من القرن الماضي، شمل مدينتي مسقط ومطرح، وتم تكوين لجنة مشتركة بين بلديتي مسقط ومطرح من ثمانية أعضاء برئاسة السيد هلال بن بدر البوسعيدي بحكم منصبه كرئيس للبلدية، وفي عام ١٩٤٥م عين صاحب السمو السيد طارق بن تيمور مديرا للبلديات واستمر في منصبه حتى عام ١٩٥٧م، وفي عام ١٩٦١م أنشئ مجلس للبلديات من ١١ عضو برئاسة والي مطرح. وفي عهد النهضة المباركة أعيد تنظيم البلدية بالقانون رقم ٧٤/١ الذي اعتبرها مؤسسة حكومية أهلية، وبموجب القانون رقم ٧٥/٤ أعيد تنظيمها ومنحها الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، وبموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٢/٨ صدر قانون بلدية مسقط كإحدى وحدات الجهاز الإداري للدولة وتتمتع بالشخصية الاعتبارية وتعمل على تحقيق الصالح العام والقيام بالاختصاصات المنصوص عليها في القانون، وتتكون بلدية مسقط من مجلس بلدي وجهاز تنفيذي، وقد انضوت بلدية مسقط في بداية العهد المبارك تحت إشراف محافظة العاصمة، ثم ألحقت بهيئة التنمية ثم وزارة التنمية خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٧٥)، ثم أعيدت تبعيتها لمحافظة العاصمة بموجب قانون تنظيم الجهاز الإداري للدولة رقم ٧٥/٢٦ في الفترة (١٩٧٥ - ١٩٧٦)، ثم ألحقت بوزارة شؤون الأراضي والبلديات بموجب المرسوم السلطاني رقم ٧٦/١٧، وفي مارس عام ١٩٨٤م وبموجب المرسوم السلطاني رقم ٨٤/١٨ انتقلت مسؤولية الإشراف على بلدية مسقط إلى ديوان شؤون البلاط السلطاني.

١١- **الوزارات والوحدات الحكومية (الجهاز المدني)** : يشتمل الجهاز الإداري للدولة على عدد من الوزارات، وهي : وزارة الداخلية، وزارة الخارجية، وزارة الدفاع، وزارة الإعلام، وزارة الصحة، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالي، وزارة المالية، وزارة التجارة والصناعة، وزارة النفط والغاز، وزارة الزراعة والثروة السمكية، وزارة الخدمة المدنية، وزارة القوى العاملة، وزارة الشؤون القانونية، وزارة العدل، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، وزارة التراث والثقافة، وزارة النقل والاتصالات، وزارة الإسكان، وزارة البلديات الاقليمة وموارد المياه، وزارة البيئة والشؤون المناخية، وزارة الشؤون الرياضية، وزارة السياحة، بالإضافة إلى: محافظة مسقط، مكتب وزير الدولة ومحافظ ظفار، بلدية مسقط، بلدية ظفار.

١٢- **جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة** : تم إنشاء جهاز الرقابة المالية للدولة بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٩/٩٥ ليحل محل الأمانة العامة للرقابة المالية للدولة، ويتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري والوظيفي، وعمل الجهاز وفقا لقانون الرقابة المالية للدولة الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم ٥٥/ ٢٠٠٠، حيث كان يتولى مهمة الرقابة بعد الصرف على الأموال العامة المملوكة للدولة، بالإضافة إلى متابعة أداء الجهات الخاضعة لرقابته.

وبموجب المرسوم ٢٠١١/٢٧ تم تعديل مسمى جهاز الرقابة المالية للدولة ليصبح جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، كما تم توسيع اختصاصاته ليشمل الرقابة الإدارية بجانب الرقابةالمالية، كما صدر المرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/١١١ بإصدار قانون جديد للرقابة المالية والإدارية للدولة.

ويختص الجهاز بإجراء الرقابة المالية والإدارية في كافة المجالات، ومنها: الرقابة المالية بشقيها المحاسبي والقانوني، الرقابة الإدارية، رقابة الأداء، الرقابة على القرارات الصادرة في شأن المخالفات المالية، الرقابة على الاستثمارات وكافة حسابات الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز، وأي أعمال أخرى يكلف بها الجهاز من قبل جلالة السلطان .

١٣- **المجالس النوعية** : يضم الجهاز الإداري للدولة عددا من المجالس المتخصصة الفرعية التي تتولى كل منها العمل أو الإشراف على قطاع محدد من القطاعات الخدمية أو الاقتصادية في الدولة، وتعنى برسم السياسات والتنسيق بين الجهات المعنية، بما يضمن انسياب وتنسيق العمل بما يحقق المصلحة العامة، وهي : مجلس المناقصات، مجلس الخدمة المدنية، مجلس التعليم، مجلس الاعتماد، مجلس جامعة السلطان قابوس، المجلس العُماني للاختصاصات الطبية، مجلس التنسيق الاقتصادي، مجلس رجال الأعمال، مجلس البحث العلمي.

١٤- **اللجان** : شهد عهد النهضة المباركة إنشاء عدد من اللجان لأغراض تخطيطية وفقا لاحتياجات التنمية بالسلطنة، ويضم الجهاز الإداري للدولة حاليا اللجان التالية : اللجنة العليا الرئيسية لخطط التنمية الخمسية، اللجنة العليا للمؤتمرات، اللجنة العليا للاحتفالات بالعيد الوطني، اللجنة الوطنية العُمانية للتربية والثقافة والعلوم، اللجنة الوطنية لشؤون الأسرة، اللجنة الوطنية للدفاع المدني، اللجنة الوطنية لإدارة الأزمات، لجنة الأمن الغذائي، اللجنة الوطنية لتقنية المعلومات، اللجنة الوطنية للسلامة على الطريق ، اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب التي يتم تشكيلها بقرار من مجلس الأمن الوطني وتعمل تحت إشرافه، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، اللجنة الوطنية لسلامة الغذاء، لجنة المنشآت الخاصة للإذاعة والتلفزيون وهي إحدى الأجهزة التابعة لوزارة الإعلام، اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين، اللجنة الوطنية للشباب، صندوق دعم الأنشطة الشبابية، الصندوق العُماني للاستثمار، مركز الابتكار الصناعي، لجنة تنسيق العمل النسائي التطوعي، وتوجد العديد من اللجان الأخرى الدائمة أو المؤقتة والمرتبطة بأعمال الوزارات الخدمية.

١٥- **الهيئات والمؤسسات العامة** : نظم المرسوم السلطاني رقم ٩١/١١٦ أوضاع الهيئات والمؤسسات العامة، حيث بيّن بأن الهيئات والهيئات العامة تهدف إلى إدارة مرفق يقوم على مصلحة أو خدمة عامة، دون السعي إلى تحقيق ربح أو فائض مالي، بينما تهدف المؤسسة العامة إلى المشاركة في تنمية الاقتصاد القومي، وتكون لها

طبيعة تجاريـة. وتنشأ الهيئات والهيئات العامة والمؤسسات العامة بموجب مرسوم سلطـاني، وتكون لها الشخصيـة الاعتباريـة، وتتمتع بالاستقلال المـالي والإداري في حـدود نظام الهيئـات والمؤسسات العامة والمرسوم الصـادر بشأنها، وتعتبر من وحـدات الجهـاز الإداري للدولة، حيـث تطبق الهيئـات والهيئات العامـة القواعد والنظـم الحكومية في شئونهـا المالية والإداريـة، وتضع المؤسسـات العامة اللوائح المالية والإداريـة اللازمة لتنظيم أعمالها بما يتفق والغرض من إنشائها، وتسري النظم والقواعد الحكومية فيما لم يرد بشأنه نص خاص في تلك اللوائح، كما يجوز لها أعداد موازناتها طبقا للقواعد المقررة والمتبعة في الشركات التجارية.

ويضـم الجهاز الإداري للدولة عددا من الهيئـات والمؤسسات العامة، وهي : البنك المركـزي العُماني، جامعـة السلطان قابوس، معهد الإدارة العامـة، المعهد العالي للقضاء، مركـز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم، كلية الدراسات المصرفية والماليـة، الهيئـة العامـة للمخـازن والاحتياطي الغذائـي، المركز العُمـاني لترويج الاستثمـار وتنميـة الصـادرات، الهيئة العامة لسـوق المال، سـوق مسقط للأوراق الماليـة، غرفة تجـارة وصناعة عُمان، الهيئـة العامة للصناعـات الحرفية، الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، هيئة تنظيم الاتصالات، هيئة تقنية المعلومات، هيئة الوثائـق والمحفوظات الوطنيـة، الهيئة العُمانية للأعمـال الخيرية، صندوق تقاعد موظفي الخدمة المدنية، صندوق التنمية الزراعية والثروة السمكية، مؤسسة عُمان للصحافـة والنشـر والإعلان، مؤسسـة خدمات الموانئ، المؤسسـة العامة للمناطق الصناعيـة، هيئة تنظيـم الكهرباء، الهيئة العامة للكهربـاء والمياه، المركز الوطني للبحـث الميداني في مجال حفظ البيئة، الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي، الهيئة العامـة للإذاعة والتلفزيون، الهيئة العامة لحمايـة المستهلك، الهيئة العامة لسجل القوى العاملة، هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، المركز الوطني للإحصاء والمعلومـات، الهيئة العامة للطيران المدني، الهيئـة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات.

١٦- **مجلس عُمان** : يتكون مجلس عُمان من مجلسي الدولة والشورى، وفقا للمادة (٥٨) من النظام الأساسي للدولة. وقد بدأت تجربة الشورى في سلطنة عُمان منذ انطلاقة عهد النهضة المباركة، وتطورت على مسار التنمية الشاملة وفق مراحل تطور المجتمع وتقدمه، وأخذت في تطبيقها أساليب مختلفة، بدأت من خلال المجالس المتخصصة والعديد من اللجان.

كما واكبت السلطنة تطور الفكر الإنساني والتغيرات العالمية نحو تفعيل الشراكة المجتمعية لإدارة الدولة والمجتمع، وكان لعُمان خصوصية في هذا الإطار، تتسم بالواقعية وتتماشى مع قيم وعادات المجتمع الثابتة، وذلك ضمن نسيج اجتماعي مترابط ومتعاون جُبل على تطبيق مبدأ الشورى كأسلوب حياة. واستفادة السلطنة من تجارب الآخرين وتفاعلت معها، دون الانسياق إلى التقليد.

وتحقيقا لذلك أخذت السلطنة بمبدأ التدرج المدروس في إنشاء المؤسسات التي تعنى بالشورى، حيث تم إنشاء مجلس الزراعة والأسماك والصناعة بموجب المرسوم السلطاني رقم ٧٩/١٩ واستمر في ممارسة عمله حتى صدور المرسوم السلطاني رقم ٨١/٨٤ بإنشاء المجلس الاستشاري للدولة عام ١٩٨١م.

وشهد عام ١٩٩١م نقلة نوعية في تجربة الشورى في السلطنة بإنشاء مجلس الشورى بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩١/٩٤ ليحل محل المجلس الاستشاري للدولة، ويمثل أعضاء مجلس الشورى جميع ولايات السلطنة، مع تمثيل الولاية التي يصل عدد سكانها ٣٠ ألف نسمة فأكثر بعضوين، والولايات التي يقل عدد سكانها عن ٣٠ ألف نسمة يمثلها عضو واحد. ويتم انتخاب جميع أعضاء مجلس الشورى الممثلين للولايات وفق انتخابات حرة ومباشرة، والانتخاب والترشح لعضوية مجلس الشورى حق متاح للرجل والمرأة على حد سواء، ويبلغ عدد اعضاء مجلس الشورى في فترته الحالية ٨٤ عضوا يمثلون ٦١ ولاية.

وفي عام ١٩٩٧م تم إنشاء مجلس الدولة، الذي يتكون من خبرات عُمانية رفيعة المستوى، وشخصيات عامة يتم اختيارهم بالتعيين من جانب الحكومة، لتكتمل بذلك الصيغة

الحديثة لتجربة الشورى العُمانية، التي تقوم على نظام المجلسين (مجلس الشورى ومجلس الدولة). وتأكيداً لاهتمام جلالة السلطان المعظم بحقوق الإنسان ورعاية المواطن، فقد أصدر جلالته المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/١٢٤ بإنشاء لجنة حقوق الإنسان وتحديد اختصاصها، وهي تتمتع بالشخصية الاعتبارية، وبالاستقلال في ممارسة مهامها، وتتبع اللجنة مجلس الدولة، ولها نشاط واسع وفاعل في خدمة المجتمع.

وضمن الاهتمام الذي يوليه جلالة السلطان المعظم بقطاع الشباب تم في عام ٢٠١١م وبموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/١١٧ إنشاء اللجنة الوطنية للشباب وإصدار نظامها، وتتبع هذه اللجنة رئيس مجلس الدولة، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية، وتعمل على تعزيز التواصل والحوار الهادف والبناء بين الشباب، بما يسهم في تفعيل مشاركتهم الايجابية بمسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وخدمة المجتمع، وتقوم أيضا بمهام عديدة لإيصال مقترحات الشباب وطموحاتهم إلى الجهات المعنية بالدولة.

وفي عام ٢٠١١م شهد مجلس عُمان نقلة نوعية من التطوير في ضوء التعديلات التي أجريت على أحكام النظام الأساسي للدولة، وبموجبه توسعت صلاحيات مجلس عُمان في المجالين التشريعي والرقابي، وأصبح رئيس مجلس الشورى ونائبيه يتم انتخابهم من بين الأعضاء، وكذلك بالنسبة لنائبي رئيس مجلس الدولة.

وأسهم مجلس عُمان في إعداد العديد من الدراسات الاقتصادية، والاجتماعية، ومراجعة القوانين والنظم، وتقديم التوصيات والمقترحات في مختلف المسائل التي تخدم المصلحة العليا للوطن، وتهم المجتمع وتهدف إلى تطويره.

يقول جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – حفظه الله ورعاه – بمناسبة الانعقاد السنوي لمجلس عُمان وافتتاح المبنى الجديد لمجلس عُمان (مجلس الشورى ومجلس الدولة) يوم ٢٠١٢/١١/١٢م: «إن تجربة الشورى في عُمان كما أكدنا دائما تجربة ناجحة والحمد لله، جاءت متسقة مع مراحل النهضة، متفقة مع قيم المجتمع ومبادئه، متطلعة إلى بناء الإنسان الواعي لحقوقه وواجباته، المعبر عن آرائه وأفكاره بالكلمة الطيبة والمنطق السليم والحكمة المستندة إلى النظرة الصائبة للأمور.

ولقد أثبت العُمانيون خلال الحقبة المنصرمة أنهم يتمتعون بمستوى جيد من الوعي والثقافة والإدراك والفهم في تعاملهم مع مختلف الآراء والحوارات والنقاشات، التي تنشد مصلحة هذا البلد، ومصلحة أبنائه الأوفياء.

وإننا لعلى يقين من أن هذا الوعي سيزداد، وان هذه الثقافة سوف تنمو وتترسخ من خلال الدور الذي تقومون به أنتم أعضاء مجلس عُمان في مجال تبادل الرأي وتداول الأفكار، وبفضل النهج الحكيم الذي تجلى والذي سوف يستمر بإذن الله في تناولكم لمختلف القضايا بالدرس والتدقيق ولكل الآراء بالتمحيص والتحقيق .

ونحن نأمل أن تشهد قاعات هذا الصرح الكبير الذي افتتحناه باسم الله وعلى بركته طرحا بناء للأمور، ومعالجة حكيمة لها، تظهر من خلالهما لكل من يراقب هذه التجربة في الداخل أو الخارج قدرة العُمانيين الواضحة على المشاركة بالفكر المستنير والرأي الناضج في صنع القرارات، التي تخدم وطنهم وترقى به، وتحقق له مكانة بارزة ومنزلة سامية بين الدول، وليس هذا بعزيز على أبناء أمة يشهد لها ماضيها العريق ويدفعها حاضرها الزاهر إلى التطلع نحو آفاق واسعة من التقدم والتطور».

١٧- **المجالس البلدية**: بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/١١٦ دخلت السلطنة مرحلة جديدة في العمل الديمقراطي، وتوسيع مشاركة المواطنين في مسيرة التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. حيث تقرر تشكيل مجالس للبلدية في جميع محافظات السلطنة، وتضم أعضاء منتخبون يمثلون الولايات التابعة لكل محافظة وفق التقسيم الإداري للسلطنة، ويتحدد عدد أعضاء المجالس البلدية الذين يتم انتخابهم من قبل المواطنين وفق الكثافة السكانية لكل ولاية، بالإضافة إلى أعضاء يمثلون الوزارات الخدمية. وحدد قانون مجالس البلدية صلاحيات واسعة تسهم في رفع مستوى الخدمات في جميع ولايات السلطنة. وقد أجريت أول انتخابات لاختيار أعضاء المجالس البلدية في ٢٢ ديسمبر عام ٢٠١٢م. وبلغ مجموع المترشحين في هذه الانتخابات (١٤٧٥) ، فاز من بينهم (١٩٢) عضواً يمثلون مجالس البلدية في مختلف محافظات السلطنة، بينهم أربع نساء يمثلن ولايات بوشر، العامرات، قريات، والخابورة.

مراحل تطور الانتخابات لمجلس الشورى في سلطنة عُمان[1]

عرفت عُمان الشورى منذ فجر التاريخ، وهو منهج الحياة الاجتماعية لدى الإنسان العُماني، وإحدى القواعد الأساسية للحكم وإدارة المجتمع. وقد تأصل مفهوم الشورى ومكانتها مع دخول أهل عُمان في الإسلام، وشهدت في تطبيقها وممارستها على مدى الحقب المتعاقبة العديد من الصور والأنماط سواء على مستوى القيادة السياسية وما يهم الأمة أو التعامل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وذلك وفقا للتطور التاريخي والاجتماعي ونضوج الفكر الإنساني، وبما يلبي متطلبات المجتمع واحتياجاته عبر مراحل تطوره في شتى مجالات الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ومع بزوغ فجر النهضة المباركة أخذت فلسفة الشورى في السلطنة تنمو وتزدهر مع توجهات الدولة نحو بناء مؤسساتها العصرية، وتدعيم مشاركة المواطنين في تحمل أعباء المسئولية، ومهمة البناء، وتحقيق التنمية الشاملة، ضمن نسيج متكامل لكافة القوى الفاعلة (الحكومة، القطاع الخاص، القطاع الأهلي) . وفي هذا الإطار بدأت الممارسة في تطبيق مبادئ الشورى تأخذ أنماطا متعددة، يأتي على رأسها الجولات السامية لجلالة السلطان المعظم في مختلف ولايات السلطنة ولقاءاته المتكررة مع المواطنين وقيادات المجتمع، بالإضافة إلى العديد من المجالس المتخصصة واللجان التي تضم في عضويتها ممثلين عن المواطنين.

وفي الإطار المؤسسي عملت السلطنة على الأخذ بمبدأ التدرج المنطقي والمدروس في إنشاء المؤسسات التي تعنى بالشورى، وكذلك فيما يتعلق بآليات اختيار أعضاءها، آخذة بالمفيد من أساليب العصر وأدواته في هذا الاتجاه، وبما يتوافق مع قيم المجتمع وعاداته وثوابته الدينية، وينسجم مع تطور التنمية الإنسانية في البلاد، مع الاستفادة من تجارب الآخرين بما يلاءم ويخدم الواقع المعاش ومعطيات العصر ويحافظ على القيم الثابتة للمجتمع . بدأت مرحلتها الأولى بإنشاء مجلس الزراعة والأسماك والصناعة في عام ١٩٧٩م، ثم إنشاء المجلس الاستشاري للدولة في الثامن عشر من أكتوبر من

(١) انظر: كتاب التسويق الانتخابي بوابة النجاح في الانتخابات، للمؤلف.

عـام ١٩٨١م، وقـد أخذت السلطنة في بداية الأمر بآليـة التعيين لعضوية تلك المجالس، مـن أعضاء مختارين يمثلون القطاعين الحكومـي والأهلي، في إطار جهود مشتركة بين القطاعين فيما يتعلق بعملية التشاور وإبداء الرأي في مختلف مجالات التنمية الإنسانية.

وفي مرحلـة جديدة مـن التطوير لهذا النهـج من الممارسـة الديمقراطية تم إنشاء مجلس الشورى العُماني بديلا عن المجلس الاستشاري للدولة وذلك في عام ١٩٩١م، ومع صدور النظام الأساسي للدولة في نوفمبر عام ١٩٩٦م دخلت السلطنة مرحلة أخرى في ممارسة الشورى باستحداث مجلس عُمان، الذي يضم مجلس الشورى ومجلس الدولة. ويتـم تعيين رئيس وأعضاء مجلس الدولة بموجب مرسـوم سلطاني، حيث يختارون من بـين الشخصيات العُمانية ذوي الخـبرة والكفاءة في المجـالات المختلفة، وذلك من بين الفئات التالية: الوزراء ووكلاء الوزارات السابقون ومن في حكمهم. السفراء السابقون. كبـار القضاة السابقون. كبار الضباط المتقاعـدون. والمشهود لهم بالكفاءة والخبرة في مجـالات العلم والأدب والثقافة وأساتذة الجامعات والكليـات والمعاهد العليا. والأعيان ورجال الأعمال. والشخصيات التي أدت خدمات جليلة للوطن. ومن يرى جلالة السلطان المعظم تعيينه عضوا بالمجلس من غير الفئات السابقة.

أمـا مجلس الشورى فقد مر بمراحل متدرجة في البنـاء التنظيمي وفي كيفية اختيار أعضـاءه، وذلك على أسس ثابتة وراسخة، مستمدة مـن واقع وظروف المجتمع العُماني وتراثـه العريق، ومعطيـات العصر ومتطلبـات التنمية، وصولا إلى مرحلـة الانتخابات المباشـرة لكافة أعضـاء المجلس من جانـب المواطنين في الولايات، وفـق قواعد وأسس محـددة ومعلنة، تتمتع فيها المـرأة العُمانية بحق الانتخاب والترشـح على قدم المساواة لعضوية المجلس. وفيما يلي اضاءات مختصرة للتطور التدريجي للعملية الانتخابية :

المرحلـة الأولى : أعلن حضـرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظـه الله ورعـاه - في خطابه السامي بمناسبة العيـد الوطني العشرين المجيد عام ١٩٩٠م عـن إنشاء مجلس للشورى كإطار مؤسسي متطور لممارسة الشورى في السلطنة، وقـد أكدته المراسيم السلطانية السامية بالأرقـام ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧/٩١ بإنشاء مجلس

الشورى، وتحديد صلاحياته واختصاصاته والعضوية فيه ورئيسه ولائحته الداخلية، حيث تمثل فيه جميع ولايات السلطنة دون أن يكون للحكومة أعضاء في هذا المجلس، تقديرا من جلالته للنجاح الذي أحرزته التجربة العُمانية في مجال الشورى، وعملا على تطويرها بما يوفر مزيدا من الفرص أمام المواطنين لمشاركة أوسع في تحمل المسئولية والإسهام في بناء الوطن.

لتدخل مسيرة الشورى بذلك مرحلة جديدة من التطوير، ونقلة نوعية في الممارسة والتطبيق، والتي تأتي كما قال جلالته حفظه الله في خطابه: «انطلاقا من مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء وتأكيدا للمنهج الإسلامي الذي تترسمه البلاد، وتأتي كذلك وفقا لتقاليد راسخة في العمل بروية وتدرج، وبالمستوى الذي يلائم واقع الحياة في بلادنا ويواكب تقدمها المستمر في مختلف المجالات، وذلك مع الانفتاح على تجارب الآخرين بما يثري التجربة العُمانية دون تقليد لمجرد التقليد». وفي إطار التأسيس والتكوين لهذه المرحلة الجديدة لمسيرة الشورى كانت البداية للتجربة الانتخابية في سلطنة عُمان وفقا لمفهومها المعاصر، وهي خضعت لقاعدة التوسع التدريجي والمدروس ضمن نهج أخذت به السلطنة على مسار نهضتها الحديثة لتحقيق التنمية الإنسانية.

ففي الفترة الأولى لانتخابات مجلس الشورى عام (١٩٩١ – ١٩٩٤) اقتصرت الهيئة الانتخابية في كل ولاية من ولايات السلطنة على فئة الشيوخ والوجهاء والأعيان وذوي الرأي، والتي لم تتجاوز مائة نسمة في كل ولاية، وبمجموع يصل إلى ٥٩٠٠ مواطن من الذكور على مستوى السلطنة، تم دعوتهم من قبل والي كل ولاية لاختيار ثلاثة مرشحين من أبناء الولاية ممن تتوافر فيهم الشروط ويحصلوا على أعلى الأصوات، ومن ثم ترفع أسماؤهم إلى الحكومة لاختيار أحدهم لعضوية مجلس الشورى، وقد تم تسمية الأعضاء المختارين بموجب مرسوم سلطاني، وبما مجموعه ٥٩ عضوا يمثلون ٥٩ ولاية.

وقد ساعدت تلك المرحلة على ترسيخ مفهوم العملية الانتخابية لدى أفراد المجتمع، حيث تولت الهيئة الانتخابية تشكيل فريق عمل من بين أعضائها يتولى عملية الإشراف على سير الانتخابات وفرز الأصوات وإعلان النتائج ضمن جلسة عقدت بمكتب الوالي

سادها جو من التفاهم والتعاون والحرص على نجاح هذه التجربة، والتي اتسمت منذ مراحلها الأولى بالنزاهة والهدوء، والمنافسة الشريفة وتغليب المصلحة العامة، بالإضافة إلى حياد الحكومة وعدم تدخلها في العملية الانتخابية، حيث يقتصر دورها على التنظيم والإشراف.

المرحلة الثانية : شهدت الانتخابات للفترة الثانية لمجلس الشورى، والتي أقيمت في جميع ولايات السلطنة خلال شهري يوليو وأغسطس عام ١٩٩٤م تطورا جديدا، حيث على ضوء نتائج ومعطيات أول تعداد عام للسكان في السلطنة أقيم عام ١٩٩٣م، وبهدف تمثيل عادل للمواطنين في مجلس الشورى، ولتحقيق التوازن المطلوب في تمثيل الولايات، فقد تم زيادة عدد ممثلي ولايات السلطنة في المجلس من ٥٩ إلى ٨٠ عضوا، بحيث يمثل كل ولاية يصل عدد سكانها إلى ٣٠ ألف نسمة فأكثر بعضوين في المجلس، والتي وصل عددها خلال تلك الفترة ٢١ ولاية من بين ٥٩ ولاية اجمالي عدد ولايات السلطنة خلال ذلك العام، أما الولايات التي يقل سكانها عن ٣٠ ألف نسمة استمر تمثيلها بعضو واحد وعددها ٣٨ ولاية، وتصدر وزارة الداخلية بيان خاص بتصنيف الولايات التي يمثلها عضو أو عضوان في مجلس الشورى لكل فترة انتخابية وفقا لعدد السكان لكل ولاية.

كما تم توسعة الهيئة الانتخابية كما ونوعا في انتخابات الفترة الثانية، بحيث يكون عدد المشاركين في جلسة الترشيحات لا يقل عن١٠٠ شخص إلى ٢٠٠ شخص، وصل في بعض الولايات ذات الكثافة السكانية إلى أكثر من ٣٠٠ شخص، وضمت الهيئة الانتخابية بالإضافة إلى فئات الشيوخ والأعيان وذوي الرأي كما كانت عليه في الفترة الأولى فئات المثقفين والأدباء والتجار ورجال الأعمال.

وقد اتسمت الفترة الثانية لانتخابات مجلس الشورى السماح للمرأة ولأول مرة في تاريخ السلطنة ومنطقة الخليج العربية بالمشاركة في الترشح والترشيح لعضوية مجلس الشورى، وقد اقتصر ذلك كمرحلة أولى على ولايات محافظة مسقط (مسقط، مطرح، بوشر، السيب، العامرات، قريات)، وقد لاقت هذه الخطوة ارتياح ودعم المواطنين لما للمرأة من مكانة لدى أفراد المجتمع، ولدورها الرائد ومشاركتها الفاعلة في مسيرة

التنمية في شتى مجالات الحياة، الذي أدى إلى توسيع مشاركة المرأة في انتخابات الفترة الثالثة لتشمل كافة ولايات السلطنة، وقد أثبتت المرأة العُمانية قدراتها لهذه الثقة الكريمة بتمكنها من الفوز بمقعدين في المجلس لفترته الثانية، الأولى ممثلة لولاية مسقط ، والثانية ممثلة لولاية السيب.

واقتضت معطيات الفترة الثانية لانتخابات مجلس الشورى (١٩٩٤م - ١٩٩٧م) بان تقوم الهيئة الانتخابية بترشيح أربعة أشخاص في كل ولاية يتم تمثيلها بعضوين في المجلس، تتولى الحكومة تسمية عضوين من بينهم، فيما تقوم الولاية التي يمثلها عضو واحد بترشيح شخصين، يتم تسمية أحدهم لعضوية المجلس من قبل الحكومة، ويصدر بتسمية الأعضاء المختارين لعضوية المجلس مرسوم سلطاني . وهذه المرحلة من التدرج المدروس للانتخابات أعطت دلالات ومؤشرات واضحة لنضوج تجربة الانتخابات، وخبرة متراكمة في الإعداد والتنظيم لعملية الترشيح والاختيار، كما أسهمت في ترسيخ مفهوم الانتخابات لدى أفراد المجتمع، وأبرزت ملامح جديدة للتطوير.

المرحلة الثالثة : تمثل انتخابات الفترة الثالثة لمجلس الشورى نقلة نوعية متزامنة بذلك مع صدور النظام الاساسي للدولة بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ والذي نص على إنشاء مجلس عُمان بجناحيه مجلس الدولة ومجلس الشورى، وقد اتسمت هذه النقلة النوعية بعدة إجراءات تنظيمية للانتخابات، سواء من حيث عملية الإعداد والتنظيم أو من حيث توسعة قاعدة المشاركة في العملية الانتخابية. فأما على مستوى التنظيم فبعد ما كانت العملية الانتخابية تتولاها لجنة يتم تشكيلها يوم التصويت بتوافق من قبل الهيئة الانتخابية تتولى عملية فرز الأصوات وإعلان النتائج في ذلك اليوم وفق إجراءات عرفية توافقية، أصبحت في انتخابات الفترة الثالثة أكثر تنظيما ودقة من ذي قبل، ومن أجل ذلك صدرت اللائحة التنظيمية لترشيحات مجلس الشورى لفترته الثالثة (١٩٩٧ — ٢٠٠٠) بموجب قرار من وزير الداخلية رقم ٩٧/١٢٨.

واتخذت وزارة الداخلية ـ لكونها معنية بتنظيم وتنفيذ انتخابات مجلس الشورى ـ عدة إجراءات تنظيمية واضحة لإجراءات الترشيح وشروطه وإعلان نتائج الترشيحات، وعلى

ضوئها تم تشكيل لجنة رئيسية للترشيحات بموجب قرار من وزير الداخلية، بالإضافة إلى تشكيل لجان للانتخابات في كل ولاية برئاسة والي الولاية تتولى مهام الإشراف على سير عملية الترشيحات في الولايات، وتضم في عضويتها قاضي الولاية أو أحد أعضاء الادعاء العام وعدد من رؤساء المصالح الحكومية بالولاية، ويشترط في أعضاء اللجنة أن يكونوا من غير المنتمين للولاية، ويقوم الوالي بحكم رئاسته للجنة الترشيحات في الولاية بتشكيل لجان فرعية للتنظيم، والتصويت، وفرز الأصوات، حيث يتولى قاضي الولاية أو عضو الادعاء العام - عضو لجنة الانتخابات - رئاسة لجنة فرز الأصوات، وقد أقيمت الانتخابات في جميع ولايات السلطنة في يوم واحد وبساعات محددة (الخميس ١٦/١٠/١٩٩٧م) وذلك خلافا للانتخابات السابقة للفترتين الأولى والثانية .

وأما فيما يتعلق بالهيئة الانتخابية فقد تم توسيع قاعدة عدد المدعوّين للمشاركة في الترشيح ممن أكمل واحدا وعشرين عاما من عمره، من بين فئات الشيوخ والرشداء والأعيان والوجهاء، والتجار ورجال الأعمال الذين لهم دور بارز في ولاياتهم، والمثقفين بمن فيهم الخريجون، وذلك في ضوء نسبة من عدد السكان وفق الكثافة السكانية، وبما يعادل واحد لكل ٣٥ مواطنا، بحيث لا يقل عن ٢٥٠ مدعو لأقل ولاية كثافة بالسكان، ولا يزيد عن ثلاثة آلاف مدعو في أكبر الولايات كثافة بالسكان، كما تم خلال الفترة الثالثة لانتخابات مجلس الشورى توسيع مشاركة المرأة لتشمل كل ولايات السلطنة بعد ما كانت مقتصرة على ولايات محافظة مسقط في الفترة الثانية، واتسمت بنجاح تلك التجربة ومثلت سابقة على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد حددت عدد الدعوات التي تم توجيهها للمرأة بما نسبته ما بين ١٠٪ إلى ١٥٪ من إجمالي عدد الهيئة الانتخابية للفترة الثالثة. كما تقرر تحديد العضوية لفترة واحدة إضافية، بهدف إتاحة فرص التمثيل في عضوية مجلس الشورى لعدد أكبر من المواطنين .

وقد بلغ عدد المترشحين للفترة الثالثة ٧٣٦ مترشح من بينهم ٢٧ امرأة، فيما بلغ عدد المدعوّين للإدلاء بأصواتهم في مختلف ولايات السلطنة نحو ٥١ ألف مدعو، ساهموا في اختيار ١٦٤ مترشح، وتم اختيار ٨٢ عضوا منهم لعضوية المجلس، وهم ممن

حصل على أعلى الأصوات، وقد صدر بتسميتهم مرسوم سلطاني يمثلون ٥٩ ولاية، من بينها ٢٣ ولاية يمثل كل منها عضوين في المجلس لكون تعدادها السكاني يصل إلى ٣٠ ألف نسمة فأكثر، ٣٦ ولاية يمثل كل منها عضو واحد لكون عدد سكانها يقل عن ٣٠ ألف نسمة، كما استطاعت المرأة في مواصلة المحافظة على ثقة الناخبين بمقعدين في عضوية المجلس لهذه الفترة، حيث تم إعادة ترشيح مرشحتي ولايتي مسقط والسيب. وقد أفرزت المرحلة الثالثة لانتخابات مجلس الشورى مؤشرات جديدة للنجاح المتنامي لهذه التجربة العُمانية الخالصة.

المرحلة الرابعة: بعد صدور المرسوم السلطاني السامي رقم ٢٠٠٠/٣٥ الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٦م بتعديل بعض أحكام نظام مجلس الدولة والشورى الذي تضمنه المرسوم السلطاني رقم ٩٧/٨٦ الخاص بمجلس عُمان، وفي ضوء اللائحة التنظيمية لانتخابات مجلس الشورى الصادرة بموجب قرار معالي السيد وزير الداخلية رقم ٢٠٠٠/٥٢ بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٢م، التي حددت الجوانب الإجرائية والتنظيمية لانتخابات مجلس الشورى، شهدت انتخابات مجلس الشورى للفترة الرابعة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٣) نقلة جديدة من التطوير في توسيع قاعدة المشاركة للمواطنين في اختيار أعضاء مجلس الشورى من خلال انتخابات مباشرة، خلافا للقاعدة في الانتخابات السابقة بان تقوم الهيئة الانتخابية بترشيح أربعة أشخاص في الولاية التي يمثلها عضوين في المجلس، وترشيح شخصين في الولاية التي يمثلها عضو واحد، ومن ثم يتم تسمية أعضاء المجلس من بينهم بموجب مرسوم سلطاني.

فقد أصبح المعيار الوحيد للفوز بعضوية مجلس الشورى في فترته الرابعة تحددها أصوات الناخبين، بحيث تقوم كل ولاية بانتخاب اثنين من مترشحيها إذا كان عدد سكانها ثلاثين ألف نسمة فأكثر، وتقوم كل ولاية بانتخاب واحد من مترشحيها إذا كان عدد سكانها أقل من ثلاثين ألف نسمة، ويعلن وزير الداخلية نتائج الانتخابات، ويكون من حصلوا على أكبر عدد من الأصوات ممثلين لولاياتهم في مجلس الشورى، كما يصدر بتصنيف الولايات وفقا لعدد سكانها بيان من وزير الداخلية بالتنسيق مع الجهات المعنية.

وتنفيذا لذلك شهدت ترشيحات الفترة الرابعة التي جرت في ١٤/٩/٢٠٠٠م إقبالا كبيرا من الفئات والعناصر الفاعلة في المجتمع لاختيار الشخص المناسب لتمثيلهم في مجلس الشورى، مدركين قيمة هذه الثقة، والمسؤولية الوطنية تجاه المشاركة في بناء الوطن، حيث شارك في الاقتراع (١١٤,٥٦٧) مواطناً. بنسبة ٦٥٪ من القاعدة الكلية للناخبين، التي تألفت من ١٧٥ ألف مواطن ومواطنة يمثلون ما نسبته ٢٥٪ من إجمالي عدد السكان العُمانيين ممن بلغوا سن الحادية والعشرين من عمرهم وقت إجراء هذه الانتخابات.

كما ارتفعت مشاركة المرأة لتصل إلى ٣٠٪ من مجموع المدعوين للترشيح واختيار ممثلي الولايات، أي بزيادة ثلاثة أمثال الذي شاركت به في الانتخابات السابقة. وقد تنافس في الانتخابات ٥٤٠ مرشح بينهم ٢١ امرأة على ٨٣ مقعدا. حيث فازت منهم امرأتان بعضوية المجلس للفترة الرابعة، الأولى ممثلة لولاية مسقط والثانية ممثلة لولاية بوشر. وقد أسهمت التطورات الجديدة والممارسة العملية والمشاركة الفاعلة في الانتخابات للفترة الرابعة في إحداث قناعات وتوجهات مستقبلية لتوسعة نطاق الانتخابات للوصول بها إلى مرحلة الانتخابات العامة الحرة المباشرة.

المرحلة الخامسة : تعتبر انتخابات مجلس الشورى لفترته الخامسة (٢٠٠٣ – ٢٠٠٧) نقلة هامة ونوعية، وتمثل مرحلة فارقة في تطور مسيرة الشورى العُمانية. ففي أواخر شهر نوفمبر عام ٢٠٠٢م صدرت الأوامر السامية لجلالة السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - بتوسيع وتعميم نطاق حق المشاركة في الانتخابات لتشمل جميع المواطنين (رجالا ونساء) ممن أكمل سن الحادية والعشرين من عمره في اليوم الأول لشهر يناير من سنة الانتخاب وتتوافر فيهم الشروط القانونية، دون أن تحدد لذلك نسبة معينة من بين أبناء كل ولاية على النحو الذي تمت على أساسه الانتخابات في الفترات السابقة، كما تميزت هذه المرحلة بزيادة مدة عضوية المجلس إلى أربع سنوات بدلا من ثلاث سنوات، تبدأ اعتبارا من تاريخ إعلان النتائج النهائية للانتخابات، وتنتهي بنهاية شهر سبتمبر الذي يسبق الفترة الجديدة للمجلس ما لم تزل قبل ذلك لأي سبب قانوني من أسباب زوال صفة العضوية .

كمـا تم فتح المجال لتجديـد العضوية لمدد أخرى مماثلة دونمـا تقييد كما كان عليه في الفـترات السابقـة، والتـي اقتصرت علـى تجديد العضويـة لفترة واحـدة إضافية، طالمـا حظي المترشح بثقة المواطنـين وانتخابهم له لتمثيلهم في عضوية مجلس الشورى، بالإضافـة إلى ذلك تم رفع مستوى الإشراف القضائـي على العملية الانتخابية، وقامت وزارة الداخليـة بإنشـاء سجل انتخابي للناخبـين تقيد فيه أسمـاء الناخبين وبياناتهم الانتخابيـة، حيـث يستوجب أن يكون اسم الناخب مقيـدا في السجل الانتخابي ليحق له المشاركة في الانتخابات، وتم صرف بطاقات انتخابية لكل ناخب.

وفي ضـوء هـذه التعديلات زادت قاعـدة الناخبين لمن لهم حـق التصويت والاقتراع لتصـل إلى ٨٢٢ ألـف مواطـن ومواطنة في انتخابـات ٢٠٠٣م، وقد بلغ عـدد الناخبين المسجلين نحو ٢٦٢,٠٠٠ ناخب على مستوى السلطنة منهم ١٠٠ ألف من النساء،أي ما يعادل ٣٨٪ تقريبا من إجمالي عدد الناخبين المسجلين، شارك منهم ما نسبته ٧٤,٩٪، ودخل المنافسة على عضوية المجلس في هذه الفترة ٥٠٦ من المرشحين بينهم ١٥ امرأة، نجحـت اثنتان منهـن في هذه الانتخابات عن ولايتي مسقـط وبوشر بمحافظة مسقط، بالإضافة إلى ٨١ عضوا من الرجال، ليتشكل المجلس في فترته الخامسة من ٨٣ عضوا .

وتم اختيـار أعضـاء المجلـس من خـلال انتخابات عامـة حرة مباشـرة وعن طريق الاقـتراع السري، وأجريت الانتخابـات على درجة واحدة، وفقا لمبـدأ الأغلبية النسبية (الحاصل على أعلى الأصوات) دون اشتراط أغلبية محددة، وفي حالة تساوي الأصوات تجرى القرعة بين المتساوين، وفي حالة خلو مكان أحد الأعضاء قبل انتهاء مدة المجلس لا يتطلب إجراء انتخابات تكميلية، وإنما يحل خلفا له ليستكمل هذه المدة مترشح الولاية الـذي تلاه في عدد الأصـوات. وقد سبقت الانتخابات للفـترة الخامسة جهودا إعلامية كبـيرة في التوعية بأهميـة التسجيل في السجـل الانتخابي الذي تم إنشـاؤه بمقر وزارة الداخلية، وحث المواطنين على المشاركة في هذا الحدث الوطني، حيث شكلت لجان لهذا الغرض التقت مع المواطنين في مختلف ولايات السلطنة، بالإضافة إلى الجهود الكبيرة التي قامت بها وسائل الإعلام المختلفة في هذا الخصوص .

وأجريت انتخابات مجلس الشورى للفترة الخامسة بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٤م، كما تم إتاحة المجال أمام المواطنين المقيمين في الخارج للمشاركة في العملية الانتخابية، في ظل استعدادات تنظيمية وإجرائية غير مسبوقة بينتها اللائحة التنظيمية الجديدة للانتخابات التي صدرت بموجب قرار معالي وزير الداخلية رقم ٢٠٠٣/٢٦ وتعديلاته، والتي حلت محل اللائحة التنظيمية لانتخابات مجلس الشورى الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٠٠٠/٥٢، كما تم استخراج بطاقة انتخابية لكل ناخب مسجل في السجل الانتخابي، وتم فرز الاصوات (آليا) عن طريق الحاسب الآلي. وقد اتسمت اللائحة التنظيمية بالمرونة، حيث خضعت لإجراء العديد من التعديلات حسب ما تقتضيه ظروف التغيير والتطوير للعملية الانتخابية التي أخذت مبدأ التدرج المستمر.

المرحلة السادسة : تواصلت مسيرة تجربة الانتخابات لعضوية مجلس الشورى في النمو والتطور، في ظل وعي متنامي للمجتمع بأهمية المشاركة في هذا الواجب الوطني. وتأكيدا لهذا التوجه زاد الإقبال على التسجيل في السجل الانتخابي والمشاركة الجادة والفاعلة في الانتخابات، فقد بلغ عدد المقيدين بالسجل الانتخابي للفترة السادسة (٢٠٠٧ – ٢٠١١) نحو ٣٨٤,٨٨٥ ناخباً وناخبة مقارنة بنحو ٢٦٢ ألف ناخبة وناخب في انتخابات الفترة الخامسة للمجلس، أي بمعدل زيادة في القيد والتسجيل وصلت إلى ٥٠٪ تقريبا، حيث بلغت نسبة الناخبين ٦٠,٧٪ ، ونسبة الناخبات ٣٩,٣٪ من إجمالي المقيدين. وشارك فعليا في الانتخابات والتصويت التي أجريت يوم ٢٠٠٧/١٠/٢٧م ٢٤٣,٠٠٠ ناخبة وناخب، أي ما نسبته نحو ٦٣٪ من إجمالي العدد الكلي للمقيدين في السجل الانتخابي. فيما بلغ عدد مراكز الانتخاب (١٠٢) مركز في مختلف ولايات السلطنة، (١١) مركزاً في سفارات السلطنة، شملت كل من المملكة العربية السعودية، دولة الامارات العربية المتحدة (ابوظبي ، وقنصلية السلطنة في دبي) ، دولة قطر، دولة الكويت، مملكة البحرين، جمهورية مصر العربية، الجمهورية التونسية، الجمهورية اليمنية، وماليزيا. وذلك بهدف تمكين المواطنين المقيمين فيها للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات.

وقد تقدم للترشح لعضوية مجلس الشورى في فترته السادسة وتنافس على مقاعده الأربعة والثمانين (٦٣١) مرشح بينهم (٢١) امرأة يمثلن ما نسبته ٣,٣٪ من إجمالي عدد المتقدمين للترشح، وتركزت أغلب هؤلاء المرشحات في ولايات محافظة مسقط ومنطقة الباطنة[1]. وقد بلغ عدد الولايات التي يحق لها عضوان في مجلس الشورى ٢٣ ولاية، لكون عدد سكان كل منها ٣٠ ألف نسمة فأكثر، بينما الولايات التي يحق لها عضو واحد ٣٨ ولاية لكون عدد السكان في كل منها يقل عن ٣٠ ألف نسمة.

كما تم خلال انتخابات الفترة السادسة اعتماد البطاقة الشخصية كبطاقة يمكن التعرف من خلالها على الناخب في يوم التصويت أو جواز السفر المقروء آليا في ضوء بيانات السجل الانتخابي التي سبق أدخالها في الفترة الخامسة، واستمر أيضا استخدام الحبر السري في إثبات العملية الانتخابية، كما تم استخدام الفرز الآلي للأصوات، وقد مكنت هذه التقنية في إمكانية إطلاع ومتابعة المترشحين لعملية الفرز الآلي مباشرة وقت إجرائها، وذلك من خلال شاشات عرض وضعت بمكاتب أصحاب السعادة الولاة لنقل العملية مباشرة من أجهزة الفرز الآلي.

بالإضافة الى ذلك تم تطوير عملية الاشراف القضائي على العملية الانتخابية بضم كل من المدعي العام ورئيس محكمة القضاء الاداري وأحد نواب رئيس المحكمة العليا كأعضاء في اللجنة الرئيسية للانتخابات، وتفعيل دور الاعلام من خلال رفع مستوى تمثيل هذا الجانب في اللجنة الرئيسية للانتخابات بضم سعادة وكيل وزارة الاعلام وتشكيل لجنة اعلامية للانتخابات. تم أيضا السماح للمترشحين بالدعاية الإعلانية وفق ضوابط حددتها اللائحة التنظيمية لانتخابات مجلس الشورى، كما تم استحداث موقع خاص للانتخابات على شبكة المعلومات العالمية تم فيه عرض أسماء الناخبين والمترشحين ومراكز الانتخابات واللوائح المنظمة لهذه العملية.

المرحلة السابعة: تدخل سلطنة عُمان بعد نهضة شاملة لمختلف مجالات الحياة نقلة نوعية في ممارسة العملية الديمقراطية للفترة السابعة (٢٠١١-٢٠١٥) سواء كان ذلك على مستوى آداء مجلس عُمان (مجلس الشورى، مجلس الدولة) وتوسعة الصلاحيات

(١) انظر موقع مجلس الشورى الالكتروني.

التشريعية والرقابية، والذي أكد عليه المرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/٣٩، والتعديلات التي أجريت على أحكام النظام الأساسي للدولة بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/٩٩، أو من حيث تطوير آليات وإجراءات انتخابات مجلس الشورى، والذي تم بموجب تعديل بعض أحكام اللائحة التنظيمية لانتخابات مجلس الشورى الصادرة بموجب قرار معالي وزير الداخلية رقم ٢٠١٠/١٨٠.

وفي هذا الإطار فقد تم اعتماد تطبيق وتثبيت النظام الالكتروني في البطاقة الشخصية للناخبين، واستخدام وسائل التقنية الحديثة في عملية فرز الأصوات، مما ساهم في سرعة ودقة تنفيذ العملية الانتخابية، كما تطورت أساليب وطرائق الدعاية الانتخابية للمترشحين. والسلطنة بذلك تعد من أوائل الدول العربية التي عملت على تفعيل الإدارة الالكترونية في عملية الانتخابات لمجلس الشورى.

وقد شهدت انتخابات المرحلة السابعة إقبال كبير سواء من حيث عدد الناخبين ونوعية المترشحين، أو توجهات الناخبين في اختيار الأعضاء، بما يتناسب ومع متطلبات هذه المرحلة التي تشهد الكثير من التطوير النوعي للعملية الديمقراطية، والتغيير والإصلاح السياسي والإداري في كثير من مؤسسات الدولة والمجتمع. بالإضافة إلى منح وتوسيع المزيد من الصلاحيات التشريعية والرقابية لمجلس عُمان، واختيار عدد من اعضاء مجلس الشورى لتحمل حقائب وزارية، وانتخاب رئيس مجلس الشورى ونائبيه من بين أعضاء المجلس بدلاً ما كان رئيس المجلس يعين من قبل الحكومة في الفترات السابقة.

ويأتي هذا التطور منسجما مع مطالب المجتمع وزيادة الوعي والثقافة الانتخابية بين أفراده، وفي ظل قيادة واعية وحكيمة ونظرة ثاقبة لجلالة السلطان المعظم، الذي أكد منذ انطلاقة النهضة المباركة على أن تكون لعُمان تجربتها الخاصة في ميدان العمل الديمقراطي، ومشاركة المواطنين في صنع القرارات الوطنية، والتي تم بناؤها لبنة لبنة، على أسس ثابتة وراسخة من واقع الحياة العُمانية ومعطيات العصر الذي نعيشه.

وقد أجريت انتخابات مجلس الشورى للفترة السابعة يوم ٢٠١١/١٠/١٥م، وبلغت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات ٧٦٪ من بين ٥١٨,١٠١ ناخب وناخبة

مسجلين في السجل الانتخابي، فيما بلغت مشاركة النساء ما نسبته ٤٠٪ من عدد المصوتين في الانتخابات.

وبلغ عدد المترشحين ١١٢٣ بينهم ٧٧ امرأة، فاز من بينهم ٨٤ عضوا يمثلون ولايات السلطنة، واستطاعت امرأة واحدة بالفوز بمقعد واحد في هذه الانتخابات، وهي ممثلة ولاية السيب إحدى ولايات محافظة مسقط.

كما بلغ عدد المراكز الانتخابية في انتخابات مجلس الشورى للفترة السابعة ١٠٥ مراكز اقتراع، تتوزع في مختلف ولايات السلطنة، البالغ عددها ٦١ ولاية، بالإضافة إلى عدد من المراكز الانتخابية في سفارات السلطنة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، والتي اتاحت للعُمانيين المقيمين في تلك الدول فرصة المشاركة في الانتخابات.

والمتمعن والقارئ لنتائج وتطور العملية الانتخابية بسماتها المشرقة، وتجاوب المواطنين مع أهدافها عبر مراحلها المختلفة وتدرجها المنطقي، وما حققته من إنجازات ليجد أن هذه العملية تسير في مسارها الصحيح نحو التطوير، وقد أعطت مؤشرات هامة لرقي الفكر العُماني تجاه الأخذ بمبادئ الشورى وفق ما جاءت به الشريعة الإسلامية الغراء، وبما يتفق مع خصوصية المجتمع العُماني ومعطيات عصره، مؤكدة تلك المؤشرات للنظرة الثاقبة لقائد البلاد المفدى تجاه تعميق وتعزيز روح التعاون والتفاعل بين الحكومة والمواطنين، والذي عمل باستمرار على إكساب حق المشاركة الفعلية للمواطنين في خدمة وطنهم ومجتمعهم، وتدعيم تجربة الشورى وتمكين المجلس من أداء دوره في مسيرة التنمية الإنسانية الشاملة.

هذا وسوف تشهد المرحلة القادمة لانتخابات مجلس الشورى تطوراً جديداً إن شاء الله وفق التعديلات التي أجريت على النظام الأساسي للدولة، بحيث تتولى الإشراف على انتخابات مجلس الشورى والفصل في الطعون الانتخابية لجنة عليا تتمتع بالاستقلال والحيدة برئاسة أحد نواب رئيس المحكمة العليا، ويعد ذلك نقلة نوعية جديدة في مجال الإشراف على الانتخابات وتنظيمها بحيادية تامة، وتحت إشراف قضائي كامل، وبموجب قانون انتخاب عصري متكامل.

اهتمامات سلطنة عُمان بالإدارة الالكترونية وتقنية المعلومات

اهتمت سلطنة عُمان منذ انطلاقة النهضة المباركة عام ١٩٧٠م بالتعليم بمختلف مستوياته وأنواعه، لكونه محورا أساسي للتنمية البشرية، ولهذا شهد قطاع التعليم عبر مراحل خطط التنمية المتلاحقة نقلة كمية ونوعية بشكل يجعله متمشيا مع متطلبات العصر، وتطلعات المستقبل واحتياجات التنمية الشاملة والمستدامة في البلاد.

وقد أسهمت مخرجات التعليم في بناء الوطن وتقدمه في شتى المجالات. ونتيجة لهذا التطور الذي شهده قطاع التعليم الذي ساعد في تدفق الموارد البشرية المؤهلة إلى سوق العمل، ولاهتمامات الدولة منذ بداية النهضة المباركة بتطوير تقنية الاتصالات وخدماتها المختلفة، استطاعت السلطنة تحقيق العديد من الإنجازات والتقدم في مجال تطبيق الإدارة الالكترونية وتقنية المعلومات. وقد أسهمت اللجنة الوطنية لتقنية المعلومات التي تم تشكيلها عام ١٩٩٨م ضمن إطار الخطة الخمسية السادسة وأهدافها المرتبطة بتطوير قطاع تقنية المعلومات في وضع سياسة وطنية للمعلومات وتقنياتها واستراتيجية تنفيذها، بما يمكن السلطنة من الاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة.

وضمن هذا التوجه شرعت السلطنة في بناء وتطوير شبكات الاتصالات، وتعزيز البنية التحتية لأنظمة المعلومات وتكاملها، ووضع الاستراتيجيات المتعلقة بأمن المعلومات واستمرار الأعمال، وإصدار التشريعات الخاصة لتقنين وتنظيم وحماية المعاملات الالكترونية - وتجسد ذلك في إصدار قانون التعاملات الالكترونية، وإصدار قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وقانون تنظيم الاتصالات - والعمل على نشر الثقافة الالكترونية بين أفراد المجتمع وتقديم التسهيلات اللازمة لذلك.

وفي هذا الإطار أيضا اعتمدت السلطنة في استراتيجيتها التنموية الثانية طويلة المدى (١٩٩٦ ــ ٢٠٢٠) رؤيتها المستقبلية تجاه تنمية الموارد البشرية وتأهيل القوى العاملة الوطنية، وتم التركيز على تكوين موارد بشرية عُمانية متطورة ذات قدرات ومهارات تستطيع مواكبة التطور التقني والتكنولوجي وإدارة التغيرات التي تحدث فيه بكفاءة عالية، وكذلك مواجهة الظروف المحلية والعالمية المتغيرة باستمرار، وبما يضمن المحافظة على العادات والتقاليد العُمانية.

ولهـذا وضعـت السلطنـة استراتيجية وطنيـة لتقنيـة المعلومات والاتصـالات، وفق منهجيـة موحدة تعاونية متكاملة لبناء مجتمع عُمـان الرقمي ولتوفير خدمات الحكومة الالكترونية لكافـة القطاعات بالسلطنة، وإرساء الدعائـم الأساسية لاقتصاد المعرفة، بهـدف تعزيـز إنتاجية الاقتصـاد العُماني، وقدرتـه التنافسية بما يكفل تسريع النمو الاقتصادي وتحسين نوعية حياة المواطنين.

واستنـادا للرؤية المستقبلية للاقتصاد العُماني (عُمان ٢٠٢٠) تم إنشاء هيئة تقنية المعلومـات بموجب المرسـوم السلطاني رقـم ٢٠٠٦/٥٢، وهي ذات كيـان مستقل تتمتع بالشخصيـة الاعتباريـة والاستقـلال الإداري والمـالي، وهي الجهة المسئولـة عن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمجتمع عُمـان الرقمي والحكومة الالكترونية، والتي تم اعتمادها بتاريـخ ٢٠٠٢/١١/٣٠م، وتقوم الهيئة بتنفيـذ مشاريع البنية الأساسية والإشراف على جميع المشاريع ذات العلاقة بعُمان الرقمية، وتعمل بالتنسيق مع جميع الفئات الرئيسية لعُمان الرقميـة (والتي تتمثل في: الوحدات الحكومية، وقطاع الأعمال، والأفراد) على تنفيذ مجموعة من المشاريع والآليات الهادفة إلى رفع مستوى وكفاءة وفعالية الخدمات الحكومية، وتعزيز قطاع الأعمال، وتزويد المواطنين بالمهارات والمعرفة اللازمة للتفاعل مـع الخدمات الالكترونية من خلال العديد من الـدورات التدريبية والندوات التعريفية عبر مراكز المجتمع المعرفية التي تنفذها الهيئة في مختلف محافظات وولايات السلطنة، بحيـث ينساب الاتصال وتتدفـق المعلومات وتتوفر الخدمات ويتعـزز التواصل بين هذه الفئـات عـبر الوسائـط الالكترونية بجـودة وسرعة فائقـة، وتلبي احتياجـات المجتمع وتطلعاته المستقبلية، وتوجهات السلطنة نحو اقتصاد مستدام مبني على المعرفة.

كمـا تسهم الهيئة في تقديم الخدمات الاستشاريـة وغيرها لوحدات الجهاز الإداري للدولة في مجال تقنية المعلومات، وتعمل الهيئة على تنفيذ مشروع تدريب وتأهيل موظفي الخدمة المدنية في مجال تقنية المعلومات، والعمل على ربط المؤسسات الحكومية بشبكة معلوماتيـة آمنة من خلال البوابة الرسمية للخدمات الحكومية الالكترونية، التي تسهم في تيسير تقديم الخدمات الحكومية بواسطة التقنية الحديثة.

كمـا تعمل الشبكة الحكومية الموحـدة في ربط المواقع الحكومية ببعضها البعض، ويعمل مركـز البيانـات الوطني على حفظ البيانـات الوطنية للمؤسسـات الحكومية، وتتيح بوابة الدفع الالكتروني للأفراد والمؤسسات سداد الرسوم والتعاملات المالية عبر الشبكة العالمية بتكامـل وأمـان كبير. وتسهم الهيئـة أيضا من خـلال واحة المعرفة مسقـط بتوفير البيئة الملائمـة لنمـو الأعمال التجارية المبنيـة والمعتمدة على تقنية المعلومـات والاتصال وتوفير البنيـة الاساسيـة الضرورية لنجاحها، بالإضافة إلى ذلك تقـوم الهيئة بالعديد من المهام الأخرى والتي تصب في مجملها إلى تحقيق مجتمع عُمان الرقمي والحكومة الالكترونية.

وترسيخا لهذا المفهوم وتأكيدا عليه تم الإعلان في عام ٢٠١٠م عن تخصيص جائزة حظيت بالموافقة السامية لجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ بمسمى جائزة السلطان قابوس للإجادة في مجال الخدمات الحكومية الالكترونية لتكون حافـزا للتطوير والتجويد في تطبيق التقنية الرقمية وتقديم خدمات حكومية الكترونية، تتسم بالجودة العالية والكفاءة، وتسهم في تحويل السلطنة إلى مجتمع معرفي قائم على تقنية المعلومات والاتصالات الحديثة.

وقد عملت العديد من الوزارات والوحدات الحكومية الرائدة في السلطنة على تطبيق الإدارة الالكترونيـة، فأصبحـت الكثير من الخدمات الحكومية يتـم تقديمها عن طريق التقنيـة الحديثة، مما أسهمت في تبسيط الكثير من الإجراءات وتقليل تكلفتها، وتحقيق السرعة في الإنجاز والجودة في الأداء.

وحققـت السلطنة في هـذا الإطار تقدما دوليـا، حيث حصل مشـروع السجل المدني التابـع لشرطة عُمان السلطانية على شهادة امتياز الأمم المتحدة التقديرية لعام ٢٠٠٩م كونه أحد أفضل عشرة مشاريع على المستوى العالمي.

كمـا استطاع مشـروع شؤون البـلاط السلطاني خـلال عام ٢٠٠٩م الفـوز بجائزة قمـة مجتمـع المعلومات كأحـد أفضل خمس ممارسـات على المستـوى العالمي تحت فئة الحكومـة الالكترونية عن طريق مشروع التوظيف بواسطة الرسائل النصية، وفاز نفس

المشــروع بالجائــزة العربية للمحتوى الالكتروني ٢٠٠٩م عن فئــة الحكومة الالكترونية. كمــا استطاع مشروع بوابة التبرعــات الالكترونية الخاص بهيئة تقنيــة المعلومات الفوز بالجائــزة العربية للمحتوى الالكــتروني ٢٠٠٩م عن فئة التضمين والمشاركة الالكترونية في جائزة قمة مجتمع المعلومات.

وحقق موقع مجلس الدولة الالكتروني جائزة أفضل موقع برلماني في المنطقة العربية تم تصميمــه وفقا للمعايــير الدولية لمواقع الحكومات الالكترونيــة، ضمن المسابقة التي أقامتهــا المنظمة العربية للتنمية الإدارية التي تتبع جامعــة الدول العربية عام ٢٠١٠م، كمــا استطاع نظام الشفــاء التابع لوزارة الصحــة الفوز بالمركــز الأول عام ٢٠١٠م في جائــزة الأمم المتحدة للخدمة العامة عن فئة استحداث مفهوم جديد وفكرة جديدة في الإدارة الحكومية.

وحقــق مشروع نظــام القوى العاملة الالكــتروني التابع لوزارة القــوى العاملة المركز الثــاني في جائــزة الأمم المتحدة للخدمــة العامة عن فئة تطوير وتحســين نوعية تقديم الخدمة. كما فاز موقع وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه الالكتروني بجائزة أفضل موقع الكتروني في المنطقة العربية لعام ٢٠١٠م.

وفي عام ٢٠١١م أحرزت هيئة تقنية المعلومات المركز الأول على مستوى العالم في فئة تطويــر إدارة المعرفة في الحكومة، وحصل مشروع البوابةالتعليمية التابع لوزارة التربية والتعليم على المركز الأول في جائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة عن فئة تحسين تقديم الخدمات العامة.

واستطــاع نظام التوظيف المركــزي التابع لوزارة الخدمة المدنيــة عام ٢٠١١م الفوز بالمركــز الأول في جائزة الأمم المتحدة للخدمــة العامة عن فئة منع ومكافحة الفساد في الخدمــة العامة، وحقــق مشروع الوحدة المتنقلة لفحص سرطــان الثدي التابع للجمعية الأهليــة لمكافحة السرطان على المركز الثاني عــام ٢٠١١م في جائزة الأمم المتحدة عن فئة تعزيز إلغاء الفوارق بين الجنسين في مجال الخدمةالعامة.

كما حازت السلطنة على المرتبة (١٣) عالميا في مؤشر استعدادها للحكومة الإلكترونية في التقرير السنوي حول التنافسية في قطاع تقنية المعلومات لعام ٢٠١٠/٢٠١١ الذي يعده منتدى الاقتصاد العالمي بالتعاون مع المدرسة الاقتصادية العالمية، وكذلك على المركز (١٨) عالميا على مستوى دول العالم في مجال مستوى كفاءة الحكومة في استخدام تقنية المعلومات والاتصالات.

كما حصلت السلطنة ممثلة في وزارة الصحة على المركز الثاني في جائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة لعام ٢٠١٢م عن مشروعها الالكتروني في برنامج رعاية الامومة والطفولة التابع لنظام الشفاء عن فئة تعزيز إلغاء الفوارق بين الجنسين في مجال الخدمات العامة.

وفي إطار تنمية التجارة الالكترونية عمل قطاع الأعمال في الاستفادة من الإمكانيات المتوفرة والبنية الأساسية للاتصالات في تقديم خدمات متنوعة ومتكاملة من الخدمات للعملاء، بكل سهولة ويسر عبر التقنية الحديثة، وتعتبر البنوك التجارية من المؤسسات الرائدة في تطبيق التجارة الالكترونية في السلطنة.

هذا وتركز سلطنة عُمان ضمن أهداف الخطة الخمسية الثامنة (٢٠١١-٢٠١٥) على تسريع وتيرة تنفيذ استراتيجية مجتمع عُمان الرقمي والعمل على استكمال مدن التقنية والحاضنات العلمية، ودعم صناعة البرمجيات وخدمات الحاسوب الأخرى، ووضع مخرجات القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية في متناول المختصين والباحثين ورجال الأعمال والمستثمرين، والعمل على تنفيذ الاستراتيجية الصناعية، خاصة فيما يتصل بتطوير صناعة تقنية المعلومات والبرمجيات والأعمال الإلكترونية ذات الكثافة المعرفية.

تطور إدارة منظمات المجتمع المدني في سلطنة عُمان

شهدت سلطنة عُمان منذ القدم ضمن التوجه في إدارة المجتمع المدني وتفاعلها مع متغيرات وتطور الحياة تقدما ملحوظا، وتعتمد في تنظيم ذلك على أسس وثوابت راسخة، مستمدة من المبادئ العامة والقواعد الكلية للشريعة الإسلامية وعادات وقيم وتقاليد المجتمع، التي تحث على التكافل الاجتماعي والتعاون والترابط فيما بين أفراده، وعلى فعل الخير العام والمساهمة في خدمة المجتمع والتعاون الإنساني مع الآخرين، والجمع بين الأصالة والمعاصرة عبر مراحل منظمة تطلبتها ظروف المجتمع والعصر الذي يعيش فيه، دون القفز على الواقع الخاص بالمجتمع العُماني.

فقد عرف المجتمع العُماني منذ آلاف السنين أشكالا من الممارسات، التي تقوم على التكافل والتعاون بين مختلف شرائح المجتمع، من بينها : نظام الوقف، وعُمان من الدول السباقة في تطبيق هذا النظام منذ قيام الحضارة الإسلامية. وتتعدد أنواع وأغراض الوقف عند العُمانيين، حيث شملت كافة نواحي الحياة، تصل إلى أكثر من ثمانية وأربعين نوعا. ويتميز الوقف بدوره الخيري والإيجابي في المجتمع، ويتم إدارته من قبل أفراد المجتمع في ظل منظومة إدارية عرفيه دون التدخل المباشر من قبل الحكومة، والتي يقتصر دورها على الإشراف العام.

كما تسهم لجان سنن البحر - التي يشكلها أهل البحر- في تنظيم وإدارة مصائد الأسماك وعمليات طرق الصيد، وتشرف على أعمال الصيادين، وتحل مشاكلهم وخلافاتهم وفق الأعراف والسنن المتوارثة لديهم، وهي لجان أهلية، لها أصولها الإدارية، وتعتمد على تطبيق العرف بين الصيادين.

وتمثل التعاونيات التي كان يشكلها أصحاب المهن والحرف التقليدية، وهي قريبة إلى شكل جمعية أو نقابة أو اتحاد تضم العاملين في كل مهنة أو حرفة، ويتم من خلالها التنسيق والتعاون لإنجاز الأعمال وتنظيم كل ما يتعلق بشؤون المهنة أو الحرفة. وكذلك السبلة العُمانية (منتدى للقاءات والاجتماعات الاجتماعية) وما تقدمه من دور فاعل في ترسيخ القيم الاجتماعية، ومبدأ التعاون والتعاضد والتراحم وإصلاح ذات البين بين

أفراد المجتمع العُماني، سواء كان ذلك على مستوى الأسرة أو القبيلة أو القرية أو الحي. بالإضافة إلى النظم الاجتماعية المتبعة في إدارة الطرق التقليدية للري بالأفلاج، وتدوير وتوزيع المياه على المستفيدين وفق قواعد إدارية محكمة تتسم بالعدالة والشفافية، وغيرها من النظم العرفية في المجتمع العُماني، والتي توارثتها الأجيال المتعاقبة دلالة واضحة لعمق مشاركة المجتمع المدني في إدارة شؤونه.

وقد شكلت تلك المؤسسات والأنظمة روح المجتمع المدني في عُمان، التي تنشط بفاعلية في مجال الخدمات الاجتماعية والإنسانية، وأسهمت في دعم جهود التنمية البشرية وتطورها مع المحافظة على خصائص المجتمع وقيمه وعاداته وتقاليده الاجتماعية. وبصفة عامة فإن المجتمع العُماني قد جُبل على التعاضد والتراحم وفعل الخير والعمل الإنساني منذ الأزل، وله إسهامات متعددة ومتنوعة في مجال العمل الخيري عبر التاريخ، وقد تجلى ذلك في فترة تعرض السلطنة للأنواء المناخية عام ٢٠٠٧م (إعصار جونو)، وما صاحبتها من أمطار وسيول تسببت في انقطاع الكثير من الخدمات ونقص في التموين، حيث هب المجتمع المدني بكافة عناصره في تقديم المساعدة للمواطنين، ووقف مع الحكومة في الخروج من تلك الأزمة، واستطاع أن يقدم أنموذجا وطنيا من التلاحم والتعاون الأخوي من أجل عُمان والمشاركة في بناء الوطن، وقد تكرر ذلك المشهد في عام ٢٠١٠م على أثر تعرض عدد من ولايات السلطنة لإعصار فيت.

كما استطاعت السلطنة في عهد النهضة المباركة توظيف التراث القبلي الاجتماعي وتطوير ما ارتبط به من مؤسسات على مر الزمن توظيفا إيجابيا لصالح التنمية الشاملة، التي قامت على التعاون والترابط والتعاضد والتراحم، والمشاركة بين المواطنين والأجهزة الإدارية للدولة، وعلى تفاعل وتكامل الجهود المشتركة للدولة والقطاع الخاص والقطاع الأهلي في بناء النهضة الحديثة لعُمان.

وتمثل الجولات السامية لجلالة السلطان المعظم في مختلف ولايات السلطنة لمتابعة وتفقد المشروعات التنموية، ولقاءه بوجهاء ومشايخ ورشداء واعيان البلاد والمواطنين، وأسلوب الحوار والنقاش الذي يتم خلال تلك اللقاءات المباشرة بين القيادة والشعب،

وحرص جلالته على الاستماع لمطالب وشكاوى المواطنين واقتراحاتهم واحتياجاتهم من الخدمات الحكومية، منهج عُماني للمشاركة في بناء الوطن من قبل جميع أبنائه، وسمة فريدة من سمات المشهد السياسي العُماني، وصيغة للتفاعل الدائم والمتواصل بين القيادة والمواطنين.

وحرصا من جلالة السلطان المعظم على إشراك المواطنين في مسئولية رسم وتوجه المستقبل الاقتصادي للبلاد، وإيمانا بأهمية تكاتف وترابط جميع الجهود في سبيل تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمواطنين في الحاضر والمستقبل تم إنشاء مجلس الزراعة والأسماك والصناعة بموجب المرسوم السلطاني رقم ٧٩/١٩ الصادر بتاريخ ٢١/٤/١٩٧٩م، والذي استمر في ممارسة صلاحياته حتى عام ١٩٨١م، حيث تم إنشاء المجلس الاستشاري للدولة بموجب المرسوم السلطاني رقم ٨١/٨٤، الذي أسهم بكفاءة وفاعلية في تجربة الشورى العُمانية، ومسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلاد، والتي واكبت تطور المجتمع وتقدمه، وفق تدرج واقعي ومدروس من قبل القيادة الحكيمة، في إطار من التوازن بين المحافظة على التراث الوطني وقيمه الإيجابية والانفتاح نحو العلوم العصرية، التي تقوم على العلم والمعرفة والتطور الثقافي والتكنولوجي.

وقد توجت تجربة الشورى في عُمان بإنشاء مجلس الشورى بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩١/٩٤، والذي يضم ممثلي ولايات السلطنة الذين يتم انتخابهم في انتخابات عامة، تشارك فيها المرأة العُمانية، والتي تتمتع بحق الانتخاب والترشح لعضوية المجلس. وشهدت تجربة الشورى في عُمان عام ٢٠١١م أيضا نقلة نوعية تجاه توسعة الصلاحيات التشريعية والرقابية لمجلس عُمان (مجلس الشورى ومجلس الدولة)، بالإضافة إلى إنشاء المجالس البلدية في جميع محافظات السلطنة، واختيار اعضاء تلك المجالس بطريقة الانتخاب الحر المباشر من قبل المواطنين.

كما تمثل اللجنة الوطنية للشباب التي تتبع رئيس مجلس الدولة إحدى المؤسسات الوطنية المعنية بفتح قنوات التواصل والحوار بين فئة الشباب في السلطنة بهدف

تعزيز الانتماء للوطن والتمسك بالقيم الرفيعة، وترسيخ قيم المواطنة وروح الثقافة الوطنية والهوية العُمانية والموروث الحضاري العُماني واخلاقيات التواصل والحوار بين فئات ومؤسسات المجتمع، بالإضافة إلى توسيع مشاركة الشباب في خدمة المجتمع واتاحة الفرصة لهم للمساهمة في مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالسلطنة، والعمل على بحث متطلباتهم واحتياجاتهم وإبراز إبداعاتهم وتفعيل انشطتهم وتبادل الخبرات والتجارب فيما بينهم.

وترسيخا لمبدأ المشاركة فقد نص النظام الأساسي للدولة الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ في المادة (٩) على قيام الحكم في السلطنة على أساس العدل والشورى والمساواة، وعلى حق المشاركة للمواطنين في الشئون العامة. ومن هذا المنطلق بدأت مسيرة البناء بتفاعل واتصال بين أفراد المجتمع والحكومة، وفي هذا الإطار تم صياغة الأطر والهياكل لبناء مؤسسات الدولة العصرية.

وقد ترسّخ ذلك في الأدوار المناطة بمجلس عُمان (مجلس الشورى ومجلس الدولة) ومجالس البلدية في المحافظات، والعديد من اللجان في محافظات السلطنة والولايات التابعة لها، والتي تضم في عضويتها عددا من المواطنين، وتعمل على تنمية المجتمع المحلي، والتي شهدت تطورا متقدما في أداء عملها، وحققت إنجازات عديدة في مسيرة التنمية، وأسهمت في إرساء دعائم الإدارة المحلية في مختلف ولايات السلطنة.

كما عملت السلطنة في عهد النهضة المباركة على تطوير مؤسسات المجتمع المدني، وقد أكد جلالة السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - في أكثر من مناسبة على أهمية مشاركة وتعاون القطاعين الحكومي والأهلي والقطاع الخاص بما يخدم أهداف التنمية الشاملة، فقد قال جلالته عام ١٩٩٨م بمناسبة عام القطاع الخاص « إن نجاح أية تنمية، وإنجازها لمقاصدها، إنما هو عمل مشترك بين أطراف ثلاثة : الحكومة، والقطاع الخاص، والمواطنين. وعلى كل طرف من هذه الأطراف أن يتحمل واجباته بروح المسؤولية، التي لا ترقى الأمم في درجات التقدم والتطور إلا إذا تحلت بها، ولا تهوى في دركات التخلف والتأخر إلا إذا تخلت عنها ».

كما يؤكد النظام الأساسي للدولة ضمن الباب الثالث الذي بيّن الحقوق والواجبات العامة في المادة (٣٣) على « حرية تكوين الجمعيات على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية وبما لا يتعارض مع نصوص وأهداف هذا النظام الأساسي مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون. ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع أو سريا أو ذا طابع عسكري، ولا يجوز اجبار أحد على الانضمام إلى أية جمعية »، ونصت المادة (٣٢) من نفس الباب « للمواطنين حق الاجتماع ضمن حدود القانون ».

وقد شجعت السلطنة منذ انطلاق مسيرة النهضة المباركة عام ١٩٧٠م على قيام الجمعيات الأهلية والأندية وقدمت لها الدعم والمساندة، وأصدرت التشريعات والقوانين المنظمة لأعمال تلك المؤسسات. حيث صدر أول قانون لتنظيم الأندية والجمعيات في عام ١٩٧٢م.

وعلى ضوئه انتشرت الكثير من الأندية الرياضية والجمعيات النسائية، وغيرها من الجمعيات المتخصصة. ففي عام ١٩٧٢م تم إنشاء أول جمعية متخصصة في عُمان وهي الجمعية التاريخية العُمانية، وفي مطلع السبعينات أيضا تم إنشاء النادي الوطني الثقافي.

كما كان للمرأة فضل السبق في تأسيس الجمعيات الأهلية، إذ أن أول جمعية أهلية تتأسس في عُمان كانت جمعية المرأة العُمانية بمسقط وذلك في عام ١٩٧١م، وتم إشهارها رسميا في شهر فبراير من عام ١٩٧٢م ، كذلك هناك الكثير من الأندية التي خرجت إلى حيز الوجود منذ ما قبل السبعينات، مثل نادي التبادل الثقافي والذي كان مقره مدينة مطرح، والذي تم تأسيسه في مطلع الأربعينات من القرن الماضي. بالإضافة إلى العديد من الأندية الرياضية في مختلف الولايات، ولكنها لم تكتسب الأطر التنظيمية كما هي عليه في هذا العهد، الذي تكاملت فيه أركان الدولة العصرية، دولة القانون والمؤسسات.

واستجابة لمقتضيات التطـور الاجتماعي والمؤسسي صدرت العديد من القوانين التي تنظم أعمال الاتحادات والأنديـة الرياضية، والجمعيات الأهلية، والاتحادات والنقابات العماليـة، وغيرها مـن مؤسسات المجتمع المـدني. كما ركزت الرؤيـة المستقبلية (عُمان ٢٠٢٠) على أهمية النهوض بالمجتمع وتفعيل المشاركة الأهلية في تنمية المجتمعات المحلية، وتشجيع العمل الاجتماعي والتطوعي وتعميق روح التكافل الاجتماعي بين المواطنين.

وعلـى ضوء ذلك تتابـع إشهار العديد من الأندية والجمعيـات المهنية والمتخصصة، من بينهـا: جمعيات لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، والتـي أسهمت بصورة واضحة في خدمة المجتمع. وتشرف وزارة التنمية الاجتماعية على ١٢٤ جمعية وناديا اجتماعيا، مـن بينها: ٥٤ جمعية للمرأة موزعة في مختلف ولايات السلطنة، وبلغت عدد الجمعيات المهنيـة ٢٣ جمعيـة، يضـاف إلى ذلـك ٣١ جمعية ومؤسسـة خيرية، وكذلـك ١٤ نادي اجتماعي، بالإضافة إلى عدد من الجمعيات التعاونية والصناديق الأهلية.

كمـا تشـرف وزارة الشـؤون الرياضيـة علـى ٤٣ناديـا رياضيا وعدد مـن الأندية المتخصصـة، وتسعـة اتحـادات رياضية علـى مستوى السلطنـة، ويتم تشكيـل إدارتها بالانتخـاب. بالإضافة إلى العديد من النقابات العماليـة والاتحادات العمالية والاتحاد العام لعمال سلطنة عُمان، والتي تم تأسيسها وفق قانون العمل العُماني، وصل عددها في نهاية ٢٠١١م نحو (١٣٣) نقابة عمالية، تمثل مختلف القطاعات الاقتصادية بالسلطنة.

وهـي تتمتع بالشخصيـة الاعتبارية المستقلـة وتمارس نشاطها بحريـة كاملة بدون تدخل في شؤونها أو التأثير عليها، وتهدف إلى رعاية مصالح العمال بمؤسسات وشركات القطاع الخاص، والدفاع عن حقوقهم وتحسين حالتهم المادية والاجتماعية، وتمثيلهم في جميع الأمور المتعلقة بشؤونهم وفي الاجتماعات والمؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية.

أضف إلى ذلك فإن هنـاك مجموعة من الأندية والجمعيات والمنتديات المتخصصة في المجـالات الثقافيـة والفنيـة والاجتماعية والاقتصاديـة، التي تشـرف عليها جهات حكومية مختلفة تقوم بدور رائد في النهوض بالعمل المدني في مختلف مجالاته.

وتأكيـدا علـى أهمية الدور الذي تقوم به مؤسسـات المجتمع المدني في خدمة الوطن، وبمباركـة ساميـة من لدن جلالـة السلطان المعظم رعاه الله فقـد تم تخصيص جائزة السلطـان قابوس للعمـل التطوعي، وتشـرف عليهـا وزارة التنميـة الاجتماعية، وتمنح الجائـزة سنويا للمشروعات المتميزة التي تساهم بها مؤسسات المجتمع المدني والأفراد في مختلف المجالات التطوعية، بالإضافة إلى ذلك تكرم الجائزة معنويا الشركات التي تتنافـس لدعم العمل التطوعي واللجان الحكومية التي تقدم خدمات تطوعية للمجتمع، كمـا أن هنـاك العديد مـن المسابقات التـي تشرف عليهـا الوزارات الخدميـة لتحفيز وتشجيـع مؤسسات وأفـراد المجتمع للعمـل التطوعي في خدمة المجتمـع، مثل: مسابقة شهري الزراعة، وشهر البلديات، ومسابقة السلامة المرورية، وغيرها.

وفي ظـل تنامـي أدوار المجتمع المـدني وتشجيع الحكومـة الرشيدة علـى ذلك، فان المرحلة الحالية تتطلب إيجاد صيغة جديدة، وأطر قانونية أكثر تطورا لتفعيل مؤسسات المجتمـع المدني، بما يتماشى مع تطور المجتمع وتقدمـة وإدارة الدولة العصرية، والعمل علـى إشراك مؤسسات المجتمـع المدني كشريك أساسي كإحـدى القوى الفاعلة بجانب الحكومة والقطاع الخاص في ملحمة البناء والتطوير والتنمية المستدامة.

ومـن جانـب آخر فـإن الوقت الراهـن يتطلب أيضا مـن المجتمع أن يعيـد النظر في أسلـوب الإدارة ليكـون شريك فاعـل في التنمية الشاملـة، والعمل علـى تطبيق المبادئ الحديثـة في إدارة مؤسسات المجتمـع المدني، التي تعتمد علـى التخطيط الاستراتيجي للأنشطـة وتحقيق الأهداف، والمشاركة الفاعلـة للأعضاء، وغرس قيم العمل التطوعي لديهم، والعمل على تعريف المجتمـع بأدوار تلك المؤسسات، والاستقلال الإداري والمالي والاعتماد على الذات.

كمـا من المهم أن تعمل مؤسسات المجتمع المدني وفـق رؤية واضحة ورسالة محددة، وأهـداف وغايـات نبيلة تتسـم بالواقعية والفاعليـة، وفي ضوء برامـج وخطط وأنشطة هادفة تتميز بالصدق والشفافية والالتزام، والتجانس والقدرة على التكيّف مع تطورات البيئة، وذلك لضمان جودة الأداء وصدق الانتماء للوطن والأمة.

جهود سلطنة عُمان تجاه دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة

اعتمدت وزارة التجارة والصناعة تطبيق بعض المعايير لتحديد ما هية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسات المتناهية في الصغر هي: تلك الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها أي منشأة فردية أو شركة يتراوح عدد العاملين فيها بين واحد إلى أقل من خمسة أفراد، وتقل مبيعاتها السنوية عن (٢٥,٠٠٠) ريال عُماني.

بينما تكون المؤسسات الصغيرة هي: التي يتراوح عدد العمالة فيها مابين خمسة إلى تسعة أفراد، وتتراوح مبيعاتها السنوية ما بين (٢٥,٠٠٠ - ٢٥٠,٠٠٠) ريال عُماني. والمؤسسات المتوسطة هي: التي يبلغ عدد العاملين فيها من عشرة إلى تسعة وتسعين عاملا، وتتراوح مبيعاتها السنوية ما بين (٢٥٠,٠٠٠ - ١,٥٠٠,٠٠٠) ريال عُماني.

وتصل نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما يتجاوز عن ٩٥٪ من أجمالي المؤسسات. وإيمانا بأهمية المشروعات الصغيرة سعت السلطنة على تشجيع الشباب في ممارسة الأعمال التجارية والإنتاجية والخدمية، وتكوين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ووضعت الخطط والاستراتيجيات لدعم تلك المشروعات، وحققت في ذلك نتائج ملموسة ساعدت على خلق فرص عمل لقطاع كبير من المواطنين.

كما أسهمت الجهود الحكومية في تقديم الدعم المالي والإداري لأصحاب المشروعات الصغير، وبمبادرة كريمة من جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - أبقاه الله - تم في شهر أكتوبر سنة ٢٠٠١م إنشاء برنامجا سمي ببرنامج سند بإدارة من قبل وزارة القوى العاملة، ويوضع سياسته ويشرف عليه مجلس إدارة معين من قبل الحكومة، ولجنة تنفيذية برئاسة وزير القوى العاملة.

ورسالته كما جاء في موقعه الالكتروني : هي خلق ثقافة العمل الحر، وتشجيع الشباب لاستثمار مهاراتهم في التشغيل الذاتي بالعمل لحسابهم الخاص، وتوفير فرص العمل للمواطنين في الولايات حيث مقر إقامتهم والحد من هجرتهم إلى المدن، وإيجاد مصدر دخل دائم ومتجدد، والإسهام في تنمية الاقتصاد على مستوى الولاية،

والحفاظ على الدخل وإعادة استثماره في أنشطة اقتصادية لتوليد المزيد من الدخل على المستوى الوطني.

وقد وضع لبرنامج سند مجموعة من الأهداف يسعى إلى تحقيقها، من بينها : المساهمة في تشغيل القوى العاملة الوطنية، وتشجيع المبادرات الفردية ومشروعات التوظيف الذاتي، والمساهمة في تأهيل الأفراد وإعدادهم للمشاركة الفاعلة في سوق العمل، وتنمية المشاريع الفردية ووضع الخطط والبرامج اللازمة لإنشائها، بالإضافة إلى إنشاء حاضنات الأعمال بغرض تقديم الرعاية والدعم للأفراد الراغبين في تأسيس المشروعات الصغيرة.

كما يتولى صندوق سند لدعم وتنمية المشاريع الصغيرة بتقديم الدعم والمساندة للباحثين عن عمل من المهنيين و الحرفيين لإنشاء مشروعات التوظيف الذاتي الفردية والعائلية بتوفير التمويل والتوجيه اللازم وفقاً للشروط والضوابط التي تحدد لهذه الغاية، ويتم تدريب من يحتاج من المتقدمين للحصول على التمويل لإقامة مشاريع خاصة، وذلك في مؤسسات التدريب والتأهيل المتوفرة في البلاد.

كما تسهم وزارة التجارة والصناعة في دعم المشروعات الجديدة، وأنشأت لهذا الغرض المديرية العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحددت لها اختصاصات متعددة للوقوف مع الراغبين في ممارسة الأعمال الإنتاجية والتجارية والخدمية، وتوجيههم في تحقيق مبادراتهم وفق أسس علمية، ومن بين أهدافها : تحسين مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين من خلال توسيع القاعدة الاستثمارية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز روح المبادرة، ولعب دور ريادي في التنمية، وبناء مجتمعات محلية منتجة تسودها ثقافة الاعتماد على الذات.

ويبذل مجلس البحث العلمي أيضا جهودا طيبة تجاه دعم الابتكار والتميز العلمي ونقل المعرفة، وذلك من خلال العديد من المراكز والبرامج العلمية والبحثية مثل: برنامج الابتكار الاكاديمي، برنامج الابتكار العلمي، مشروع واحة الابتكار، مشروع مجمع البحث العلمي والابتكار، ومدينة العلوم والتقانة، بالإضافة إلى مركز الابتكار في

مجال الصناعة التابع للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية، الذي تم تمويل إنشاءه من قبل مجلس البحث العلمي، وكذلك مشروع مكتب مساندة الاقتصاد الاخضر، الذي تشرف عليه وزارة التجارة والصناعة.

وجميع تلك البرامج والمراكز البحثية هي موجهة إلى تطوير المهارات التطبيقية وتعزيز القدرات لدى الشباب خاصة الطلاب الجامعيين من أجل اكتساب الخبرة العملية والمعرفية المباشرة لتأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو التعامل معها بشكل يضمن تطورها وتحسين انتاجها.

وكذلك رفد القطاع الاقتصادي في السلطنة بالكوادر المؤهلة والمدربة في مختلف المجالات التي يتطلبها سوق العمل خلال المرحلة المقبلة، واستدامة التنمية الشاملة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وتلعب هيئة تقنية المعلومات أيضا دورا مهما في احتضان ودعم الشباب العُماني الراغب في إنشاء مؤسسات خاصة تعنى بمجال تقنية المعلومات والاتصال، وتعمل على تشجيع الابداع والابتكار بهدف خدمة سوق العمل ومواكبة المستجدات في الأبحاث المتقدمة بما يحقق أهداف التنمية والتطوير التقني والتكنولوجي في السلطنة.

كما تبذل وزارة التنمية الاجتماعية أيضا جهودا في دعم مشاريع موارد الرزق ومساندة الباحثين عن عمل من أسر الضمان الاجتماعي وذوي الاحتياجات الخاصة أو المعوقين لإنشاء مشروعات إنتاجية خاصة بهم، توفر لهم دخلاً مناسباً للوفاء بمتطلباتهم المعيشية والحياتية. وتسهم الهيئة العامة للصناعات الحرفية في دعم الكثير من الصناعات العُمانية التقليدية وتطويرها.

وتقدم وزارة الزراعة والثروة السمكية مجموعة من البرامج في دعم وتشجيع المشاريع الإنتاجية في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية، وتعمل على مساعدة المزارعين والصيادين، وتشجيعهم وتوجيههم نحو استخدام الوسائل الحديثة في مجال المهن التي يمارسونها والمشروعات الإنتاجية التي يقيمونها.

ويشكل بنك التنمية العُماني الذي تم تأسيسه سنة ١٩٧٦م، وعدد من المؤسسات في السلطنة مصادر مهمة لتمويل ودعم تلك المشروعات بفوائد رمزية، بل تصل في بعض القروض للمشروعات الصغيرة بفائدة صفر ٪ بالإضافة إلى فترة سماح وبأقساط ميسرة.

وتساهم بعض الجهات الحكومية والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص في دعم أصحاب المبادرات والأفكار الاستثمارية بغرض تقديم الرعاية المؤقتة للمشاريع الصغيرة مثل: غرفة تجارة وصناعة عُمان، وبرنامج منجم المعرفة الذي تقدمه واحة المعرفة مسقط، وبرنامج شراكة بصندوق تنمية مشروعات الشباب، وبرنامج الوثبة ببنك مسقط، وبرنامج انطلاقه وهو احد برامج الاستثمار الاجتماعي التابع لشركة شل في السلطنة، وبرنامج جروفن عُمان، بالإضافة إلى العديد من البنوك المحلية. حيث تتولى هذه الجهات توفير الدعم والتمويل اللازم لإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير البيئة المناسبة لنموها وتطورها، وتدريب الأفراد المرشحين للعمل بها، وتقديم المشورة والدعم الفني والإداري اللازمة، ووضع الشروط والضوابط الموحدة لها ومتابعة وتقييم نشاطها.

هذا وتعمل الحكومة أيضا ضمن أهداف الخطة الخمسية الثامنة على تكثيف الجهود المتصلة بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تطوير الآليات المعتمدة بهذا الخصوص، وتوفير البنية الأساسية الضرورية لنجاحها، وتشجيع الشركات الكبرى على تعزيز ارتباطها بهذه المؤسسات من خلال زيادة طلبها على منتجات وخدمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

وقد استطاعت المشروعات الصغيرة إثبات دورها وريادتها في الاقتصاد المحلي، وشهدت نموا كبيرا خلال السنوات الماضية عكس اهتمام الدولة ودعمها لمثل هذه المشاريع، كما اتسمت الإدارات القائمة على تلك المشروعات الصغيرة بالتطور والنماء نتيجة لتقدم وسائل التدريب والتأهيل في السلطنة، وزيادة مخرجات التعليم العالي المؤهلة.

وهذه الزيادة في مخرجات التعليم تضع المجتمع أمام مسئولية وطنية كبيرة في كيفية استيعـاب تلك القدرات ضمـن مسيرة التنمية الإنسانيـة في السلطنة، ولا يتأتى تحقيق ذلك إلا من خلال خلق فرص اقتصادية جديدة وتنمية متواصلة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم كل الدعم والتشجيع لها وفق أسس إدارية حديثة، لتشق طريقها نحو النجاح والنمو.

الفصل الثالث

الإدارة المحلية وتطبيقاتها في سلطنة عُمان

يهدف هذا الفصل إلى : توضيح العمق التاريخي للإدارة المحلية في السلطنة ومستوياتها، كما يقدم هذا الفصل تعريفا بالتقسيم الإداري للسلطنة، وتوضيح نظام المحافظات والولايات، والتطور التاريخي للإدارة في مكاتب الولاة، ونشأة وتطور نظام البلديات ومكوناته.

الإدارة المحلية وتطبيقاتها في سلطنة عُمان

تمهيد

الإدارة المحلية بمفهومها البسيط، دون الدخول في اختلافات الفقهاء والمفكرين، هي: أسلوب إداري في توزيع الوظيفة الإدارية ما بين السلطات المركزية في الدولة ووحداتها الإدارية في منطقة جغرافية معينة. وتهدف الإدارة المحلية إلى تطبيق منهج اللامركزية في تنفيذ الأنشطة وتقديم الخدمات والإشراف على المرافق والمشاريع المحلية بكفاءة وفعالية، وتعمل على تحقيق وتلبية رغبات واحتياجات وتطلعات المواطنين القاطنين في ذلك الإقليم من الدولة.

وذلك من خلال ربط الإدارات المحلية بالاستراتيجية العامة للتنمية الإنسانية والمعتمدة من السلطة المركزية، وفي ظل الإشراف العام والمتابعة المستمرة من قبل الحكومة المركزية أو من يمثلها أو عن طريق هيئة منتخبة أو معينة أو الجمع بينهما، والتي لها حق الرقابة والتوجيه لما فيه تحقيق الوحدة الوطنية، ووحدة النظام الإداري، والمصالح العليا للدولة.

ويسهم تطبيق الإدارة المحلية في تحقيق الكفاءة الإدارية في تقديم الخدمات وعدالة توزيعها على المحافظات، بالإضافة إلى تبسيط إجراءات الحصول عليها وسرعة اتخاذ القرارات، وتساعد الإدارة المحلية في تخفيف العبء الإداري والمالي، وتوفير الوقت للإدارة المركزية في وضع السياسات العامة والاستراتيجيات والخطط بدلا من انشغالها في إجراءات روتينية.

أضف إلى ذلك تسهم الإدارة المحلية في غرس روح المبادرة والمواطنة وتنمية المجتمع، وتعزيز الثقة في نفوس المواطنين ويزيد من ارتباطهم بوطنهم ومجتمعهم، وذلك يتفق مع الاتجاهات الحديثة التي تدعو إلى تكامل أدوار كل من الحكومة والقطاع الخاص والقطاع الأهلي في إدارة الدولة والمجتمع.

وتتيح الإدارة المحلية المجال الخصب لمشاركة المواطنين في إدارة شؤون منطقتهم بشفافية ومسؤولية، لكونهم الأقرب في معرفة احتياجاتهم ومتغيرات بيئتهم المحلية وطريقة التكيف معها، خاصة في ظل تباين خصوصيات الأقاليم في الدول ذات المساحات الكبيرة والثقافات المتعددة والكثافة السكانية.

كما أن الإدارة المحلية في توجهاتها وتطبيقاتها تختلف كليا عن الحكم المحلي، الذي يوحي إلى اللامركزية السياسية أو إلى استقلالية أو انفصال ذلك الجزء الجغرافي عن إدارة الدولة وسلطتها المركزية.

وعادة تختار كل دولة الأسلوب المناسب في تطبيق الإدارة المحلية، بما يتوافق مع ظروفها الجغرافية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ومرجعيتها التاريخية والدينية، وطبيعة نظامها الإداري.

وقد طبقت سلطنة عُمان نظام الإدارة المحلية بأسلوب يتفق مع منهجها الإداري المتطور، والمستمد من واقع واحتياجات مجتمعها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتراثها العريق. حيث عرفت سلطنة عُمان نظام المحافظات والولايات منذ القدم، وشهد هذا النظام تطورا متلاحقا عبر مراحل التاريخ العُماني، وتطور المجتمع وتقدمه في مختلف مجالات الحياة.

كما أنه عكس صورة من تطور الإدارة المحلية في السلطنة، وتطبيق اللامركزية الإدارية، التي تقوم على أساس توزيع الوظيفة الإدارية للدولة بين السلطة المركزية والأجهزة الإدارية التابعة لها في المحافظات والولايات.

ويتميز نظام الولايات بأنه ينسجم مع ظروف المجتمع العُماني وعاداته وتقاليده، ويتناسب مع الخصائص الجغرافية للسلطنة من حيث اتساع الرقعة الجغرافية والتوزيع السكاني، ولهذا تم تقسيم السلطنة إلى عدد من المحافظات، تضم كل منها عددا من الولايات، وهي لا تتمتع بالشخصية المعنوية، بل هي امتداد طبيعي للسلطة المركزية.

وفي عهد النهضة المباركة عام ١٩٧٠م وفي ظل الملامح المميزة للدولة العصرية عملت السلطنة في المحافظة على هذا التراث الإداري، وأكسبته نوعا من التطوير والتحديث والتنظيم، وشهد نقلة نوعية من حيث الاتساع والمهام والإمكانات، ونوعية الخدمات المقدمة منها. ويتكون التنظيم الإداري في سلطنة عُمان من المستويات التالية :

١- مستوى مركزي يتمثل في الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة، وأية وحدات تنفيذية للجهاز الإداري للدولة.

٢- إدارات إقليمية ذات طابع خدمي (بمستوى مديريات عامة أو دوائر) وهي كفروع للإدارة المركزية موزعة في محافظات وولايات السلطنة وفق التقسيم الإداري للدولة، تقدم خدماتها للمواطنين وفق إجراءات سهلة وميسرة، وتحت إشراف مباشر من قبل الإدارة المركزية، وضمن صلاحيات محددة وفقا لطبيعة وأهمية الخدمات المقدمة.

٣- نظام المحافظات والولايات، وهو لا زال يحافظ على خصوصيته العُمانية وطابعه الإسلامي منذ القدم، وبموجب هذا النظام تم تقسيم السلطنة جغرافيا إلى عدة محافظات، وتضم كل محافظة عدة ولايات، ولكل ولاية والٍ يتم تعيينه، وتقسم كل ولاية على مركز للمدينة، وعدة أحياء وقرى وحلل وحارات، ويعين فيها شيوخ ورشداء من المجتمع المحلي، وهم بمثابة حلقة الوصل بين مكتب الوالي والمواطنين في كل ما يتعلق بالجوانب الخدمية والاجتماعية والأحوال الشخصية وإصلاح ذات البين، ويعملون على نقل احتياجات ومطالب سكان تلك القرى من الخدمات إلى مكتب الوالي، الذي بدوره يقوم بإحالتها إلى الجهات المعنية بالدولة.

ويتم إنشاء المحافظات والولايات في عُمان بموجب مرسوم سلطاني، كما يتم تعيين المحافظين بمراسيم سلطانية، وكذلك يعين نائب المحافظ في كل من محافظتي مسقط وظفار، بينما يعين الولاة ونوابهم في الولايات بموجب قرار وزاري من وزير الداخلية، ما عدى الولايات التابعة لمحافظتي مسقط وظفار،

فيتـم تعيين الـولاة ونوابهم بقرارات تصـدر من المحافظ المختص، أما الشيوخ والرشـداء فيتم تعيينهم وفق إجراءات تنظيمية وعرفية من قبل وزارة الداخلية، مـا عدى ولايات محافظتي مسقط وظفار فيرجـع الأمر إلى المحافظة المختصة. كما يخضـع في ممارسة اختصاصـات المحافظين لإشراف وزيـر الداخلية فيما عـدا محافظـي مسقط وظفار. وقد حـدد المرسوم السلطـاني رقم ٢٠١١/١١٤ اختصاصـات المحافظ فيما عـدا محافظي مسقط وظفار، حيث اعتبر المحافظ ممثلا للسلطة التنفيذية، وتم منحه العديد من الاختصاصات والصلاحيات.

٤- نظـام البلديات، وله عدة مستويات: بلديـات بمستوى وحده إدارية تتمتع بصفة اعتباريـة وباستقـلال إداري ومـالي تنشـأ بموجـب مراسيـم سلطانيـة، وذلك لاعتبـارات تنموية وجغرافيـة واقتصادية وتاريخية، مثـل: بلدية مسقط، وبلدية ظفـار، وبلديـة صحـار، وتعمل كل منهـا وفق أحـكام القوانين واللوائـح المنظمة لبنائهـا التنظيمي. وبلديـات أخرى بمستوى دوائر في مختلـف ولايات السلطنة، وتقـوم بأداء خدمات عامة في نطاق حدود جغرافية محددة وفقا للسياسة العامة للدولة، ولا تتمتع بالشخصيـة المعنوية، وتتبع وفقا لتوزيعها الجغرافي للمديريات العامة المختصة بوزارة البلديـات الإقليمية وموارد المياه، وتعمل بمقتضى أحكام قانون تنظيم البلديات الإقليمية رقم ٢٠٠٠/٩٦.

تطور النظام الإداري بالمحافظات

يرتكز نظام المحافظات والولايات في سلطنة عُمان على قاعدة تاريخية تعود إلى حقب زمنية قديمة، وهو من أسس وقواعد الإدارة الإسلامية في إطار الخصوصية العُمانية للإدارة المحلية. ولا زال هذا النظام يأخذ طابعه القديم، ولكنه بروح عصرية تتناسب مع ظروف المجتمع وتقدم الفكر الإداري. والمحافظة عبارة عن مساحة جغرافية محددة من السلطنة وتقسيم إداري، وتضم كل محافظة مجموعة من الولايات، وهي امتداد للسلطة المركزية. ومن بين الولايات التي كانت بمثابة محافظات في التاريخ العُماني القديم: مسقط، صحار، وزنجبار في الشرق الأفريقي إبان الحكم العُماني لها.

وقد شهد هذا النظام المزيد من التطوير والتحديث في العصر الحديث، وفي عهد النهضة المباركة أعيد التقسيم الإداري للسلطنة أكثر من مرة بهدف تطوير هذا النظام وتوسيع الإدارة اللامركزية لكثير من الإجراءات التخطيطية والخدمية. فقبل عام ٢٠١١م كانت هناك أربع محافظات في عُمان، هي: مسقط، ظفار، مسندم، البريمي، وكذلك خمس مناطق جغرافية، تشمل: الباطنة، الظاهرة، الداخلية، الشرقية، الوسطى.

وفي إطار التطور النوعي والكمي لمسار التنمية الإنسانية في عُمان، وتحقيقا لمبدأ المشاركة المجتمعية في التخطيط والإدارة الذاتية، وتوسيع نطاق الصلاحيات الإشرافية للمحافظين بالمحافظات لكونهم يمثلون السلطة التنفيذية بالدولة، فقد أصدر جلالة السلطان المعظم مرسوما سلطانيا في عام ٢٠١١م قضى باعتماد التقسيم الإداري الجديد للسلطنة، وشمل على إعتماد إحدى عشر محافظة، وتشمل: مسقط، ظفار، مسندم، البريمي، الداخلية، شمال الباطنة، جنوب الباطنة، جنوب الشرقية، شمال الشرقية، الظاهرة، الوسطى.

وبذلك شهد النظام الإداري للمحافظات نقلة جديدة تجاه توسيع الصلاحيات للمحافظين في إدارة محافظاتهم، سعيا من الحكومة إلى تقديم خدمات أفضل للمواطنين تتوافق مع تطلعاتهم واحتياجاتهم، وتتماشى مع واقع التوسع العمراني والسكاني وتوجه الحكومة بالبعد الإقليمي للتنمية في جميع محافظات وولايات السلطنة.

وقـد حدد المرسوم السلطـاني ٢٠١١/١١٤ الاختصاصات التـي يمارسها المحافظ، وهـي تخضع مباشرة لإشراف وزير الداخلية، فيما عدا محافظي مسقط وظفار، لكون محافظتـي مسقط وظفار تشكلان وحدات إدارية مستقلة ضمن وحدات الجهاز الإداري للدولـة، ويرأس كل منهمـا وزيـر دولـة. وقـد اشتملت تلـك الاختصاصـات الممنوحة للمحافظين على ما يلي:

١- العمل على ضمان سيادة القانون، وحماية مصالح الدولة وتعزيز هيبتها.

٢- متابعـة تنفيذ سياسات الدولـة فيما يخص المحافظة والإشـراف على شؤونها، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة .

٣- العمـل على توطيـد الولاء والانتمـاء وغرس المواطنة الصـالحـة، والحفاظ على الأمـن والنظـام العام والمرافـق العامة والممتلـكات العامة والخاصـة بما يكفل تحقيق الصالح العام، بالتنسيق مع الجهات المختصة.

٤- المشاركـة في إعـداد مشروعات خطـط التنمية ومتابعة تنفيذهـا حسب الخطة المعتمدة في نطاق المحافظة.

٥- متابعة حسن سير تنفيذ المشاريع الإنمائية في نطاق المحافظة، وإبداء الملاحظات بشأنها وتذليل المعوقات، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

٦- الإشراف الإداري والمالي على الولاة بالمحافظة وسير العمل بمكاتبهم، والتواصل مع المجتمع المحلي بما يخدم الصالح العام.

٧- متابعة شؤون القبائل بعد الرجوع إلى وزير الداخلية.

٨- رئاسة المجلس البلدي، والإشراف والرقابة والمتابعة على جميع أعماله.

٩- التنسيـق مـع الجهات المختصة بشـأن استفادة الحكومة مـن المقومات والموارد المتاحة في المحافظة.

١٠- مشاركـة الجهـات المختصـة في اختيـار المواقـع المناسبـة للمشاريـع التنموية والخدمية والاقتصادية والمخططات العمرانية.

١١- التنسيق مع الجهات المختصة لمنع وإزالة التعديات على الأملاك والمرافق العامة وإحرامات مجاري الأودية والشواطئ.

١٢- تلقي تقارير دورية من الولاة والجهات والمؤسسات والهيئات الحكومية حول الأنشطة والفعاليات في المحافظة و إبداء المقترحات والملاحظات بشأنها.

١٣- متابعة مطالب المواطنين ورفع التوصيات بشأنها إلى الجهات المختصة، وإحاطة وزير الداخلية علما بها.

١٤- التنسيق مع الجهات المختصة بشأن احتياجات المحافظة من المرافق العامة والخدمات الحكومية ومتابعتها.

١٥- تقديم تقرير ربع سنوي إلى وزير الداخلية حول سير العمل بالمحافظة.

١٦- الإشراف على سير انتخابات المجلس البلدي.

١٧- الإشراف على تطبيق مختلف السنن والأعراف السائدة والمتبعة في المحافظة.

١٨- متابعة كل ما يتعلق بسلامة البيئة بالتنسيق مع الجهات المختصة.

١٩- تمثيل المحافظة في علاقاتها مع الغير وأمام القضاء.

٢٠- أي مهام أخرى يكلف بها من وزير الداخلية.

التقسيم الإداري للسلطنة

نظم التقسيم الإداري للسلطنة الجديد الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/١١٤ تقسيم السلطنة إلى إحدى عشر محافظة، هي: مسقط، ظفار، مسندم، البريمي، الداخلية، شمال الباطنة، جنوب الباطنة، جنوب الشرقية، شمال الشرقية، الظاهرة، الوسطى، وتضم كل من هذه المحافظات عددا من الولايات يصل مجموعها (٦١) ولاية.

وتعتبر محافظة مسقط، ومحافظة ظفار وحدات حكومية ضمن وحدات الجهاز الإداري للدولة، يرأس كل منها وزير دولة، ولكل منهما اعتماداتها المالية تدرج ضمن الموازنة العامة للدولة. فيما تخضع باقي محافظات السلطنة الأخرى للإشراف المباشر لوزير الداخلية، لكونها تقع ضمن التقسيمات الإدارية لوزارة الداخلية، ويتم تعيين المحافظ في كل محافظة بموجب مرسوم سلطاني بمرتبة وكيل وزارة.

وقد أسهم التقسيم الإداري للسلطنة في توسيع الخدمات الحكومية وعدالة توزيعها، كما ساعد على نجاح التخطيط الاستراتيجي للتنمية، وتوزيع الاستثمارات الحكومية ومشاريعها الاقتصادية وفقا لإطار التقسيم الإقليمي، الذي يعتمد على تقسيم السلطنة من الناحية التخطيطية بناء على التقسيم الإداري لها وفقا للمحافظات، وعلى مستوى آخر يتم تقسيم كل محافظة إلى ولايات، وتحديد مركز إقليمي لكل محافظة، ويتم اعتماد مجموعة من الأسس والمعايير الموضوعية للتوزيع الإقليمي فيما يتعلق بالاعتمادات الاستثمارية ومشاريع الخطط التنموية، وذلك بهدف تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة في جميع أرجاء السلطنة، وفيما يلي نبذة مختصرة عن محافظات السلطنة والولايات التابعة لها:

محافظة مسقط

تقع محافظة مسقط على بحر عُمان بساحل طوله نحو ٢٠٠كم في الجزء الجنوبي من ساحل الباطنة، وهي بذلك تشكل الامتداد الطبيعي لسهل الباطنة الزراعي، وتتصل

من الشرق بجبال الحجر الشرقي ومحافظتي شمال وجنوب الشرقية، ومن الغرب بمحافظة جنوب الباطنة، ومن الجنوب بمحافظة الداخلية. وتبلغ مساحتها نحو ٣٩٠٠ كيلو متر مربع، وعدد سكانها حسب تقديرات عام ٢٠١٠م ٨٧٨، ٧٧٥ نسمه، وهي أكثر محافظات السلطنة كثافة بالسكان.

كما أن موقع محافظة مسقط الاستراتيجي على بحر عُمان أهلها لتكون إحدى الموانئ العالمية، وبحكم دورها التاريخي والحضاري وموقعها الاستراتيجي، ولاحتضانها مدينة مسقط، التي تعتبر إحدى أقدم المدن العُمانية والعواصم العربية، ولعبت دورا تاريخيا يضرب بجذوره في عمق الزمن ويعود إلى آلاف السنين ؛ قد شكلت على امتداد التاريخ مركزا حضاريا نشطا تفاعل منذ القدم مع كل مراكز الحضارة في العالم، ضمن إطار التواصل والحوار الحضاري مع كافة الحضارات العالمية لخلق التفاهم، والتعرف على الآخر، والتعاون في صنع السلام والاستقرار من خلال التسامح والاحترام المتبادل، وتحقيق المصالح المشتركة والمتبادلة مع دول العالم المختلفة.

وقد أكدت الكثير من الدراسات التاريخية على ازدهار التواصل الحضاري بين الحضارة العُمانية وحضارات الشرق القديم في الصين والهند وبلاد ما بين النهرين وحضارات شرق البحر المتوسط ووادي النيل وأفريقيا منذ آلاف السنين، كما امتدت علاقاتها قبل قرون من الزمن وفي مراحل تاريخية مبكرة بحكم موقعها على أهم الطرق التجارية البحرية في العالم إلى الصين، وأفريقيا، وهولندا، وبريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة، والعديد من دول العالم الأخرى. وفي هذا الإطار استقبلت مسقط وعلى امتداد التاريخ العديد من السفن البحرية والرحالة والعلماء الذين تحدثوا عن دورها الحضاري والسياسي ومقوماتها الطبيعية والاقتصادية.

وقد شهدت مسقط ازدهارا تجاريا واقتصاديا مع بداية دولة البوسعيد بقيادة الإمام أحمد بن سعيد مؤسس الدولة البوسعيدية، والذي استطاع توحيد البلاد وطرد الغزاة المحتلين لعدد من المدن العُمانية، وإخماد الفتن الداخلية، وجعل من مسقط إحدى المحطات التجارية والاقتصادية المطلة على المحيط الهندي والخليج العربي، ولأهميتها

الإداريـة والاستراتيجيـة اختار الإمـام أحمد بن سعيـد البوسعيدي السيـد خلفان بن محمـد بن عبدالله البوسعيدي (الوكيـل) والي مسقط نائبا عنه في الإشراف والتنظيم للجوانب والأمور الإدارية والمالية بمسقط.

كمـا اتخذهـا السيد حمد بن سعيـد حفيد الإمام أحمد بن سعيـد البوسعيدي مقرا للحكـم، وبذلـك أصبحت مسقط عاصمة لعُمان عـام ١٧٨٤م بعد الرستاق، ومنذ ذلك التاريـخ ظلت مسقط عاصمـة البلاد وواجهتها. كما نما دورهـا الاستراتيجي في توثيق علاقات الصداقة بين دول العالم، حيث أرسل السيد سعيد بن سلطان أول سفير عربي إلى الولايـات المتحدة، والذي وصلها على ظهـر السفينة الشهيرة سلطانة عام ١٨٤٠م، بعد أن وقع معها معاهـدة صداقة وتجارة في مسقط عام ١٨٣٣م.

والمتتبـع لتاريـخ مسقط فأنها قد مـرت بمراحل مختلفة وأدوار متعـددة في التاريخ العُماني، وذلك تمشيا مع تطور المجتمع ومتطلبات تلك المراحل، وقد تعاقب عليها عددا مـن الولاة، وتحظـى بإشراف مباشر من قبـل السلطة العليا في الدولـة لكونها عاصمة البلاد ومركزها السياسي والاقتصادي والإداري.

وفي عهد السلطان السيد سعيد بن تيمور اتخذت مسقط مسمى (محافظة العاصمة) وكانـت تشرف على مدينة مسقـط والقرى القريبة منها، وتـولى أول محافظ للعاصمة صاحب السمو السيد شهاب بن فيصل آل سعيد.

وقـد تم هيكلـة المحافظـة وتحديـد اختصاصاتهـا عـام ١٩٣٢م، وشملـت هـذه الاختصاصات[1]: الإشراف على بلدية مسقط، الإشراف على ميناء مسقط، الإشراف علـى السجون المركزيـة، الإشراف علـى المحكمة الشرعيـة، الإشراف علـى الشرطة، إصـدار جـوازات السفر وتأشـيرات الهجرة للعُمانيـين، تحديد أسعـار السلع، مراقبة أسعـار الصـرف، تحديد مواعيـد العمل الرسميـة للجهات الحكوميـة، رعاية مصالح سكان مسقط.

(١) أنظر: دليل تنظيم الجهاز الإداري لدولة سلطنة عُمان، للدكتورة أمة اللطيف بنت شرف شيبان (ص: ٤٢٢)، معهد الإدارة العامة، ٢٠٠٨م.

ومـع إشراقـة النهضة المباركة بقيادة حضرة صاحب الجلالـة السلطان قابوس بن سعيد المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ عام ١٩٧٠م، أصبحت مسقط مركزا رئيسيا وحيويا للبلاد سياسيا واقتصاديا وإداريا، وازدهرت بنشاطها التجاري والصناعي والسياحي، وأصبحـت مدينـة عصرية بما تحقق لها من تطور ورقي شمل كافة مناحي الحياة، وبما ينسجم مع تاريخها العريق ومعطيات حاضرها المشرق. وتولى محافظ العاصمة صاحب السمـو السيـد ثويني بن شهاب بـن فيصل آل سعيد. وقد تضمـن قانون تنظيم الجهاز الإداري للدولة رقم ٢٦/٧٥ اختصاصات محافظة العاصمة، وشملت[1] :

- المسؤولية الإدارية عن محافظة العاصمة ورعاية مصالح المواطنين بمنطقة العاصمة بالتنسيق مع وزارات الدولة المختلفة.
- الإشـراف المباشـر علـى أعمال بلديـة العاصمـة، والتأكد من أنهـا تعمل في حدود الصلاحيات التي يخولها لها القانون.
- وفي حالـة الاستئناف ضد القرارات التي تصدرها البلدية فإن المحافظة هي الجهة النهائية في إلغاء أو تعديل أو تأييد مثل هذه القرارات.
- تتولى المحافظة عن طريق المحافظ أو نوابه أو أي شخص آخر أو لجنة يخول لها ذلك التوفيـق بين الجماعـات فيما يتعلق بالحقوق المتعارف عليهـا في استخدام الأراضي ومصادر المياه والمراعي ومصايد الأسماك.
- الفصـل عـن طريق المحافـظ في القضايا الهامـة التي تقدم مـن الشرطة، وكذلك إطلاق سراح السجناء المحتجزين في سجن الجلالي.
- تتولى المحافظة مهمـة استخراج جوازات السفر للمواطنين العُمانيين الذين يقيمون داخـل العاصمة، وكذلك استخراج تأشيرات الدخول لسلطنة عُمان عبر الحدود عن طريق البر.

(١) تم حذف الفقرة الخامسة والسادسة من اختصاصات محافظة العاصمة عام ١٩٧٥م، كما تم إلغاء الفقرتان الثانية والثالثة، ونقل مسؤولية الإشراف على بلدية العاصمة إلى وزارة شؤون الأراضي والبلديات عام ١٩٧٦م ، وذلك بموجب مراسيم سلطانية.

- الإشراف على لجنة الاحتفالات بالأعياد الوطنية والتجهيز لهذه الاحتفالات، وكذلك التجهيز للاحتفالات بعيدي الفطر والأضحى المباركين.
- العمل على تأهيل وتدريب الموظفين العُمانيين العاملين في المحافظة.
- تمارس محافظة العاصمة صلاحياتها في الحدود الجغرافية بحسب ما تقرره القوانين والمراسيم لمنطقة العاصمة ووفقا لهيكلها التنظيمي.

وتضمن هيكلها التنظيمي الموضح في الملحق (ب) من قانون تنظيم الجهاز الإداري للدولة رقم ٧٥/٢٦ تقسيمات تنظيمية لمحافظة العاصمة، تشمل : مكتب محافظ العاصمة، ونواب المحافظ في كل من : مسقط ومطرح وبوشر والسيب، ودائرة للشئون الإدارية والمالية ومجموعة من الأقسام، بالإضافة إلى تبعية مجلس المناقصات وبلدية العاصمة لمحافظ العاصمة خلال تلك الفترة.

كما تم استحداث المديرية العامة للإدارة والخدمات ضمن الهيكل التنظيمي لمحافظة العاصمة بموجب المرسوم السلطاني رقم ٧٧/١٢، وعلى مسار مسيرة النهضة المباركة، وفي إطار تطور الجهاز الإداري للدولة، وبمقتضى مراسيم سلطانية شهدت المحافظة بعض التعديلات في هيكلها التنظيمي، وعدلت اختصاصاتها ومهامها بموجب المرسوم السلطاني رقم ٧٥/٣٥، والمرسوم السلطاني رقم ٧٦/١٧، والمرسوم السلطاني رقم ٧٧/١٢، والمرسوم السلطاني رقم ٨٤/٢٨.

كما تم اعتماد هيكلها التنظيمي من جديد بموجب المرسوم السلطاني رقم ٨٥/٧٢ الصادر بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٩م بما يتوافق مع التطوير والتحديث الإداري في أساليب العمل وتقديم الخدمات في ضوء التعديلات التي شهدتها اختصاصات المحافظة خلال الفترة الماضية، وتضمن الهيكل التنظيمي الجديد: مكتب محافظ العاصمة، ومكتب نائب المحافظ، ووجود مديريتين عامتين بديوان عام المحافظة، أحدهما المديرية العامة لخدمات المواطنين،تضم : دائرة الجوازات والوثائق، ودائرة خدمات المواطنين والشكاوى.

والثانية المديريــة العامة للشئون المالية والإدارية، تشتمل على: دائرة الشئون المالية، ودائــرة الشئــون الإدارية، ودائــرة شئــون الموظفين، بالإضافــة إلى ذلك ضــم الهيكل التنظيمــي أيضا نواب للمحافــظ في كل من: مطرح، بوشر، السيــب، العامرات، وتضم كل منهــا ثلاثــة أقســام، وهــي : قسم الجــوازات والوثائــق، وقسم خدمــات المواطنين والشكاوى،وقسم الشئون الإدارية.

وبموجــب المرسوم السلطاني رقم ٨٨/٣٠ تم تغيير مسمــى العاصمة إلى مسقط في عــام ١٩٨٨م إيمانــا بالأهمية والمكانة التاريخية والحضاريــة لاسم مسقط، ومع صدور المرسوم السلطــاني رقم ٩١/٦ وتعديلاته باعتماد التقسيــم الإداري للسلطنة أصبحت محافظة مسقط تضم ست ولايات (مسقط، مطرح، السيب، بوشر، العامرات، قريات) ضمن حدودها الإدارية لتصل مساحتها إلى نحو٣٩٠٠ كيلو متر مربع.

وقد قضى التقسيم الإداري للسلطنة بتبعية ولاية قريات ـ والتي كانت قبل ذلك تحت إشراف وزارة الداخلية ـ ضمن الولايات التابعة للمحافظة، بالإضافة إلى تسمية ولاية مسقط كإحــدى الولايات التابعة لمحافظة مسقط، وبذلك تم إنشاء مكتب لوالي مسقط تتبعه تقسيمات تنظيمية تتكون من نائب الوالي وعدد من الأقسام، كما تم تغيير مسمى نيابــات محافظة مسقط إلى ولايات، وتغيير نواب المحافظ في الولايات إلى ولاة بموجب قرار محافظ مسقط رقم ٩١/٥٣الصادر بتاريخ ١٩٩١/١١/٢٠م .

كمــا أقتضى المرســوم السلطاني رقــم ٩١/٨٧ المعــدل في الملحق المرافــق للمرسوم السلطاني رقم ٩١/٦على تغيير مسمى مسقط إلى محافظة مسقط كإحدى المحافظات ضمن التقسيــم الإداري للسلطنة، وبموجب المرسوم السلطــاني رقم ٩١/١٠٨ الصادر بتاريــخ ١٩٩١/١٢/١٠م تم تعيــين محافــظ مسقــط بمرتبة وزير دولــة ومنحه عضوية مجلــس الــوزراء نظرا لمــا تشكله المحافظــة من أهميــة ودور حيوي على مســار التنمية الشاملة.

وقد تعاقب على المحافظة عدد من المحافظين*، وهم: صاحب السمو السيد / شهاب ابن فيصل آل سعيد (خلال فترة ما قبل عام ١٩٧٠م)، صاحب السمو السيد / ثويني ابن شهاب آل سعيد (١٩٧٠- ١٩٨٤)، معالي السيد / المعتصم بن حمود البوسعيدي (١٩٨٤- ١٩٨٥)، معالي السيد /سلطان بن حمد السمار البوسعيدي (١٩٨٥- ١٩٩١)، معالي السيد / المعتصم بن حمود البوسعيدي (١٩٩١ - ٢٠١١)، معالي السيد سعود بن هلال البوسعيدي منذ عام ٢٠١١م.

وكذلك عدد من نواب المحافظين*، وهم: صاحب السمو السيد / سالم بن علي آل سعيد (١٩٧٩ - ١٩٨٤)، سعادة السيد/ عبد الحميد بن يعرب البوسعيدي (١٩٨٤- ١٩٨٥)، سعادة السيد/ حارب بن حمد البوسعيدي (١٩٨٥- ١٩٨٦)، سعادة السيد / سامي بن حمد بن حمود البوسعيدي (١٩٨٦- ١٩٨٩)، صاحب السمو السيد/ برغش بن سعيد بن محمد آل سعيد (١٩٨٩- ١٩٩٧)، سعادة السيد / سعيد بن إبراهيم ابن سعود البوسعيدي منذ عام ١٩٩٧م.

وتضطلع محافظة مسقط كجهاز إداري بتقديم خدمات مختلفة للمواطنين بالولايات التابعة لها، وفي إطار التطوير والتحديث للمهام التي تقوم بها المحافظة، بما يتوافق مع المعطيات الحالية والرؤية المستقبلية، تم إعادة هيكلة المحافظة وتحديد اختصاصاتها بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/٩١، وضم الهيكل التنظيمي لمحافظة مسقط التقسيمات التنظيمية التالية: مكتب وزير الدولة ومحافظ مسقط، مكتب نائب محافظ مسقط، المديرية العامة للشؤون المحلية، المديرية العامة للشؤون الإدارية والمالية، ومكاتب الولاة في الولايات التابعة لمحافظة مسقط، وهي: مسقط، مطرح، بوشر، السيب، العامرات، قريات. وعلى ضوء هذا الهيكل تم استحداث مجموعة من الدوائر والأقسام التي تتبع تلك التقسيمات التنظيمية، وحددت الاختصاصات المناسبة لها بموجب قرارات وزارية من المحافظ، وبما ينسجم مع تطوير العمل وتحسين أداء الخدمات، التي تقدمها المحافظة للمواطنين والمقيمين في حدودها الإدارية، وفقا لمتطلبات المرحلة الحالية والمستقبلية. وقد حدد المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/٩١ اختصاصات محافظة مسقط في:

* بموجب المراسيم السلطانية: ٧٩/٥٣، ٨٤/٣٠، ٨٥/٣، ٨٥/٤، ٨٦/٨٤، ٨٩/٢٧، ٩١/١٠٨، ٩٧/٣١، ٢٠١١/٣١.

- الإشراف الإداري على شؤون الولايات بالمحافظة والعمل على تنميتها.
- المشاركة مع الجهات المختصة في إعداد وتنفيذ الخطط الإنمائية المتعلقة بولايات المحافظة.
- الوقوف على شؤون القبائل بالولايات التابعة للمحافظة وحل النزاعات المتعلقة بها، وحل مشاكل المواطنين والعمل على توفير احتياجاتهم وفق النظم المتبعة.
- الإشراف على تطبيق السنن والأعراف المتبعة في الصيد بالولايات التابعة للمحافظة.
- تعيين الشيوخ والرشداء في حدود ولاياتها ممن ترى فيهم الكفاءة لتولي المسؤولية ومتابعة أعمالهم وإعفائهم من المسؤولية.
- ترشيح ممثلي ولايات المحافظة لعضوية المجلس البلدي بناء على طلب الجهات المختصة.
- تشكيل اللجان المختصة بالولايات والإشراف عليها ومتابعة أعمالها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- تنفيذ السياسة الحكومية المعتمدة فيما يتعلق بالاختصاصات السابقة بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة.

وتقوم محافظة مسقط في ضوء اختصاصاتها، بدور فاعل في التنسيق مع الجهات الحكومية في كل ما يهم خدمة المواطنين، بالإضافة إلى المشاركة الفاعلة في العديد من الدراسات التنموية والاجتماعية التي تقوم بها بعض اللجان، التي تشكلها أجهزة الدولة المختلفة. وتشرف محافظة مسقط أيضا على لجنة سنة البحر، التي تخدم الصيادين وتعمل على تنمية مهنتهم، وتنظر في خلافاتهم وفق السنن والأعراف المتبعة في طرق الصيد، وهي لجنة دائمة ولها عمق تاريخي وتشكل بقرار من وزير الدولة ومحافظ مسقط، وتضم في عضويتها عددا من المسئولين يمثلون جهات حكومية مختلفة كالشرطة ووزارة الزراعة والثروة السمكية، وكذلك ممثلين عن الصيادين.

ولمحافظة مسقط مشاركة متميزة في احتفالات البلاد بالأعياد الوطنية والدينية، وتستقبل المحافظة العديد من المسئولين وربابنة سفن الدول الشقيقة والصديقة، التي تزور السلطنة بهدف التعرف على المعالم الحضارية والتاريخية، التي تشتهر بها محافظة مسقط.

كما تسهم مكاتب أصحاب السعادة الولاة في ولايات محافظة مسقط في تقديم العديد من الخدمات، من بينها: متابعة متطلبات واحتياجات القرى والأحياء من الخدمات وإيصال تلك الطلبات إلى الجهات المعنية، وتقديم كافة التسهيلات للجان التي تعقد بالولاية لدراسة المشروعات التنموية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، والتعاون والتنسيق مع جهات الاختصاص في الوزارات والهيئات الحكومية في إطار اختصاصات المحافظة ووفقا لما تقتضيه المصلحة العامة، بالإضافة إلى ترأس اللجان المحلية التي تضم في عضويتها رؤساء المصالح الحكومية وممثلين عن الأهالي، وقيامها برعاية مصالح المواطنين، ورعاية الاحتفالات الوطنية والدينية التي تقام في نطاق الولاية وتمثيل المحافظة فيها، والتنظيم والإشراف على العملية الانتخابية لترشيح من يمثل ولايات المحافظة في مجلس الشورى وكذلك في المجلس البلدي، والعمل على بث روح الود والإخاء والتعاون بين الأهالي وحل خلافاتهم بالطرق الودية، والمحافظة على السنن والأعراف والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع.

محافظة ظفار

تقع محافظة ظفار في أقصى جنوب سلطنة عُمان، وتبعد مدينة صلالة عن مسقط بنحو ١٠٠٠ كيلو متر، وتتصل محافظة ظفار من الغرب بمحافظة الوسطى، ومن الجنوب الشرقي والجنوب ببحر العرب، ومن الغرب والجنوب الغربي بالحدود مع الجمهورية اليمنية، ومن الشمال والشمال الغربي بصحراء الربع الخالي. وتبلغ مساحتها نحو ٩٩,٣٠٠ كيلو متر مربع، ويصل عدد سكانها نحو ٢٤٩,٧٢٩ وفقا لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠م.

وتمثل محافظة ظفار أهمية تاريخية ومكانة خاصة في التاريخ العُماني القديم والحديث على حد سواء. وهي ذات مكانة سياحية لطبيعتها الفريدة، وبها مواقع ومعالم تاريخية عديدة، كمنتزه البليد الأثري ومتحف أرض اللبان وعدد من المحميات الطبيعية، وتتميز أيضاً بمقومات اقتصادية، حيث يعتبر ميناء صلالة للحاويات من الموانئ الهامة في السلطنة، وكذلك منطقة المزيونة، التي تشكل إحدى البوابات الصناعية والتجارية في السلطنة.

ويتولى مكتب وزير الدولة ومحافظ ظفار مسئولية الإدارة في محافظة ظفار، وقد حدد قانون تنظيم الجهاز الإداري للدولة الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم ٧٥/٢٦ اختصاصات مكتب والي ظفار وفق التسمية السابقة، وتشمل: (تنفيذ سياسة الدولة فيما يختص بالمنطقة الجنوبية، التنسيق مع كافة وزارات الدولة في المنطقة ودعم مكاتبها بالخبرات اللازمة والقادرة على تقديم الخدمات المطلوبة، الإشراف على رفع مستوى الخدمات التي تقدمها الدوائر الحكومية بالمنطقة الجنوبية، المسؤولية الكاملة عن جميع الأعمال القضائية وشؤون الأمن بالمنطقة، الإشراف على جميع الأراضي الحكومية وتنسيق ذلك عند اللزوم مع وزارة شؤون الأراضي من الناحية الفنية، التنسيق مع أجهزة الوزارات المختلفة الموجودة بالمنطقة لتنفيذ خطة التنمية، الإشراف والمراقبة المالية على جميع الاعتمادات التي تخص المنطقة ولا تدخل في اعتمادات الوزارات الأخرى، العمل على تأهيل وتدريب الموظفين العُمانيين في مكتب الوالي، يمارس مكتب الوالي صلاحياته عن طريق أجهزته المختلفة وفق الهيكل التنظيمي).

وقد تم تعيين الشيخ بريك بن حمود الغافري أول والي ظفار بمرتبة وزير بدون وزارة بموجب المرسوم السلطاني رقم ٧٤/٤٠، وأصبح عضوا في مجلس التنمية بموجب المرسوم السلطاني رقم ٧٤/٥٣ بمرتبة وزير دولة، كما يتمتع بعضوية مجلس الوزراء منذ عام ١٩٨٠م استنادا إلى المرسوم السلطاني رقم ٨٠/٢٨ الذي عدل المرسوم السلطاني رقم ٧٩/٥٨ ليصبح المسمى الوظيفي وزيرا للدولة وواليا لظفار. وفي عام ١٩٨٠ وبموجب المرسوم السلطاني رقم ٨٠/٧٠ تم اعتماد الهيكل التنظيمي لمكتب وزير الدولة ووالي ظفار. وقد شهد هيكلها التنظيمي العديد من التعديلات والتحديث

نتيجــة للتطور المستمر والنمــو المتواصل لمسيرة التنمية، وبهدف تحسين الأداء في تقديم الخدمــات، وذلــك بموجب المرسوم السلطــاني رقم ١٤/٨٣، والمرســوم السلطاني رقم ٨٨/٧٢، والمرســوم السلطــاني رقم ٧١/٩٠. وبموجــب المرسوم السلطــاني رقم ٩١/٦ باعتمــاد التقسيم الإداري للسلطنــة، والمرسوم السلطاني رقــم ٩١/٨٧ تم تعديل وضع ظفــار لتصبح محافظــة ظفار، ومن بين الأجهــزة التابعة لمكتب وزيــر الدولة ومحافظ ظفار بلدية ظفار التي أنشئت في مطلع السبعينات.

وتتكــون محافظة ظفار حاليا من ولايات : صلالة، رخيوت، ثمريت، ضلكوت، طاقة، مقشــن، مرباط، شليــم وجزر الحلانيات، ســدح، وولاية المزيونة التــي أنشئت بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٦/١٣م. ومركز محافظة ظفار ولاية صلالة.

وقــد أعيد تحديــد اختصاصات مكتب وزيــر الدولة ومحافظ ظفــار واعتماد هيكله التنظيمي بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٣٧، وتشمل:

- تنفيــذ سياســة الدولة فيما يختص بمحافظــة ظفار والإشراف علــى شؤونها وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- الإشراف والتنسيق في شؤون الأمن بالمحافظة مع الجهات المختصة.
- وضــع الخطــط الإنمائية والبرامج التي تقع في إطــار مسؤوليات المكتب والعمل على تنفيذها.
- التنسيــق مع الجهــات المختصة فيما يتعلق بإعداد وتنفيــذ ومتابعة أولويات الخطط الإنمائية بالمحافظة.
- العمــل على توظيــف كافة المــوارد والثروات المتاحــة لتحقيق الأهــداف الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المحافظة بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- الوقــوف على شؤون المواطنين بالمحافظة والعمل على توفير احتياجاتهم وفقا للنظم المتبعة.

- التنسيق مع الجهات الحكومية بالمحافظة لرفع مستوى الخدمات الحكومية المقدمة منها.
- تحديد استخدامات الأراضي في المحافظة بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- الإشراف والرقابة والمتابعة لجميع أعمال بلدية ظفار وإصدار الأوامر المحلية المنظمة لذلك.
- التنسيق مع الجهات المختصة فيما يتعلق بالمحافظة على البيئة.
- الإشراف على شؤون الولايات بالمحافظة والعمل على تنميتها.
- العمل على توفير مياه الشرب بما يتناسب والتوسع العمراني والنمو السكاني وفق الخطط التنموية بالمحافظة.
- كما منح وزير الدولة ومحافظ ظفار بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/٤٢ سلطة التوقيف والتحفظ على الأشخاص المخالفين في حالات النزاعات القبلية في المحافظة أو التعدي على الأراضي المملوكة للدولة فيها أو الاعتراض بالقوة على المشاريع التي تنفذ في نطاقها، وله في ذلك الاستعانة بشرطة عُمان السلطانية.

محافظة مسندم

تقع محافظة مسندم في أقصى شمال سلطنة عُمان بمساحة تقدر ١٨٠٠ كيلو متر مربع، ويصل عدد سكانها ٣١,٤٢٥ نسمة. وهي تطل على البوابة التي تربط بين الخليج وبين البحار المفتوحة في بحر عُمان والمحيط الهندي، وتشكل أهمية استراتيجية لكونها تشرف على مضيق هرمز، الذي يعد أكثر الممرات المائية الدولية أهمية بالنسبة لصادرات النفط والتجارة سواء على مستوى المنطقة أو على المستوى الدولي، ويمر من خلاله نحو ٩٠٪ من الصادرات النفطية لدول الخليج العربي إلى العالم الخارجي. وبهدف الإسراع في تنمية وتطوير محافظة مسندم، تم إنشاء لجنة تطوير مسندم عام ١٩٧٦م، التي عملت على التخطيط لتنمية المحافظة وتطويرها، وتنسيق جهود الوزارات والمؤسسات الخدمية المختلفة بها.

وفي شهر نوفمبر من عام ١٩٧٩م أعيد تنظيم لجنة تطوير مسندم بموجب المرسوم السلطاني رقم ٧٩/٦٠ الذي أضاف صلاحيات تنفيذية إضافية للجنة، استطاعت من خلالها تنفيذ الكثير من مشاريع البنية الأساسية في ولايات المحافظة، وتنشيط الحركة العمرانية والاقتصادية في المحافظة، والتي ساهمت بشكل كبير في تقليل التفاوت في مستوى الخدمات بين محافظة مسندم والمناطق الأخرى بالسلطنة، وحالت دون الهجرات الجماعية إلى مراكز التجمعات الكثيفة، واستمرت اللجنة في عملها حتى شهر مارس عام ١٩٨٨م حيث أعيدت اختصاصاتها ومسئولياتها إلى الوزارات المختلفة.

وقد تم إنشاء محافظة مسندم بموجب المرسوم السلطاني رقم ٧٩/٥٤ الصادر بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٢٨م، وهي بذلك تعتبر ثاني محافظة يتم إنشاؤها في السلطنة، وتشرف عليها وزارة الداخلية ضمن تقسيماتها الإدارية. ويتولى الإشراف على المحافظة محافظ بمرتبة وكيل وزارة يتم تعيينه بموجب مرسوم سلطاني، وتضم محافظة مسندم وفقا للتقسيم الإداري للسلطنة الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/١١٤ ولايات: خصب، بخا، دبا، مدحاء. ومركز المحافظة ولاية خصب.

محافظة البريمي

أنشئت محافظة البريمي بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٦/١٠٨م، وذلك في إطار الاهتمام السامي لجلالة السلطان المعظم بتحقيق المزيد من التنشيط في مختلف مجالات التنمية والتطوير في البلاد، وقد سبق للجنة تنمية المناطق التي شكلت بأوامر سامية من جلالة السلطان المعظم عام ١٩٨١م كلجنة منبثقة من مجلس التنمية بأن قامت بوضع الخطط اللازمة لدفع عجلة التنمية في ولايتي البريمي ومحضة.

وتشكل محافظة البريمي بموقعها الاستراتيجي الحيوي في الشمال الغربي للسلطنة أهمية تجارية واقتصادية، وتتكون محافظة البريمي حاليا من ولايات: البريمي، ومحضة، والسنينة، وذلك بعد أن تم رفع المستوى الإداري لنيابة السنينة إلى ولاية بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٦/١٠٧، ومركز المحافظة ولاية البريمي. كما يبلغ عدد سكان محافظة البريمي ٧٢,٩١٧ نسمة وفقا لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠م.

محافظة شمال الباطنة

تمثل محافظة شمال الباطنة من بين أهم محافظات السلطنة جغرافيا واقتصاديا، حيث تمتد كشريط ساحلي بين البحر والجبل، كما إنها تمتلك موقعا جغرافيا بالغ الحيوية، وتتميز بإمكانات اقتصادية لكونها تضم مساحة من أكبر سهول السلطنة الزراعية (سهل الباطنة)، بالإضافة إلى وجود ميناء ومنطقة صحار الصناعية، التي تضم عدد كبير من المصانع الكبيرة، من بينها: مصانع السماد والألمنيوم والحديد وصناعات البتروكيماويات وغيرها من الصناعات الثقيلة والحيوية.

وتضم محافظة شمال الباطنة ولايات: صحار، شناص، لوى، صحم، الخابورة، السويق. ومركز المحافظة ولاية صحار، وهي من الولايات التاريخية في عُمان، وكانت يوما عاصمة عُمانية وبوابة بحرية مهمة ربطت عُمان بدول العالم عبر الخليج والمحيط الهندي. ويبلغ عدد سكان محافظة شمال الباطنة نحو ٤٨٣,٥٨٢ نسمة.

محافظة جنوب الباطنة

تمتد محافظة جنوب الباطنة بين بحرعُمان شرقا وبين سفوح جبال الحجر الغربي غربا، وبحكم موقعها وإمكاناتها الاقتصادية والزراعية فانها لعبت دورا مؤثرا على امتداد التاريخ العُماني. وتشتهر محافظة جنوب الباطنة أيضا بالزراعة لكونها تقع ضمن سهل الباطنة الخصيب، الذي يقع بين ساحل بحر عُمان وسلسلة جبال الحجر الغربي، وتضم محافظة جنوب الباطنة ولايات: الرستاق، العوابي، نخل، وادي المعاول، بركاء، المصنعة. ومركز المحافظة ولاية الرستاق، وهي من الولايات التي لعبت دورا مهما عبر التاريخ المشرق لعُمان، وكانت يوما عاصمة تاريخية للبلاد. ويبلغ عدد سكان محافظة جنوب الباطنة نحو ٢٨٩,٠٠٨ نسمة وفقا للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠م. كما تشهد محافظة جنوب الباطنة حركة اقتصادية، ومشاريع سياحية متميزة، وهناك خطة لإقامة منطقة لوجستية ومخازن كبيرة في هذه المحافظة.

محافظة الظاهرة

محافظة الظاهرة من المحافظات الغنية بإمكانياتها الزراعية والسياحية والتاريخية، وتضم العديد من حقول النفط والغاز، وهي عبارة عن سهل شبه صحراوي ينحدر من السفوح الجنوبية لجبال الحجر الغربي في اتجاه صحراء الربع الخالي، وتفصله جبال الكور عن داخلية عُمان من ناحية الشرق، كما تتصل بصحراء الربع الخالي من ناحية الغرب، وبمحافظة الوسطى من ناحية الجنوب، وتشتهر بآثار بات التاريخية التي حظيت بشهرة عالمية بعد أن تم إدراجها ضمن قائمة التراث العالمي لدى منظمة اليونسكو، وتضم محافظة الظاهرة ولايات : عبري، ينقل، ضنك. ومركز المحافظة ولاية عبري، ويصل عدد سكان محافظة الظاهرة نحو ٦٦٤ , ١٥١ نسمة.

محافظة الداخلية

تمثل محافظة الداخلية العمق الاستراتيجي للسلطنة، بمساحة تقدر ٩٠٠ , ٣١ كيلو متر مربع، ويصل عدد سكانها إلى ٦٥١ , ٣٢٦ نسمة. وهي ذات تاريخ عريق موغل في القدم، ولها مكانة بارزة في التاريخ العُماني، وتتكون من الهضبة الكبرى الواقعة في وسط البلاد حيث يوجد الجبل الأخضر الذي تنحدر من سفوحه هذه الهضبة من الشمال في اتجاه الصحراء جنوبا.

ومحافظة الداخلية بحكم موقعها تمثل مركز اتصال بالمحافظات الأخرى، فهي تتصل من الشرق بمحافظة شمال الشرقية، ومن الغرب بمحافظة الظاهرة، ومن الجنوب بمحافظة الوسطى، ومن الشمال بمحافظة مسقط وبمحافظة جنوب الباطنة. وتضم محافظة الداخلية ولايات : نزوى، سمائل، بهلاء، أدم، الحمراء، منح، إزكي، بدبد. ومركز المحافظة ولاية نزوى، وهي ولاية عريقة لها اسهام فاعل في صنع الحضارة العُمانية عبر التاريخ، وتشتهر محافظة الداخلية أيضا بالزراعة، وبمعالمها التاريخية والأثرية التي أثرت السياحة العُمانية، وبها محمية الجبل الأخضر للمناظر الطبيعية.

محافظة جنوب الشرقية

تمثـل محافظة جنوب الشرقية الواجهة الشمالية الشرقية لسلطنة عُمان، وهي تطل علـى بحر العـرب من ناحية الشـرق، كما تتصل برمـال الشرقية مـن ناحية الجنوب، وبمحافظـة الداخلية من ناحية الغرب، وتضم محافظـة جنوب الشرقية ولايات: صور، الكامـل والوافي، جعلان بني بو علـي، جعلان بني بو حسن، مصـيرة. ومركز المحافظة ولايـة صور، وهي من الولايات العريقة والشهيره بنشاطهـا التجاري وبصناعة السفن، وتعتـبر واحـدة من أقدم الموانئ والمدن البحرية في العـالم. ويصل عدد سكان محافظة جنــوب الشرقيــة نحـو ١٨٨,٠٣٢ نسمة، وتضـم محافظة جنوب الشرقيــة العديد من المشاريـع الاقتصادية الحيوية كمشروع الغاز الطبيعي المســال في قلهات ومصنع سماد اليوريـا والأمونيا. كمـا عرفت محافظة جنوب الشرقية بتاريخهـا البحري عبر التاريخ العُمـاني، فقد لعبت دوراً تاريخياً هامـاً في تنشيط الملاحة البحرية في المحيط الهندي. كمـا أن هـذه المحافظة تشتهـر بالعديد من المعـالم الطبيعية والسياحيـة، مثل: محمية السليل الطبيعية بولاية الكامل والوافي.

محافظة شمال الشرقية

تطل محافظة شمال الشرقية على الجانب الداخلي لجبال الحجر الشرقي، وتتصل بهـا من ناحية الشمال محافظـة مسقط، ومن الغرب محافظـة الداخلية، ومن الشرق والجنـوب محافظة جنوب الشرقية. وتتكون محافظة شمـال الشرقية من ست ولايات، هـي: إبراء، المضيبي، بدية، القابل، وادي بني خالد، دماء والطائيين، ومركز المحافظة ولايـة إبراء. ويصل عدد سكان محافظة شمـال الشرقية ١٦٢,٤٨٢ نسمة وفقاً للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشـآت لعام ٢٠١٠م. وتشكل محافظة شمال الشرقية أهمية تجاريـة وهـي ذات جذب سياحـي، وذلك لما يتوفـر فيها من مقومـات طبيعية، كما لها مكانة عبر التاريخ العُماني.

محافظة الوسطى

تقع محافظة الوسطى جنوب محافظتي الداخلية والظاهرة، وتقدر مساحتها نحو ٧٩,٧٠٠ كيلو متر مربع، ويبلغ عدد سكانها نحو ٤٢,١١١ نسمة وفقاً للتعداد العام للسكان لعام ٢٠١٠م. وهي تطل من الشرق على بحر العرب ومن الغرب على صحراء الربع الخالي، وتتصل جنوبا بمحافظة ظفار، وتتميز محافظة الوسطى بوجود عدد كبير من حقول إنتاج النفط والغاز بها، وتضم محافظة الوسطى ولايات: هيما، محوت، الدقم، الجازر. ومركز المحافظة ولاية هيما، التي تشتهر بمحمية الكائنات الحية والفطرية، وتنفرد دون غيرها من سائر محافظات السلطنة بوجود الحيوانات البرية النادرة، خاصة الغزلان والمها العربية، وقد تم تسجيل هذه المحمية في سجل التراث العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) عام ١٩٩٤م.

وتشهد محافظة الوسطى نقلة نوعية في تنشيط الاقتصاد بوجود العديد من المشاريع الاقتصادية بها، مثل مشروع ميناء الدقم والحوض الجاف لإصلاح السفن ومحطة تكرير النفط، وتجدر الإشارة إلى أن محافظة الوسطى قد احتلت المرتبة الثانية بعد محافظة مسندم بالنسبة لنصيب الفرد فيها من المصروفات الإنمائية في أكثر من خطة من خطط التنمية الخمسية، كما أنها أقل محافظات السلطنة كثافة بالسكان، إذ تبلغ ٠,٤ لكل كيلو متر مربع.

تطور النظام الإداري بمكاتب الولاة

يتخذ مكتب أو مركز الوالي كما كان يسمى قديما حصن الولاية مقرا له، والذي يقع في الغالب في وسط مركز الولاية، وبالقرب من الحركة العمرانية والتجارية خاصة السوق المركزي. ويعمل مكتب الوالي على رعاية مصالح المواطنين، والتي تشمل جميع مناحي الحياة العامة للقاطنين في الولاية، وهو يمثل حلقة أو همزة وصل بين الحكومة ومؤسساتها المختلفة وبين المواطنين، حيث ينقل مطالبهم واحتياجاتهم إلى السلطة المركزية، ويبذل جهدا في حل مشاكل المواطنين وخلافاتهم الشخصية والقبلية وفق ما تقتضيه السنن والأعراف والقيم المتوارثة، ويعمل على إدارة الظروف الاستثنائية وحالات الطوارئ التي قد تتعرض لها الولاية كالسيول والظروف الطبيعية الأخرى وفي حالات الحروب، ويقدم المساعدة اللازمة في حالة جنوح بعض السفن الوطنية والأجنبية في حدود سواحل الولاية.

ويسهم الوالي في تهيئة الظروف المناسبة لموظفي الحكومة لتأدية عملهم على أكمل وجه، وتذليل كافة الصعاب لهم خاصة موظفي الجمارك وجباة الزكاة، والتي كانت تمثل المصدر الأساسي لدخل الدولة قبل ظهور النفط واكتشافه، بالإضافة إلى ذلك يعمل الوالي على دعم ومساندة المختصين لمتابعة استخدام الأراضي والمباني والممتلكات التي تخص بيت المال والأوقاف، والإشراف على مشاريع وبرامج الحكومة التنموية في نطاق الولاية. كما يشرف على حفظ الأمن والنظام العام بالتعاون مع الجهات الأمنية المختصة التي تشرف على الاستقرار والأمن الوطني، وتفرض هيبة الحكومة واحترام قراراتها وأنظمتها وتوجهاتها.

ولدى الوالي صلاحيات الضبط القضائي، وكان له معاقبة المخالفين للنظام العام بالسجن والتعزير بهدف التأديب والإصلاح. كما يستقبل ضيوف الحكومة التي تزور الولاية ويقدم كافة التسهيلات لنجاح مهمتهم، أضف إلى ذلك يسهم الوالي في ترسيخ مفاهيم وقيم المجتمع وتوثيق الصلات والعلاقات بين المواطنين والحكومة، ويحث على الترابط والتعاون والتكافل الاجتماعي بين أفراده بما يخدم الصالح العام، والمحافظة على عادات وتقاليد المجتمع لاسيما في المناسبات الوطنية والدينية.

وفي الفترة ما قبل عام ١٩٧٠م يشرف على أعمال الولايات ناظر الشؤون الداخلية وهو رئيس جهاز إداري يسمى نظارة الشؤون الداخلية (بمثابة وزارة للداخلية في العرف المعاصر)، كما أسند الإشراف على عدد من ولاة ولايات منطقة الباطنة الساحلية إلى رئيس الولاة أو مفتش الولاة الذي كان مقره ولاية مطرح، وذلك لظروف وأسباب فرضتها متطلبات تلك الفترة، وقد حددت لكل منهما الصلاحيات والواجبات الوظيفية. وينظم قانون مراكز الحكومة في الولايات الصادر عن الديوان العالي عام ١٩٥٠م جوانب عديدة من الأساليب التنظيمية المتبعة في إدارة مراكز الولاة بالولايات العُمانية، وهو بمثابة تعليمات أصبحت عرفا وتقليدا متداولا ضمن أعمال ومهام الولاة في الولايات.

كما أنه يعد تطورا جديدا للإدارة المحلية تطلبتها تلك المرحلة في إدارة مراكز الحكومة نظرا لغياب التشريعات والقوانين المتكاملة بمفهومها الحديث، ويشتمل ذلك القانون على: إجراءات استلام وتسليم المراكز، والواجبات الوظيفية للعاملين في مراكز الولاة، والصفات الواجب توافرها لمن يشغر تلك الوظائف، وإجراءات التقاضي وفض المنازعات بين المتخاصمين، ورعاية مصالح الدولة والمواطنين في الولاية وتنفيذ أوامرها وتطبيق النظام العام، والمهام الإدارية الأخرى المناطة بسلك الولاة في تسيير أمور الولاية، وكذلك ما يهم أعمال القضاة والكتبة.

ويتكون الشكل التنظيمي لمراكز الولاة خلال الفترة ما قبل ١٩٧٠م من الوالي الذي يأتي على قمة الهرم الإداري، ثم قاضي الولاية، ثم الكتبة، وقد حددت لكل منهم المهام والاختصاصات الوظيفية التي يقوم بها. ومع تطور وسائل الاتصالات ضم مكتب الوالي ضمن تقسيماته الإدارية موظف البرقية، وتتحدد مهمته في إرسال واستقبال الرسائل عبر جهاز اتصالات لاسلكي يسمى البرقية، وقد تم تدريبهم في استقبال وإرسال البرقيات المشفرة، وهي عبارة عن أرقام يتم تحويلها إلى أحرف وكلمات، وتستخدم في البرقيات الهامة والسرية.

كما يضم مكتب الوالي مجموعة من الحرس، بما يسمى في ذلك الوقت بالعسكر، والذين تقع عليهم مسؤولية حفظ الأمن في المجتمع، كانوا يؤدون مهاما بسيطة من العمل

الشرطـي كحراسة الأسواق والقلاع والحصون، ومساعدة السلطات في تنفيذ الأحكام، وقـد كان لكل ولاية مجموعة من الأفراد تعينهم الحكومـة لحفظ الأمن وتنفيذ الأوامر دون أن يتلقـوا أي تدريـب نظامي أو يكون لهم زي رسمي خاص، غير أنهم كانوا يحملون البنادق التقليدية ويتمنطقون بأحزمة الذخيرة، وكانت أعلى رتبة في هذا النظام عقيد العسكر (مسئول الحرس) ويأتي بعده نائب العقيد الذي يساعد العقيد في الإشراف على مجموعة العسكر.

وكان الوالي عند تعيينه أو نقله إلى ولاية جديدة يتلقى تعليمات ونصائح وملاحظات من الجهة التي عينته، تتعلق بأمور الولاية والتوجه الذي يجب أن يسير عليه في إدارتها، بالإضافـة إلى خطاب التعيـين يسلمه للوالي السابق له في تلـك الولاية، وعادة ما يكون الـوالي لا ينتمـي إلى الولاية التي يعمل فيها أي من سـكان ولاية أخرى بهدف الحياد في عمله، وعند وصوله الولايـة ومقر الحصن تتم إجراءات الاستلام والتسليم للحصن أو مركـز الوالي، بالإضافة إلى المخاطبات والسجـلات وعهدة المركز من أسلحة وذخائر، ويـدون ذلك في محضـر. وعند استلام الـوالي عمله الجديد يعمل علـى إعلام مشايخ الولاية والمواطنين بتعيينه سواء من خلال المخاطبات أو إعلانات تنشر في الولاية [1].

---

(١) نظرا لعدم توفر وسائل الاتصال الحديثة خلال الفترة ما قبل عام ١٩٧٠م، كان يتم الإعلان عن الأوامر الإدارية الصادرة من الحكومة والمراكز التابعة لها من خلال شخص يتم تكليفه بان يعلن عن تلك الأوامر بعد اعتمادها في سوق الولاية، بما يسمى النهمة (الدعوة) ومن خلال الحضور يتم تناقل تلك التعليمات والأوامر إلى عامة الناس عبر المجالس والمنتديات، أو عن طريق تعليق الأمر المكتوب في المكان المعين للإعلانات في مدخل المدينة أو على جدار الحصن أو مركز الوالي أو على بوابة مدخل مركز الولاية. ومع بداية النهضة المباركة ونتيجة لصدور العديد من التشريعات القانونية تم إصدار قانون الجريدة الرسمية رقم ٣ عام ١٩٧٢م، والذي استبدل بقانون الجريدة الرسمية رقم ٤ لسنة ١٩٧٣م، وفيها يتم نشر كل المراسيم والقرارات السلطانية والقوانين والأنظمة واللوائح والقرارات الوزارية ذات الصبغة التشريعية، وكانت في السبعينات تصدر مذكرات تفسيرية تشرح تلك القوانين وأهدافها. وفي عام ٢٠١١م صدر المرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/٨٤ بإصدار قانون جديد للجريدة الرسمية، وقد حدد المواد التي تنشر في الجريدة الرسمية، وتشمل: القوانين، المراسيم السلطانية، المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تبرمها السلطنة أو تنظم إليها بعد التصديق عليها، الأوامر والقرارات السلطانية، اللوائح، القرارات الوزارية والقرارات الإدارية الأخرى التي تصدرها وحدات الجهاز الإداري للدولة التي توجب القوانين أو المراسيم السلطانية نشرها في الجريدة الرسمية، أو تقتضي المصلحة العامة نشرها بحسب تقدير وزير الشؤون القانونية أو من يفوضه، المواد التي توجب القوانين أو المراسيم السلطانية نشرها في الجريدة الرسمية، ويعد نشر القوانين والمراسيم ذات الطبيعة التشريعية واللوائح قرينة على علم الكافة بها ولا يقبل دليل على خلاف ذلك. وقد شهدت الجريدة الرسمية تطورا نوعيا، سواء من حيث طباعتها أو مضمونها، كما تصدر وزارة الشؤون القانونية بين الحين والآخر مجلدات قانونية تضم كافة القوانين والتشريعات والأنظمة الصادرة في السلطنة، وذلك بهدف إتاحتها للناس والمختصين للاطلاع والإلمام بأحكامها والعلم بموجبها.

كما تتضمن إجراءات الفصل في الشكاوى والمنازعات في مراكز الولاة بأن يتقدم المدعي إلى مركز الوالي بشكواه، ويعطى رسالة استدعاء تسمى (بروه) للمدعى عليه للمثول إلى الحكم، وهي عبارة عن ورقة صغيرة ومكتوب عليها عبارة أجب الحكم، ويمكن الحصول عليها من العسكر دون أي إجراءات إدارية، ويقوم المدعي بتوصيلها إلى خصمه، وكان لها تأثير وتجاوب كبير، وغالبا ما يتدخل مشايخ ورشداء القبائل بالصلح بين المتخاصمين قبل مثولهما للمحاكمة أمام الوالي.

وقد جرى العرف في ذلك الوقت بأن تعرض جميع الدعاوى على الوالي في بداية الأمر، حيث يعمل على التوفيق والمصالحة وتقريب وجهات النظر بين المتخاصمين، ويسانده في ذلك مشايخ ورشداء القبائل الذين لعبوا دورا مهما في خدمة الحكومة والمجتمع ضمن نسيج اجتماعي مدني، وفي حالة عدم التوصل إلى حل ودي وتوافقي يرضي طرفي النزاع يقوم الوالي بإحالة الأمر في نفس الجلسة إلى القاضي الجالس بجانبه في مجلس الحكم ليصدر حكمه الشرعي في الدعوى وفق ما يقتضيه الشرع الشريف واجتهاد القاضي بعد سماع أقوال المتخاصمين، وفي هذا الاثناء لا يحق للوالي التدخل في حكم القاضي إلا في حالات التنفيذ للحكم. ويحق لطرفي النزاع في حالة عدم قبولهما لحكم القاضي خلال فترة محددة استئناف الحكم لدى محكمة مسقط الشرعية أو إلى الحاكم ومعاونيه لا سيما في القضايا الكبيرة، حيث يتم الرجوع إلى حاكم البلاد في القضايا الجنائية الكبرى والتي يصل عقوبتها الإعدام، وكذلك ما يتعلق بالمظالم وبقضايا أمن الدولة والخلافات بين القبائل.

وتكون المحاكمة بمراكز الولاة علنية، ويطلق على المكان الذي تتداول فيه دعاوى وشكاوى المواطنين (البرزه) أي بروز الوالي والقاضي لسماع الدعاوى والفصل فيها بحضور جميع أطراف النزاع، وبعد صدور الحكم في الدعوى أو القضية مهما كان نوعها يتولى الوالي تنفيذ الحكم، ودائما ما يكون مجلس الحكم (مجلس القضاء) بحضور الوالي والقاضي معا ضمن إجراءات سهلة وميسرة، تتم على أسس عرفية في اغلب الأحيان، نظرا لعدم وجود قوانين وتشريعات ولوائح مكتوبة خلال تلك الفترة.

ويحضر مجلس القضاء أيضا كاتب العدل الذي يتولى كتابة الأحكام وأقوال طرفي النزاع، وكذلك يتولى الكاتب كتابة الصكوك الشرعية والأعمال الكتابية الأخرى المتعلقة

بمراسلات الوالي والقاضي ونقلها وتسجيلها في سجلات المركز، وعادة ما يكلف بمهمة الكاتب ممن تتوفر فيهم قدرات ومهارات في التعبير وصياغة الرسائل وحسن الخط.

ومن بين السجلات المكتبية بمركز الوالي: سجل تدون فيه الأوامر والتعليمات الصادرة للولاة من الحكومة للعمل بموجبها وتنفيذها ضمن واجبات العمل اليومية يسمى سجل قانون المركز. وسجل الكتب (المكاتبات) أي الرسائل الصادرة من المركز وكذلك الرسائل الواردة. وسجل الصكوك : وتسجل فيه الوثائق والأوراق المتعلقة بالتصرفات العقارية بين المواطنين وما يتعلق بالأحوال الشخصية والمدنية. وسجل الدعاوى وتنقل وتسجل فيه الأحكام الشرعية الصادرة من القاضي في الدعاوى المعروضة عليه. بالإضافة إلى سجل الحوادث : يسجل فيه الحوادث الطبيعية وغيرها. وسجل السجن : ويتضمن أسماء المساجين وفترة حبسهم وأسباب توقيفهم في الحبس. ويتطلب اعتماد وتوقيع الوالي والقاضي على جميع الأوراق والصكوك، بعد كتابتها من قبل الكاتب، وختمها بختم الوالي لتكتسب صفتها الرسمية.

وقد شهد النظام الإداري لمكاتب الولاة تطورا نوعيا عبر المراحل التاريخية لعُمان من حيث أسلوب الممارسة والتطبيق للوظيفة الإدارية والاختصاصات وإجراءات العمل، وفي عهد النهضة المباركة التي شهدتها سلطنة عُمان منذ عام ١٩٧٠م واكب النظام الإداري للولاة مسيرة التطوير والتحديث لأجهزة الدولة المختلفة، وذلك من حيث التكوين الهيكلي وأسلوب العمل وتحديد الأطر القانونية واللوائح التنظيمية التي تحدد اختصاصات مكاتب الولاة وطبيعة عملها، خاصة في ظل وجود وحدات إدارية وتنظيمية تمثل الوزارات الخدمية وأجهزة الدولة المختلفة في جميع محافظات وولايات السلطنة، وتعمل على خدمة أفراد المجتمع وفق أساليب حديثة تعتمد على تطبيق اللامركزية الإدارية في اتخاذ القرارات وتقديم الخدمات.

كما تم فصل أعمال القضاء عن مكاتب الولاة، بعد أن شهدت السلطنة تنظيما نوعيا ومتطورا لإعمال السلطة القضائية، خاصة بعد صدور العديد من القوانين والتشريعات، التي ترسخ مبادئ حكم وسيادة القانون، وتوجت بصدور النظام الأساسي للدولة الذي أكد على أن السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر أحكامها وفق للقانون، وقد هيأت الدولة مكاتب حديثة لمكاتب الولاة أسهمت في

إحـداث المزيد من التغيير والتجديد في جودة الأداء والتحسين المستمر لإجراءات العمل وتقديم الخدمات.

وقـد أصبح الشكل التنظيمي لمكاتب الولاة أكـثر تنظيما وتحديثا، والذي يتكون من: الوالي على رأس الهرم الإداري، ونائب الوالي، ومساعد الوالي في بعض الولايات، وعدد من رؤساء الأقسام ووظائف ومسميات إدارية أخرى تتماشى مع متطلبات وطبيعة العمل الإداري وتطـوره. وفي الولايات الواسعة جغرافيا وذات الكثافة السكانية يتم تعيين نائب للوالي فيما يسمى بالنيابة وهي جزء جغرافي من الولاية يتبع مكتب الوالي، وذلك بهدف تسهيـل تقديم الخدمات للمواطنين بدلا من الوصول إلى مكتب الوالي في مركز الولاية، ولا يوجـد قانـون موحد لسلـك الولاة على مستـوى السلطنة حتـى الآن، إلا أن أعمالهم ومهامهـم تتحـدد وفـق الاختصاصات المحددة للوحـدة الحكومية التـي تشرف عليهم (وزارة الداخلية، محافظة مسقط، محافظة ظفار).

وتسهـم مكاتب الـولاة بدور فاعل في دفع مسيرة التنمية في الولايات والإشراف على رعايـة مصالح المواطنـين وتوصيل مطالبهـم إلى الجهات المختصـة، وذلك من خلال تنسيق متواصل وتعاون مشترك بين مختلف الجهات الحكومية في الولاية، بهدف تحقيق المصلحـة العامـة وخدمة المواطن. ويشـرف مكتب الوالي على العديد مـن اللجان التي يترأسها أصحاب السعادة الولاة وتضم في عضويتها رؤساء المصالح الحكومية وممثلين عـن الأهالي والقطاع الخاص، وتعمل علـى دراسة احتياجات الولاية وتقديم المقترحات بشـان الخدمات والمشاريع التنموية، ورفعها إلى الجهـات المختصة في الدولة للنظر في إمكانية إدراجها ضمن خطط الوزارات ووحدات الجهاز الإداري للدولة.

بالإضافـة إلى ذلـك يقـوم مكتب الوالي بتقـديم التسهيلات وتذليـل كافة العقبات للجهـات المختصـة لدراسة المشروعـات الاقتصادية والاجتماعيـة ومتابعة تنفيذها في الولاية. كما يعمل مكتب الـوالي على التنظيم والإشراف للعملية الانتخابية لترشيح من يمثل الولاية في مجلس الشورى والمجلس البلدي. ويحرص على ترسيخ القيم الاجتماعية بـين أفراد المجتمـع، والتوفيق فيمـا بينهم في الاختلافـات والمنازعـات وتطبيق قواعد العدالـة والأعـراف بمـا يحقق الاستقـرار وحفظ النظـام، ورفع المستعصـي منها إلى الجهـات المعنية في الدولة، ويعمل على رعاية وتنظيم الاحتفالات الوطنية والدينية التي تقام في نطاق الولاية.

تطور نظام البلديات

عرفت عُمان نظام الولايات منذ قرون عديدة، وهو إحدى الركائز الأساسية للإدارة المحلية بمفهومها المعاصر، وبحيث أن نظام البلديات يمثل الوجه الخدمي من اوجه الإدارة المحلية، فقد شهد نظام البلديات في سلطنة عُمان تطورا متلاحقا مع تطور النظام الإداري في السلطنة وتقدم المجتمع، وتشير بعض المصادر التاريخية أن بداية نظام البلديات بصورته المعاصرة يرجع إلى عام ١٩٢٤م، وذلك في نطاق مدينة مسقط العاصمة، ومدينة مطرح، اما في ولايات السلطنة الأخرى فكان الولاة في تلك الولايات يشرفون بصورة مباشرة على الإدارة المحلية (اللامركزية الإدارية)، ويمارسون مهام وصلاحيات واسعة ضمن الاختصاصات الممنوحة لهم من قبل السلطة المركزية، وتدخل في كثير منها بمهام وأنشطة البلدية بصورتها التقليدية، خاصة فيما يتعلق بجوانب تنظيم الشوارع والمباني وإعطاء التراخيص اللازمة لذلك، والمحافظة على الأموال العامة وأراضي بيت المال.

وقد اتسمت تلك الأنشطة بقبول عام وفق أسس عرفية توافق عليها المجتمع العُماني. كما أسهم المواطنون من خلال تعاونهم وتكاتفهم في المحافظة على البيئة والنظافة والصحة العامة كسلوك أخلاقي في الحياة، معتبرين ذلك واجب ديني يحث عليه الإسلام، يمارسه كل فرد من المجتمع في نطاق منزله والحي الذي يعيش فيه.

وشهد عام ١٩٣٨م تحولا في مفهوم البلدية كتنظيم إداري، وذلك من خلال الإعلان الذي أصدره جلالة السلطان السيد سعيد بن تيمور بإنشاء دائرة مختصة في مسائل تنظيم الشوارع والبيوت في مسقط ومطرح وفق تنظيم إداري حديث، وقضى الإعلان بأن تتمتع البلدية بالاستقلالية في سن قوانينها وتنفيذ مشروعاتها واستيفاء الرسوم على نقل النفايات، وفي عام ١٩٣٩م تولى السيد هلال بن بدر رئاسة البلدية، ورأى أنه من الضروري إنشاء بلدية عصرية لها قوانين تتمتع بحق فرض الضرائب أو الرسوم، وتم خلال ذلك العام تعيين أول مجلس بلدي في مسقط، وإنشاء أول فرع للبلدية بمطرح. (غبوش، الطائي، ١٩٩٤م، ص: ١٨).

ويمثل عام ١٩٤٩م نقلة نوعية في نظام البلديات في سلطنة عُمان، وذلك بصدور قانون البلديات لسنة ١٣٦٩هـ، الذي يمثل أول تشريع متكامل للبلديات في تاريخ السلطنة؛ والذي يمثل القاعدة التي ارتكز عليها النظام البلدي في السلطنة، ويتكون ذلك القانون من سبعة أبواب، تضمنت : أعمال البلدية واختصاصاتها، والصلاحيات والسلطات الممنوحة لأجهزتها. فقد اختص الباب الأول بتعريف القانون ومصطلحاته، والباب الثاني بالجوانب القانونية المتعلقة بلجنة البلدية، والباب الثالث يختص بالضرائب، والرابع بالجوانب المالية للبلدية، والخامس والسادس بتنظيم المدينة، أما السابع فقد تضمن نصوصا عامة.

وقد مارست البلدية صلاحيات واسعة خلال تلك الفترة تجاوزت الواجبات التقليدية للبلدية، فبجانب الأعمال المعروفة التي تقوم بها البلدية مارست صلاحيات أخرى، من بينها: الصرف على المدارس والمستشفيات وما يتعلق بحفظ الأمن، وقيد المواليد والوفيات، وتنظيم إطلاق الأسلحة النارية، وتسجيل السيارات وإصدار رخص السيارات والسوق. وقد تكونت أجهزة البلدية خلال تلك الفترة من: السلطة العليا، ولجنة البلدية، والجهاز التنفيذي. وتتمثل السلطة العليا في الشخص الذي يعينه السلطان من وقت إلى آخر ليشغل هذا المنصب، أما لجنة البلدية فهي بمثابة الجهاز التشريعي للبلدية، وتضم عددا من الأعضاء معينين أو منتخبين من بين الأهالي أما بالاسم أو بحكم منصبه كما تقرره السلطة العليا، بينما يتكون الجهاز التنفيذي من الموظف الإداري وبقية الموظفين والعمال بالبلدية الذين تقع على عاتقهم تنفيذ قرارات لجنة البلدية بعد اجازتها.

ومع إشراقة النهضة المباركة عام ١٩٧٠م شهد نظام البلديات تطورا متسارعا ونقلة نوعية ضمن تطور الجهاز الإداري للدولة وبناء الدولة العصرية، وفي هذا الإطار صدرت عدة تشريعات قانونية تنظم عمل البلديات، ويتميز هذا النظام بمستويات مختلفة من حيث الارتباط بالسلطة المركزية، ودرجة الاستقلالية والإمكانات المالية والبشرية، ويضم نظام البلديات في سلطنة عُمان من الأجهزة التالية :

بلدية مسقط : وهي أقدم بلدية في السلطنة يعود تاريخها إلى أوائل العشرينات من القرن الماضي، وثاني أقدم بلدية في منطقة الخليج العربي بعد بلدية المنامة في

البحريـن التـي أنشئت في عـام ١٩١٩م، وكانت بلدية مسقط خـلال تلك الفترة تحظى بإشـراف مباشر من قبل جلالة السلطان ومحافـظ العاصمة، وكانت تقتصر خدماتها علـى مدينتي مسقط ومطـرح. وفي عهـد النهضة المباركة التـي أرسى دعائمها جلالة السلطـان قابوس بـن سعيد المعظم ـ حفظـه الله ورعاه ـ واكبت بلديـة مسقط مسيرة التطور والنماء لمسيرة التنمية الإنسانية الشاملة والمستدامة، وأصبحت خدماتها تغطي كافـة ولايـات محافظة مسقـط، مستخدمـة أحدث الأساليـب العلميـة في إدارة العمل البلدي.

وقد مـرت بلدية مسقط بمراحل من التطوير الإداري خـلال عهد النهضة المباركة، ففـي يونيـو من عـام ١٩٧٢م تم دمـج بلدية مطرح مع بلديـة مسقط وأنشئـت الأقسام المتخصصـة في البلديـة. وانضوت البلديـة تحت إشراف محافظـة العاصمة في الفترة مـن عام ١٩٧٢م إلى ١٩٧٣م، ثم ألحقت بهيئـة التنمية ثم وزارة التنمية في الفترة من عـام ١٩٧٣م إلى ١٩٧٥م، ثم أعيـدت تبعيتها لمحافظة العاصمـة بموجب قانون تنظيم الجهـاز الإداري للدولة رقم ٧٥/٢٦ في الفترة من عام ١٩٧٥م إلى ١٩٧٦م، ثم ألحقت بـوزارة شؤون الأراضي والبلديات التي آلت إليهـا مسؤولية الإشراف على بلدية مسقط والبلديـات الإقليمية بموجب المرسوم السلطاني رقم ٧٦/١٧ الصادر في ١٩٧٦/٦/٧م، وفي مارس عام ١٩٨٤م انتقلت مسؤولية الإشراف على بلدية مسقط إلى ديوان البلاط السلطاني. وقد تغير مسمى البلدية عدة مرات حيث كان اسمها في البداية بلدية مسقط ومطـرح، ثـم البلدية المركزية، ولاحقـا بلدية مسقط ثم بلدية العاصمـة، وأخيرا بلدية مسقط. (د/ أمة اللطيف، ٢٠٠٨، ص : ٤٣٧).

وفي إطـار العمل المؤسسي لبلدية مسقط صدرت عدة تشريعات تنظم اختصاصاتها ومهامهـا، فقد نص القانون رقم ٧٤/١ بإنشاء وتنظيـم بلدية العاصمة على أن البلدية هـي مؤسسة حكومية وأهلية مكلفة، وتتكـون من مجلس بلدي، ومن إدارة تنفيذية تضم مديـر البلديـة والموظفـين الفنيين والكتبـة والمستخدمين. وقـد تم إعـادة تنظيم بلدية العاصمـة بموجـب القانون رقم ٧٥/٤ الذي حدد البلدية بأنهـا مؤسسة حكومية وأهلية

ذات شخصية معنوية وصبغة تعاقبية مستديمة وذمة مالية مستقلة، كما تم توحيد قيادة البلديـة بشقيها التشريعي والتنفيذي برئيـس البلدية، الذي يتم تعيينه بموجب مرسوم سلطاني.

وفي إطار التطوير المستمر للعمل البلدي أعيد تنظيم بلدية العاصمة بموجب المرسوم السلطـاني رقم ٨٤/٧٧ ، والمرسـوم السلطاني ٩٢/٨ وتعديلاتـه بالمراسيم السلطانية أرقـام ٩٢/٣٧ و ٩٣/٥٦ و ٩٤/٦٨ و ٢٠٠٦/٢٨ و ٢٠١٠/١١٥، وبموجبـه أصبحت بلدية مسقط وحدة من وحدات الجهاز الإداري للدولة وتتمتع بالشخصية الاعتبارية، وتتألف البلديـة من مجلـس بلدي معين وجهـاز تنفيـذي، وكان يضم المجلس البلـدي من أحد عشـر عضوا بدرجة مدير عـام على الأقل يمثلون الأجهزة الحكوميـة المختصة (وزارة الصحة، وزارة التجارة والصناعة، وزارة الثروة السمكية، وزارة الإسكان، وزارة البيئة والشـؤون المناخية، وزارة القوى العاملة، وزارة السياحة، وزارة التربية والتعليم، شرطة عُمـان السلطانية، بلديـة مسقط، اللجنة العليا لتخطيط المـدن) ، بالإضافة إلى ثمانية عشر عضوا يمثلـون ولايات محافظة مسقط، ويرأس المجلس البلدي والجهاز التنفيذي رئيس البلدية بحكم منصبه، ويكون أحد الولاة في محافظة مسقط نائبا لرئيس المجلس البلدي، ويتم اختيـاره من قبل محافظ مسقط. ويختص المجلس البلدي ببحث ودراسة الأمور التالية :ـ

- الأوامر المحلية.
- مشروع الموازنة الإنمائية السنوية للبلدية.
- اقتراحـات فرض الضرائـب والعوائـد والرسوم ووسائـل تحصيلهـا ، ورفعها إلى الجهات المختصة.
- اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على الصحة العامة.
- اقـتراح المشروعـات الإنمائيـة والمشروعـات ذات الأهميـة الصحيـة والتجميليـة والترفيهية لمحافظة مسقط.

- المشاركة مع الجهات المختصة بالدولة في إجازة مخططات لمحافظة مسقط.
- وضع تعرفة نقل الركاب بسيارات الأجرة.
- تسمية الشوارع وترقيم المباني.
- مناقشة الأمور التي تعترض تنفيذ عمل البلدية ووضع الحلول المناسبة لها.
- مناقشة الأمور المتعلقة باختصاصات الجهاز التنفيذي.
- للمجلس البلدي في سبيل القيام بمهامه ومباشرة صلاحياته إصدار أوامر محلية بالأحوال التي تقتضي ذلك، ويتم اعتمادها من قبل وزير ديوان البلاط السلطاني، ويسري مفعولها اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية، ولوزير ديوان البلاط السلطاني النظر في التوصيات التي يصدرها المجلس البلدي في حدود صلاحياته لاعتمادها بعد التأكد من اتفاقها مع المصلحة العامة، وإصدار القرارات والتوجيهات التي يراها ضرورية لمصلحة سير العمل بالبلدية.

وقد تم إنهاء أعمال المجلس البلدي لبلدية مسقط مع صدور المرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/١١٦ بإصدار قانون المجالس البلدية، حيث تم تشكيل مجلس بلدي جديد لمحافظة مسقط وفق آليات تشكيل المجالس البلدية لمحافظات السلطنة المختلفة، والتي تم توحيد طرق تشكيلها واختصاصاتها، بحيث تضم في عضويتها أعضاء يمثلون بعض الجهات الحكومية الخدمية، وأعضاء يتم انتخابهم من قبل المواطنين يمثلون ولايات محافظة مسقط، يتم تحديد عددهم وفق الكثافة السكانية لكل ولاية.

وبينت اللائحة التنفيذية لقانون المجالس البلدية أيضا إجراءات تشكيل لجنة للشؤون البلدية في كل ولاية من ولايات المحافظة، بموجب قرار من رئيس المجلس البلدي، وتكون اللجنة برئاسة الوالي وعضوية كل من: مدير البلدية، وممثلي الولاية في المجلس البلدي، وأربعة من ذوي الخبرة من أبناء الولاية يختارهم المحافظ بناء على اقتراح الوالي. وتتولى هذه اللجنة بحث الموضوعات البلدية بالولاية، ورفع التوصيات المناسبة بشأنها للمجلس البلدي، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ قرارات المجلس البلدي التي تتعلق بالولاية.

بلدية ظفار: تم إنشاء بلدية ظفار في عام ١٩٧١م، وتتبع حاليا مكتب وزير الدولة ومحافظ ظفار، وهي تخدم كافة الولايات التابعة لمحافظة ظفار وفق حدودها الإدارية المعتمدة ضمن التقسيم الإداري للدولة، وقد حدد المرسوم السلطاني رقم ٨٦/١٨ بإصدار لائحة بلدية ظفار الوضع القانوني للبلدية ومهامها واختصاصاتها وآليات تشكيل لجنة البلدية.

وتتألف البلدية من لجنة البلدية وجهاز تنفيذي، وكانت تتكون لجنة البلدية من رئيس وأربعة عشر عضوا يمثلون مكتب الوزير ودوائر الخدمات والمواطنين بالمناطق التابعة للبلدية، ويتم تعيين أعضاء اللجنة وإعفائهم بقرار من وزير الدولة ومحافظ ظفار، والذي له حق اقرار ما تنتهي إليه لجنة البلدية من توصيات أو قرارات أو تعديلها أو إلغائها وذلك حسبما تقتضي به المصلحة العامة ، ويتم تعيين رئيس بلدية ظفار بموجب مرسوم سلطاني، وبحكم منصبه يرأس لجنة البلدية .

ومع صدور المرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/١١٦ بإصدار قانون المجالس البلدية وصدور لائحته التنفيذية أصبحت لمحافظة ظفار مجلس بلدي برئاسة رئيس البلدية بحكم منصبه، ويضم اعضاء يمثلون بعض الجهات الحكومية، واعضاء يمثلون ولايات محافظة ظفار يتم انتخابهم ضمن انتخابات حرة مباشرة من جانب المواطنين العُمانيين، ممن بلغ سن الحادي والعشرين والذين لهم حق التصويت، وكذلك لجان لشؤون البلدية في كل ولاية من ولايات المحافظة، يتم تشكيلها بقرار من رئيس المجلس البلدي بالمحافظة.

بلدية صحار: بحكم الأهمية التاريخية والحضارية لولاية صحار تم إسناد مسؤولية التخطيط العمراني لولاية صحار إلى ديوان شؤون البلاط السلطاني بموجب المرسوم السلطاني رقم ٨٥/١١. كما تم إنشاء مكتب تطوير صحار بموجب المرسوم السلطاني رقم ٨٥/٦٧، وقد حدد قانون تنظيم مكتب تطوير صحار الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩/ ٩٧ الصفة القانونية لمكتب تطوير صحار الذي يعتبر وحدة من وحدات الجهاز الإداري للدولة، ويتبع ديوان البلاط السلطاني، ويتمتع بالشخصية الاعتبارية، وحدد

القانون مهام واختصاصات المكتب وموارده المالية، وبيّن اختصاصات لجنة تطوير ولاية صحار، والتي يتم تشكيلها بموجب قرار من وزير ديوان البلاط السلطاني.

وفي عام ٢٠١١م تم تعديل مسمى مكتب تطوير صحار إلى بلدية صحار بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/١٢٥، وأصبح مدير عام البلدية عضوا في المجلس البلدي لمحافظة شمال الباطنة بحكم وظيفته، لكون ولاية صحار تقع ضمن ولايات هذه المحافظة وفق التقسيم الإداري للسلطنة الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/١١٤. وينظم قانون المجالس البلدية رقم ٢٠١١/١١٦ ولائحته التنفيذية أعمال المجلس البلدي بالمحافظة وكذلك لجنة شؤون البلدية بالولاية.

البلديات الإقليمية : يعود تاريخ إنشاء البلديات الإقليمية (عرفت في بدايتها بالبلديات القروية) كتنظيم إداري في السلطنة إلى عام ١٩٧٢م، باستثناء بلدية مسقط (العاصمة) التي يعود تاريخها إلى أوائل العشرينات من القرن الماضي، وكانت انطلاقة البلديات الإقليمية بإنشاء ثلاث بلديات في كل من نزوى وصحار وصور، على ضوء نتائج دراسة استشارية قامت بها شركة بريطانية متخصصة في مجال الإدارة، هدفت إلى تقديم المشورة إلى وزارة الداخلية والعدل آنذاك، بشأن تأسيس ثلاث بلديات قروية في تلك المدن، ومن ثم تتابع إنشاء البلديات في مختلف ولايات السلطنة، وفقا لمتطلبات كل مرحلة من مراحل التنمية، وفي ضوء الاحتياجات الفعلية للمواطنين بابعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ليصل عددها اليوم إلى ٤٤ بلدية وتسع مديريات إقليمية تغطي خدماتها المتنوعة مختلف ولايات السلطنة. واستمدت البلديات الإقليمية أسس عملها في بداية عهدها بمقتضى أحكام قانون البلديات الصادر عام ١٣٦٩هـ - ١٩٤٩م، وبموجب القرارات الصادرة من الوزارة المختصة والمشرفة على البلديات خلال تلك الفترة التي تحدد واجبات البلدية واختصاصاتها، وآليات تشكيل المجالس البلدية.

وقد أشرفت وزارة الداخلية والعدل على أول ثلاث بلديات إقليمية تم استحداثها في عام ١٩٧٢م، بعدها تولت هيئة التنمية ثم وزارة التنمية الإشراف على البلديات الإقليمية في الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٥، ثم آلت مسؤولية الإشراف إلى وزارة الداخلية والعدل

مـرة أخرى في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، ثم وزارة شؤون الأراضي والبلديات التي آلت إليها أيضا الإشراف على بلدية مسقط بموجب المرسوم السلطاني رقم ٧٦/١٧، واستمرت في الإشـراف على البلديات الإقليمية حتـى ١٩٨٤/١٢/٣١م، ومع إنشاء أول وزارة مستقلة باسـم وزارة شـؤون البلديـات الإقليمية بموجـب المرسوم السلطاني رقـم ٨٥/٢ ـ عين وزيرا لها بموجب نفس المرسوم معالي العميد الركن السيد المعتصم بن حمود بن نصر البوسعيـدي، بالإضافـة إلى رئاسته للجنة تطوير مسندم ـ حظيـت البلديات الإقليمية اهتماما نوعيا، وأخذت منهجـا متطورا وحديثا في تقديم خدماتها، مواكبة بذلك النمو الاقتصادي والعمراني في مختلف ولايات السلطنة.

وفي عـام ١٩٨٦م صدر قانون تنظيـم البلديات الإقليمية بموجب المرسوم السلطاني رقـم ٨٦/٨٧، وتم تحديثه بموجب المرسـوم السلطاني رقم ٢٠٠٠/٩٦، ويقضي القانون بـأن يكون التقسيـم الإداري لمناطق البلديات الإقليمية، وإنشـاء بلديات أو مكاتب تابعة لهـا، وإلغـاء ودمج وتغيـير حدودهـا، وتسميتها بموجب قـرار وزاري يصـدر من وزير البلديـات الإقليمية وموارد الميـاه بالتنسيق مع وزارة الداخلية، وأن تكون كل بلدية تابعة لإحـدى المديريات العامـة التي تنشأ بالـوزارة لهذا الغرض. وليسـ للبلديات الإقليمية الصفـة الاعتباريـة، وإنما تمارسـ صلاحياتها تحـت الإشراف والتوجيـه المباشر من السلطة المركزية، ضمن توجهها نحو تطبيق منهج اللامركزية لتنفيذ أنشطتها، وتقديم خدماتها وإنجاز مشاريعها بالمحافظات التي تقع تحت إشرافها.

ومـن بين أجهزة البلديات الإقليمية لجنة البلديـة، وهي لجنة مشكلة لمعاونة البلدية في تحقيـق أهداف الوزارة، وليس لها صلاحيات تشريعية، وكان يتم تشكيلها بقرار من وزير البلديات الإقليمية وموارد المياه بالتنسيق مع وزارة الداخلية، ويرأس لجنة البلدية والي الولاية، وتضم في عضويتها ممثلين لبعض الوزارات الحكومية وعدد من الأهالي.

ومـع صدور قانـون المجالسـ البلدية بموجب المرسـوم السلطاني رقـم ٢٠١١/١١٦ أصبحت هنـاك مجالس للبلدية يتم تشكيلها على مسـتوى المحافظات، ومنحت العديد مـن الاختصاصـات في حـدود السياسة العامة للدولـة وخططها التنمويـة، ولها تقديم

الآراء والتوصيـات بشأن تطوير النظم والخدمات البلدية في نطاق المحافظة، بالإضافة إلى ذلـك اتاحت اللائحة التنفيذيـة لقانون المجالس البلدية بأن تشكل بقرار من رئيس المجلس البلدي لجنـة للشؤون البلديـة في كل ولاية من ولايات المحافظـة تتزامن ومدة المجلس برئاسة الوالي وعضوية كل من: مدير البلدية، وممثلي الولاية في المجلس البلدي، وأربعة من ذوي الخبرة من أبناء الولاية يختارهم المحافظ بناء على اقتراح الوالي.

تطور نظام المجالس البلدية

شهد نظام المجالس البلدية في سلطنة عُمان عبر تاريخها المجيد تطورا متلاحقا، بما يتواكب مع تطور النظام الإداري في مؤسسات الدولة المختلفة، وتقدم العمل البلدي في السلطنة، وتوسيع مفهوم ومبدأ مشاركة المواطنين في الشأن العام وإدارة شؤون المجتمع.

ويعود نشاط العمل البلدي في عُمان إلى قرون عديدة، وكان يمارس هذا الدور من قبل مراكز الولاة في مختلف ولايات السلطنة، حيث يعتبر نظام الولايات من أعرق أنظمة الإدارة المحلية في الوطن العربي، وعلى مستوى العالم أيضا، وكان يمارس النشاط البلدي بصورة عرفية، ينسجم مع ما تقاليد وأعراف وثقافة المجتمع العُماني، القائمة على التعاون والتعاضد والتلاحم في خدمة المجتمع والمحافظة على البيئة والنظافة العامة.

وتدل الانجازات الإنسانية للعُمانيين في مختلف المجالات، والشواهد التاريخية (الفكرية والمادية) للحضارة العُمانية، إلى وجود نظام إداري محكم ونشاط بلدي متطور، يقوم على مجهودات جماعية ومبادرات حضارية، اعتمدت على روح الإبداع والابتكار والاعتماد على الذات.

ويؤكد على ذلك تلك المدن والقلاع والحصون والأبراج والقصور المثيرة في التخطيط والبناء والفخامة، والتي أدرج عدد منها على قائمة التراث العالمي بمنظمة اليونسكو، بالإضافة إلى التخطيط العمراني للقرى والأسواق والأحياء السكنية، وتقسيم الأراضي الزراعية وإنشاء الأفلاج. كما تمثل الخدمات الحكومية التي تقدمها الدولة للمواطنين وإشراكهم في التخطيط والتنفيذ دلالة واضحة على عراقة النشاط البلدي في عُمان.

وعلى امتداد التاريخ العُماني تطور النشاط البلدي، وشهد مراحل من التغيير والتجديد، وتشير المصادر التاريخية بأن بداية النظام البلدي بصورته المعاصرة ومفهومه الحديث قد بدأ مع بداية العشرينيات من القرن الماضي، وكان ذلك على نطاق مدينة مسقط العاصمة ومدينة مطرح، وشهد هذا النظام أكثر تنظيما مع بداية الأربعينيات، حيث تم تكوين لجنة مشتركة من ثمانية أعضاء برئاسة السيد هلال بن بدر البوسعيدي بحكم منصبه كرئيس للبلدية، وفي عام ١٩٤٥م عين صاحب السمو السيد طارق بن تيمور مديرا للبلديات واستمر في منصبه حتى عام ١٩٥٧م، وفي عام ١٩٦١م أنشئ مجلس للبلديات من (١١) عضوا برئاسة والي مطرح.

ويعتبر قانون البلديات لسلطنة مسقط وعُمان (التسمية السابقة للسلطنة) الصادر في عهد السلطان السيد سعيد بن تيمور عام ١٣٦٩هـ/ ١٩٤٩م نقلة نوعية في مسيرة النظام البلدي بصورته الحديثة في عُمان، وهو أول تشريع عصري يؤسس للتنظيم البلدي في السلطنة، وقد تميز بالشمولية وبسمات متقدمة على تلك الحقبة من عمر السلطنة، وهو يقع في سبعة أبواب تنظم في مجملها التنظيم الإداري والقانوني لعمل البلدية، وتحديد الاختصاصات للتقسيمات الإدارية والتنظيمية بالبلدية.

وقد ركز الباب الثاني من هذا القانون على آليات تشكيل لجنة البلدية، وتحديد صلاحياتها وإجراءات عملها، لكونها تمثل الجهاز التشريعي للبلدية في ذلك الوقت، وهي بمثابة مجلس بلدي بالمفهوم المعاصر، واستمرت في عملها حتى سبتمبر ١٩٧٠م.

ومع إشراقة عهد النهضة المباركة شهد تنظيم المجالس البلدية تطورا متلاحقا، ونقلة نوعية من التنظيم شمل كافة قطاعات نظام البلديات، سواء كان ذلك على مستوى بلدية مسقط أو على مستوى البلديات الإقليمية بمختلف ولايات السلطنة، حيث شهدت المرحلة الأولى من عمر النهضة المباركة تطويرا لاختصاصات بلدية العاصمة، وتم تشكيل مجلس بلدي جديد عام ١٩٧٢م ، وتكون من ثمانية عشر عضوا، واستمر في عمله حتى عام ١٩٧٤م وفق قانون البلديات الصادر عام ١٩٤٩م.

وتوج العمل البلدي بصدور قانون إنشاء وتنظيم بلدية العاصمة في عام ١٩٧٤م، الذي حدد مكونات البلدية من مجلس بلدي وإدارة تنفيذية، وفي عام ١٩٧٥م صدر قانون جديد لبلدية العاصمة اشتمل على تطوير جديد لعمل البلدية واختصاصات المجلس البلدي، لا سيما فيما يتعلق بطريقة تكوين المجلس ومدته وعدد أعضائه ولجانه الأساسية، وبآليات تنفيذ قرارات المجلس وصلاحيات إصدار الأوامر المحلية.

وأكد القانون رقم ٨٤/٧٧ حول تنظيم بلدية العاصمة على الكثير من جوانب التطوير والتحديث للتنظيم البلدي. وفي إطار التحديث المستمر لأعمال بلدية العاصمة (مسقط) أعيد تنظيم البلدية بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٢/٨ وتعديلاته بالمراسيم السلطانية أرقام ٩٢/٣٧ و٩٣/٥٦ و٩٤/٦٨ و٢٠٠٦/٢٨ و٢٠١٠/١١٥، وبموجب ذلك أصبحت بلدية مسقط تتمتع بالشخصية الاعتبارية كوحدة من وحدات الجهاز الإداري للدولة، وتتألف من مجلس بلدي معين وجهاز تنفيذي.

كما نظم المرسوم السلطاني رقم ٨٦/١٨ بإصدار لائحة بلدية ظفار آليات تشكيل لجنة البلدية، والتي تتكون من رئيس وأربعة عشر عضوا يتم تعيينهم بقرار من وزير الدولة ومحافظ ظفار. فيما نظم قانون تنظيم مكتب تطوير صحار (بلدية صحار) الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٧/٩ وتعديلاته الصفة القانونية للجنة تطوير ولاية صحار، والتي يتم تشكيلها بموجب قرار من وزير ديوان البلاط السلطاني.

وفيما يتعلق بتطور المجالس البلدية بالبلديات الإقليمية فهي أيضا شهدت نقلة من التحديث طوال عهد النهضة المباركة، فمنذ بداية تأسيس البلديات الإقليمية في الولايات، شهدت مجالس البلدية مراحل من التطوير والتغيير، سواء من حيث التسمية والاختصاصات، ففي بداية عهدها كانت تسمى المجلس البلدي الاستشاري، وتنحصر مهمتها على مجرد إبداء المشورة دون صلاحيات تشريعية، ويتم تشكيل تلك المجالس عن طريق التعيين.

وفي عام ١٩٧٦م تطورت آلية تشكيل المجلس البلدي الاستشاري على أساس انتخاب الأعضاء، وفق ما تضمنه القرار الصادر من وزير شؤون الأراضي والبلديات في شهر مايو عام ١٩٧٦م، وأكده النظام المؤقت للمجالس البلدية بالبلديات الإقليمية الصادر بموجب القرار الوزاري رقم ٧٩/٣ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٠م، وتم تغيير مسمى المجالس البلدية إلى لجان البلديات الإقليمية بموجب القرار الوزاري رقم ٨٦/١٤ الذي قضى أيضا تشكيل لجان البلديات الإقليمية على مستوى المناطق، وتحديد اختصاصاتها وآلية تشكيلها، بحيث تضم ممثلين للقطاعين الحكومي والأهلي، ويصدر وزير شؤون البلديات الإقليمية القرارات اللازمة بتشكيل كل لجنة من لجان البلديات الإقليمية.

وفي عام ١٩٨٦م صدر المرسوم السلطاني رقم ٨٦/٨٧ بشأن قانون تنظيم البلديات الإقليمية، وتم تحديثه بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٠/٩٦، الذي حدد الصلاحيات والخدمات العامة التي تقوم بها البلدية، والنظام المالي للبلديات، وبيّن القانون الأجهزة التي تتكون منها البلدية، والتي تتمثل في لجنة البلدية ومدير البلدية والمكاتب والأقسام التابعة للبلدية، وأعطى القانون الصلاحية للوزير سلطة الإشراف والتوجيه والرقابة والمتابعة على أعمال المديريات العامة والبلديات التابعة لها واللجان، وله سلطة إلغاء أو

تعديل أو إيقاف القرارات والإجراءات الصادرة منها، التي تتعارض مع أحكام القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها أو التي لا تتفق مع مقتضيات الصالح العام.

وقد قضى قرار وزير البلديات الإقليمية رقم ٩١/٢ على ان تشكل بقرار وزاري لجنة للبلدية بكل ولاية أو نيابة بالسلطنة توجد بها بلدية إقليمية، وتكون برئاسة الوالي أو نائب الوالي في حالة عدم وجود الوالي، وتضم في عضويتها عددا من مسئولي المصالح الحكومية وممثلين عن الأهالي.

وفي إطار توجه الدولة تجاه توسيع مشاركة المواطنين في الشأن العام، فقد شهد نظام المجالس البلدية في عُمان نقلة نوعية بصدور قانون المجالس البلدية بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/١١٦ ، والمتمعن في قانون المجالس البلدية يجد أنه يتميز بسمات مشرقة لترسيخ الممارسة الديمقراطية وتوسيع قاعدة مشاركة المواطنين في صنع وتوجيه مشاريع التنمية في مختلف ولايات السلطنة، بالإضافة إلى ذلك أصبح هذا القانون المرجع الأساسي لجميع المجالس البلدية في محافظات السلطنة، وبموجبه أيضا تم تعميم تجربة المجالس البلدية على مستوى السلطنة وفق صيغة قانونية موحدة، كما أتاح القانون حق مشاركة المرأة العُمانية كمترشحة أو ناخبة في المجالس البلدية بجانب الرجل دون أي تمييز.

وقد قضى قانون المجالس البلدية بأن تنشأ المجالس الآتية: المجلس البلدي لمحافظة مسقط ومقره ولاية مسقط. المجلس البلدي لمحافظة ظفار ومقره ولاية صلالة. المجلس البلدي لمحافظة مسندم ومقره ولاية خصب. المجلس البلدي لمحافظة البريمي ومقره ولاية البريمي. المجلس البلدي لمحافظة الداخلية ومقره ولاية نزوى. المجلس البلدي لمحافظة شمال الباطنة ومقره ولاية صحار. المجلس البلدي لمحافظة جنوب الباطنة ومقره ولاية الرستاق. المجلس البلدي لمحافظة جنوب الشرقية ومقره ولاية صور. المجلس البلدي لمحافظة شمال الشرقية ومقره ولاية إبراء. المجلس البلدي لمحافظة الظاهرة ومقره ولاية عبري. المجلس البلدي لمحافظة الوسطى ومقره ولاية هيما.

واتسم هذا القانون أيضا بتوسيع صلاحيات المجالس البلدية وتوحيد اختصاصاتها وآليات تشكيلها، وجعل تشكيل تلك المجالس تتكون من: ممثلين

للجهـات الحكومية لا تقـل وظيفة كل منهم عن مدير عـام، أو مدير دائرة بالنسبة للمجالسـ التي لا يوجد في نطاق اختصاصها مديريات عامة، وهي: وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه أو بلدية مسقط أو بلدية ظفار، وزارة التربية والتعليم، وزارة الإسـكان، وزارة الصحـة، وزارة السياحـة، وزارة البيئة والشـؤون المناخية، وزارة التنميـة الاجتماعية، شرطة عُمان السلطانية، بلدية صحار بالنسبة لمحافظة شمال الباطنة.

وكذلـك مـن أعضـاء يتـم انتخابهم مـن قبل المواطنـين يمثلـون الولايـات التابعة للمحافظـة، وفقـا للآتـي : ممثلان عـن كل ولاية لا يزيد عـدد سكانهـا العُمانيين على (٣٠,٠٠٠) ثلاثـين ألفا. أربعة ممثلين عن كل ولايـة يزيد عدد سكانها العُمانيين على (٣٠,٠٠٠) ثلاثـين ألفـا. ستة ممثلين عـن كل ولاية يزيد عدد سكانهـا العُمانيين على (٦٠,٠٠٠) ستـين ألفـا. بالإضافـة إلى اثنان من أهل المشورة والـرأي يتم اختيارهما من بين أبناء المحافظـة من وزير الداخلية، ومن وزير ديوان البلاط السلطاني بالنسبة لمحافظة مسقط، ووزير الدولة ومحافظ ظفار بالنسبة لمحافظة ظفار.

واشـترط القانـون بأن لا يكـون العضو من غير ممثلي الجهـات الحكومية عضوا في مجلسـي الدولة أو الشـورى، أو موظفا بإحدى وحدات الجهاز الإداري للدولة، وأن تكون فترة العضوية بالمجلس أربع سنوات ميلادية، قابلة للتجديد.

وحدد القانون بأن تكون رئاسة المجلس البلدي على النحو الآتي: رئيس بلدية مسقط بالنسبـة لمحافظة مسقط، وكذلك رئيس بلدية ظفـار بالنسبة لمحافظة ظفار، وبرئاسة المحافـظ بالنسبة للمحافظـات الأخرى. ويتم اختيـار نائب للرئيس مـن بين الأعضاء بالانتخاب في أول اجتماع للمجلس. وأحد الولاة بالنسبة لمحافظتي مسقط وظفار يختاره المحافظ المختص.

ويرفـع المجلس البلدي قراراته وتوصياته إلى الوزير المختص لاتخاذ ما يراه مناسبا في ضـوء الأنظمـة واللوائح المعمول بها، فإذا رأى أن بعض هـذه القرارات أو التوصيات تخرج عن اختصاص المجلس أو تتضمن مخالفة للقانون أو خروجا على السياسة العامة للدولـة يكـون له حـق الاعتراض عليهـا خلال ثلاثين يوما مـن تاريخ رفع القـرارات أو

التوصيات إليه، وإعادتها للمجلس مع بيان أسباب الاعتراض لإعادة النظر فيها. فإذا أعاد المجلس القرار أو التوصية ولم يوافق عليها وجب عليه رفع الأمر لمجلس الوزراء، والذي يكون قراره نهائيا في هذا الشأن.

كما ألزم القانون رئيس المجلس البلدي بأن يرفع تقريرا دوريا كل ثلاثة أشهر إلى الوزير المختص بالنسبة لمحافظتي مسقط وظفار وإلى وزير الداخلية ووزير البلديات الإقليمية وموارد المياه بالنسبة للمجالس البلدية في المحافظات الأخرى. ويرفع الوزير المختص تقريرا نصف سنوي عن أعمال المجلس إلى مجلس الوزراء.

ويقع قانون المجالس البلدية في ثلاثة فصول ويتكون من (٢٣) مادة. تناول الفصل الأول تعريفات وأحكام عامة، والفصل الثاني حول تنظيم شؤون المجلس، وتطرق الفصل الثالث إلى انتهاء العضوية وحل المجلس، حيث أجاز القانون حل المجلس البلدي قبل انتهاء فترته بقرار من وزير الداخلية ومن الوزير المختص بالنسبة لمحافظتي مسقط وظفار، وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء إذا ارتكب المجلس خطأ جسيما أدى إلى إلحاق ضرر بالمصلحة العامة، على أن يتضمن قرار الحل تشكيل لجنة تتولى اختصاصات المجلس لفترة ستة أشهر أو لحين تشكيل مجلس جديد أيهما اقرب.

كما تناولت اللائحة التنفيذية لقانون المجالس البلدية الصادرة بموجب قرار وزير ديوان البلاط السلطاني رقم ٢٠١٢/١٥ (والتي تتكون من سبعة فصول، وتشتمل على ٥٣ مادة) اختصاصات رئيس المجلس البلدي ونائبه وأمين السر، ونظام العمل بالمجلس، وحقوق الأعضاء وواجباتهم، والشؤون الإدارية والمالية للمجلس، وإجراءات انتخابات أعضاء المجلس الممثلين لولايات المحافظة.

كما حددت اللائحة بأن يشكل المجلس البلدي من بين أعضائه ثلاث لجان متخصصة: الأولى لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والبيئية، والثانية لجنة الشؤون العامة، والثالثة اللجنة القانونية، وتتولى تلك اللجان دراسة الموضوعات التي تحال إليها من قبل المجلس، وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها، والمرئيات ذات الصلة بعملها قبل عرضها على المجلس. كما أتاحت اللائحة أيضا للمجلس البلدي بأن يشكل من بين أعضائه لجانا مؤقتة، وله أن يستعين بمتخصصين للمشاركة في أعمالها.

ونصت اللائحة أيضا بأن تشكل بقرار من رئيس المجلس البلدي لجنة للشؤون البلدية في كل ولاية من ولايات المحافظة تتزامن ومدة المجلس برئاسة الوالي وعضوية كل من: مدير البلدية، وممثلي الولاية في المجلس البلدي، وأربعة من ذوي الخبرة من أبناء الولاية يختارهم المحافظ بناء على اقتراح الوالي. وتتولى اللجنة بحث الموضوعات البلدية بالولاية، ورفع التوصيات المناسبة بشأنها للمجلس البلدي، ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس البلدي التي تتعلق بالولاية، على أن يحدد قرار تشكيل اللجنة نظام عملها.

وقد حدد قانون المجالس البلدية اختصاصات المجلس البلدي في حدود السياسة العامة للدولة وخططها التنموية، بتقديم الآراء والتوصيات بشأن تطوير النظم والخدمات البلدية في نطاق المحافظة، وله في سبيل ذلك ما يأتي:

١- اقتراح إنشاء الطرق وتحسينها وتجميل وتنظيم الشوارع والميادين والأماكن العامة والشواطئ.

٢- إبداء التوصيات المتعلقة بالصحة العامة.

٣- اقتراح الإجراءات الكفيلة بحماية البيئة من التلوث.

٤- اقتراح المشروعات ومواقع تنفيذها المتعلقة بالمياه والطرق والمتنزهات والصرف الصحي والإنارة. والمدارس والمساكن ودور العبادة والمراكز الصحية والتجارية ومواقف السيارات وغيرها من المرافق والخدمات العامة والمشروعات التي تهم المواطنين، والتنسيق بشأنها مع الجهات المختصة.

٥- اقتراح تطوير الحدائق والمتنزهات العامة وأماكن الترفيه وحماية الشواطئ من التآكل والتلوث، والتنسيق بشأن ذلك مع الجهات المختصة.

٦- متابعة تنفيذ الأنظمة المتعلقة بالإنارة والمياه والصرف الصحي، وغير ذلك من الأنظمة الخاصة بالمرافق العامة، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

٧- وضع النظم الخاصة بالإعلانات الدعائية، وتحديد ضوابط وضع لافتات المحال التجارية والمحال العامة، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

٨- اقتراح إنشاء الأسواق والمسالخ ومدافن النفايات والنظم الخاصة بها، والتنسيق بشأن ذلك مع الجهات المختصة.

٩- اقتراح النظم الخاصة بجمع النفايـات والتخلص منها أو إعادة تدويرها، وفقا لأحدث الأساليب العلمية والاقتصادية، والتنسيق بشأنها مع الجهات المختصة.

١٠- اقتراح الأنظمـة الخاصة بالمحال العامة والمطاعم والمقاهـي والمحال التجارية والصناعيـة، والمحـال الخطـرة والمقلقة للراحـة والضارة بالصحـة، والباعة المتجولين، والتنسيق بشأنها مع الجهات المختصة.

١١- المشاركـة مـع الجهـات المختصـة في تقرير المنفعـة العامة في مجـال المشاريع التنموية وفقا للأوضاع التي يقررها قانون نزع الملكية للمنفعة العامة.

١٢- المشاركة في وضع النظـم الخاصة بمراقبة الحيوانات الضالة والسائبة، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

١٣- اقـتراح تسمية الأحياء والمخططات والأماكن والطرق، والتنسيق بشأن ذلك مع الجهات المختصة.

١٤- الاشتراك مع الجهات المختصة في دراسة ووضع المخططات العمرانية الهيكلية والعامة، وتقديم التوصيات بشأن تنظيم مخططات المناطق السكنية والتجارية والصناعية والسياحية.

١٥- دراسة الاقتراحات المقدمة للمجلس وإصدار القرارات أو التوصيات في شأنها.

١٦- اقـتراح تحديـد وإنشاء المواقف العامـة للمركبات ومراسي السفـن، والتنسيق بشأن ذلك مع الجهات المختصة.

١٧- دراسة الشـكاوى التي يقدمها المواطنون والجهات الأخـرى بشأن المسائل التي تدخـل في اختصاص المجلس، وله ان يطلب مـن الجهات المختصـة البيانات اللازمة لبحث هذه الشكاوى.

١٨- تقديم توصيات بشأن تنظيم مخططات المناطق السكنية والتجارية والصناعية، والتنسيق بشأنها مع الجهات المختصة.

١٩- اقتراح فرض الرسوم البلدية أو تعديلها أو إلغائها وطرق تحصيلها، والتنسيق بشأن ذلك مع الجهات المختصة.

٢٠- مراقبة تنفيذ المشاريع الخدمية بالمحافظة وابداء الملاحظات بشأنها للجهات المختصة.

٢١- المشاركة مع الجهات المختصة وإبداء الرأي مقدما في استغلال أي مرفق عام في نطاق المحافظة.

٢٢- دراسة القضايا الاجتماعية والظواهر السلبية بالمحافظة، واقتراح الحلول المناسبة لها بالتعاون مع الجهات المختصة.

٢٣- الموافقة على إقامة المهرجانات الثقافية والترفيهية والسياحية، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

٢٤- اقتراح تنظيم عمل سيارات الأجرة ووسائل النقل العام، والتنسيق بشأن ذلك مع الجهات المختصة.

٢٥- متابعة تنفيذ العقود، التي ترتب حقوقا مالية للمحافظة أو التزامات عليها.

٢٦- التنسيق مع المجالس المجاورة لحل المسائل المتعلقة بتقديم الخدمات للقرى والتجمعات السكانية.

٢٧- متابعة إجراءات مكافحة التسول، وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها.

٢٨- اقتراح البرامج الكفيلة بمساعدة المحتاجين وذوي الدخل المحدود ورعاية الأيتام والمعوقين، والتنسيق بشأنها مع الجهات المختصة.

٢٩- اقتراح برامج لسرعة إغاثة منكوبي الحرائق والسيول والأنواء المناخية وتخصيص موارد مالية لسرعة صرفها في مثل هذه الحالات، والتنسيق بشأن ذلك مع الجهات المختصة.

٣٠- التواصل مع المجتمع المحلي، ومؤسسات القطاع الخاص، وعقد الاجتماعات، وتلقي الملاحظات والمقترحات، التي تهدف إلى خدمة وتطوير المحافظة.

الفصل الرابع
نظام وأساليب التخطيط في سلطنة عُمان

يهدف هذا الفصل إلى: التعريف بتطور تجربة التخطيط في السلطنة، والأساليب والأدوات المتبعة في ذلك، والتي أسهمت في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة شملت كافة المجالات.

نظام وأساليب التخطيط في سلطنة عُمان

تمهيد

منذ انطلاقة النهضة المباركة عام ١٩٧٠م، شهدت سلطنة عُمان جهودا حثيثة في التخطيط، الذي يمثل الأداة الرئيسية لبناء الدولة العصرية، وإرساء دعائم التنمية الشاملة في كافة أرجاء البلاد. ويستمد التخطيط في السلطنة قوته وعناصره من الرؤية الواضحة والنظرة الثاقبة والفكر المستنير لجلالة السلطان المعظم الذي حدد معالم التنمية من منظور استراتيجي بعيد المدى، يقول جلالته حفظه الله ورعاه « إننا نفكر ونخطط ثم نعمل ونراقب ونرى النتائج، رائدنا في ذلك إدخال الإصلاحات والسير بالبلاد قدما من حسن إلى أحسن ».

ومن خلال فكر جلالته وقيادته النيّرة لمسيرة التنمية الإنسانية الشاملة والمستدامة، تستلهم الحكومة الرشيدة النهج في وضع الخطط التنموية التي تهدف إلى توفير البنية الأساسية والاهتمام بالتنمية الإقليمية بشكل متوازن، وتعمل على تنمية الموارد البشرية، وتهيئة كافة الظروف المناسبة لتطوير وتنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعمل على إدارة موارد البلاد وإمكانياتها، وتوجيهها على نحو يحقق أفضل استخدام ممكن لها، والحرص على تحقيق التوازن بين الإيرادات المتاحة والاستخدامات التي تتطلبها التنمية.

بالإضافة إلى توفير كافة الخدمات اللازمة للمواطنين، والتي تسهم في رفع مستوى المعيشة والوصول إلى مجتمع يتمتع بالرفاهية، ويقدر العمل ويعتمد على الذات، في إطار من الأمن والاستقرار والاحترام الكامل لعاداته وتقاليده الأصيلة. وقد أصبحت عملية التخطيط في السلطنة أكثر شمولا من حيث تناول الجوانب القطاعية والإقليمية وفق توجهات وأهداف وسياسات محددة، مع توافر قدر ملائم من المرونة والديناميكية للتكيف مع المستجدات التي قد تطرأ من وقت لآخر.

ويشكل النظام الأساسي للدولة، الذي حدد المبادئ الموجهة لسياسة الدولة (السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والأمنية) مرجعا مهما في رسم السياسات التخطيطية وفق منهجية علمية لكافة وحدات الجهاز الإداري في الدولة، وغيرها من الوحدات الاقتصادية والاجتماعية والأهلية ومؤسسات المجتمع المدني.

تطور تجربة التخطيط في السلطنة

شهدت تجربة السلطنة في التخطيط والتنمية تطورا متلاحقا منذ بداية عصر النهضة المباركة عام ١٩٧٠م، وقد واكب ذلك اهتمام الدولة بإنشاء الأجهزة التخطيطية، والعمل على التطوير في مفاهيم وأساليب التخطيط لتدعيم فعاليات التنمية وتوجهاتها المرحلية، وقد تم الاستعانة بالخبرات الأجنبية للعمل في بعض الأجهزة التخطيطية بهدف إكساب التأهيل والخبرة للكوادر العُمانية في هذا المجال لندرتها في بداية العهد، والتي ما لبثت طويلا حتى تولى جهاز التخطيط والاقتصاد الوطني كوادر عُمانية، وحصر نطاق الخبرات من الدول الشقيقة والصديقة في المجال الاستشاري. والمتتبع لتجربة التخطيط في عُمان يجد أنها مرت بعدة مراحل من التطوير والتحديث المؤسسي.

ففي السنوات الأولى للنهضة المباركة تم إنشاء دائرة التنمية والتخطيط، بعد أن تم حل مجلس الأعمار الموجود قبل تلك الفترة، وكانت تعمل تحت الإشراف المباشر لرئيس الوزراء المرحوم صاحب السمو السيد/ طارق بن تيمور آل سعيد الموقر، ثم أنشئ بعد ذلك المجلس المؤقت للتخطيط وكان برئاسة صاحب السمو السيد ثويني بن شهاب آل سعيد الموقر، وقد حل هذا المجلس بدل مجلس المناقصات.

وبموجب المرسوم السلطاني رقم ١٥ لسنة ١٩٧٢م الصادر في ١٩٧٢/٩/٢٧م تم إنشاء المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والإنمائي وقد حل بدل المؤسسات السابقة، وكان يرتبط به مركز التخطيط الاقتصادي والإنمائي، وترأس هذا المجلس جلالة السلطان المعظم، وصاحب السمو السيد ثويني بن شهاب نائبا للرئيس، والدكتور رياض الريس عضوا، والمستر جون تاونسند سكرتيرا وكان في نفس الوقت المستشار الاقتصادي للدولة. وقد أعطي لهذا المجلس سلطة التخطيط العليا المخولة بوضع سياسة الدولة في مجال التخطيط الاقتصادي والإنمائي، والمرتبطة بتحقيق أهداف تنويع وتوزيع موارد الدخل الوطني في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ووضع خطة اقتصادية إنمائية شاملة للبلاد.

كما حددت واجبات مركز التخطيط الاقتصادي والإنمائي في تنفيذ سياسة وخطط المجلس الأعلى للتخطيط، ووضع خطط التنمية بالتنسيق مع الوزارات والدوائر الرسمية المختلفة، ودمجت معه دوائر الزراعة ومصادر المياه والأسماك والمعادن والنفط والصناعة والتجارة والمال، كما دمجت مع المركز أعمال ومهام وزارة الاقتصاد بموجب المرسوم السلطاني رقم ١٩٧٢/١٦.

ويتبع هذا المركز: مصلحة التخطيط، مصلحة التعاون الفني والتعمين، مديرية التنسيق القطاعي. وبموجب المرسوم السلطاني رقم ١٩٧٢/١٧ تم حل مجلس التخطيط المؤقت ونقل أعماله وأعباءه إلى المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والإنمائي.

وفي ١٩٧٣/٤/٢٥م صدر مرسوم سلطاني بإنشاء هيئة التنمية العامة حيث تم دمج مركز التخطيط الإنمائي والاقتصادية فيها، بالإضافة إلى دائرة شؤون النفط والمعادن، دائرة التجارة، دائرة الصناعة، دائرة الزراعة والمياه، دائرة الثروة السمكية، دائرة شئون البلديات وتخطيط المدن، وعين معالي كريم بن أحمد الحرمي رئيسا لها، وسعادة علي بن داود نائبا للرئيس.

ثم تحولت هيئة التنمية بمختلف المؤسسات والدوائر التابعة لها إلى وزارة التنمية بموجب مرسوم سلطاني صدر بتاريخ ١٩٧٣/١١/١٧م، واستمرت هذه الوزارة في الجمع بين الاختصاصات التخطيطية والتنفيذية للخطط والبرامج الاستثمارية المعتمدة لقطاعات (الزراعة والري، والأسماك، والنفط والمعادن، والتجارة والصناعة، والبلديات).

وفي ١٩٧٤/١١/١٧م أعيد تشكيل مجلس الوزراء، وتضمن ذلك فصل الاختصاصات التنفيذية عن الاختصاصات التخطيطية، وعليه فقد تم إلغاء وزارة التنمية ووزعت اختصاصاتها التنفيذية على وزارات جديدة، وأما المهام التخطيطية فقد أنيطت بمجلس التنمية، الذي أنشئ بموجب المرسوم السلطاني رقم ١٩٧٤/٤١م بتاريخ ١٩٧٤/١١/١٧م برئاسة جلالة السلطان المعظم وعضوية عدد من أصحاب المعالي

الوزراء، وهو ثاني المجالس المتخصصة في التنظيم الإداري للسلطنة، وهو خلاصة لعدة تجارب متكاملة مرت بها عمليات التخطيط والتنمية في البلاد، وتحددت اختصاصاته كسلطة تخطيطية مع بقاء اختصاص ومسئولية التنفيذ الفعلي للوزارات المختلفة كل فيما يخصها، وتولى المجلس وضع السياسات والأهداف طويلة المدى للتنمية الاقتصادية في السلطنة.

وقد استهل مجلس التنمية أعماله بإعداد مشروع قانون التنمية الاقتصادية الذي صدر بمقتضى المرسوم السلطاني رقم ٩ / ١٩٧٥م، واستمر مجلس التنمية في أعماله حتى صدور المرسوم السلطاني رقم ١٩٩٦/٧م حيث أنيطت مهامه واختصاصاته بمجلس الوزراء، وفي نفس العام تم إنشاء مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة بموجب المرسوم السلطاني رقم ١٩٩٦/٦٠م برئاسة جلالة السلطان المعظم، وعضوية وزير الاقتصاد الوطني المشرف على وزارة المالية نائبا للرئيس وعدد من الوزراء والمستشارين، ونائب رئيس مجلس محافظي البنك المركزي العُماني، والأمين العام لمجلس الوزراء، والأمين العام لوزارة المالية، ووكيل وزارة المالية.

وتضمنت اختصاصات المجلس المهام المحددة لمجلس الغاز الطبيعي، وكذلك مجلس الشؤون المالية الذي تم إنشاءه عام ١٩٧٤م بالإضافة إلى مهام أخرى، والتي من بينها : إقرار السياسات والخطط المالية وكذلك الإجراءات اللازمة لتنفيذها، ومناقشة مشروع الموازنة العامة للدولة، ودراسة الاعتمادات المالية لمشروعات التنمية الاقتصادية، والنظر في الحساب الختامي للدولة، وفي سياسات وإجراءات توظيف أموال الدولة، وفي استثمارات الدولة في مجال النفط والغاز والصناعات المرتبطة بها، وإقرار الأسس التي تتبع عند تحديد سعر بيع النفط، وكذلك تحديد أسعار بيع الغاز لأغراض الاستهلاك المحلي، والإشراف على صندوق الاحتياطي النفطي، ومراجعة وإقرار الخطة الوطنية طويلة الأجل لتنمية موارد المياه، وتقييم السياسات والخطط والإجراءات المالية والمتعلقة بموارد الطاقة.

ومن بين الأجهزة التابعة لمجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة صندوق الاحتياطي العام للدولة الذي أنشئ عام ١٩٨٠م، والذي يهدف إلى ضمان استقرار الاقتصاد واستدامة التنمية، ويتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، وحددت موارده من خلال تحويل ١٥٪ من صافي عائدات النفط إليه، إضافة إلى أية فوائض حكومية أخرى، ليشكل عنصر توازن إزاء التقلبات الحادة والمستمرة في سوق النفط العالمي.

وبعد ما قطعت السلطنة شوطا كبيرا في التنمية وبناء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الوطني منذ عام ١٩٧٠م، وفي ظل معطيات وتحديات تنموية تم إنشاء وزارة التنمية بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢/ ٩٤ بتاريخ ١٩٩٤/١/٥م بهدف مواكبة التحول في منهجية التخطيط، وتعزيز مفهوم التنمية الشاملة بكافة أبعادها، والتعامل مع ذلك التحول بأسلوب علمي أكثر حداثة في ظل المستجدات العصرية، واشتملت وزارة التنمية على وحدتين: الأولى تختص بالإحصاء والمعلومات، والثانية بالتنمية والتخطيط التنموي.

وفي تطور لاحق تم دمج وزارة التنمية مع وزارة الاقتصاد الوطني بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٩/٤ الصادر بتاريخ ١٩٩٩/١/٤م، وأسند إليها العديد من الاختصاصات، والتي من بينها المتعلقة بوضع المقترحات لاستراتيجية التنمية والتوجهات المستقبلية للاقتصاد الوطني، وصياغة الأهداف التنموية والأولويات القطاعية والإقليمية، وإعداد الخطط التنموية العامة والبرامج الاستثمارية، واقتراح السياسات والبرامج الاقتصادية التي تسعى لتحقيق أهداف التنمية، وإعداد وثائق الخطط الكلية والتأكد من ترابطها وتكاملها وتوازن مكوناتها الإجمالية والجزئية بما يتفق مع الأهداف الكلية والقطاعية والإقليمية، وجمع ونشر الإحصاءات المختلفة، وإعداد خطة وطنية للمعلومات.

وفي إطار تعزيز التنسيق والتكامل في إعداد الخطط فقد تم التأكيد على الوزارات والوحدات الحكومية بضرورة إنشاء واستكمال الوحدات التخطيطية في الوزارات

الحكوميــة، وذلك بهدف المساهمة في إعداد الخطـط القطاعية أو الإقليمية والاستثمارية وبرامج ومشروعات التنمية، والتنسيق مع وزارة الاقتصاد الوطني في كافة مراحل الإعداد.

كمـا شهـدت السلطنة في عـام ٢٠١١م نقلة نوعية في مجـال التخطيط، حيث قضى المرســوم السلطاني رقم ٢٠١١/٣٨ إلغـاء وزارة الاقتصاد الوطنــي. وبموجب المرسوم السلطـاني رقم ٢٠١٢/٣٠ تم إنشاء المجلس الأعلـى للتخطيط برئاسة جلالة السلطان وعضويــة عدد مــن الوزراء، من بينهم وزيــر التجارة والصناعة نائبـا للرئيس. كما تم إنشـاء مركز يسمى المركز الوطنــي للإحصاء والمعلومات بموجـب المرسوم السلطاني رقـم ٢٠١٢/٣١ يتبــع المجلس الأعلـى للتخطيط، ويتمتع المركـز بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ويكون مقره محافظة مسقط.

وقـد آلت إلى الأمانة العامة للمجلس الأعلـى للتخطيط من وزارة الاقتصاد الوطني الملغـاة جميع المخصصات والموجودات الخاصة بالمديريـات العامة للتخطيط التنموي، وتنميــة القطاعات الخدميــة، وتنمية القطاعــات الإنتاجية، والعلاقــات الاقتصادية ، والشـؤون الاقتصاديــة، وشؤون القطاع الخاص، والتقسيمات الإداريــة التابعة لوكيلي وزارة الاقتصــاد الوطنــي للشـؤون الاقتصاديــة وشـؤون التنمية، كما نقـل إليها بذات درجاتهم المالية جميع موظفي المديريات المذكورة.

كما آلت إلى المركز الوطني للاحصاء والمعلومات من وزارة الاقتصاد الوطني الملغاة جميع المخصصــات والموجودات الخاصــة بالمديرية العامة للإحصـــاءات الاجتماعية، والمديرية العامة للإحصاءات الاقتصادية، ومركز المعلومات والنشر.

ويهـدف المجلس الأعلـى للتخطيط إلى وضــع الاستراتيجيــات والسياسات اللازمة لتحقيــق التنميــة المستدامــة في السلطنة، وإيجاد الآليــات التي من شأنهـا تطبيق تلك الاستراتيجيــات والسياسات ، وصولا إلى تحقيق التنــوع الاقتصادي والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة .

وللمجلس في سبيل تحقيق أهدافه ممارسة الاختصاصات الآتية :

١- وضع استراتيجية وطنية شاملة للتنمية طويلة المدى في ضوء الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة واحتياجات التنمية المستدامة .

٢- تحديد الرؤية المستقبلية والتوجهات العامة والآليات اللازمة لتنفيذ الاستراتيجيات بما يحقق أهداف التنمية المستدامة.

٣- وضع الاستراتيجية العمرانية للسلطنة وإقرار السياسة العامة للتخطيط العمراني في ضوء خطط التنمية المعتمدة ووفقا للاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٤- وضع استراتيجية وطنية للإحصاء والمعلومات.

٥- وضع معايير لتحديد أولويات مشروعات التنمية وأساليب التخطيط التنموي، بما يضمن تحقيق التوازن بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية.

٦- إقرار الميزانية الإنمائية السنوية.

٧- إقرار مشاريع خطط التنمية الخمسية واعتماداتها المالية.

٨- إجراء تقييم دوري للاستراتيجيات والرؤى المستقبلية والتوجهات العامة والخطط الخمسية بمراعاة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المتغيرات .

٩- وضع أسس التعاون الاقتصادي للسلطنة مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية.

١٠- ما يكلف بدراسته من قبل جلالة السلطان .

أساليب وأدوات التخطيط

اعتمدت سلطنة عُمان على منهجية علمية في التخطيط، ورؤية تقوم على تغليب الواقعية على النظرية. وتشتمل منهجية التخطيط في عُمان على أساليب وأدوات مختلفة، تتوافق مع معطيات العصر، ومتطلبات التنمية، وخصوصية المجتمع العُماني سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. فأخذت بالتخطيط الاستراتيجي الذي يرسم السياسات والأهداف العامة طويلة المدى لاستراتيجية التنمية الاقتصادية، لتكون دليلا مرجعيا تستند عليه القرارات التخطيطية متوسطة المدى.

كما أخذت بالتخطيط التوجيهي لإدارة القطاع العام من وحدات حكومية ومؤسسات وهيئات عامة، والذي يهدف إلى ضمان الاستخدام الأمثل للموارد العامة وإيجاد التوازن بين الموارد والاستخدامات الحكومية، والعمل على توفير البنية الأساسية والخدمات اللازمة لتسريع عملية التنمية الشاملة وتناغم خطواتها واستدامتها وفق برامج محددة.

وكذلك بالتخطيط التأشيري للتأثير الإيجابي على مسار القطاع الخاص نحو التوجهات الاقتصادية للدولة وتوضيح السياسات الإنمائية للحكومة، دون اللجوء إلى وسائل الإلزام الإدارية أو المساس بالقواعد الأساسية لنظام الحرية الاقتصادية والملكية الخاصة، وذلك من أجل الاستفادة القصوى من الفرص الاستثمارية المتاحة، والعمل على تشجيعه وتحفيزه في المساهمة على تحقيق الأهداف العامة واستدامة التنمية.

وقامت العملية التخطيطية في السلطنة على خطط طويلة المدى توضح التوجهات الاستراتيجية الرئيسية والأهداف العامة طويلة المدى لتطوير وتنمية البلاد، وخطط خمسيه متوسطة المدى (خمس سنوات) متلاحقة ومتناغمة ومتكاملة تستند إلى استراتيجية التنمية الوطنية ووفق أهداف ومرتكزات محددة، أتاحت تحقيق أهداف مرحلية في إطار منظور مستقبلي طويل الأمد، قائم على أسس تنموية حديثة ذات أصول علمية وموضوعية تتفق وأهداف وإمكانيات البلاد.

وتخضع الخطة الخمسية للمراجعة والمتابعة والتقييم بصورة دورية من قبل اللجنة العليا الرئيسية لخطط التنمية الخمسية بهدف مواكبة المتغيرات الاقتصادية العالمية

وتدارك ومعالجة العوائق والسلبيات، وتعمل اللجنة بدور حيوي في ترجمة توجيهات جلالة السلطان المعظم وما يراه من أولويات في هذه المرحلة إلى خطط ومرتكزات.

وعلى ضوء الخطة الخمسية المعتمدة التي تستمر لمدة خمس سنوات يتم إعداد الميزانية العامة لكل سنة من سنوات الخطة، وهي بمثابة خطة قصيرة المدى تشتمل على برامج ومشاريع الوحدات الحكومية، وتوضح تقديرات الإيرادات والمصروفات بمختلف أنواعها وأشكالها خلال سنة، والمتعلقة بالمعاملات المالية للدولة.

ويقوم مجلس الشورى ومجلس الدولة بمراجعة الخطط التنموية والموازنات العامة للدولة، وتقديم التوصيات إلى مجلس الوزراء حولها قبل اتخاذ إجراءات اعتمادها. ويتم التصديق على الميزانية العامة بموجب مرسوم سلطاني، وكذلك على الخطط الاستراتيجية طويلة المدى وخطط التنمية الخمسية. ولقد كان لواقعية هذه الخطط والمشاركة الواسعة من قبل مؤسسات المجتمع بشقيه الحكومي والأهلي في صياغتها، والالتزام في تنفيذها من قبل الجهات المعنية الأثر الكبير في نجاحها وتحقيق نتائجها وانجازاتها المشرقة عبر مسيرة النهضة المباركة.

ويمكن تقسيم مراحل التخطيط لمسيرة التنمية بالسلطنة إلى عدة فترات زمنية متباينة، تحددت أهداف وسياسات كل منها وفقا للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها. ففي الفترة الأولى من عام ١٩٧٠ إلى ١٩٧٥ والتي سبقت مراحل التخطيط وفقا للخطط الخمسية لم تكن في السلطنة آنذاك من مقومات التنمية الاقتصادية شيء يذكر، ولهذا كانت أولوية النشاط الإنمائي قد أعطيت لإقامة وتطوير الأجهزة الإدارية، ولإنشاء البنية الأساسية والخدمات الضرورية اللازمة لعملية التنمية، ولذلك فقد تم توجيه الجزء الأعظم من الموارد المالية والبشرية إلى بناء شبكات الطرق والمواصلات وتوسيع وإنشاء محطات الكهرباء والمياه، وبناء المدارس والمستشفيات، وقد أخذت أساليب ومنهجية التخطيط عدة أشكال تطلبتها طبيعة المرحلة الأولى من عمر النهضة المباركة، والتي ركزت على توفير الحاجات الملحة وتوفير الحد الأدنى من الهياكل الأساسية المساعدة على تطوير الإنتاج وزيادة الدخل الوطني.

وفي ١٩٧٥/٢/١م بدأت أول ملامح التخطيط العلمي بصدور قانون التنمية الاقتصادية، واعتماد استراتيجية التنمية العُمانية طويلة الأجل، وإقرار أهدافها وسياساتها من قبل مجلس التنمية، والتي تم صياغتها من واقع وظروف المجتمع العُماني الاقتصادية والاجتماعية، وضمن إطارها تم إعداد أربع خطط خمسيه، وفق أسس علمية وإطار تنظيمي غطت عقدين من الزمان، بدئ في تنفيذها منذ عام ١٩٧٦م انطلاقة الخطة الخمسية الأولى، وتمثلت الأهداف طويلة المدى لاستراتيجية التنمية الوطنية على عشرة أهداف أساسية[١] تناولت في مجموعها كافة قضايا التنمية، وهي:

١- العمل على تنمية مصادر جديدة للدخل القومي تقف إلى جوار الإيرادات النفطية وتحل محلها في المستقبل.

٢- زيادة نسبة الاستثمارات الموجهة إلى المشروعات المغلة للدخل وعلى وجه الخصوص في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والأسماك.

٣- الاهتمام بتنمية الموارد البشرية المحلية (الوطنية) حتى تتمكن من القيام بدورها كاملا في الاقتصاد الوطني.

٤- توزيع الاستثمارات جغرافيا بحيث تعود بالنفع على مختلف مناطق البلاد وسائر أهلها، وحتى يزول التفاوت في مستوى المعيشة بين مختلف المناطق مع ايلاء أولوية خاصة للمناطق الأقل تقدما في الوقت الحاضر.

٥- دعم وتنمية المراكز السكانية الحالية، والمحافظة عليها من خطر الهجرات الجماعية إلى المراكز السكانية الكثيفة، والمحافظة على البيئة.

٦- استكمال هياكل البنية الأساسية.

٧- الاهتمام بموارد المياه باعتبارها عنصرا حيويا لازما لاستمرار النشاط الاقتصادي ونموه.

---

(١) مجلس التنمية، خطة التنمية الخمسية الثالثة، ص : ٦٥ .

٨- دعم النشاط التجاري المحلي وإزالة صعوبات النقل والتخزين ومختلف العوائق، التي تحد من اكتمال الأسواق التجارية، وذلك بهدف زيادة النشاط التنافسي وكفالة مستوى معقول من الأسعار.

٩- استكمال مقومات قيام اقتصاد وطني حر يرتكز على نشاط القطاع الخاص على أساس المنافسة الحرة، وعن طريق تقديم القروض للمشروعات الحيوية بما يتناسب والموارد المتاحة للدولة.

١٠-رفع كفاءة الجهاز الإداري.

وقد استطاعت السلطنة في ظل استراتيجية التنمية طويلة المدى (١٩٧٦ ـ ١٩٩٥) تحقيق إنجازات كبيرة في جميع مجالات وأبعاد التنمية الشاملة وتوجهاتها الوطنية والقطاعية والإقليمية على مستوى السلطنة، وقد التزمت كافة الخطط والبرامج التنموية في الخطط الخمسية بالإطار والمرتكزات التي حددتها تلك الأهداف طويلة الأجل للتنمية، والتي أعطت مؤشرا هاما لمسيرة التنمية ومراحل تطور الاقتصاد وتنمية الموارد البشرية في السلطنة.

وفي إطار التطور الذي طرأ على تركيبة الاقتصاد العُماني منذ بداية النهضة المباركة، ونتيجة للخبرة المستفادة من نتائج تنفيذ الخطط الخمسية الأربع ضمن الاستراتيجية التنموية طويلة الأجل والتحديات التي صاحبتها خلال تلك الفترة، اتجهت الدولة إلى الإعداد لصياغة استراتيجية جديدة أكثر اشراقة لمستقبل عُمان، ولمرحلة تنموية تتماشى مع متطلبات وتطور المجتمع وبناء الدولة الحديثة، وتوجهات الاقتصاد الوطني نحو ترسيخ دعائم النماء للانطلاق إلى القرن الحادي والعشرين بكل عزم وقوة واقتدار، في ظل تحديات العولمة، وتحرير الاقتصاد، والمنافسة القوية، وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية، والتقدم المتسارع في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات والثورة المعرفية العالمية.

ولمواجهة هذه التحديات والسعي إلى تعظيم الاستفادة من التطورات الإيجابية التي طرأت على هيكل الاقتصاد الوطني خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٩٥م) ومن الموارد

الطبيعة التي تزخر بها البلاد والموقع الجغرافي المتميز للسلطنة، ومن الفرص التي تتيحها ثورة الاتصالات وعولمة الاقتصاد، وبغرض استدامة التنمية وتحسين نوعية حياة الفرد العُماني بوتيرة عالية ومتواصلة، تم تبني وصياغة استراتيجية التنمية طويلة المدى للفترة (١٩٩٦ ـ ٢٠٢٠) المتمثلة في الرؤية المستقبلية للاقتصاد العُماني (عُمان ٢٠٢٠)، وبإشراف مباشر من القيادة السامية لجلالة السلطان المعظم.

وشارك في إعدادها وفق أسس ومنهجية علمية كافة قطاعات الدولة المختلفة الحكومية منها والقطاع الخاص والقطاع الأهلي، بالإضافة إلى عدد من المستشارين والخبراء المختصين في مجال التخطيط الاستراتيجي والتنموي، وعقد لهذا الغرض العديد من الدراسات والاجتماعات والندوات وحلقات العمل، بالإضافة إلى عقد مؤتمر (عُمان ٢٠٢٠) بمشاركة مؤسسات دولية وعالمية، وقد تم اعتماد الاستراتيجية في يناير ١٩٩٦م بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٦/١، وعلى ضوئها تم صياغة خطط خمسية متتالية بدأت بالخطة الخمسية الخامسة (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠)، وذلك ضمن حلقة في سلسلة متصلة من خطط التنمية الخمسية، وهي بذلك تمثل استمرار بغير انقطاع لأحد أهم انجازات عصر النهضة المباركة.

وتهدف استراتيجية التنمية طويلة المدى للفترة (١٩٩٦ـ٢٠٢٠ م) في المقام الأول إلى ضمان استقرار دخل الفرد عند مستواه الحالي كحد أدنى والسعي إلى مضاعفته بالقيمة الحقيقية بحلول عام ٢٠٢٠، كما أنها تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوازن المالي، وتهيئة الظروف الملائمة للانطلاق الاقتصادي من خلال استخدام عائدات النفط والغاز لتحقيق التنويع الاقتصادي المستمر والمتجدد، والاستثمار في بناء طاقات إنتاجية جديدة تؤمن تحويل الاقتصاد العُماني من اقتصاد يعتمد على مورد واحد وهو النفط إلى اقتصاد ذي موارد متعددة.

بالإضافة إلى إحداث تطور كمي ونوعي في كافة مجالات التعليم العام والتعليم الفني والتدريب المهني والتعليم العالي، وبناء نظام تعليمي يحقق تكافؤ الفرص بين المواطنين يتم توفيره من خلال نظام يتكيف مع احتياجات سوق العمل ويعمل على تلبية

احتياجاتـه المتجددة من المهن والمهـارات الفنية. بالإضافة إلى ذلـك أولت استراتجية التنمية الثانية وفي إطار اهتمامها بالتنمية البشرية (التنمية الإنسانية) اهتماما خاصا بقطـاع الصحة، وذلك بتوفير رعاية صحية متكاملة لكافـة المواطنين، ونشر الخدمات الصحية في أنحاء البلاد وتبني سياسة اللامركزية في ذلك.

كما تستهدف الرؤية المستقبلية لقطاع التنمية الاجتماعية بتحقيق الأمن الاجتماعي واستمـرار التوسع في برنامج تنمية المجتمعـات المحلية وتوسيع قاعدة العمل الاجتماعي التطوعي. كما اهتمت استراتيجية تنمية الموارد البشرية بقطاع البحث العلمي والتطوير وتقنيـة المعلومـات، وبقطـاع الثقافـة والإعلام والـتراث لكونهـا إحدى روافـد التنمية الاقتصاديـة والاجتماعيـة للمجتمـع، إضافـة إلى انتهـاج سياسات تهـدف إلي تعزيز المستوي المعيشي للمواطن العُماني، والتوزيع المتوازن إقليميا للاستثمارات العامة وبرامج التنمية في كافة مجالاتها على مستوى محافظات السلطنة والمراكز الإقليمية والولايات. كمـا ركزت الرؤية المستقبلية للاقتصاد العُماني علـى ضرورة وضع استراتيجية وطنية للسكان لإحـداث نوعا من التوازن بين التطلعات والواقع السـكاني والموارد الاقتصادية والبيئيـة، والعمل على إدماج أهداف الاستراتيجية الوطنية للسكان وبرامجها في جميع السياسات والاستراتيجيات المتصلة بالتنمية المستدامة.

وبشـكل عام فان استراتيجيـة التنمية الثانية طويلة المدى تهـدف لاستدامة التنمية خـلال الفترة (١٩٩٦ ــ ٢٠٢٠م) من خلال السعي إلى تحقيـق الاستقرار الاقتصادي والتوازن المالي، والسعي إلى إحداث تغيرات جوهرية واسعة في هيكل الاقتصاد الوطني بغرض تنويـع قاعدته الإنتاجيـة، وتعزيز دور القطـاع الخاص في الاقتصـاد الوطني، فبمقتضـى الرؤية المستقبلية للاقتصاد العُماني (عُمـان ٢٠٢٠) فإن التوجه يسير نحو التخصيص كجزء من السياسة الاقتصادية للبلاد، ومحورا رئيسيا من محاور سياسة التنمية بوجه عام، وذلك بهدف توسيع نطاق الخدمات وتعزيز مستوى الكفاءة الإدارية والإنتاجيـة في بيئة تنافسية مناسبة، وإيجاد فرص استثمارية مناسبة للقطاع الخاص ليعمل في بيئة اقتصادية مستقرة في ظل اقتصاديات السوق، والعمل على تعزيز قدراته

التنافسية المحلية والعالمية، بجانب مشاركته في تنمية الاقتصاد الوطني وتحمل المسئولية الاجتماعية والبيئية في المجتمع بجانب الحكومة.

وتقوم سياسة التخصيص على محاور رئيسية تتمثل في : بيع الأصول الحكومية المتمثلة في حصة الحكومة في شركات المساهمة العامة، وفي ملكية بعض المؤسسات والهيئات العامة والشركات، وفق أساليب وأسس مناسبة وعلى مراحل تتناسب وقدرات القطاع الخاص المالية ومدى تأثيرها على سوق مسقط للأوراق المالية. وإفساح المجال للقطاع الخاص للدخول في المجالات التي كانت تعتبر حكرا على نشاط القطاع العام، من خلال تمليك القطاع الخاص كليا أو جزئيا لمشروعات قائمة للقطاع العام أو تنفيذ مشروعات جديدة في هذه المجالات. وتكليف القطاع الخاص بالقيام بإدارة أو تقديم خدمات نيابة عن الحكومة.

ووفق سياسة التخصيص يكون التوجه بتقليل دور الحكومة تدريجيا في الأنشطة الاقتصادية (السلعية والخدمية)، وفي المقابل تعزيز دورها في التوجيه الاستراتيجي، وفي الإشراف العام والرقابة، بالإضافة إلى تطوير البنية الأساسية وتنمية الموارد البشرية، التي تمثل ركيزة أساسية لبناء المجتمع، وأهم عوامل تقدم التنمية وتطورها، ونمو الاقتصاد الوطني وازدهاره.

وترتكز استراتيجية التنمية الثانية طويلة المدى(١٩٩٦ - ٢٠٢٠) لتحقيق أهدافها على المحاور الأساسية التالية[1] :

١- تنمية الموارد البشرية وتطوير قدرات ومهارات العُمانيين لمواكبة التطور التقني وإدارة المتغيرات التي تحدث فيه بكفاءة عالية، وكذلك مواجهة الظروف المحلية والعالمية المتغيرة باستمرار.

٢- تهيئة مناخ اقتصادي كلي مستقر بغية تنمية قطاع خاص قادر على الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والطبيعية للسلطنة، بأساليب تتسم بالكفاءة والمحافظة على سلامة البيئة.

---

(١) وزارة الاقتصاد الوطني، خطة التنمية الخمسية السابعة (٢٠٠٦-٢٠١٠) الوثيقة الأولى، ص : ٢٧١.

٣- تشجيع قيام قطاع خاص يتميز بالفاعلية والقدرة على المنافسة، وتدعيم الآليات والمؤسسات التي من شأنها أن تعزز الرؤى والاستراتيجيات والسياسات المشتركة بينه وبين الحكومة.

٤- تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق التنويع الاقتصادي والعمل على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعة المتاحة وللموقع الجغرافي المتميز للسلطنة.

٥- تعزيز المستوى المعيشي للمواطن والعمل على تخفيض التباين فيما بين المناطق وفئات الدخل المختلفة وضمان استفادة كافة المواطنين من ثمار عملية التنمية.

٦- المحافظة على المكتسبات التي تحققت خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية، والعمل على صيانتها وتطويرها واستكمال بعض الخدمات الأساسية والضرورية.

وقد استطاعت السلطنة عبر خططها الخمسية الواقعة حلقاتها ضمن استراتيجية التنمية الثانية (١٩٩٦-٢٠٢٠) تحقيق الكثير من الانجازات على صعيد التنمية الإنسانية المستدامة. وأظهر الاقتصاد العُماني قدرة على مواجهة كافة تحديات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وظروف تراجع أسعار النفط وموجة الركود التي أصابت الاقتصاديات المتقدمة.

والتي صاحبت فترة تنفيذ السلطنة لخطتها الخمسية السابعة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، لا سيما في القطاع المالي والمصرفي، فقد اتخذت الحكومة العديد من السياسات التي اسهمت في التقليل من تداعيات تلك الأزمة العالمية، وفي نفس الوقت عملت على ايجاد الحلول المناسبة لضمان تنفيذ جميع المشروعات المعتمدة في الخطة، واستمرارية مسيرة التنمية بثبات لتحقيق اهدافها المرسومة،

وتسعى الخطة الخمسية الثامنة (٢٠١١-٢٠١٥) على استكمال الأهداف التنموية التي تضمنتها الرؤية المستقبلية للاقتصاد العُماني (عُمان٢٠٢٠) ، حيث تركز الخطة ضمن أهدافها على تعزيز فرص مواصلة النمو بالسعى إلى تحقيق معدلات للنمو الاقتصادى لا يقل متوسطها السنوى بالأسعار الثابتة لفترة الخطة عن ثلاثة فى المائة،

وذلـك مـن خلال حفـز الطلب المحلى وتنميـة الصـادرات وتشجيع الاستثمـار، ووضع استراتيجيـة لرفع الإنتاجية، والاستغلال الأمثـل للثروات الطبيعية والطاقات الإنتاجية والبنية الأساسية القائمة.

والعمـل علـى تحقيق معدلات تضخم منخفضة طوال فـترة الخطة من خلال تطوير أساليـب الرقابة على الأسواق وتوعية المستهلكـين، وتشجيع الموردين على تنويع وتوسيع مصـادر وارداتهـم من السلع . بالإضافة إلى الاهتمام بالمجـالات الاجتماعية مع الأخذ فى الاعتبار التوازن بين مختلف المحافظات.

وذلك من خلال مواصلة الجهود المكرسة للارتقاء بحياة المواطنين من خلال توسيع نطاق الخدمات الاجتماعية الأساسية والخدمات الثقافية والرياضية وذلك بما يتناسب مع الموارد المتاحة.

كمـا تهدف الخطـة إلى تكثيف الجهـود تجاه تنمية المـوارد البشريـة، ورفع الطاقة الاستيعابيـة في التعليـم العـالي، وتطويـر قـدرات ومهارات الأيـدي العاملـة الوطنية، والتركيز على تحسين درجة المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

والعمل على تعزيز المستوى المعيشي للمواطنين، والتوسع فى توفير فرص عمل جديدة للقـوى العاملـة الوطنية من خلال تشجيع الاستثمار الخاص فـى القطاعات ذات كثافة العمـل العالية خاصة خارج محافظة مسقط والاستمرار فـى سياسة التعمين والإحلال وتطويرها.

وتركز الخطة الخمسية الثامنة أيضا على العمل على تنفيذ الاستراتيجية الصناعية خاصـة فيما يتصل بتطوير صناعة تقنية المعلومـات والبرمجيات والأعمال الإلكترونية ذات الكثافة المعرفية، وتسريع وتيرة تنفيذ استراتيجية مجتمع عُمان الرقمى، والاهتمام بالصناعـات البتروكيماوية وتجارة المناطق الحرة وصناعـة التجميع وإعادة التصدير والصناعـات السياحية، وذلك من خلال إصلاح الأطـر المؤسسية، وتشجيع الاستثمار، وتوفير الكوادر المؤهلة، وتشجيع البحث العلمى فى هذه المجالات .

وتركز الخطـة أيضا على إيلاء اهتمـام أكبر بالبعد الإقليمـي للتنمية بالتعرف على احتياجـات المحافظـات من الخدمـات الاجتماعية والمشاريـع الإنتاجيـة، والسعى إلى توفيرهـا فى حدود الإمكانـات المالية المتاحة، والاهتمام بالبيئـة وتعزيز الأمن الغذائي بالعمـل على تطوير قطاعي الزراعة والأسمـاك. بالإضافة إلى اهتمام الخطة بتحسين الأداء الحكومي، وتكثيف الجهود لتطوير الجهاز الإداري للدولة.

كما تعمل الخطة على تكثيف وتعزيز التنسيق بين السياسة النقدية والمالية بما يكفل تحقيـق الاستقرار وحفز النمو الاقتصادى، والعمل على تنمية القطاع السياحي، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

والتركيز على استكمال تنفيـذ المشاريع الاقتصادية لا سيما في المنطقة الاقتصادية بالدقـم وفي مينـاء صحار وغيرها مـن ولايات السلطنـة، وحفز القطـاع الخاص على الاستثمـار وتشجيعـه على القيـام بمسؤوليته الاجتماعيـة، والعمل علـى تعزيز القدرة التنافسيـة للاقتصاد الوطني، وتحسين الأطـر التنظيمية والقانونية والضريبية لجذب الاستثمار الأجنبي، والعمل على استقرار الاقتصاد الكلي.

الميزانية العامة للدولة :

شهدت السلطنة في عهد السلطان السيد تيمور بن فيصل الذي تولى زمام الحكم عام ١٩١٣م أول تحديث في مجال التخطيط المالي وأعداد الميزانية العامة للدولة بمفهومها المعاصر، وقد عملت الحكومة التي تم تشكيلها خلال تلك الفترة، والتي تضم أربعة وزراء على تقديم بعض المبادرات في إدخال أنظمة حديثة واستخدام أساليب وأدوات في التخطيط والتنظيم المالي ضمن منهج عملها بدلا من الارتجال في تصريف الأمور المالية، كما كان سائدا قبل ذلك العهد.

وقد تم الاستعانة ببعض المستشارين في تنظيم الإدارة المالية، واستمر التطوير في عمليات التخطيط المالي خلال فترة حكم السلطان السيد سعيد بن تيمور الذي أنشأ أول جهاز للمالية وفق أسس حديثة في يناير عام ١٩٤١م، وحققت الحكومة من خلال هذا التطوير نتائج إيجابية إنعكس على حسن أداء عملها. ومع إطلالة عهد النهضة المباركة عام ١٩٧٠م استمرت دائرة الشؤون المالية في مرحلة تأسيس الجهاز الإداري للدولة عام ١٩٧٠ بنفس المسمى، وتكونت بداية من ثلاث دوائر: الأولى للخزانة المركزية، والثانية لتدقيق الحسابات، والثالثة للحسابات المركزية أضيفت لها الجمارك والتخطيط المالي.

ومع صدور قانون تنظيم الجهاز الإداري للدولة رقم ٢٦ /٧٥ تم تحديد اختصاصات وزارة المالية، التي شملت : إعداد الميزانية ومتابعة تنفيذها، ومسك حسابات الدولة واستثمار الاحتياطي الحكومي، واستلام إيرادات الدولة ومراقبة تحصيلها، وتطبيق قوانين الضرائب والرسوم، واقتراح السياسات والخطط والإجراءات لمجلس الشؤون المالية. وفي عام ١٩٨٢م تم استحداث مكتب نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية، وقد استمر العمل بهذا التنظيم حتى عام ١٩٨٤ حيث صدر المرسوم السلطاني رقم ٢٧/٨٤ باعتماد الهيكل التنظيمي لمكتب نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية، وقد تضمن المكتب جهازين أحدهما للمالية والآخر للاقتصاد. وفي عام ١٩٨٥ استحدثت وزارة للمالية والاقتصاد تابعة لمكتب نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية بالمرسوم السلطاني رقم ٨٥/٦٤ الصادر في ٢٢/ أغسطس/١٩٨٥.

كما نص المرسوم السلطاني رقم ٩٤/٤٧ على اختصاصات وزارة المالية والاقتصاد. والتي غطت كافة مجالات العمل المالي والاقتصادي، وعلى وجهة الخصوص اقتراح تنفيذ السياسات والخطط المالية والاقتصادية، ودراسة وتقييم الأداء الاقتصادي والمالي، وتنمية وتطوير العلاقات الخارجية في المجالات المالية والاقتصادية.

ومع التشكيل الوزاري عام ١٩٩٥ بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٥/٦٩ الصادر في ديسمبر ١٩٩٥ فصلت نشاطات وزارة المالية والاقتصاد، واستحدثت وزارات مستقلة لنشاطي الاقتصاد والمالية. وتبعا لذلك تم تعديل مسمى الوزارة من وزارة المالية والاقتصاد إلى وزارة المالية.

وقد حدد المرسوم السلطاني رقم ٩٦/٣٩ الصادر في ٨ يونيو ١٩٩٦م اختصاصات وزارة المالية وهيكلها التنظيمي، والتي من بينها : إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة بعد مناقشتها مع الوزارات والوحدات الحكومية المعنية ومتابعة تنفيذها، ومسك حسابات الدولة، وتبويب وتسجيل العمليات المالية وفقا للنظام المحاسبي الحكومي، وإعداد الحساب الختامي للدولة.

ومنذ انطلاقة عهد النهضة المباركة عام ١٩٧٠م، التي رسخت دعائم الدولة العصرية، اعتمدت سلطنة عُمان على تطبيق أساليب علمية في التخطيط، وطبقت أدوات تخطيطية تعمل على الإسهام في تحقيق أهداف الحكومة وغاياتها التنموية. وقد عملت السلطنة على تطبيق أحدث الأساليب والطرق التخطيطية في مجال إعداد الميزانية العامة للدولة [١]. وشهد نظام إعداد الميزانية العامة مراحل متعددة من

---

(١) يمكن تعريف الميزانية العامة : بأنها البرنامج المالي للخطة، المعد عن سنة مالية مقبلة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة للدولة، وذلك في إطار خطة التنمية المعتمدة، وطبقا للسياسة العامة للدولة، والتي يتم التصديق عليها سنويا من قبل جلالة السلطان المعظم. وتشمل الميزانية العامة على تقديرات للإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات المالية للدولة على اختلاف أنواعها، وتوجد علاقة وثيقة وتكاملية بين التخطيط وعمليات إعداد الميزانيات السنوية، فالخطة الخمسية تحدد استراتيجية التنمية المتوسطة الأجل، بناء على المحاور الأساسية وأهداف استراتيجية التنمية طويلة المدى، وعادة ما توضح وثيقة الخطة الخمسية الخطط التشغيلية المفصلة لكل مؤسسة حكومية في الدولة، وتحدد النفقات الحكومية والجوانب التنظيمية ذات العلاقة، وتشكل برامج الإنفاق الواردة في الخطة الأساس لإعداد الميزانيات السنوية، التي تمثل الأداة الرئيسية السنوية لتنفيذ أهداف الخطة الخمسية متوسطة المدى، وتنمية القطاعات التنموية الواردة بها، لكون الميزانية السنوية تمثل اعتمادات مالية نهائية لتنفيذ ما جاء في الخطة، وهي بمثابة خطة مالية سنوية للحكومة لتنفيذ برامجها ومشروعاتها؛ ووسيلة لمراقبة وتقييم أداء الجهات الحكومية المختلفة في إطار الخطط والأهداف الموضوعة.

التطويـر والتحديث على مسـار التنمية الشاملة في البلاد وفـق متطلبات ومعطيات كل مرحلة من مراحلها المشرقة، وهي تواكب في تقسيماتها ومكوناتها تطور النظام الإداري في الدولة، وتقدم الحياة الاقتصادية والاجتماعية في السلطنة. وقد نظم القانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقـم ٩٨/٤٧ واللائحة التنفيذية الصادرة بموجب القرار الـوزاري رقـم ٢٠٠٨/١١٨م لمعالي وزير الاقتصـاد الوطني المشرف علـى وزارة المالية الأسس والقواعد والإجراءات المنظمة للميزانية العامة.

ويتّبـع في إعداد الميزانية العامة النظـام أو الأساس النقدي، ومع ذلك أجاز القانون للوزير المشرف على وزارة المالية الاستثناء من ذلك باتباع نظام أو أساس الاستحقاق في حـالات : الإيرادات والقروض وغيرهما من وسائل التمويل المتعلقة بالسنة المالية، والتي تم توريدهـا أو تحصيلها خلال شهر مـن تاريخ انتهاء تلك السنة، والمصروفات المتعلقة بالسنـة المالية والتي تم صرفها خـلال شهر من تاريخ انتهاء تلـك السنة، والمشروعات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة.

وتقسـم الميزانية العامة إلى بابـين يخصص أولهما للإيـرادات، والذي ينقسم إلى فصول تشمل : الإيرادات الجارية، والإيرادات الرأسمالية، والاستردادات الرأسمالية. ويخصـص الباب الثـاني للمصروفات، وينقسم أيضا إلى فصـول تشمل : المصروفات الجارية، والمصروفات الرأسمالية، والإقراض والمساهمات.

ويتم تقسيم كل باب إلى فصول وبنود ومواد، ويكون تصنيف الميزانية الإنمائية تبعا للمشروعـات الاستثماريـة الخاصة بكل وحـدة حكومية حسبما يتقـرر في خطة التنمية المعتمدة.

وتشمل الإيرادات العامة بصفة أساسية : الإيرادات العادية، والتي تتضمن إيرادات الدولة من مصـادر ثرواتها الطبيعية كالنفط والغاز والتعديـن، والضرائب، والرسوم، وإيـرادات مقابل تأدية خدمـات، وإيرادات الدولة من الأمـوال المملوكة لها سواء كانت عقاريـة أو منقولـة (بما في ذلـك منتجاتها)، أو مـن حقوقها الماليـة (الاستثمارات)، وكذلك الإيرادات غير العادية كالقروض والمعونات والإيرادات المتنوعة الأخرى.

وتشمل النفقات العامة بصفة أساسية : المصروفات الجارية، وتتضمن النفقات العامة التي تتميز بصفة أساسية بطابع الدورية أو التكرار ولا تخص أكثر من سنة مالية واحدة. والمصروفات الرأسمالية التي تتضمن النفقات العامة اللازمة لاقتناء الأموال والأصول الثابتة وتستنفد خلال أكثر من سنة مالية. والمصروفات الإنمائية وتشمل النفقات العامة اللازمة لإنشاء وإقامة المشروعات الإنمائية المعتمدة في خطة التنمية، وفي حدود المبالغ المدرجة لهذا الغرض بميزانية الوحدة الحكومية.

كما يتم عند إعداد مشروع الميزانية العامة للدولة مراعاة التصنيف الإداري والقطاعي والإقليمي، ويقصد بالتصنيف الإداري للميزانية العامة : تبويب الإيرادات والمصروفات العامة المتعلقة بالمعاملات المالية للدولة على اختلاف أنواعها تبعا للوحدات الحكومية المسئولة قانونا عن التحصيل والإنفاق.

وتشمل الوزارات والوحدات: (المدنية، والأمنية، والمختصة بموارد الثروة الطبيعية، والمختصة بتقديم الإقراض والمساهمات، والمختصة بتقديم وسائل التمويل، والمختصة بتنمية الموارد البشرية) ، بالإضافة إلى الميزانيات الخاصة بالاحتياطي.

كما يقصد بالتصنيف القطاعي تبويب الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات المالية للدولة على اختلاف أنواعها تبعا للقطاعات الوظيفية، ويتم تقسيمها على : قطاع الخدمات العامة، قطاع الدفاع، قطاع الأمن والنظام العام، قطاع التعليم، قطاع الصحة، قطاع الضمان والرعاية الاجتماعية، قطاع الإسكان، قطاع الترفيه والثقافة والشؤون الدينية، قطاع الطاقة والوقود، قطاع الزراعة وشؤون الغابات والأسماك والصيد، قطاع شؤون التعدين والتصنيع والإنشاء، قطاع النقل والاتصالات، قطاع الشؤون الاقتصادية الأخرى، القطاعات الأخرى غير المبوبة.

ويقصد بالتقسيم الإقليمي التبويب تبعا للنطاق الإقليمي الذي تمارس فيه الوحدات الحكومية القائمة على التحصيل والإنفاق الاختصاصات والمهام المحددة لها قانونا، ويشمل التقسيم الإقليمي : محافظات السلطنة المختلفة والولايات التابعة لها.

وتتـولى وزارة الماليـة إعداد مشـروع الميزانيـة العامة للدولة بعـد مناقشتها مـع الوزارات والوحدات الحكومية المعنية، بما يتفق مع السياسة المالية للدولة، وفي ضوء خطة التنمية المعتمدة، كما يتولى مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة مناقشة مشروع الميزانية العامة للدولة.

وتحـال مشروعات خطـط التنمية والميزانية السنوية للدولة مـن مجلس الوزراء إلى مجلس الشـورى لمناقشتهـا وإبداء توصياتـه بشأنها خلال شهر على الأكثر من تاريـخ الإحالة إليه، ثم إحالتهـا إلى مجلـس الدولـة لمناقشتها وإبـداء توصياتـه بشأنها خلال خمسة عشـر يوما على الأكـثر من تاريخ الإحالة إليه، ويقوم رئيس مجلس الدولة إعادتها إلى مجلس الوزراء مشفوعة بتوصيـات المجلسين، وعلى مجلس الوزراء إخطار المجلسين بما لم يتم الأخذ به من توصياتهما في هذا الشأن مع ذكر الأسباب .

ويكون التصديق على الميزانية العامة بموجب مرسوم سلطاني، وهو بمثابة أمر لجميع الوزارات والوحـدات الحكومية بمباشرة سلطات الصرف والترخيص بالتحصيل. كما تتـولى وزارة المالية إعداد الحساب الختامـي للدولة عن السنة المالية المنقضية، ويشمل علـى الإيـرادات والمصروفات الفعلية، موزعـة على مختلف الأبـواب والفصول والبنود والمـواد، وفقـا لتصنيف الميزانية العامة، كما يوضح المراكـز المالية لحسابات الدولة في نهاية السنة المالية.

الفصل الخامس
ومضات إدارية من النطق السامي
لجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم

يهدف هذا الفصل إلى : تقديم قراءة موجزة ومتواضعة في النطق السامي لجلالة السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - واقتباس بعض الومضات الإدارية، من خلال خطب وكلمات جلالته السامية، والتي تعد بمثابة أسس وقواعد راسخة ومبادئ متقدمة في إدارة التنمية الإنسانية.

ومضات إدارية من النطق السامي
لجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم

تعتبر خطب وكلمات جلالة السلطان المعظم بمثابة رؤية استراتيجية وتوجيهات حكيمة، ونظرة ثاقبة لكافة الجوانب السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، وتحدد معالم العمل الوطني لمسيرة التنمية في عُمان، ويستمد من خلالها كافة أفراد المجتمع ومؤسسات الدولة المختلفة منهج عملها للانطلاق لبناء المستقبل، وتحقيق المزيد من التقدم والازدهار والاستقرار في مختلف مجالات التنمية البشرية والإنسانية والاقتصادية، والمتأمل لتلك الخطب والكلمات يجد فيها الكثير من المفاهيم والمبادئ والقيم والتوجهات الإدارية.

فمنذ اليوم الأول من عمر النهضة المباركة عام ١٩٧٠م أكد جلالة السلطان المعظم حفظه الله ورعاه، بقوله : «إني أعدكم أول ما أفرضه على نفسي أن أبدا بأسرع ما يمكن ان أجعل الحكومة عصرية»، ويقول مخاطبا الشعب العُماني : «سأعمل بأسرع ما يمكن لجعلكم تعيشون سعداء لمستقبل أفضل وعلى كل واحد منكم المساعدة في هذا الواجب»، ويقول صاحب الجلالة في خطابه بمناسبة العيد الوطني الثاني ١٩٧٢/١١/١٨م : «إن هدفنا السامي هو إعادة أمجاد بلادنا السالفة. هدفنا أن نرى عُمان وقد استعادت حضارتها الآفلة وقامت من جديد واحتلت مكانتها العظيمة بين شقيقاتها العربيات في النصف الثاني من القرن العشرين، وأن نرى العُماني يعيش على أرضه سعيدا وكريما».

ويقول جلالته بمناسبة العيد الوطني الرابع عشر ١٩٨٤/١١/١٨م: « إننا وقد وضعنا نصب أعيننا دائما خدمة بلادنا.. وراحة ورفاهية مواطنينا.. بعزيمة لا تعرف الكلل أو الملل.. مستمدين قوتنا من قيمنا وتقاليدنا.. فإن النجاح سيكون حليفنا بإذن الله.. وستبقى عُماننا الأبية قوية بتفاني ووفاء أبنائها البررة وتضافر جهودهم في مسيرة الخير والبناء.. إن سعينا الدؤوب إلى جعل بلادنا معتمدة على ذاتها سيحقق لنا.. إن شاء الله.. القدرة على مواجهة المحن والصعاب والقدرة على مجابهة الشرور.. كل الشرور، وذلك بعزيمتنا الوطنية التي لا تقهر.. ».

ويقول جلالته أيضا بمناسبة الانعقاد السنوي لمجلس عُمان عام ٢٠١١م «فالعُمانيون منذ القدم صناع حضارة ولهم موروثهم التاريخي العظيم وانفتاحهم على الحضارات الأخرى عبر البحار والمحيطات وسعيهم إلى التواصل مع الآخرين وتبادل المنافع المشتركة معهم ما يؤهلهم ليكونوا قدوة ومثلا في مجال التطور المتسارع والتقدم المتنامي والقدرة على مواكبة العصر والأخذ بكل جديد مفيد فيه من أفكار مستنيرة وعلوم نافعة وتقنيات متجددة مع التمسك دائما بالقيم والمبادئ الرفيعة التي يؤمنون بها والتقاليد والعادات الأصيلة التي نشأوا عليها. وإذا كان التطور كما هو معلوم سنة من سنن الكون إلا انه لابد لتحقيقه من توفير أسباب عديدة في مقدمتها الإرادة القوية والعزيمة الصادقة ومواجهة التحديات والإصرار على تذليل الصعوبات والعقبات، لذلك كان على كل أمة ترغب في الحياة بكل ما تشمله هذه الكلمة من معنى ان تشمر عن ساعد الجد فتعمل بلا كلل أو ملل وفي إخلاص وتفان وحب للبذل والعطاء مستغلة طاقاتها ومهاراتها مستثمرة مواردها وإمكاناتها من اجل بناء حاضر مشرق عظيم والإعداد لمستقبل زاهر كريم، وانه لمن توفيق الله أن أمد العُمانيين بقسط وافر من هذه الأسباب فتمكنوا خلال العقود الأربعة المنصرمة من تحقيق منجزات ستظل خير شاهد لا ينكرها ذو بصر وبصيرة».

والمتمعن لتلك الكلمات يدرك تماما رسالة جلالة السلطان المعظم، ونظرته المستقبلية، ورؤيته الواضحة، وغاياته الإنسانية للتغيير والتطوير، لبناء دولة حديثة، ومؤسسات عصرية، وتحقيق تنمية إنسانية مستدامة في عُمان، على الرغم من الظروف والتحديات الصعبة التي كانت تعيشها السلطنة في بداية نهضتها الحديثة عام ١٩٧٠م، سواء من حيث العائدات المتواضعة من النفط، وعدم توفر البنية الأساسية للتنمية، والخدمات الضرورية للحياة العصرية أو ظروف الحرب في ظفار، بالإضافة إلى عدم توفر الكوادر المؤهلة للادارة، ولكن بالعزم والإرادة، وبالعمل الجاد والهمة العالية والإخلاص التام تم التغلب على تلك التحديات، وها هي الإنجازات تقف شامخة في كل الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وبفضل السياسة الحكيمة لجلالة السلطان عملت السلطنة على تحديث جهازها الإداري وتطويره منذ عام ١٩٧٠م وفق أسس حديثة، وهو يواكب أحدث الأساليب الإدارية

في العــالم واحتياجات هذا العصر، ويستمد قوته ومكانته من الجذور التاريخية للثقافة العُمانية، والفكر المستنير لجلالة السلطان وسياسته الحكيمة، وتجاوب الشعب العُماني بحماس مع توجهات قيادته في عملية الإصلاح والتغيير والتطوير لبناء مؤسسات الدولة العصريــة، وتحقيق التنمية البشرية والاجتماعيــة والاقتصادية المستدامة، مع الحفاظ علــى القيم والتراث الحضــاري، يقول جلالته السلطان المعظم يــوم ١٨/١١/١٩٨٤م : «وإننــا وقد وضعنــا بلادنا على طريق البنــاء والتقدم من أجل إقامــة دولة عصرية إلا أن ذلــك يجب ألا يكون على حســاب تعاليم ديننا القويم أو على حساب تقاليدنا وتراثنا الحضاري الذي نعتز به اعتزازنا بأنفسنا».

وقــد أسهم الجهاز الإداري للدولة في إدارة ملحمة البناء والتطوير والتنمية الشاملة والمستدامــة في البــلاد بجدارة واقتدار، والتــي ارتكزت على مفهــوم المشاركة والتعاون وتكامــل الأدوار بــين الحكومــة والمواطن وكافة القــوى الفاعلة في البــلاد، يقول جلالة السلطــان في خطابــه عــام ١٩٧٠م : «بدون التعــاون بين الحكومة والشعــب لن نستطيع أن نبنــي بلادنا بالسرعة الضرورية للخروج بهــا من التخلف الذي عانت منه هذه المدة الطويلــة. إن الحكومة والشعــب كالجسد الواحد، إذا لم يقم عضــو منه بواجبه اختلت بقية الأجزاء في ذلك الجسد».

ويقول جلالته حفظه الله أيضا في خطابه بمناسبة الانعقاد السنوي لمجلس عُمان في ٣١/١٠/٢٠١١م «إن التعاضــد والتكاتف بين جميع الجهــات المسؤولة والتنسيق المباشر بــين إداراتها وتبــادل الرأي والمشورة بــين القائمين عليها هو السبيــل المؤدي إلى نجاح الخطــط والبرامج الوطنية في أداء دورها المنشــود في التنمية الشاملة وتحقيق أهدافها القريبة والبعيدة في خدمة الأجيال الحاضرة والقادمة».

تلك الشراكة والتعاون والتكاتف التي دعا إليها جلالة السلطان بين الحكومة والشعب منــذ تولية زمام القيادة في البلاد عــام ١٩٧٠م في تحمل أعباء المسؤولية ومهمة البناء، هي اليوم إحدى ركائز الدولة العصرية، وأساس دولة القانون والمؤسسات. يقول جلالته حفظه الله في خطابــه بمناسبة الانعقاد السنوي لمجلس عُمان في ١٢/١١/٢٠١٢م «لقد أثبت العُمانيون خلال الحقبة المنصرمة أنهم يتمتعون بمستوى جيد من الوعي والثقافة

والإدراك والفهم في تعاملهم مع مختلف الأراء والحوارات والنقاشات التي تنشد مصلحة هذا البلد ومصلحة أبنائه الاوفياء».

وقد عمل جلالة السلطان المعظم على ترسيخ مبدأ الوحدة الوطنية، وقيم السلام، والعفو والتسامح، والعدل والمساواة، وتكافؤ الفرص للجميع، وبناء مفهوم المواطنة ضمن توجهاته لبناء الدولة العصرية، وفي ظل حكومة قوية وعادلة تقوم على حكم المؤسسات والقانون. بدأها في توحيد البلاد تحت كلمة واحدة وراية واحدة، وقيادة واحدة، وأزاح كافة القيود المفروضة على الشعب العُماني، وقام بإنهاء كافة الخلافات والنزاعات والصراعات الداخلية، واحتوى جلالته بقلبه الكبير وبرؤيته الاستراتيجية كل أبناء الوطن.

وعفا جلالته عمن أخطأ وغرر بهم من أبناء الوطن، وأهاب بهم للعودة إلى وطنهم وأهلهم، والانضواء تحت لواء المسيرة المباركة، بهدف لم الشمل بين جميع أبناء عُمان، وتوجيه الجهود نحو تنمية وتطوير الوطن، الذي استوعب كافة الطاقات الوطنية المخلصة للمشاركة في ملحمة البناء والتقدم وإدارة التغيير، وفي هذا الإطار يقول في خطابه إلى الشعب يوم ١٩٧٠/٨/٩م : «فمن الآن وصاعدا ستعرف أرضنا العزيزة باسم سلطنة عُمان، إن اعتقادنا بأن هذا التغيير بداية لعهد جديد متنور، ورمز لعزمنا. أن يكون شعبنا موحدا في مسيرتنا نحو التقدم، فلا فرق بعد الآن بين الساحل والداخل وبينهما وبين المقاطعة الجنوبية، فالكل شعب واحد مستقبلا ومصيرا، ولقد بدأنا فعلا في دراسة تصاميم لعلم وطني يكون شعاره والوانه شهودا على عزمنا على توحيد بلدنا»، ويقول جلالته في نفس الخطاب : «أما الذين لم يكونوا موالين لوالدي في الماضي أقول : عفا الله عما سلف.. عفا الله عما سلف».

ويقول جلالته في خطابه بتاريخ ١٩٧٣/١١/١٨م : «إن الجميع في هذا الوطن سواسية لا فرق بين صغير وكبير وغني وفقير فالمساواة تفرض أن يكون الكل أخوة في ظل العدالة الاجتماعية الإسلامية، والميزة والتفاضل بمقدار الإخلاص والكفاءة في العمل المثمر البناء والكل مدعوون إلى التنافس الشريف في خدمة هذا الوطن العزيز».

ويقـول جلالته أيضا في خطابه بمناسبة العيد الوطنـي الرابع عام ١٩٧٤م : «إننا لا نألـو جهـدا، ولا ندخر وسعا في العمل على رفع مستوى الفـرد العُماني الذي يتساوى مع غـيره من العُمانيين في كافـة الحقوق والواجبات، والذي يأخذ بقـدر ما يقدم من جهد وعرق، وإخلاص ووفاء لهذا البلد الكريم، وعُمان أم تحب كل أبنائها.. والعُمانيون كلهم أبناء لهذه الأم الحنون، تريدهم جميعا بررة أوفياء».

ويؤكد جلالته على أهمية السلام بقوله : «السلام هدف الدولة.. ذلك مبدأ من المبادئ التـي توجـه سياستنا الداخليـة والخارجية.. وهـو هدف استراتيجي نعمـل على تحقيقه واستمراره ضمانا للأمن والاستقرار، والنمو والازدهار». كم هي من كلمات مضيئة لقائد عظيـم عمل على تحقيق السلام بـكل معانيه، وحرص على وحدة الصف والكلمة وتحقيق العدل والمساواة للانطلاق نحو المستقبل، برؤية جديدة تستشرف آفاق المستقبل.

وعلـى مـدار مسيرة النهضـة المباركة جعلـت السلطنة مـن السلام محـور أساسي للسياســات العُمانيــة على مختلـف المستويات والمواقـف والتطـورات الإقليمية والعربية والدوليـة، وذلـك وفق سياسـة خارجية ترتكز علـى الحكمة والتعقل والهـدوء والاتزان والواقعيـة وبعد النظـر في اتخاذ المواقف ومعالجة الأمور، وعلـى مناصرة قضايا الحق والعـدل والإنصـاف في المحافل الدولية، مؤكـدة على أهمية الالتـزام بالمواثيق الدولية ومبـادئ الأمم المتحـدة في سبيـل تحقيق التقـدم والتطـور، وتثبيت دعائـم الإستقرار العالمـي، ساعيـة إلى إقامـة علاقات متميـزة ومتكافئة مـع جميع دول العـالم، بجانب الجهـود المتسارعـة نحو البناء والتطـور وإدارة التغيـير، بهدف تحقيق تنميـة إنسانية شاملة ومستدامة علي المستوى الداخلي.

يقـول جلالتـه في خطابـه بتاريـخ ٢٠١٢/١١/١٢م : «إن سياستنـا الداخليـة كمـا عهدتموها دائما قائمة على العمل البناء لما فيه الصالح العام مواكبين تطورات العصر مع المحافظة على هويتنا وثوابتنا وقيمنا التي نعتز بها. أما سياستنا الخارجية فأساسها الدعـوة إلى الســلام والوئام والتعاون الوثيـق بين سائر الامم والالتـزام بمبادئ الحق والعـدل والإنصاف وعـدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير وفض المنازعات بالطرق السلمية وبما يحفـظ للبشرية جمعاء أمنها واستقرارها ورخاءها وازدهارها». وتقديرا

لإنجـازات السلطنة في هذا الإتجـاه، وبإجماع من (٣٣) جامعة ومركز ابحاث ومنظمة أمريكيـة تم منح جلالـة السلطان قابوس بـن سعيد المعظم جائزة السـلام الدولية في ١٦/١٠/١٩٩٨م.

كما حصل جلالة السلطان المعظم على جائزة السلام من الجمعية الدولية الروسية في عـام ٢٠٠٧م وللمـرة الثانية، وذلـك تقديرا لجلالته في خدمة السلـم والتعاون على المستـوى الدولي. وتم أيضا في عـام ٢٠١٢م منح جلالة السلطان المعظم ميدالية التميز في دعـم الأعمال الخيريـة من قبل جامعة كيمبرج البريطانيـة اعترافا وتقديرا لجهود جلالتـه في خدمـة التعليـم وفعل الخير علـى المستـوى العالمي، حيث لجلالـة السلطان المعظم مساهمات واسعة في الجانب الإنساني وفي خدمة العلم والمعرفة، وفي العديد من المشاريع الثقافية على المستوى المحلي والعربي والدولي، من بينها:

جائـزة السلطـان قابوس لصون البيئـة، التي أنشئت بمبادرة كريمـة من جلالته وبموافقـة وترحيـب منظمة اليونسكو عـام ١٩٨٩م، وهي أول جائـزة عربية يتم منحها علـى المستوى العالمـي في مجال حماية البيئـة. ولعناية واهتمام جلالتـه بالبيئة فقد تم إطـلاق اسم جلالته على زهرة مـن سلالة جديدة أصبحت تعرف باسم وردة السلطان قابوس، وظهرت هذه الزهرة رسمياً لأول مرة في إبريل سنة ١٩٩٠م، وذلك بمبادرة من جمعيـة الورود العالمية بهولندا، كتقدير عالمي لجلالته واعترافا بإسهاماته في المحافظة على البيئة ودعمه لحقوق الإنسان.

كذلك هناك كراسي السلطان قابوس العلمية في مختلف الجامعات العريقة في العالم، والتـي تسهم في دعم البحوث العلميـة، وتنمية المعرفة الإنسانية، والتقريب بين الثقافات العالميـة، وتعمل على تعزيز الحوار والتفاهم وتقوية علاقـات الصداقة والمحبة والتعاون بـين الأمم. كما تسهـم كلية السلطان قابوس لتعليم اللغة العربيـة للناطقين بغيرها في خدمة ونشر اللغة العربيـة وآدابها، وكذلك جامع السلطان قابوس الأكبر، الذي أنجزت عمارتـه عام ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ويعد مركزا مهمـا للتفاعل مـع روح الإسلام وحضارة وثقافة السلطنة. ويلعب أيضاً مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم دوراً مهماً في نشر ثقافة إسلامية تنفتح على الأبعاد الإنسانية والحضارية بفكر متجدد يواكب العصر.

وهنــاك أيضــا مشاريــع ثقافيــة عديــدة أخرى، مثــل: موسوعــة السلطــان قابوس للأسماء العربية، ومساهمة السلطنة في مشروع الرحلة البحرية لطريق الحرير، وذلك بتخصيص اليخـت السلطاني فلك السلامة مع كل طاقمه لتستخدمه اليونسكو في هذه الرحلة، لما لها من أهداف ونتائج علمية، وتسهم في زيادة وتدعيم التعاون والترابط بين شعوب العالم.

وقـد أولى جلالته حفظه الله ضمن خطة التطوير في السلطنة اهتماما كبيرا بتنمية الموارد البشرية، مؤكدا جلالته على أن التعليم هو أساس الكفاءة الإدارية والفنية، وركن أساســي لتقــدم المجتمع وإدارة ســيرة التنمية في البلاد. يقول جلالــة السلطان المعظم حفظه الله ورعاه في خطابه إلى الشعب بتاريخ ١٩٧٠/٨/٩م: « إن تعليم شعبنا وتدريبه يجــب أن يبدأ بأسرع وقت ممكن، لكي يصبح في الإمكان، في المدى الأبعد، حكم البلاد بالعُمانيــين للعُمانيين ». وفي هــذا الإطار ركز جلالته منذ بداية مسيرة النهضة المباركة علــى تنمية وتطوير وتأهيـل العنصر البشري، وتهيئة كافة الظـروف المناسبة للارتقاء بمستواه، لكونه يمثل ثروة هذا البلد والركيزة الأساسية لما تحقق على أرض السلطنة.

وإن الاستثمــار في المــوارد البشريــة هــو الطريق إلى النجــاح، وبلــوغ المقاصد العليا والغايــات السامية للتنميــة، وتحقيق أهدافها النبيلة، يقول جلالــة السلطان المعظم في خطابــه بتاريــخ ١١/ نوفمــبر/٢٠٠٨م : «إن الاهتمام بالمــوارد البشرية وتوفير مختلف الوسائــل لتطوير أدائها وتحفيز طاقاتها وإمكاناتهــا وتنويع قدراتها الإبداعية وتحسين كفاءاتهــا العلمية والعملية هــو أساس التنمية الحقيقية وحجــر الزاوية في بنائها المتين القائــم على قواعد راسخــة ثابتــة إذ أن العنصر البشري هو صانــع الحضارات وباني النهضات، لذا فإننا لا نألو جهدا ولن نألو جهدا في توفير كل ما من شأنه تنمية مواردنا البشريــة وصقلهــا وتدريبهــا وتهيئة فرص العلم لهــا بما يمكنها مــن التوجه الى كسب المعرفة المفيدة والخبرة المطلوبة والمهارات الفنية اللازمة »، ويقول جلالته حفظه الله : «إن العلم والعمل أمران متلازمان لا يستغني أحدهما عن الآخر، فبهما معا تبني الأمم أمجادهـا وتعلي بنيان حاضرها ومستقبلها».

وتأكيــدا لمــا يمثله التعليــم من أهميــة أساسية في مســيرة التنميــة وتطورها ركزت السلطنة على نشر التعليم للجميع منذ انطلاق النهضة المباركة عام ١٩٧٠م، باعتبار أن

التعليم ركيزة أساسية للتقدم والتطور، ويسهم في تنمية الفكر والإبداع وصناعة المعرفة، والارتقاء بالثقافة العامة للمجتمع، ويعمل على إيجاد جيل يتحلى بالوعي والمسؤولية، يقول جلالة السلطان في خطابه بمناسبة العيد الوطني الثاني عام ١٩٧٢م: «لقد كان التعليم أهم ما يشغل بالي وأنا أراقب تدهور الأمور من داخل بيتي الصغير في صلالة ورأيت أنه لا بد من توجيه الجهود في الدرجة الأولى إلى نشر التعليم. فلما أذن الله بالخلاص من سياسة الباب المغلق كان لنا جهاد وكان لنا في ميدان التعليم حملة بدأت للوهلة الأولى وكأنها تهافت الظمآن على الماء»، ويقول جلالته في نفس الخطاب: «كانت المدارس تفتح دون أي حساب للمتطلبات فالمهم هو التعليم حتى تحت ظل الشجر ولم يغب عن بالنا تعليم الفتاة وهي نصف المجتمع فكان أن خرجت الفتاة العُمانية المتعطشة إلى العلم تحمل حقيبتها وتيمم شطر المدرسة. مدارس في كل جزء من أجزاء السلطنة للبنين وللبنات فالعلم ضرورة لازمة ولا بد أن يتعلم الجميع ليسعد بهم الوطن».

ولكون التعليم يشكل أهمية في بناء الإنسان وتنمية معارفة ومهاراته واتجاهاته وقيمه، وتكوين شخصيته أولت مسيرة النهضة المباركة قطاع التعليم اهتماما كبيرا، وتحقق في هذا المجال قفزة كمية ونوعية شملت كافة قطاعات التعليم، توج بإنشاء جامعة السلطان قابوس عام ١٩٨٦م، والتي تضم العديد من التخصصات والبرامج العلمية والمعرفية، وتتوافق مع متطلبات المجتمع وسوق العمل، وتخطط السلطنة في إنشاء جامعة حكومية جديدة (جامعة عُمان) سوف تركز على التخصصات في مجالات العلوم والتقنية، ومدينة للعلوم والتقانة، والعديد من المؤسسات العلمية والمعرفية.

كما تم إنشاء مجلس للتعليم بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٢/٤٨ يقوم بوضع الاستراتيجيات ورسم السياسات العامة للتعليم بمختلف أنواعه ومراحله ومتابعة وتقييم جودته. يقول جلالته حفظه الله في خطابه بمناسبة الانعقاد السنوي لمجلس عُمان في ٢٠١٢/١١/١٢م «لا يخفى أن التعليم أساس التنمية ففي مراحله المتعددة ومن خلال مناهجه المتنوعة تعد القوى العاملة الوطنية اللازمة لإدارة عجلة التنمية وتنفيذ برامجها في شتى الميادين لذلك كان لا بد لنجاح خطط التنمية وبرامجها التنفيذية على النحو المبتغى والمستوى المطلوب من ضمان جودة مخرجات التعليم والنهوض بمختلف أنواعه ومراحله وفقا للسياسة العامة للدولة وبما يؤدي إلى بلوغ الأهداف التي

نسعى جميعا إلى تحقيقها. وخلال الفترة المنصرمة طبقت في عُمان أنظمة ومناهج تعليمية متنوعة وبرامج تدريبية وتأهيلية إلا أن الأمر يتطلب إيلاء عناية أكبر للربط بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. لذلك فأنه من أولويات المرحلة التي نمر بها والمرحلة القادمة التي نستشرفها مراجعة سياسات التعليم وخططه وبرامجه وتطويرها بما يواكب المتغيرات التي يشهدها الوطن والمتطلبات التي يفرضها التقدم العلمي والتطور الحضاري وصولا إلى بناء جيل مسلح بالوعي والمعرفة والقدرات المطلوبة للعمل المفيد.. وما إنشاء مجلس التعليم إلا للنهوض بهذا القطاع».

والمتتبع لتطور التعليم يدرك تماما الجهود الكبيرة التي بذلت لإيصال هذه الخدمة إلى المواطن العُماني بالمجان أينما كان على امتداد هذه الأرض الطيبة حتى التجمعات السكانية التي تسكن في القرى الجبلية والأودية ذات التضاريس الصعبة ومهما كان تعدادها. وقد بلغ عدد المدارس في العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣ في السلطنة إلى أكثر من (١٠٤٤) مدرسة، يدرس بها (٥٢٢٦٩٥) طالب وطالبة في مختلف مراحل التعليم الأساسي والعام، تشكل الطالبات ما نسبته ٤٩٪ من العدد الإجمالي (بعد ما كان عدد المدارس في عام ١٩٧٠م ثلاث مدارس رسمية على مستوى السلطنة تضم ٩٠٠ تلميذا، ومدرسة صناعية واحدة أنشأتها شركة تنمية نفط عُمان عام ١٩٦٧م وذلك لتوفير العمالة الفنية). كما وصل عدد المدارس الخاصة (٢٥٣) مدرسة خاصة في السلطنة منها سبع مدارس عالمية تطبق برامج عالمية تستهدف جميع فئات الطلبة من جميع الجنسيات، ٩٠ مدرسة للقرآن الكريم، وبلغ عدد الطلبة المقيدين بالمدارس الخاصة خلال العام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠ نحو (٥٦٢٠٤) طالب وطالبة، بالإضافة إلى ٣٧ مدرسة دولية تشرف عليها وزارة التربية والتعليم، يدرس بها نحو (٤١٢٤٧) طالب وطالبة.

كما حظي عدد كبير من أبناء السلطنة في مواصلة تعليمهم الجامعي في مختلف التخصصات العلمية لتلبية حاجة البلاد من القوى البشرية، والذين يدرسون في جامعات وكليات داخل السلطنة، وصل عددها في العام الجامعي ٢٠١٠/٢٠١١ إلى (٦٢) مؤسسة منها (٣٤) مؤسسة حكومية مكونة من جامعة السلطان قابوس و (١٦) كلية جامعية و (١٧) معهدا تخصصيا، بالإضافة إلى (٢٨) مؤسسة أهلية تضم سبع جامعات أهلية إلى جانب (٢١) كلية جامعية أخرى.

وقد بلغ عدد الطلبة المقيدين في مؤسسات التعليم العالي للعام الأكاديمي ٢٠١٠/٢٠١١ (١٠٢٦٣٠) طالب وطالبة، منهم (٤٦٨٩٣) طالب وطالبة في الجامعات والكليات الخاصة، بالإضافة إلى ذلك حرصت السلطنة على ابتعاث مجموعة من الطلبة لتكملة تعليمهم الجامعي والدراسات العليا في عدد من الجامعات العريقة في مختلف الدول الشقيقة والصديقة، وصل عددهم في عام ٢٠١٠م (١٥٠٠٠) طالب وطالبة يدرسون العديد من التخصصات العلمية والمعرفية في مختلف الجامعات والكليات بالخارج.

كما ركزت السلطنة ضمن خططها على مجابهة مشكلة الأمية ووضعت العديد من السياسات والبرامج لمحو الأمية، وقد حققت تقدما كبيرا في هذا الإطار، وتضمنت السياسة التعليمية في الرؤية المستقبلية للاقتصاد العُماني (عُمان ٢٠٢٠) ضمن توجهات السلطنة للارتقاء بمستوى التنمية البشرية العمل على الهبوط بمعدل الأمية من ١٧,٩٪ في عام ٢٠٠٥م إلى ١٣٪ في عام ٢٠١٣م كإحدى ركائز هذه السياسة.

كما اهتمت السلطنة ضمن جهودها في التنمية البشرية إلى توفير الرعاية الاجتماعية والاهتمام بالعمل الاجتماعي التنموي، وتطوير السياسات الاجتماعية لتنمية المجتمع، يقول جلالته في خطابه إلى الشعب يوم ٢٦/ ١١/ ١٩٧٥م «إن المجتمعات لا تتطور إلا إذا كانت هناك رعاية اجتماعية قائمة على الدراسات العملية، وناتجة عن البحوث الفنية والتجارب التطبيقية، ولقد أولينا عنايتنا هذه الناحية». ويقول جلالته ـ حفظه الله ورعاه ـ في خطابه بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٢م «وحيث أن البنية الأساسية الضرورية تكاد تكتمل فقد وجهنا الحكومة إلى التركيز في خططها المستقبلية على التنمية الاجتماعية خاصة في جوانبها المتعلقة بمعيشة الموطن وذلك بإتاحة المزيد من فرص العمل وبرامج التدريب والتأهيل ورفع الكفاءة الإنتاجية والتطوير العلمي والثقافي والمعرفي».

بالإضافة إلى ذلك أولت الدولة تقديم الخدمات الصحية المجانية لجميع المواطنين عبر منظومة الرعاية الصحية الأولية والثانوية والتخصصية، إنطلاقاً من شعار قد أكد عليه جلالة السلطان المعظم من بداية النهضة المباركة بأن الصحة حق لكل مواطن. وذلك من خلال وجود أكثر من (٦٢) مستشفى وأكثر من (١٧٦) مجمع ومركز صحي، منتشرة في مختلف محافظات وولايات السلطنة، بالإضافة إلى وجود أكثر من (٧) مستشفيات خاصة، (٤٠٠) صيدلية، (٨١٤) عيادة يديرها القطاع الخاص.

كما تم وضع العديد من الخطط للتنمية الصحية، والتي ساهمت بفاعلية في رفع المستوى الصحي العام للسكان، حيث يقول جلالته في خطابه إلى الشعب يوم ١٩٧٥/١١/٢٦م : «وبما أن العقل السليم في الجسم السليم والصحة حق لكل مواطن فقد وجهنا اهتمامنا منذ يوليو ١٩٧٠م إلى النهوض بالمستوى الصحي للإنسان العُماني». كما تمضي السلطنة قدما في إنشاء مشروع المدينة الطبية، التي تضم العديد من المستشفيات المرجعية والمراكز التخصصية، وسوف تشتمل المدينة الطبية أيضا على مبان أكاديمية لكليات الطب والتمريض والمختبرات المرجعية، وغيرها من المشاريع الهامة التي ستقدم خدمات صحية وعلاجية للمواطنين والمقيمين.

كما اهتمت الدولة في توفير العديد من الخدمات الأساسية، وبناء اقتصاد وطني قوي ومتنوع وشريك أساسي في تحقيق التنمية الشاملة بجانب الحكومة والقطاعات الأهلية الأخرى، وأصبح الإنسان العُماني ينعم بخيرات النهضة المباركة بكل سهولة ويسر وكرامة، يقول جلالة السلطان بمناسبة افتتاح مجمع الوزارات عام ١٩٧٣م : «فإن المواطن العُماني هو المقصود بحق العيش الكريم على تراب أرضه رافع الرأس موفور الكرامة في ظل العدالة الاجتماعية المنبثقة من التعاليم الإسلامية السمحاء».

كما أولى جلالة السلطان المعظم اهتماما كبيرا بالتخطيط لمسيرة التنمية، وفق أسس وركائز مدروسة تقوم على مبادئ وقيم ثابتة إدراكا من جلالته لما للتخطيط من أهمية في بلوغ الأهداف والغايات لمسيرة النهضة المباركة، مؤكدا جلالته : «أنه لا يوجد شيء يعمل إلا بعد الدراسة وبعد التقييم السليم وبعد تقدير الجدوى من إقامة أي مشروع أو أي عمل، فلا تكون الأمور عفوية أو ارتجالية».

وقد استطاعت السلطنة من خلال تنفيذ العديد من البرامج ضمن خططها الخمسية التي بدأت أول حلقاتها المتواصلة منذ عام ١٩٧٦م تحقيق الكثير من الإنجازات التنموية والحضارية بفضل تضافر الجهود وتعاون كل أبناء عُمان الأوفياء المخلصين لوطنهم وقائدهم. وفي هذا الإطار يؤكد جلالته حفظه الله على أهمية التخطيط ضمن خطابه بتاريخ ١٩٧٣/٩/٢٩م، بقوله: «إن أي عمل لا يقصد به المصلحة العامة ولا يقوم أساسا على خطة مدروسة هو عمل معرض للفشل وضياع الوقت والجهود، ومن هنا كان تركيزنا

علـى وضع الخطط والقيـام بالتجارب في شتى ميادين العمل من أجـل بلادنا ومهما كانت رغبتنـا في الانطلاق ومسابقة الزمن قويـة فإنه لا بد لنا أن نتبين معالم السبيل الذي نسير عليه ونتدبر مواقع خطواتنا بحكمة وحذر حتى تكون مسيرتنا إلى الأمام راسخة بعون الله».

ويقـول جلالتـه بمناسبة العيـد الوطني الثالـث ١٩٧٣م في خطابـه للمواطنين: «إن عزائمكـم القويـة واندفاعتكم الأصيلة للنهوض ببلادكم هـي الحافز المحرك لمسيرتنا المباركة. نبني ونعمر. نرفع صرح العمران شامخا. ونشيد لعُمان حضارة عصرية راسخة الأركان. علـى أساس صلب مـن الدين ومن الأخلاق والعلم النافع. فان رقي الأمم ليس في علو مبانيها ولا في وفرة ثرواتها إنما رقيها يستمد من قوة إيمان أبنائها بالله. ومكارم الأخـلاق وحب الوطن والحرص والاستعداد للبـذل والفداء في سبيل المقدسات»، ويقول جلالتـه ـ حفظه الله ورعاه ـ بمناسبة الانعقاد السنـوي لمجلس عُمان عام ٢٠٠٩م : «إن المستقبـل المشرق المحقق للتقدم والنمـاء، والسعادة والرخاء لا يبنى إلا بالهمم العالية، والعزائـم الماضية والصبر، والإخلاص والمثابرة، ونحن واثقـون بأن أبناء وبنات عُمان يتمتعـون بقسط كبـير من تلك الصفـات السامية، يشهد بهذا ماضيهـم، وحاضرهم، ونحن لا ريب لدينا بأنهم قادرون على بناء مستقبل سعيد بإذن الله».

وعملـت السلطنـة علـى ترسيخ منهجيـة علميـة في التخطيط يقوم علـى الشمولية والمشاركـة مـن قبل كافة الأطراف الفاعلة في صياغة الرؤيـة المستقبلية للتنمية، ويقوم المجلـس الأعلـى للتخطيط بمهام كبيرة في هـذا المجال، الذي يهـدف إلى وضع خطط تنموية مدروسة. كما أولت السلطنة أهمية تشخيص واقع الاقتصاد والمجتمع عند وضع الخطـط وتنفيذهـا لتحديد المسار المستقبلـي للتنمية، وبما يسهـم في تحقيق الأهداف الاقتصاديـة والاجتماعيـة بأقـل تكلفـة، بالإضافة إلى التركيـز على وضـع الأولويات المدروسـة والموضوعيـة للتوفيق بـين الاحتياجات المتزايـدة للمجتمع والمـوارد المتاحة، وإخضاع الكثير من المشاريع الحكومية إلى المعايير الاقتصادية وتحقيق القيمة المضافة.

واهتمـت السلطنـة بتنويع مصـادر الدخـل، وتعزيز دور ومشاركـة القطاع الخاص، والاهتمـام بتنمية الموارد البشرية التي تشـكل إحدى ركائز التنمية الشاملة، حيث يقول جلالتـه في هذا الإطـار بتاريـخ ١٩٩٣/١١/٣٠م بمناسبة بـدء التعداد العـام للسكان

والمساكن والمنشآت: «إن وضع الخطط وتنفيذها ورسمها وبناءها لا يتأتى إلا بمعرفة الواقع الذي نعيش فيه والإحاطة بكل معطياته وموجوداته حتى يتسنى لنا أن نضع أقدامنا على الطريق الموصل إلى التنمية الشاملة».

ويقول جلالته حفظه الله ورعاه في خطابه بمناسبة الانعقاد السنوي لمجلس عُمان بتاريخ ١٢/١٠/٢٠٠٤م «ان ما نسعى إليه ومن خلال تنفيذ الخطط التنموية المتعاقبة في السلطنة هو استكمال بناء أسس الدولة العصرية والارتقاء بمستوى الحياة في جميع ربوع وطننا العزيز وذلك وفقا لبرامج محددة ومدروسة بعناية تامة تهدف إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي مع التركيز في سبيل تحقيق ذلك على تنويع مصادر الدخل الوطني وتنمية الموارد البشرية». وهذا التوجه هو من أساسيات ومبادئ التخطيط الاستراتيجي الذي يؤكد عليه علماء الإدارة ومفكريها اليوم، لتحقيق الرؤية والأهداف والغايات وتحديد ملامح الصورة المستقبلية لأي دولة أو مجتمع أو مؤسسة.

ويؤكد جلالة السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - دوما على أهمية بناء الإنسان العُماني وتقدمه قبل أي شيء آخر، فهو هدف التنمية وصانعها وهو الأساس في تحويل الأحلام إلى واقع ملموس، حيث يقول أعزه الله في خطابه عام ١٩٩١م: «التنمية ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هي من اجل بناء الإنسان الذي هو أداتها وصانعها، ومن ثم ينبغي ألا تتوقف عند مفهوم تحقيق الثروة وبناء الاقتصاد، بل عليها أن تتعدى ذلك إلى تحقيق تقدم الإنسان وإيجاد المواطن القادر على الإسهام بجدارة ووعي في تشييد صرح الوطن وإعلاء بنيانه على قواعد متينة راسخة لا تزعزعها هوج العواصف، ولا تنال منها صروف الدهر ونوائب الزمان».

ويؤكد جلالته حفظه الله ضمن اهتمامه بالإنسان، وتوفير الحياة الكريمة للفرد والمجتمع في خطابه بمناسبة العيد الوطني الثامن والعشرين المجيد ١٩٩٨م بقوله: «إن الإنسان هو أداة التنمية وصانعها، وهو إلى جانب ذلك هدفها وغاياتها. وبقدر ما تتمكن التنمية، بمختلف أساليبها ووسائلها، من توفير الحياة الكريمة للفرد والمجتمع بقدر ما تكون تنمية ناجحة جديرة بأن يسعد القائمون عليها، ويفخروا بنتائجها الجيدة، ويعتزوا بآثارها الطيبة».

ويقول جلالته أيضا في الخطاب السامي عام ٢٠٠٥م : «ونحن نحتفي بمسيرة نهضتنا المباركة بإذن الله، نتذكر ما تحقق على هذه الأرض الطيبة، من منجزات حضارية في مجالات عديدة تهدف كلها إلى تحقيق غاية نبيلة واحدة، هي بناء الإنسان العُماني الحديث، المؤمن بربه، المحافظ على أصالته، المواكب لعصره في تقنياته وعلومه، وآدابه وفنونه، المستفيد من معطيات الحضارة الحديثة في بناء وطنه، وتطوير مجتمعه. وفي ذات الوقت نؤكد عزمنا على مواصلة العمل، من أجل مزيد من التقدم في مضمار التطور والعمران، والرخاء والازدهار، والأمن والاستقرار. بعون الله».

ويقول جلالته في الخطاب السامي بمناسبة الانعقاد السنوي لمجلس عُمان ٢٠٠٦: «لقد تأكدت، خلال الأعوام المنصرمة ثوابت سياستنا الداخلية، من خلال الخطط والبرامج الهادفة إلى بناء الإنسان، ونشر العمران، وتوطيد الأمن والأمان. انها غايات تطلعنا اليها منذ بزوغ فجر عُمان الحديثة، وأكدنا العزم على مواصلة الجهد والعمل في سبيل انجازها. ولقد كان من فضل الله علينا وتوفيقه ان يسر السبيل، ورعى المسيرة، وأحاط بعين عنايته الكريمة كل خطواتها».

كما حرص جلالة السلطان المعظم على إرساء دعائم التنظيم لكافة أجهزة الدولة المختلفة، ووجهها بضرورة التنسيق والتعاون في كل الأوقات لخدمة الوطن والمواطنين، من اجل تحقيق أهداف التنمية الوطنية، كما أكد جلالته على التقريب بين الحاكم والمحكوم في ظل علاقة تتسم بالتعاون والتلاحم في خدمة الوطن وتحقيق أهدافه العليا، يقول جلالة السلطان المعظم موجها كبار رجال الدولة بتاريخ ١٥/٥/١٩٧٨م : «لقد أولانا شعبنا منذ تولينا أموره ثقته الكاملة بنا، ومن خلال ثقته هذه وثق بمن اخترناه ونختاره لتولي المسؤولية لإدارة مصلحته العامة، ولذا فان علينا وعليكم المحافظة على هذه الثقة وعدم التفريط بها»، ويقول جلالته حفظه الله ورعاه : «إن السياسة التي اخترناها وآمنا بها هي دائما وأبدا التقريب والتفهم بين الحاكم والمحكوم وبين الرئيس والمرؤوس، وذلك ترسيخا للوحدة الوطنية وإشاعة لروح التعاون بين الجميع، أكان ذلك بين من يشغلون المناصب العالية في الحكومة وبين معاونيهم والعاملين معهم أو مع بقية المواطنين».

كما أكد جلالة السلطان المعظم بان العمل بقدر ما هو حق فهو واجب، وأن الوظيفة تكليف ومسؤولية قبل ان تكون نفوذا أو سلطة، وأن العدل أبو الوظيفة وحارسها، داعيا

الجميـع التمسك به ومعاملة الجميـع بمقتضاه، وأداء الواجب بأمانـة وإخلاص وبروح من المسؤولية، وبعيدا عن المصالح الشخصية ليسعدوا وتسعد البلاد بهم، يقول جلالته - حفظـه الله ورعاه - مخاطبا كبار رجـال الدولة بتاريخ ١٥/٥/١٩٧٨م : «لقد وضعت قوانـين لهذه الدولة بموجـب مراسيم سلطانية صدرت بشأنهـا وتصدر من حين لآخر، وذلـك للمحافظـة على مصالح هـذا الشعب، فعليكـم أن تدرسوا هـذه القوانين كل في مجـال اختصاصه دراسة وافية، وأن لا تتجاوزوا في المعامـلات أي نص لتلك القوانين. بـل يجب التقيد بها واتباع ما جـاء في نصوصها. ان الوظيفة تكليـف ومسؤولية قبل أن تكون نفوذا أو سلطة. عليكم جميعا أن تكونوا قدوة ومثلا يحتذي، سواء في الولاء لوطنه أو المواظبـة علـى عمله واحترام مواعيـده، أو في سلوكه الوظيفي داخل مـكان العمل أو خارجه، وفي حسن الأداء وكفايته. ان العدل أبو الوظيفة وحارسها، فتمسكوا به وعاملوا الجميـع بمقتضاه، وانني لرقيب علـى أن يفي كل منكم بهذه الأسس والمعاني، فلن يكون في مجتمعنـا مـكان لمنحرف أو متقاعس عن أداء واجبـه أو معطل لأدائه، كما يكون لكل مجتهد نصيب في المكافأة والتقدير والعرفان بالجميل».

ويقـول جلالـة السلطـان المعظـم بمناسبـة العيـد الوطنـي السادس والعشريـن ١٨/١١/١٩٩٦م : «إن الشبـاب العُمـاني المتشـوق إلى آفاق المجد، مدعـو اليوم إلى أن يتخذ من أجداده الميامين قدوة طيبة في الجد والعمل، والصبر والمثابرة، والعزم المتوقد الـذي لا يخبـو ولا يخمـد، وإلى أن يؤمن - كما آمنوا - بإن العمـل المنتج، مهما صغر، هو لبنـة كبيرة قوية في بناء صرح الوطن، تشتد بها قواعده، وتعلوا بها أركانه، وأنه الهدف الذي ينبغي أن ينشده الجميع، ويسعوا إليه دون تردد أو استنكاف».

تلـك الكلمـات تؤكد على عمق النظرة الثاقبة لجلالة السلطـان، ورؤيته الثابتة تجاه مفهـوم وقيمة العمـل الوظيفي والمناصب الإداريـة، ومدى المسؤوليـة الجسيمة المنوطة بالقائمـين عليها. وتلك التوجهات ينادي بها اليوم العديد مـن علماء الإدارة ومفكريها ضمـن المبادئ الأساسية للإدارة المعاصـرة. يقول جلالة السلطان المعظم ضمن حديثه لرئيـس تحرير جريـدة السياسـة الكويتية في شهر إبريـل عـام ٢٠٠٨م : «أرض عُمان وأهلها في القلب والخاطر، منصبي هو تكليف وليس تشريفا، ولقد سبق وقلت لك : أننا مكلفـون، ورسالتنا هي خدمة هذه الأمة التي تجاوبت معنا في النهوض بالوطن العُماني

الرحب الأرجاء». ويكفي للعاملين في مجال الإدارة في مختلف المواقع والمستويات هذه القدوة العظيمة لبذل المزيد من الجهد والعطاء لخدمة هذا الوطن المعطاء.

وحرصا من جلالته على تطوير الجهاز الإداري للدولة وتحسين الأداء في خدمة المواطن بأكمل وجه، يقول جلالته يوم ١٨/١١/١٩٨٦م : « كما نواصل جهودنا لتطوير الجهاز المدني للدولة بما يتفق وطبيعة المهام التي تواجهها مسيرتنا الوطنية وبما يساعد على الارتقاء بمستوى العمل في كافة الوحدات والمرافق لتؤدي خدماتها للمواطن على أفضل وجه »، ويقول جلالة السلطان المعظم يوم ١٨/١١/١٩٨٤م : «فإننا نكن الرضا للجهود المخلصة لأبنائنا في جهاز الخدمة المدنية بالدولة التي عبرت عن مدى تفانيهم في أداء الواجب.. وإذ نسعى جادين لتطوير هذا الجهاز فان عليكم أيها الأبناء في هذا الموقع من الواجب أن تضعوا في اعتباركم أننا منحناكم الثقة لخدمة هذا الشعب الأبي، ونتطلع إلى المزيد من العطاء وبذل الجهود بدون كلل أو ملل، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه».

ويوجه جلالته – حفظه الله ورعاه – المسؤولين بأهمية الإخلاص في أداء الواجب، وضرورة تقديم مصلحة الدولة فوق كل مصلحة، حيث يقول ضمن خطابه بتاريخ ١٥/٥/١٩٧٨م : «وهناك أمر هام يجب على جميع المسؤولين في حكومتنا أن يجعلوه نصب أعينهم، ألا وهو أنهم جميعا خدم لشعب هذا الوطن العزيز، وعليهم أن يؤدوا هذه الخدمة بكل إخلاص وأن يتجردوا من جميع الأنانيات وأن تكون مصلحة الأمة قبل أي مصلحة شخصية، إذ أننا لن نقبل العذر ممن يتهاون في أداء واجبه المطلوب منه في خدمة هذا الوطن ومواطنيه، بل سينال جزاء تهاونه بالطريقة التي نراها مناسبة»، محفزا جلالته كل مجتهد بقوله : «كما يكون لكل مجتهد نصيب في المكافأة والتقدير والعرفان بالجميل».

ويقول جلالته حفظه الله ورعاه في خطابه بتاريخ ١١ نوفمبر ٢٠٠٨م : «ان الأداء الحكومي الجيد في مختلف القطاعات وخدمة الوطن والمواطنين بكل أمانة وإخلاص ووضع المصلحة العامة فوق كل اعتبار من الأركان الضرورية لكل تنمية يراد لها الدوام والاستمرار». ويقول جلالته أيضا في خطابه بتاريخ ٣١/١٠/٢٠١١م «إن العمل

الحكومي - كما هو معلوم - تكليف ومسؤولية فيجب أداؤه بعيدا عن المصالح الشخصية وتنفيذه بأمانة تامة خدمة للمجتمع . كما يجب سد كل الثغرات أمام أي طريق يمكن إن يتسرب منها فساد . وإننا نؤكد من هذا المقام على عدم السماح بأي شكل من أشكاله ونكلف حكومتنا باتخاذ كافة التدابير التي تحول دون حدوثه وعلى الجهات الرقابية أن تقوم بواجبها في هذا الشأن بعزيمة لا تلين تحت مظلة القانون وبعيدا عن مجرد الظن والشبهات . فالعدالة لابد إن تأخذ مجراها وان تكون هي هدفنا ومبتغانا ونحن بعون الله ماضون في تطوير المؤسسات القضائية والرقابية بما يحقق تطلعاتنا لترسيخ دولة المؤسسات . فدعمنا للقضاء واستقلاليته واجب التزمنا به واحترام قراراته بلا محاباة أمر مفروغ منه فالكل سواسية إمام القانون».

ونظرا لما يمثله مراجعة السياسات والاستراتيجيات من أهمية في التعامل مع المستجدات لمواجهة التحديات لاستشراف المستقبل والاستفادة من الفرص المتاحة، يؤكد جلالة السلطان المعظم بقوله : «ونحن إذ نشيد بالأداء الحكومي خلال الحقبة المنصرمة فإننا نؤكد في الوقت ذاته على ضرورة مراجعة الجهاز الإداري للدولة لسياساته وأنظمته بما يضمن إتباع أفضل الأساليب وأنجع الوسائل التي تؤدي إلى تسهيل الإجراءات وتيسير المعاملات وسرعة اتخاذ القرارات الكفيلة بتحقيق مصالح المواطنين وغيرهم من المقيمين الذين يسهمون في خدمة عُمان والمساعدة على بنائها».

ويقول جلالته حفظه الله ورعاه أيضا بمناسبة الانعقاد السنوي لمجلس عُمان بتاريخ ٢٠١١/١٠/٣١م: « لقد أكدنا دائما اهتمامنا المستمر بتنمية الموارد البشرية وذكرنا أنها تحظى بالأولوية القصوى في خططنا وبرامجنا فالإنسان هو حجر الزاوية في كل بناء تنموي وهو قطب الرحى الذي تدور حوله كل أنواع التنمية إذ إن غايتها جميعا هي إسعاده وتوفير أسباب العيش الكريم له وضمان أمنه وسلامته ولما كان الشباب هم حاضر الأمة ومستقبلها فقد أوليناهم ما يستحقونه من اهتمام ورعاية على مدار أعوام النهضة المباركة حيث سعت الحكومة جاهدة إلى إن توفر لهم فرص التعليم والتدريب والتأهيل والتوظيف . وسوف تشهد المرحلة القادمة بإذن الله اهتماما اكبر ورعاية أوفر تهيئ مزيدا من الفرص للشباب من أجل تعزيز مكتسباته في العلم والمعرفة وتقوية ملكاته في الإبداع والإنتاج وزيادة مشاركته في مسيرة التنمية الشاملة . ولما كان التعليم

هـو الركيـزة الأساسية للتقدم والتطـور ولإيجاد جيل يتحلى بالوعـي والمسؤولية ويتمتع بالخبرة والمهارة ويتطلع إلى مستوى معرفي أرقى وأرفع فأنه لابد من إجراء تقييم شامل للمسيرة التعليمية من أجل تحقيق تلك التطلعات والاستفادة من فرص العمل المتاحة في القطاعين العام والخاص».

كمـا أكـد جلالة السلطان المعظم علـى أهمية مواكبة السلطنـة لتطورات المعرفة في مجـال تقنية المعلومـات والاتصالات، وتطويـر الخدمات الحكوميـة الالكترونية، حيث يقـول ـ حفظـه الله ـ في خطابه بمناسبـة الانعقاد السنوي لمجلس عُمان عام ٢٠٠٨م: «لقـد أكدنـا دوما على أهميـة العلم والمعرفـة وكان نهجنـا المتواصل هـو الانفتاح على مستجداتهـا، ولقـد أصبحت تقنية المعلومات والاتصالات هـي المحرك الأساسي لعجلة التنميـة في هذه الألفية الثالثة، لهذا أولينا اهتمامنا لإيجـاد استراتيجية وطنية لتنمية قـدرات المواطنـين ومهاراتهم في التعامل مـع هذا المجال وتطويـر الخدمات الحكومية الالكترونيـة، ونحن نتابع عن كثب الخطوات الهامة التي تمت على هذا الصعيد، وندعو جميع المؤسسات الحكومية للمسارعة إلى تعزيز أدائها وتيسير خدماتها بواسطة التقنية الرقميـة متطلعين إلى الارتقاء بالسلطنة إلى آفاق المعـارف الحديثة المتجددة» . وتمثل تلـك الإرادة السياسية، والتوجيهات السامية لجلالته رؤية استشرافية من جلالته لأفق المستقبل، واستراتيجية مهمة لدخول السلطنة إلى عصر المعرفة بقوة واقتدار، والتحول إلى اقتصـاد معرفي يعتمد على الابتـكار وإيجاد قيمة جديدة لكل خدمة تقدمها أجهزة الدولة المختلفة.

ولأهميـة الرقابـة وتطبيق مبـادئ العدل على مـن يتطاول على النظـام والقانون أو التأثـير بشكل غـير مشروع على منافـع الناس التـي كفلتها الدولة ومصالـح المجتمع، وضمنها الشرع وأيدتها الأنظمة والقوانين، فقد أكد جلالته في خطابه بمناسبة الانعقاد السنوي لمجلس عُمان عام ٢٠٠٨م قائلا : «إن تطبيق العدالة أمر لا مناص منه ولا محيد عنـه، وأن أجهزتنا الرقابية ساهرة على أداء مهامهـا، والقيام بمسؤولياتها بما يحفظ مقدرات الوطن ويصون منجزاته».

كما ركـز جلالة السلطان المعظم على ترسيخ مبـدأ المشاركة الوطنية لبناء النهضة الحديثـة لعُمـان، وأتاح الفرص المتكافئة لكل المواطنـين للمساهمة والمشاركة في تحقيق

التنميــة الشاملة، ويعد ذلك من أهم مقومــات الإدارة الحديثة لشؤون المجتمع والدولة، التــي تقــوم على ثــلاث ركائــز أساسيــة، وهــي: الحكومة والقطــاع الخاص والمجتمع المــدني، في إطار من التكامل والتعاون والترابط لتحقيــق التنمية البشرية والاقتصادية المستدامــة، وهذا ما تؤكده المادة (٩) من النظام الأساسي للدولة التي تنص على قيام الحكم في السلطنة على أساس العدل والشورى والمساواة، وعلى حق المشاركة للمواطنين في الشئــون العامــة. يقول جلالته ـ حفظه الله ورعاه ـ بتاريــخ ١٩٧٠/٧/٢٧م بمناسبة الوصــول إلى مسقــط لأول مرة بعــد تولي جلالته مقاليد الحكــم «إن الحكومة والشعب كالجسد الواحد، إذا لم يقم عضو منه بواجبه اختلت بقية الأجزاء في ذلك الجسد».

وترسيخا لهذه الفلسفة الحضارية في إدارة الدولة والمجتمع، يقول جلالته في خطابه بمناسبــة العيــد الوطنــي الأول للسلطنــة بتاريــخ ١٩٧١/٧/٢٣م: «خطتنــا في الداخل ان نبنــي بلدنــا ونوفر لجميع أهله الحيــاة المرفهة والعيش الكريم، وهــذه غاية لا يمكن تحقيقهــا إلا عن طريق مشاركــة أبناء الشعب في تحمل أعبــاء المسؤولية ومهمة البناء، ولقــد فتحنا أبوابنا لمواطنينا في سبيل الوصول إلى هذه الغاية وسوف نعمل جادين على تثبيت حكــم ديمقراطي عادل في بلادنا في إطار واقعنــا العُماني العربي وحسب تقاليد وعادات مجتمعنا، جاعلين نصب أعيننا تعاليم الإسلام الذي ينير لنا السبيل دائما، ولا شك ان عملية البناء شاقة وتتطلب الكثير من الجهد والتضحيات للتغلب على المصاعب والعقبات وسنحمل هذا العبء بصبر ونمضي في العمل بجد وحزم».

ويقــول جلالته حفظه الله بتاريــخ ١٩٨١/١١/٣م ضمن اهتمامــه بتوسيع القاعدة الاستشاريــة وفقا لمتطلبات مراحل تطور مسيرة النهضة المباركة وواقع المجتمع العُماني وقيمــه وتقاليده الإسلامية: «لقد اتخذنا منذ البداية سياسة تقوم على الترابط الوثيق بــين الحكومة والمواطن في الاضطــلاع بمسؤولياتنا وواجباتنا تجاه وطننا الحبيب.. وها نحن اليوم..نخطو خطوة أخرى.. تأكيدا لهذا الترابط.. وتجسيدا لحرصنا على توسيع القاعــدة الاستشاريــة وفقا لمتطلبات مراحل التطــور التي تعيشها البــلاد.. ووفقا لمبدأ أساســي التزمنا به دائما، ولن نحيد عنه أبــدا.. وهو أن تكون كل تجاربنا، وكل أعمالنا نابعــة من صميم واقعنــا العُماني، ومتوائمة مــع القيم والتقاليــد السائدة في مجتمعنا الإسلامــي، ذلــك أن التجارب الإنسانية قد أكدت ولا تــزال تؤكد في كل زمان ومكان أن

أسلـوب التقليد المجرد، أسلوب عقيـم.. وأن أسلوب الطفرة أو القفز فوق الواقع العملي والظـروف الموضوعيـة لأي مجتمـع يـؤدي دائمـا إلى مخاطـرة جسيمة، لهـذا نرفض التقليـد، ونرفـض الأخذ بمذاهب وأنظمة الطفـرة، ونؤثر أسلوبنـا الواقعي في التفكير والتطبيـق بعد أن أثبتت مسيرتنا صحته وجدواه، ونحـن لا نخطو إلا بعد دراسة عميقة وقناعة تامة.. وحين نمارس العمل فإننا نراقب ونرى النتائج. رائدنا في ذلك الاستجابة لمنطق التطور.. والانفتاح على رحابة الواسعة والسير نحو أهدافنا بخطى واثقة»، ويقول جلالته حفظه الله يوم ١٨/١١/١٩٨٦م : «وانه لمن الأهمية بمكان أن يضطلع كل مواطن بمسؤوليته تجاه وطنه دون اتكالية أو اعتماد على الغير ويساهم بكل الجدية والإخلاص في إنجاز مهامنا الوطنية التي تدعونا جميعا إلى تمجيد العمل كقيمة نبيلة تعطي للحياة مضمونـا إيجابيا نافعا وكواجب مقدس يحتمه الإيمـان بحق الوطن على أبنائه وتحض عليه تعاليم شريعتنا الإسلامية الغراء».

وشهـدت السلطنة عبر مراحل تطورهـا تقدما ملحوظا تجـاه مشاركة المواطنين في توجيـه التنمية وصنـع القرارات الوطنيـة، وإيجاد علاقة تكاملية وتعـاون مشترك بين الحكومة والمواطنين، وتنسيق متواصل بين المؤسسات التنفيذية والبرلمانية، والذي يعتبر من أبرز السمات المميزة للدولة الحديثة، ويعد ذلك تطبيقا عصريا لما يطلق عليه علماء وفقهاء الإدارة المعاصرة (الإدارة بالمشاركة).

وفي هـذا الإطار يقول جلالتـه حفظه الله ورعـاه بمناسبة افتتاح الانعقـاد السنوي لمجلس عُمان الذي يضم مجلس الدولة ومجلس الشورى معا يوم ٢٠٠٧/١١/٦م : «فإننا نتطلع إلى أن يقوم مجلس عُمان بشكل عام ومجلس الشورى على وجه الخصوص بمهام ومسؤوليـات أكـثر شمولا في مجالات التنميـة الاقتصادية والاجتماعيـة آملين أن تكون الخـبرات المكتسبـة دافعا لتقـديم المزيد من العطـاء المفيد البناء، خدمـة لهذا الوطن العزيـز الـذي يبني بكل عزم وثبـات، حاضره ويتطلع إلى مستقبلـه، في ضوء متطلبات عصـره المتناميـة وثوابتـه الراسخة، ومن هـذا المنطلق سوف نحـث حكومتنا على رفع مستـوى التواصل وتكثيفه مع مجلس عُمان بما يمكنه مـن القيام بواجباته وأداء مهامه على أفضل وجـه ».

ويقـول جلالتـه في خطابـه بمناسبـة الانعقـاد السنـوي لمجلـس عُمـان بتاريـخ ٢٠١١/١٠/٣١م: «لقـد كفلـت قوانـين الدولـة وأنظمتها لـكل عُماني التعبـير عن رأيه والمشاركة بأفكاره البناءة في تعزيز مسيرة التطور التي تشهدها البلاد في شتى الميادين ونحـن نؤمن دائما بأهمية تعدد الآراء والأفكار وعدم مصادرة الفكر لان في ذلك دليلا علـى قوة المجتمع وعلى قدرته على الاستفادة من هذه الآراء والأفكار بما يخدم تطلعاته إلى مستقبل أفضل وحياة أسعد وأجمل».

وقـد ترسخت تجربة الشورى العُمانية وتطورت على مسـار التنمية الشاملة للنهضة المباركـة وفـق مراحل تطور المجتمع وتقدمـه، بدأت بإنشاء مجلـس الزراعة والأسماك والصناعة عـام ١٩٧٩م، ومن ثم إنشاء المجلس الاستشاري للدولة عام ١٩٨١م، وصولا إلى إنشـاء مجلس الشـورى عام ١٩٩١م، الذي ينتخب المواطنـون ممثلي ولاياتهم فيه، بالإضافة إلى إنشاء مجلس الدولة عام ١٩٩٧م الذي يعين جلالة السلطان أعضاءه من بـين أفضل الخبرات العُمانية، لتكتمل بذلـك الصيغة الحديثة لتجربة الشورى العُمانية التـي تقوم على نظـام المجلسين وفقا مـا تضمنه الباب الخامس مـن النظام الأساسي للدولة الصادر في نوفمبر ١٩٩٦م وما جاء في المادة ٥٨ بشأن مجلس عُمان والذي يتكون من مجلس الشورى ومجلس الدولة.

وشهدت تجربة الشورى عام ٢٠١١م نقلة نوعية في ضوء التعديلات التي أجريت على أحـكام النظام الأساسي للدولة وتوسيع صلاحيـات مجلس عُمان التشريعية والرقابية، بالإضافـة إلى إنشـاء مجالس للبلديـة في مختلف محافظات السلطنـة، وإنشاء اللجنـة الوطنيـة للشبـاب، يقول جلالة السلطان عـن المرحلة الجديدة لتجربـة الشورى ضمن خطابه بتاريخ ٢٠١١/١٠/٣١م: «لقد تحدثنا من قبل وفي مثل هذه المناسبة الجليلة عن تجربة الشورى العُمانية وعن النهج المتدرج الذي اخترناه لإقامة بنيانها وإعلاء أركانها علـى قواعد ثابتة ودعائم راسخـة تضمن لها التطور الطبيعي الـذي يلبي متطلبات كل مرحلـة من مراحل العمل الوطني وبما يستجيـب لحاجات المجتمع ويواكب ـ ضمن رؤية مستقبليـة واعية وخطوات تنفيذية واعـدة ـ تطلعاته إلى مزيد مـن الإسهام والمشاركة في صنـع القرارات المناسبة التي تخـدم المصلحة العليا للوطن والمواطنين. إن كثيرا من الانجـاز الملحـوظ قد تحقق على طريـق هذه التجربـة المباركة خلال المرحلـة الماضية

وإذ نعبر عن شكرنا للجهود التي بذلت في هذا الجانب . فأننا نتطلع إلى نقلة نوعية للعمل الوطني الذي سيقوم به مجلس عُمان في المرحلة القادمة في ضوء ما أتيح له من صلاحيات موسعة في المجالين التشريعي والرقابي ولاريب ان التحديات كبيرة غير أننا على ثقة تامة من أن جميع أعضاء المجلس سوف يمارسون دورهم الفاعل ويقدمون جهدهم وعطاءهم الباذل من اجل السير قدما بهذا الوطن الغالي نحو آفاق العزة والمجد والرقي والازدهار والأمن والاستقرار واضعين نصب أعينهم تلك المسؤوليات الجسيمة التي توجب على مجلسهم كهيئة تشارك في صنع القرار . وعليهم هم أيضا كمواطنين يسعون لرفعة وطنهم القيام بعمل دائب متواصل من أجل إنجاح الخطط الرامية لدعم إمكانات السلطنة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية وبما يخدم الصالح العام ويرتقي بمكانة البلاد ومنزلتها الإقليمية والدولية ويساعدها على تحقيق التزاماتها في الداخل والخارج دون تباطؤ أو تأخر . وبديهي أن هذا الأمر يقتضي تعاونا اكبر وتنسيقا أكثر بين الجهات الحكومية ومجلس عُمان خاصة وبينهما وبين القطاع الخاص والجمعيات والهيئات المدنية بشكل عام».

كما تمثل الجولات السامية لجلالة السلطان المعظم السنوية في الولايات لتفقد مشروعات التنمية ومتابعة الأداء، ولقاءه المباشر بالمواطنين وحرصه على الاستماع إليهم للتعرف على مطالبهم ومشاكلهم، والاطمئنان على أحوال شعبه، إسهاما فاعلا في ترسيخ مبدأ المشاركة الوطنية، ومنهجا متقدما وواقعيا للحكم وإدارة المجتمع للدولة العصرية، وتطبيقا لمفهوم الإدارة بالتجوال التي يؤكد عليها اليوم علماء الإدارة ومفكريها، والذين يدعون القيادات الإدارية بأهمية النزول إلى ميدان العمل والاحتكاك بالأفراد العاملين معهم، وبالمواطنين والاستماع إليهم للوقوف على طبيعة الحقائق، وعدم الاكتفاء بالمصادر الغير المباشرة التي تصل إليهم من خلال التقارير المكتوبة.

كما حظيت المرأة العُمانية [1] باهتمام جلالة السلطان المعظم وتمكينها من المشاركة الفاعلة في مسيرة التنمية منذ بدايتها عام ١٩٧٠م لكونها تشكل نصف المجتمع وإحدى ركائزه، وعنصرا مؤثرا في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وفي هذا الإطار

(١) تشكل المرأة العُمانية ٤٩,٤٪ من إجمالي عدد السكان العُمانيين، ٤٩٪ من إجمالي الطلبة في العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣، ٤٩٪ من إجمالي عدد الطلبة بجامعة السلطان قابوس. كما تشكل المرأة ٤٣٪ من إجمالي موظفي الخدمة المدنية في عام ٢٠١٠م. وتعتبر أول إمرأة يتاح لها الحق في الترشح والترشيح لعضوية مجلس الشورى على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي أول امرأة تلتحق وبنجاح في سلك الشرطة والأمن منذ عام ١٩٧٢م على مستوى مجلس التعاون الخليجي .

فتح لها المجال لتلقي التعليم في مختلف مراحله، يقول جلالته في خطابه بمناسبة العيد الوطني الثاني ١٩٧٢م : «لم يغب عن بالنا تعليم الفتاة وهي نصف المجتمع، فكان أن خرجت الفتاة العُمانية المتعطشة إلى العلم تحمل حقيبتها وتيمم شطر المدرسة».

وعبر مسيرة النهضة المباركة أكدت توجهات الدولة على تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الحقوق والفرص بين المواطنين ذكورا وإناثا دون تمييز نحو المشاركة الفاعلة في حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يقول جلالته بمناسبة افتتاح مجلس الشورى للفترة الثانية بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٦م : « فإننا ندعو المرأة العُمانية في كل مكان في القرية والمدينة في الحضر والبادية في السهل والجبل أن تشمر عن ساعد الجد وأن تسهم في حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية كل حسب قدرتها وطاقاتها وخبرتها ومهارتها وموقعها في المجتمع فالوطن بحاجة إلى كل السواعد من أجل مواصلة مسيرة التقدم والنماء والاستقرار والرخاء ».

وقد استطاعت المرأة العُمانية إثبات جدارتها وقدرتها في خدمة بلدها بكفاءة وفعالية في مختلف ميادين العمل، كما شغلت العديد من المناصب والوظائف الإدارية في الجهاز الإداري للدولة والقطاع الخاص، وفي السلك الدبلوماسي والادعاء العام، وتقلدت المرأة العُمانية وظائف قيادية عليا في الدولة من بينها حقائب وزارية ووكيلات وزارة وسفيرات، وهي تتمتع بحق الانتخاب والترشيح إلى عضوية مجلس الشورى العُماني والمجالس البلدية، وتشغل نحو ١٨٪ من مقاعد مجلس الدولة الذين يعين جلالة السلطان أعضاءه، وهي عضوة فاعلة في مجلس الشورى، وفي المجالس البلدية. والمرأة ممثلة في كثير من المجالس واللجان كمجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان، ومجلس رجال الأعمال، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية للشباب، وهيئة المكتب الإداري للاتحاد العام لعمال سلطنة عُمان، وغيرها من منظمات المجتمع المدني.

وللمرأة مشاركة واسعة في مجال العمل التطوعي منذ انطلاقة النهضة المباركة. فقد أسهمت بفاعلية في خدمة المجتمع من خلال تأسيس جمعية المرأة العُمانية في مسقط عام ١٩٧١م كأول جمعية أهلية في عُمان، ليصل عددها اليوم إلى ٥٤ جمعية للمرأة موزعة في مختلف ولايات السلطنة، تهدف إلى تقديم العديد من الخدمات للمجتمع المحلي، والارتقاء بمستوى المرأة في شتى المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

يقول جلالة السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - ضمن خطابه بمناسبة الانعقاد السنوي لمجلس عُمان عام ٢٠٠٩م : « لقد أولينا، منذ بداية هذا العهد اهتمامنا الكامل لمشاركة المرأة العُمانية، في مسيرة النهضة المباركة فوفرنا لها فرص التعليم والتدريب والتوظيف ودعمنا دورها ومكانتها في المجتمع، وأكدنا على ضرورة إسهامها في شتى مجالات التنمية، ويسرنا ذلك من خلال النظم والقوانين التي تضمن حقوقها وتبين واجباتها، وتجعلها قادرة على تحقيق الارتقاء بذاتها وخبراتها ومهاراتها من أجل بناء وطنها، وإعلاء شانه. ونحن ماضون في هذا النهج، إن شاء الله، لقناعتنا بأن الوطن في مسيرته المباركة، يحتاج إلى كل من الرجل والمرأة فهو بلا ريب، كالطائر الذي يعتمد على جناحيه في التحليق إلى آفاق السماوات، فكيف تكون حاله إذا كان أحد هذين الجناحين مهيضا منكسرا ؟ هل يقوى على هذا التحليق ؟ !».

كما أكد جلالة السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - على أهمية مشاركة القطاع الخاص في التنمية، وأداء دور اكبر في نمو الاقتصاد، والعمل على تحقيق التكامل مع الحكومة والقطاعات الأهلية في رسم مسار الجهود المشتركة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، يقول جلالته بمناسبة عام القطاع الخاص ١٩٩٨م: «أن نجاح أية تنمية، وإنجازها لمقاصدها، إنما هو عمل مشترك بين أطراف ثلاثة : الحكومة، والقطاع الخاص، والمواطنين. وعلى كل طرف من هذه الأطراف أن يتحمل واجباته بروح المسؤولية، التي لا ترقى الأمم في درجات التقدم والتطور إلا إذا تحلت بها، ولا تهوى في دركات التخلف والتأخر إلا إذا تخلت عنها».

وإدراكا لهذا الدور الحيوي للقطاع الخاص، اتبعت الحكومة العديد من السياسات الاقتصادية والمالية، وهيأت كافة الظروف التشريعية والبنية الأساسية من أجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي. وفي هذا الإطار أنشئ البنك المركزي العُماني في الأول من ديسمبر عام ١٩٧٤م بمقتضى القانون المصرفي لعام ١٩٧٤م (المعدل بالقانون المصرفي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم١١٤/ ٢٠٠٠) وبدأ ممارسة صلاحياته الكاملة اعتبارا من الأول من ابريل ١٩٧٥م، ويقوم البنك بدور هام ونشط في تطوير القطاع المصرفي في البلاد. ويشهد القطاع المصرفي نقلة نوعية

وتحولات كبيرة بعد صدور المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٢/٦٩ بما يسمح بمزاولة البنوك الإسلامية لنشاطها، وذلك مـن خلال مصارف متخصصة أو نوافذ مستقلة للصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية القائمة.

كمـا تم إنشاء العديد من البنوك المتخصصة، حيـث تم في عام ١٩٧٦م تأسيس بنك تنمية عُمان، ودمج فيه نشاطات بنك عُمان للزراعة والأسماك الذي أنشئ في عام ١٩٨١م، ومـن خلال ذلك تم توحيد عمليات هذين البنكين وتأسيس بنك التنمية العُماني بموجب المرسـوم السلطاني ٩٧/١٨ الصادر في ٩/ابريـل/١٩٩٧م، وهو بنك تنموي مستديم في تمويـل المشاريع الكبيرة والمتوسطه والصغـيره والصناعات الحرفيه، ويهدف إلى تمويل مشروعـات القطاع الخاص في قطاعات الصناعة والزراعة والنفط والتعدين والأسماك وغيرها من القطاعات الخدمية بفوائد رمزية. وكذلك تم تأسيس بنك الاسكان العُماني في عـام ١٩٧٧م ليحل محل الشركة الوطنية العُمانية للإنماء الاسكاني المحدودة التي تم تأسيسها في عام ١٩٧٣م، بهدف تمويل المشاريع الاسكانية للمواطنين.

وفي عـام ١٩٨٨م تم تأسيـس سوق المـال، وبموجب المرسوم السلطـاني رقم ٩٨/٨٠ والمرســوم السلطاني رقـم ٩٨/٨٢ تم إعادة هيكلة سـوق الأوراق المالية في السلطنة من خلال قيام ثلاثة أجهزة رئيسية منفصلة، هي: الهيئة العامة لسوق المال، وسوق مسقط للأوراق المالية، وشركة مسقط للايداع وتسجيل الأوراق المالية. كما عملت الحكومة على خلـق العديد من الفرصـ الاستثمارية من خلال وضع استراتيجيـة وطنية للتخصيص مبنيـة علـى أسس علميـة وواقعية بهـدف استمرار النمـو الاقتصادي وزيـادة الكفاءة الإنتاجيـة، واعتمـدت الحكومة ضمن هذا النهـج سياسة ترمـي إلى خصخصة بعض المرافـق والمشاريع بصـورة تدريجية. كما تسهم مسابقة كأس حضرة صاحب الجلالة السلطـان المعظم لأفضل خمسـة مصانع في تحفيز وتشجيع الشـركات الصناعية على تطوير منتجاتها والمساهمة الفاعلة في النشاط الاقتصادي.

وكان لعُمـان أيضا مشاركة فاعلة في اقتصاديات المعرفة العالمية من خلال عضويتها في الكثـير مـن المنظمات الاقتصاديـة، وقد حرصـت السلطنة في هـذا التوجه بالأخذ بالمفيـد، وبمـا لا يمس بالمبـادئ والقيم والهويـة والتقاليد العُمانية، حيـث انضمت إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١م، وتشكل عُمان العضو التاسع والثلاثين بعد المائة

فيها بكل الموجبات المترتبة على العضوية. وقد دعا جلالته ـ حفظه الله ورعاه ـ المستثمر المحلي والأجنبي على الإسهام بدور فاعل في مسيرة التنمية الشاملة، والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني. وتبوأت السلطنة مكانة بارزة كدولة آمنة تتمتع بأوضاع اقتصادية وسياسية مستقرة، توفر بيئة ملائمة للاستثمار، ولهذا حصلت السلطنة على العديد من المراكز المتقدمة على مستوى المنطقة والعالم في مجال حرية وشفافية الاستثمار، والتوجه نحو تنويع الاقتصاد وتحفيز التنمية الاقتصادية.

يقول جلالته حفظه الله ورعاه بمناسبة الانعقاد السنوي لمجلس عُمان ٢٠٠٩م: «إن مشروعات التنمية الشاملة ماضية في طريقها المرسوم في مختلف أرجاء البلاد، خاصة في مجالات البنية الأساسية والصناعة والسياحة. وإذا كانت الدولة هي التي تقوم بمعظم هذه المشروعات فإننا ندعو المستثمرين من مواطنين وأجانب، إلى المشاركة فيها بما يحقق الفائدة للجميع، وسوف يجد هؤلاء كل التسهيلات اللازمة».

وأكد جلالته حفظه الله ورعاه منذ فترة مبكرة على ضرورة الاستعداد لمواجهة تحديات العولمة ضمن خطابه بمناسبة العيد الوطني التاسع والعشرين المجيد ١٩٩٩م قائلا: «على المجتمع العُماني ـ حكومة ومواطنين ـ إدراك مدى ضرورة الاستعداد لمجابهة تحديات العولمة، وذلك من خلال تطوير القدرات الوطنية، وتأسيس الاقتصاد على أسس راسخة من التنافسية والإنتاجية العالمية، ومن خلال الارتقاء بالأجهزة والمؤسسات، والاهتمام بالعلم والتقنية والبحث والتطوير، وتوفير المناخ الذي يكفل للقطاع الخاص النماء المطرد، والمشاركة الواسعة في صياغة خطط التنمية والسياسات الاقتصادية، ويكسبه القدرة على ممارسة النشاط الاقتصادي بكفاءة ومرونة ويسر، ويمكّنه من مواجهة تحديات مرحلة ما بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية».

ويقول جلالته أيضاً في خطابه بتاريخ ٢٠١١/١٠/٣١م: «إننا نعيش في عالم يشهد تطورات متلاحقة على الصعيدين الإقليمي والدولي تحدث آثاراً متباينة وردود فعل متعارضة. ولما كان تداخل المصالح والسياسات سمة مميزة لهذا العالم فانه لا يمكننا أن نكون بمعزل عما يدور حولنا. وقد عرفت السلطنة دائما بانتهاجها سياسة واضحة المعالم تقوم على أساس التعاون مع الجميع وفق مبادئ ثابتة تتمثل في الاحترام المتبادل وتشجيع

لغة الحوار ونبذ العنف في معالجة الأمور وصولا إلى مجتمعات يسودها التآخي والاستقرار مما يكفل للشعوب مواصلة مسيرتها التنموية وانجاز أهدافها في التقدم والرخاء في مناخ يتسم بالأمن ويخلو من الاضطرابات ويشجع على تنفيذ الخطط والبرامج الاقتصادية والاجتماعية وفقا للأولويات التي تقررها المصلحة العامة. ونحن في السلطنة وعلى الرغم من الأزمات التي تجتاح العالم وما تشكله من صعوبة في التنبؤ بحدودها ومداها الزمني وانعكاساتها السلبية على اقتصادات الدول .

إلا إننا نسعى جاهدين للتقليل من تلك الآثار بانتهاج سياسات اقتصادية متوازنة حفاظا على ما تحقق من مكتسبات ودعما للخطط الإنمائية في مجالاتها المتعددة عاقدين العزم على استكمال بنيان الدولة العصرية القائمة على أسس متينة تضمن لها استمرار تنمية الموارد الطبيعية والبشرية ونشر العلم والثقافة والمعرفة وتوفير الأمن والاستقرار وتوطيد قواعد العمل المؤسسي مما يؤدي بعون الله إلى مزيد من النماء والرخاء والعيش الكريم لكل المواطنين».

وعلى مدى مسيرة النهضة المباركة حققت السلطنة منجزات عديدة ونمو متواصل في اقتصادها الوطني، وعملت على تحقيق التنويع الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية، والاستغلال الأمثل للموارد الأخرى كالصناعة والسياحة وقطاع التجارة والخدمات بهدف توسيع القاعدة الاقتصادية لتوليد موارد مستدامة بجانب الموارد النفطية، إدراكا بأن الاعتماد الكلي على مورد وحيد وغير ثابت لا يعتبر أمرا محمودا ولا يصلح أن يكون مرتكزا لأي تنمية مستدامة.

وقد أكد جلالته حفظه الله ورعاه بفضل رؤيته وقراءته للمستقبل بضرورة الاستعداد لمواجهة التحول القادم لفترة ما بعد النفط، والتركيز على أهمية تنويع الموارد الاقتصادية لضمان استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، يقول جلالته ـ حفظه الله ورعاه ـ بمناسبة العيد الوطني الثامن والعشرين المجيد: «ولقد أشرنا مرات عديدة إلى أن النفط ـ إضافة الى كونه سلعة ناضبة ـ فإن أسعاره معرضة، في كثير من الأحيان، للتذبذب وعدم الاستقرار، وأنه ليس من الحكمة وحسن السياسة الاعتماد عليه كمورد وحيد، لا سند له ولا بديل، لتمويل مشروعات التنمية».

ويقـول جلالتـه في نفس الخطـاب: «إلا أننا نـود أن نؤكد أن الظـروف الاقتصادية العالميـة علـى المدى المنظور تجعل مـن التنويع الاقتصادي مسألة أكـثر إلحاحا من ذي قبـل. وهنا يظهر التحدي الذي يجابهه كل مـن القطاع الخاص والحكومة من أجل دفع عجلـة التنمية قدما، وعـدم السماح بتعثرها أو تباطؤ أدائها بـأي حال من الأحوال. إن القطـاع الخاص مطالب اليوم، أكـثر من أي وقت مضى، بـأن يضاعف الجهد، ويسرع الخطـى، ويتحلـى بالثقة، ويستفيد مـن الفرص، الاستثمارية المواتيـة، في العديد من القطاعـات الإنتاجيـة الواعـدة، التي سيكـون للاستثمـار فيها أثر إيجابـي ملموس في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأعوام المقبلة إن شاء الله. وهو مطالب، إلى جانب ذلـك، بأن يكون علـى وعي تام بالظـروف العالمية المعاصرة، المتميـزة بتحرير التجارة والاستثمـار، والتي تستدعي أن تكـون منشآتنا الاقتصادية على قـدر عال من الكفاية، إدارة، وإنتاجـا وتسويقا، بحيث تقوى على المنافسة، خاصة وأننا مقبلون على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية».

هذا وقد تضمنت الرؤية المستقبلية للاقتصاد العُماني ٢٠٢٠ استراتيجيات متكاملة في هـذا الاتجـاه، وعملـت على تحفيـز الاستثمار الوطنـي والأجنبي، من خـلال إنشاء وتحديـث البنية الأساسية والارتقاء بمستوى الخدمات التـي تقدمها الحكومة وتبسيط الإجـراءات الإداريـة، إلى جانب إصـدار مجموعة من التشريعـات والمراجعة المستمرة للقوانين القائمة وفقا لمتطلبات تطور مسيرة التنمية في البلاد.

كمـا عملـت الحكومة على تنميـة وتأهيل المـوارد البشرية بهـدف إكسابها المهارات اللازمـة للعمل في القطاع الخاص وتضمن الوفاء بمتطلباته. فالقطاع الخاص يعد أحد الركائـز الاساسية في التنميـة، واسهم بفعاليـة منذ انطلاقـة النهضةالمباركة بجانب الحكومة الرشيدة في تحقيق التنمية الاجتماعية، واصبح يعول عليه في تقديم المزيد من الجهد والعطاء لخدمة الوطن، لا سيما في مجال استيعاب الثروة البشرية لتشق طريقها في خدمة الوطن.

يقـول جلالة السلطـان المعظم ـ حفظه الله ورعـاه ـ ضمن خطابـه بمناسبة انعقاد مؤتمـر الرؤيـة المستقبلية بتاريـخ ١٩٩٥/٦/٢م: «استجابة لمتطلبـات المرحلة الجديدة

علينا أن نسعى إلى تنمية مواردنا الاقتصادية وثرواتنا الطبيعية وطاقاتنا البشرية حتى يتوفر لدينا اقتصاد متنوع ومتين ومتفاعل مع الاقتصاد العالمي. وإذا كانت الأجهزة الحكومية حريصة على القيام بدورها في هذا المضمار فان المرحلة القادمة تتطلب ان يقوم القطاع الخاص بالدور الأكبر».

ويقول جلالته حفظه الله في خطابه بتاريخ ٢٠١١/١٠/٣١م: «لقد استوعبت المشروعات العمرانية والاقتصادية والتجارية والصناعية في مختلف أرجاء السلطنة خلال المرحلة الماضية العديد من الأيدي العاملة الوطنية وأثبت القطاع الخاص تعاونه في تحمل المسؤولية حيث اضطلع بدور ملموس بالتعاون مع الحكومة في دعم جهود التنمية المستدامة ونحن نتطلع إلى دور أكبر يقوم به في المستقبل خاصة في مضمار تنمية الموارد البشرية .إننا ننظر بارتياح إلى الجهود التي قامت بها الحكومة خلال الفترة القريبة الماضية في تنفيذ ما وجهنا به نحو توظيف آلاف من أبنائنا وبناتنا في القطاعات المدنية والأمنية والعسكرية وكذلك نود أن نعبر عن استحساننا للجهود التي قام بها القطاع الخاص في هذا المجال الهام».

ويقول جلالة السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - ضمن خطابه بمناسبة الانعقاد السنوي لمجلس عُمان عام ٢٠١٢م : «القطاع الخاص هو أحد الركائز الاساسية في التنمية سواء بمفهومها الاقتصادي، الذي يتمثل في تطوير التجارة والصناعة والزراعة والسياحة والمال والاقتصاد بشكل عام أو بمفهومها الاجتماعي الذي يتجلى في تنمية الموارد البشرية وتدريبها وتأهليها وصقل مهاراتها العلمية والعملية وإيجاد فرص عمل متجددة وتقديم حوافز تشجع الالتحاق بالعمل في هذا القطاع .. ومن غير المقبول أن يكون هناك انطباع لدى بعض المواطنين بأن القطاع الخاص يعتمد على ما تقدمه الدولة وأنه لا يسهم بدور فاعل في خدمة المجتمع ودعم مؤسساته وبرامجه الاجتماعية وأنه لا يهدف إلا إلى الربح فقط ولا يحاول أن يرقى إلى مستوى من العمل الجاد يخدم به مجتمعه وبيئته ووطنه .

إن مثل هذا الانطباع لن يضر بمستقبل القطاع الخاص فحسب بل إن أثره السلبي سوف يمتد إلى خطط التنمية في البلاد لاسيما خطط تنويع مصادر الدخل، لذلك فإن

القطــاع الخاص مطالب بالعمل على إزالة هذا الانطبــاع من الأذهان، واتخاذ خطوات عملية مدروسة وناجعة في هذا الشأن بزيادة إسهاماته في التنمية الاجتماعية ومشاركة الحكومــة بهمــة وعزم في تنفيذ سياساتها في هذا المجــال، والعمل يدا بيد مع مؤسسات المجتمع المدني، التي تنشط في ميدان الخدمات الاجتماعية والإنسانية، فذلك كله حقيق بــأن يعزز من ثقة المواطنين وتقديرهم لدوره وأن يحفز الشباب العُماني على العمل فيه والثبــات في وظائفــه وأن يغرس بذرة الانتمــاء إلى مؤسساته في نفوسهــم، الأمر الذي ســوف ينعكس إيجابا على أدائهم الوظيفي والتزامهــم بواجباتهم وإخلاصهم لعملهم، وبالتالي ارتفاع مستوى انتاجيتهم وبذلهم وعطائهم، وبذلك يكون القطاع الخاص رديفا حقيقيا لعمليات التشغيل ولخطط التنمية التي تعدها الجهات الحكومية، والتي يستفيد منها هذا القطاع، وتعتبر بصورة أو بأخرى دافعا قويا له من أجل تطوير أعماله وتعزيز قدراته وتعظيم إمكاناته في مجالات المنافسة المحلية والإقليمية والدولية».

ويؤكد جلالة السلطان دوما على أهمية انخراط الشباب في العمل بالقطاع الخاص، لمــا يمثــل ذلك من أهمية في تعزيز خطط التنمية وتنويــع مصادر الدخل في البلاد، وفي نفســ الوقــت يعد ذلك مسؤوليــة اجتماعية يجب أن يقوم بها القطــاع الخاص كشريك أساســي في التنميــة تجــاه المجتمع، يقول جلالــة السلطان المعظم ـ حفظــه الله ورعاه ـ ضمــن خطابــه بمناسبة الانعقاد السنــوي لمجلس عُمان عــام ٢٠١٢م : «هنــاك كلمة نود توجيهها للشباب العُماني بهذه المناسبة، وهي أن العمل بقدر ما هو حق فهو واجب، وأن علــى كل مــن أتم تعليمه وتأهيله الانخراط في أي عمل مفيد يحقق فيه ذاته، ويسعى من خلاله إلى بلوغ ما يطمح إليه، وعدم الانتظار للحصول على عمل حكومي .

فالدولة بأجهزتها المدنية والأمنية والعسكرية ليس بمقدورها ان تظل المصدر الرئيسي للتشغيل. فتلك طاقة لا تملكها، ومهمة لن تقوى على الاستمرار فيها إلى مالا نهاية، وعلى المواطنين أن يدركوا أن القطاع الخاص هو المجال الحقيقي للتوظيف على المدى البعيد .. ومــن ثم فلا ينبغي أن يــترددوا في الالتحاق به ولا أن يهجروا العمل فيه، وفي مقابل ذلك فإن الأمر يتطلب بصفة خاصة تعديل نظام الأجور في هذا القطاع، لاسيما في المستويات الدنيــا والمتوسطة من وظائفه، واعتبار ذلك مهمة وطنية وفاء لهذا البلد الذي احتضنه، وخدمة للمواطنين الذين وثقوا فيه وأعطوه من جهدهم وفكرهم الكثير».

هذا وتتواصل الإنجازات المشرقة في عهد النهضة المباركة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، محققة تنمية إنسانية مستدامة وعادلة يشهد بها التاريخ، بفضل القيادة الواعية والفكر المستنير والرؤية الواضحة لجلالته السلطان المعظم، وجهود أبناء عُمان الأوفياء الداعمين لتوجهات جلالته، وتجاوب المجتمع بإيجابية نحو دعم النهج الذي سارت عليه مسيرة التنمية، بالإضافة إلى نجاح السلطنة في تأسيس بنية أساسية قوية ترتكز عليها خطط التنمية وبرامجها، وإلى الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي الذي يعم أرجاء البلاد.

يقول جلالة السلطان بتاريخ ١٨/١١/١٩٩٨م: «ولقد كان من فضل الله علينا، وعلى هذا الوطن الغالي أن كانت الرؤية واضحة منذ البداية.. تلك الرؤية التي ساعدت على وضع التصورات لبناء مجتمع حديث، له فكره، وله أصالته، وله نظرته الاقتصادية القائمة على أساس تنويع المصادر والموارد وبناء القدرات التي توفر للاقتصاد القوة والمتانة، وتتيح لمختلف فروعه النمو الصحي، والتكامل الطبيعي، والتفاعل الحيوي، من أجل تنمية شاملة تواكب العصر وتستشف آفاق المستقبل. نعم كان ذلك من فضل الله. وكان من فضله تعالى أيضا وتوفيقه أن اقترن الأمل بالعمل الجاد، والهمة العالية، والعزم الأكيد.

وها نحن اليوم نجني، بحمد الله، ثمار ذلك كله.. تطورا مشهودا في كل الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وخبرة واسعة جاءت نتيجة العمل الدائب، والممارسة المستمرة، فأضفت على حركة التطور المتنامية بعدا واقعيا يعصمها من مزالق الاندفاع والتهور، وينأى بها عن مشاكل الارتجال وعدم التدبر. وإذا كانت الأمور تقاس بنتائجها فانه يمكن القول بان ما تحقق خلال الحقبة الماضية، بعون منه تعالى، هو إنجاز كبير يشهد به التاريخ لكم أنتم جميعا يا أبناء عُمان.

لقد صبرتم وصابرتم، وواجهتم التحديات، وذللتم العقبات، فرعى الله مسيرتكم، وكتب لكم السداد والتوفيق. فحمدا لله على ما أولى وأسدى حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه. **﴿ ذَٰلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴾**.

الخاتمة

قدم هذا الكتاب مواضيع مختلفة ومتنوعة تتعلق بتطور النظام الإداري بسلطنة عُمان عبر مراحله التاريخية وإنجازاته الحضارية، حتى عهد التنوير والنهضة الحديثة، التي بدأت منذ عام ١٩٧٠م، وهي تخطو خطوات ثابتة نحو تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة، والتقدم والازدهار في شتى المجالات: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

ويتضح لنا من خلال هذه الدراسة أن نشأة الإدارة وتطور أدوارها في عُمان، جاء مرتبطا بالإنسان، وتوسيع دائرة فكره ونشاطه، وعلاقاته وتفاعله الاجتماعي. وقد شهدت الإدارة في عُمان عبر مراحلها المختلفة تطورا نوعيا في الممارسة والتطبيق، وقدمت إنجازات مختلفة ضمن تفاعلها الإنساني مع حضارات العالم القديم، أعطت دلالات واضحة على وجود النشاط الإداري الذي لازم الجماعات البشرية وتطورها عبر العصور، وذلك وفق مبادئ تتناسب مع متطلبات كل مرحلة من مراحل التطور الحضاري والإنساني، تقوم على قواعد كلية ومبادئ عامة وقيم إنسانية مشتركة.

وتؤكد الكثير من الشواهد والدلائل الفكرية والمادية بأن الإدارة في عُمان هي ذات عمق تاريخي، وشهدت تطورا متلاحقا ومنسجما مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. وتمثل الإنجازات الحضارية التي قام بها العُمانيون في شتى المجالات دلالات واضحة على المكانة الفكرية المتجددة للمجتمع العُماني، وعراقة وتأثير نظامه الإداري، والذي أسهم في تحقيق الاستقرار الأمني، والازدهار الفكري والمعرفي والاقتصادي، والاستقلال السياسي والإداري لعُمان طوال تاريخها القديم والحديث.

وقد أثبتت الممارسة والتطبيق والتوجهات والدلائل التاريخية أن الفكر والنظام الإداري في عُمان من أعرق الأنظمة الإدارية في العالم العربي والإسلامي، والذي جمع بين المركزية واللامركزية في إدارة الدولة والمجتمع، بما يتناسب مع خصوصية المجتمع العُماني وثوابته الراسخة، ومعطيات عصره المتجددة.

وشهـد النظام الإداري في سلطنة عُمان نقلة نوعيـة في عهد النهضة المباركة بقيادة حضـرة صاحـب الجلالة السلطـان قابوس بن سعيد المعظم - حفظـه الله ورعاه - منذ ٢٣ يوليـو عام ١٩٧٠م، والـذي استطاع أن ينقل عُمان إلى مرحلـة مشرقة من تاريخها الحافل بالإنجازات العظام، ويحقق لها تنمية شاملة ومستدامة وعادلة من أجل الإنسان العُماني الذي هو أداتها وصانعها.

وعندمـا نتأمل تلك الإنجازات التي تحققت في عهد النهضـة المباركة، والتي شملت كافـة المجالات السياسيـة والاقتصادية والاجتماعية والثقافيـة والمعرفية، نجد أن هذا النجاح الذي تحقق كان نتيجة جهود متواصلة ورؤية واضحة، هدفها التطوير والتجديد، وبنـاء دولة حديثـة وعصرية، تقوم علـى المؤسسات والقانون. وقـد توفرت عدة عوامل للوصول لتلك الأهداف والغايات، من أهمها:

- قيـادة حكيمـة عملـت بإخلاص ووفاء، وفـق رؤيـة استراتيجية متكاملـة وواضحة، ورسالـة سامية، وغايـات وأهداف نبيلة لخدمة هذه الأمـة، واستطاعت خلال فترة وجيزة مواجهة كافة التحديـات، وتحقيق العديد من الإنجازات، في مختلف مناحي الحياة العصرية.
- النظام الإداري العصري والمتطور، الذي تميز بالكفاءة والرشد وحسن الأداء، وعمل علـى دفع مسـيرة التنمية الشاملـة إلى الأمام، بما ينسجم مـع خصوصية المجتمع، وهويته الثقافية، وثوابته الوطنية.
- التلاحـم الصـادق للشعب العُماني، وتجاوبه بحماس مـع توجهات قيادته في عملية الإصـلاح والتغيـير والتطوير لبنـاء مؤسسات الدولـة العصرية، والدعـم المتواصل والمستمر لأبناء هذا الوطن المعطاء لمسيرة التنمية الإنسانية المستدامة.

وفي الختـام نسـأل الله العلي القدير أن نكـون قد وفقنا في إعداد هـذا الكتاب على أحسـن وجـه، متمنين أن يحقق قيمـة مضافة لدى القـارئ الكـريم. وأن يضيف بعض الشيء إلى المكتبة العربية في حقل الدراسات الإدارية والتاريخية، إيمانا منا بأن المعرفة حـق للجميع، داعين المولى عز وجل أن يجعل عملنا هذا خالصا لوجهه العظيم، وخدمة لوطننا العزيز، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

والله من وراء القصد،،،

المصادر والمراجع

١- أحمد الطيب غبوش، سامية بنت حمدان الطائي : **نشأة بلدية مسقط وتطور أجهزتها**، معهد الإدارة العامة، مسقط، ١٩٩٤م.

٢- احمد بن سالم الخصيبي : **نظام المحافظات والولايات بسلطنة عُمان**، الطبعة الثانية، معهد الإدارة العامة، مسقط.

٣- أحمد منيسي، **التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية (دراسة لحالات البحرين وسلطنة عُمان وقطر)**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ٢٠٠٩م.

٤- د / أمة اللطيف بنت شرف بن محسن شيبان : **دليل تنظيم الجهاز الإداري للدولة بسلطنة عُمان**، معهد الإدارة العامة، مسقط، ٢٠٠٨م.

٥- د / حسين عبيد غانم غباش : **عُمان الديمقراطية الإسلامية تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (١٥٠٠ - ١٩٧٠)**، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٧م.

٦- السيد / حمد بن سيف بن محمد البوسعيدي : **الموجز المفيد نبذ من تاريخ البوسعيد**، الطبعة الثانية، مسقط، ١٩٩٥م.

٧- حميد بن محمد بن رزيق بن بخيت : **الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين**،

٨- روبرت جيران لاندن : **عُمان منذ ١٨٥٦ مسيرا ومصيرا**، ترجمة محمد أمين عبدالله، وزارة التراث القومي والثقافة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٩م.

٩- د / زهر العنابي : **السلطان قابوس في بنية العراقة العُمانية**، عُمان، دار الكتاب الثقافي، ٢٠٠٥م.

١٠- د/ سالم بن سلمان الشكيلي : **الشورى في سلطنة عُمان بين الفكرين الإسلامي والوضعي (دراسة مقارنة)**، الأجيال، مسقط، ٢٠٠٩م.

١١- الأستاذ / سعود بن سالم العنسي : **استراتيجية التنمية في عُمان**، ١٩٩٤م، مسقط.

١٢- الأستاذ / سعود بن سالم العنسي : **التنمية الاجتماعية والاقتصادية والخدمات العامة في عُمان**، ١٩٩٤م، مسقط.

١٣- الشيخ سيف بن حمود بن حامد البطاشي : **الطالع السعيد نبذ من تاريخ الإمام احمد بن سعيد**، الطبعة الأولى، مكتبة معالي السيد محمد بن احمد بن سعود البوسعيدي، مسقط، ١٩٩٧م.

١٤- صالح بن سليمان بن سالم الفارسي : **العلاقات العامة وأهميتها**، قريات، ٢٠٠٠م.

١٥- صالح بن سليمان بن سالم الفارسي : **الموجز المفيد في الإدارة المعاصرة (تجربة التطوير الإداري في سلطنة عُمان أنموذجا)**، قريات، ٢٠١٠م.

١٦- د/ عبد الحميد الموافي، **عُمان (بناء الدولة الحديثة)**، مطابع الاهرام التجارية، القاهرة، ٢٠٠٢م.

١٧- الشيخ / عبدالله بن حميد السالمي : **تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان**، مكتبة الاستقامة، مسقط، ١٩٩٧م.

١٨- الاستاذ / عبدالله بن محمد الطائي : **تاريخ عُمان السياسي**، مكتبة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ٢٠٠٨م.

١٩- د/ عبدالله بن ناصر الحارثي : **دور آل سعيد في تنشيط الحركة الثقافية في عُمان وشرق أفريقيا**، وزارة التراث والثقافة، مسقط، ٢٠٠٦م.

٢٠- د/ عزيز الحاج : **العلاقات العُمانية ـ العراقية عبر التاريخ**، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٣م.

٢١- محفوظ بن عبدالله السليمي : نبيل عبد الحافظ عبد الفتاح، **تنظيم وإدارة الأفلاج في سلطنة عُمان**، معهد الإدارة العامة، مسقط، ١٩٩٧م.

٢٢- معالي / محمد بن الزبير، فنسنت ماكبرايرتي : **عُمان حضارة عريقة (دولة حديثة نحو اقتصاد مبني على المعرفة والخدمات)**، باز، مؤسسة بيت الزبير، مسقط، ٢٠٠٣م.

٢٣- الشيخ / مرشد بن محمد بن راشد الخصيبي : **عُمان أيام زمان**، ١٩٩٤م، مسقط.

٢٤- د/ مسعود ضاهر : **الاستراتيجية والتغيير في تجربة التحديث العُمانية (١٩٧٠ ـ ٢٠٠٥)**، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٨م.

٢٥- د / موسى جعفر بن حسن : **تطور القانون الإداري العُماني**، الطبعة الثانية.

٢٦- الشيخ / ناصر بن عبدالله الريامي : **زنجبار شخصيّات وأحداث** (١٨٢٨ ـ ١٩٧٢)، الطبعة الثانية، مكتبة بيروت، القاهرة، ٢٠٠٩م.

٢٧- **تقرير التنمية البشرية في سلطنة عُمان (التقرير الأول)**، مسقط، ٢٠٠٣م.

٢٨- وزارة الإعلام : **عُمان** ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩، مسقط.

٢٩- وزارة الإعلام : **عُمان** ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠، مسقط.

٣٠- وزارة الإعلام : **عُمان** ٢٠١٠ ـ ٢٠١١، مسقط.

٣١- الأمانة العامة بمجلس التعاون الخليجي : **وزارات وأجهزة التخطيط والتنمية بدول مجلس التعاون**، الطبعة الثانية، الرياض، ٢٠٠٠م.

٣٢- وزارة الإعلام، **خطب وكلمات حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم**، مسقط، ٢٠٠١م، ٢٠١٠م.

٣٣- وزارة الإعلام : **عُمان في التاريخ**، مسقط، ١٩٩٥م.

٣٤- معهد الإدارة العامة : **تنمية الموارد البشرية في ظل البيئة الرقمية**، مسقط، ٢٠٠٦م.

٣٥- مجلس التنمية، **خطة التنمية الخمسية الثالثة**، مسقط، ١٩٩٠م.

٣٦- مجلس التنمية، الأمانة العامة، **خطة التنمية الخمسية الرابعة**، مسقط، ١٩٩٥م.

٣٧- مجلس التنمية، **خطة التنمية الخمسية الخامسة**، مسقط، ١٩٩٦م.

٣٨- وزارة الاقتصاد الوطني، **خطة التنمية الخمسية السادسة لتنمية قطاعات التنويع الاقتصادي**، مسقط، ٢٠٠١م.

٣٩- وزارة الاقتصاد الوطني، **خطة التنمية الخمسية السادسة لتنمية الموارد البشرية**، مسقط، ٢٠٠٢م.

٤٠- وزارة الاقتصاد الوطني، **خطة التنمية السابعة**، مسقط، ٢٠٠٧م.

٤١- وزارة الاقتصاد الوطني، **الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٩م**، مسقط.

٤٢- وزارة الاقتصاد الوطني، **الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١١م**، مسقط.

٤٣- وزارة التجارة والصناعة : دليل الخدمات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مسقط ٢٠٠٨م.

٤٤- وزارة التربية والتعليم : نهضة التعليم في سلطنة عُمان وعد تحقق، مسقط، ٢٠٠٢م.

٤٥- مجلس الشورى، مسيرة الشورى في سلطنة عُمان خلال ربع قرن (١٩٨١ - ٢٠٠٦)، مسقط ٢٠٠٦م.

٤٦- المواقع الالكترونية لوحدات الجهاز الإداري للدولة :

- وزارة الإعلام www.omannet.om
- وزارة التجارة والصناعة www.mocioman.gov.om
- وزارة التربية والتعليم www.mohe.gov.om
- وزارة الداخلية www.moi.gov.om
- وزارة الخارجية www.mofa.gov.om
- وزارة القوى العاملة www.manpower.gov.om
- وزارة المالية www.mof.gov.om
- وزارة الاقتصاد الوطني www.moneoman.gov.om
- وزارة التنمية الاجتماعية www.mosd.gov.om
- هيئة تقنية المعلومات www.ita.gov.om
- بلدية مسقط www.mm.gov.om
- بلدية ظفار www.dm.gov.om
- شرطة عُمان السلطانية www.rop.gov.om
- متحف قوات السلطان المسلحة www.safmuseum.gov.om
- الشركة العُمانية لإدارة المطارات www.omanairports.com
- مجلس الشورى www.shura.om
- مجلس الدولة www.statecouncil.om



صدر للكاتب

* كتاب ملامح من تطور النظام الإداري في سلطنة عُمان. صدر في عام ٢٠١٣م.
* كتاب الموجز المفيد في الإدارة المعاصرة (تجربة التطوير الإداري في سلطنة عُمان أنموذجا). صدر في عام ٢٠١٠م .
* كتاب قريات ماض عريق وحاضر مشرق. صدرت الطبعة الأولى منه في عام ١٩٩٩م، والثانية في عام ٢٠٠٤م، والثالثة في عام ٢٠١٢م.
* كتاب العلاقات العامة وأهميتها. صدر في عام ٢٠٠٠م.
* كتاب قريات والانجاز - تناول انجازات نادي قريات - صدر في عام ١٩٩٨م .



هذا الكتاب

* يسلط الضوء على تجربة التطوير الإداري في سلطنة عُمان، وفقا للتطور التاريخي والاجتماعي ونضوج الفكر الإنساني، ويتطرق إلى أهم الجهود التي بذلت في هذا الإطار عبر مراحل تاريخها القديم والحديث.
* يركز على أسباب نجاح تجربة التطوير الإداري في سلطنة عُمان، عبر قرون من الزمن، والتي توجت بفترتها الذهبية في ظل النهضة المباركة.
* يعرض بعض الإنجازات الإدارية التي تحققت في عصر النهضة المباركة في سلطنة عُمان، منذ عام ١٩٧٠م، ويبرز أهم السمات والخصائص التي يتميز بها النظام الإداري.
* يقدم صورة مختصرة لمراحل تطور الجهاز الإداري في سلطنة عُمان عبر مسيرة النهضة المباركة، بما يلبي متطلبات واحتياجات التنمية المستدامة والعادلة، وينسجم مع خصوصية المجتمع وتطلعاته المستقبلية، وهويته الثقافية، وثوابته الوطنية.
* يسلط الضوء على تطور نظام الإدارة المحلية وتطبيقاتها في عُمان، ويبر سماتها المشرقة ومنجزاتها الحضارية، لكونها من بين أقدم الانظمة الإدار في العالم.
* يقدم قراءة موجزة في النطق السامي لجلالة السلطان المعظم، والذي ي بمثابة أسس وقواعد راسخة، وقيم ومبادئ متقدمة في إدارة التنمية الإنساني